مظاهر التجديد النحوي

لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة

حتى عام ١٩٨٤

الدكتور
ياسين أبو الهيجاء
جامعة الإسراء - كلية الآداب

عالم الكتب الحديث
جدارا
جدارا للكتاب العالمي

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

مظاهر التجديد النحوي

لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة

حتى عام ١٩٨٤

الدكتور

ياسين أبو الهيجاء

جامعة الإسراء - كلية الآداب

٢٠٠٨

جدارا للكتاب العالمي
عمان- الأردن

عالم الكتب الحديث
إربد- الأردن

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٢٩٥/ ٧/ ٢٠٠٧)

٤١٠,٦

أبو الهيجاء، ياسين

مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة/ ياسين أبو الهيجاء.-إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٧.

(   ) ص.

ر. إ.: (٢٢٩٥/ ٧/ ٢٠٠٧)

الواصفات:/مجامع اللغة العربية//اللغة العربية//قواعد اللغة//القاهرة/

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

ردمك: ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٧٠-٠٤١-٦

للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي

تلفون : 00962-27272272 خلوي: 079/5264363

فاكس: 00962-27269909

صندوق بريد (3469) الرمزي البريدي (21110)

البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

جدارا للكتاب العالمي

للنشر والتوزيع

عمان-العبدلي-مقابل جوهرة القدس

خلوي: 079/5264363

مظاهر التجديد النحوي

الفهرس

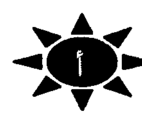

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

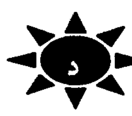

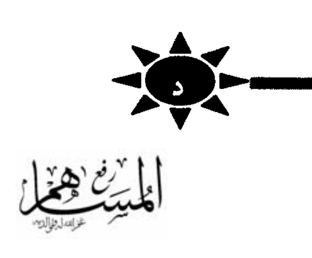

الموضوع	الصفحة

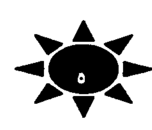

مقدمة

أولاً: التعريف بالموضوع:

هذا الموضوعَ في الأصلِ إنّما هو الأطروحةُ التي تقدمتُ بها لنيلِ درجةِ الدكتوراه في جامعـة اليرمـوك بإشـراف الأستاذ الدكتور فوزي الشايب. فمنذ أن عَرفتُ الحياةَ الجامعيّةَ، وَجُهـودُ المَجامعِ اللغويّةِ، ومَجمعُ القاهَرةِ علَى الأخصّ، مَحَطُّ اهتمَامي، وَمفْزَعي في الكثيرِ مـن القَـضايا النّحويّةِ واللّغويةِ، وزادَ هذا الاهتمَامُ حينمَا رأيتُ جُلّ الأساتذةِ وَالدارسينَ لا يَعلمـونَ عَـنها شَـيئاً. وَقـد سَنَحت الفُرصةُ، فَوجَدتُ دراسة جُهودِ هذه المَجامِعِ مطلباً لا بدّ مـنه، وَعزَمْتُ عَلى الكتابةِ في تلك الجُهودِ؛ للإفَادةِ منها والتّعريفِ بها. وقد خَطّطتُ أنْ أسِمَ رِسـالَتي بـ"مَظاهِـرِ التجديدِ النّحويِّ لَدى المَجامِعِ اللّغويةِ العَربيّةِ في النصف الثاني من القرن العـشرين"؛ أمَـلاً في أن يكـونَ لهذه المجامعِ جُهودٌ ومَنشوراتٌ، تُعنى بالقَضَايا النّحويةِ لم أطّلعْ عليها، تُعينُني على النّهوضِ بِما عَزَمتُ عَليه. ومَا إن شَرَعتُ بِجمعِ مَادّتي حتّى وَقَعتُ عَلَى حَقـيقةٍ لم تكُـنْ في الحُـسبانِ، فقـد قَابلتُ رَئيسَ المَجمَعِ اللّغوي الأردنيّ الدكتور عبد الكريم خلـيفة وسـألته عـن الجُهودِ النّحويّة للمَجمَعِ؛ فكَان الرّدُّ بأنْ لا جهودَ لغوية للمَجمَعِ، على غـرار مـا نـراه من مناقشات لأساليب وتراكيب وألفاظ، تصدر عن مجالس ومؤتمرات كما في المجمـع اللغـوي في القاهـرة؛ ذلـك أنّ المجمـع الأردنـي يُـسخّر جُلّ اهتمامهِ، وَجهدِه للترجمةِ والتعريبِ، وأمّا ما يَتعلّقُ بالنحوِ واللغة فيُنشَرُ على شَكلِ بحوث في المَجلة التابعةِ للمَجمَعِ.

أمّا المَجمعِ السّوريّ فلم أجد له جهوداً تُذكرُ في هذا المجالِ أيضاً، فهو يَعقدُ دورتَه في كِـلِّ عَـام مَـرّةً مُدّةَ شَهرٍ، يَعقدُ فيها عِشرينَ جَلسةً على أقلِّ تقديرٍ، وَتنقسمُ الجَلساتُ خاصّةً وعامّـةً، وفي الثانـيةِ تَجـتمعُ اللّجـان وَتلتقـي هَيئةُ المَجمعِ العِلميّةُ كَاملةً وَيلحَقُ بهَا الأعيانُ وَالأدبـاءُ، وتَـدورُ في هـذهِ الجَلسـاتِ المُداولاتُ المُتعلّقةُ بجدوَلِ الأعمالِ الذي يَتضمّنُ قَضايا مُختلفة، وتنتهي هذه المُداولاتُ بالقَراراتِ. وَليس ثمةَ مَحاضرُ جَلساتٍ أو مَنشوراتٌ تَخصُّ تلـك المُـداولاتِ. ويُـصدِر المُؤتمـرُ بِأعمـالِ اللّجـانِ بَـياناً مُقتـضباً وَمنها لَجنةُ الأصُولِ؛ التي

يَتضمّنُ تقريرُها كَلاماً مُختصَراً عَلى بَعضِ القَضايا التي ناقَشتها اللّجنةُ، أو بَعضِ الاستفسَاراتِ التي وَصَلت إليها في تَصويبِ تَعبيرٍ شَائعٍ، أو غَيرَ ذلك[1].

ولم أجد المَجمعَ العِراقيّ أحسنَ حَالاً من المجمعَيْن في هذا الخصوص، فعلى الرَّغمِ من تَخصيصهِ لَجنةً للأصُول[2] لا نجدُ لها كَبيرَ الأثر، ولم يَصدر عن هذه اللجنةِ إلا قَراراتٌ مُقتضبةٌ مَرتين، تحتَ عُنوانِ "خُلاصةُ أعمالِ لجنةِ الأصُولِ" في المُجلّدِ "٣٠" سنة ١٩٧٩م[3]، والمُجلّد "٣٦" سنة ١٩٨٥[4].

لكلّ هذا لم أجد بُدّاً مِن تَخصيصِ هذه الأطرُوحةِ بمظاهِرِ التّجديدِ النّحويّ لدى مَجمعِ اللغة العربية في القاهرَةِ منذُ تَأسيسهِ، غيرَ أنّ عَقبَةً ظهرت حَالت دُونَ دَرْسِ جميعِ الجُهودِ النّحويةِ لهذا المَجمعِ، فليسَ لديهِ مَنشوراتٌ تُذكرُ بعدَ عَامِ ١٩٨٤م إلا مجلةَ المَجمعِ، فضلاً عن مناقشة مقتضبة لطائفة من الأساليب والألفاظ، نُشرت في الجزء الثالث من كُتاب "الألفاظ والأساليب" ممّا حَالَ دونَ تتبّعِ هذه الجهودِ إلى نِهايتها.

أمّا مَيدانُ العملِ فليس فيه ما يُعينُ الدارسَ على شيءٍ؛ فالموجودُ في مكتباتِ الجَامعاتِ جميعاً إضافةً إلى مَكتبةِ مَجمعِ اللّغةِ العربية الأردنيّ ليس إلا النزرَ اليسيرَ من إنتاجِ المجمعِ، فإذا استثنينَا بعضَ أعدادِ المجلةِ الصادرةِ عن مجمعِ القاهرةِ، لم نجد ما يَشفي الغَليلَ. فثمةَ قطيعةٌ بينَه وبينَ هذه المراكزِ العلميّةِ. ولا نعفي مجمعَ القاهرةِ من هذا التّقصيرِ، فهو لا يُروّجُ لقراراتِهِ ولا يَعمدُ إلى بَعْثِ نُسخٍ ممّا يَصدُرُ عنه إلى الجَامعاتِ والمَراكزِ العلميةِ، بل إنّنا لا نَقعُ على مَنشوراتِهِ حتّى في المَكتباتِ التّجاريّةِ.

وإذا انتقلْنَا إلى المَجمعِ في القاهرةِ لا نجدُ المادّةَ مُيسرةً وسهلةَ المُتناوَل، فبعضُ مَحاضرِ الجَلساتِ مَفقودٌ، وَالتصويرُ غيرُ مَسموحٍ به إلا في حُدودٍ ضَيّقةٍ. وليست هناك نسخٌ حديثةٌ عن محاضرِ الجَلساتِ، وأعمالِ المؤتمراتِ، بل ما زادَ من الطبعةِ الأولى، وبعضُ هذه المحاضرِ في حالةٍ رثّةٍ.

---

[1] ينظر: مجمع اللغة العربيّة بدمشق والنهوض بالعربيّة. كما ينظر: أعمال المجمع في دوراته السنويّة، في المجلاّت الصادرة عنه.

[2] ينظر: المجمع العلمي في خمسين عاماً: ١١٨.وقد تسمّى لجنة الآداب، وغدت في القانون الجديد الصادر سنة ١٩٩٧ ضمن دائرة علوم اللغة العربية(ينظر المرجع نفسه:٣٤٤).

[3] مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد(٣٠): ٢٤٤.

[4] نفسه: المجلد(٣٦)، الجزء الثالث: ٣٠١.

على أنّي بعدَ أكثرَ من عَامٍ على تسجيلِ الأطروحةِ أتممتُ جمعَ المادةِ اللازمةِ للدراسةِ حتى عام ١٩٨٤م. وقد بَدا لي أنّ مظاهرَ التجديدِ النحويّ في مجمعِ القاهرةِ على ثلاثةِ وُجوهٍ، الأوّل في الموضوعاتِ التي تناولَها في بابِ التراكيبِ النحويّة، والثاني الموضوعاتُ النحويّةُ التي تناولَها من خلالِ دَرْسِ الأساليبِ، أما الثالثُ فيتمثّلُ في مشروعَيْ تيسيرِ النحوِ؛ المشروعِ الذي أقرّه المجمعُ بناءً على ما قُدِّم إليه من لجنةِ وَزارةِ المعارفِ، والمشروعِ الثاني الذي تقدَّم به الدكتور شوقي ضَيف، وأقرّه المجمع مع بعضِ التعديلاتِ.

ولم تنحصر هذه الأطروحةُ في دراسةِ القراراتِ التي أقرّها المجمعُ، لتفصلَ فيها، وتتناولها بالتحليل والنقد، بل هي تَسيرُ في ثلاثةِ اتجاهاتٍ؛ أوّلها دراسةُ آليّةِ اتخاذِ القرارِ النحويّ في هذا المجمعِ، ويتمثّلُ ذلك في الأبحاثِ والمذكّرات المقدّمةِ بين يدي القرارِ، والمناقشاتِ التي تُعقّبُها. وثانيها طبيعةُ القرارِ المتّخذِ واتجاهُه. وثالثها قِيمةُ هذا القرارِ من الناحيةِ الدلاليةِ، ومدى تمثّلِهِ للتراكيبِ والأساليبِ المطروحَةِ، والحُكم عليهِ مِن ثَمّ على هذا الأساسِ.

إنّ التجديدَ الذي أعنيهِ في هذه الأطروحةِ إنّما يتمثّل في الآراء التي رآها أعضاء المجمع، سواءٌ في أبحاثِهم ومذكّراتهم ومناقشاتِهم، أو في القرارِ الصادرِ عن المجمعِ بعدَ ذلك. وهو ينقسمُ عموماً قسمين؛ قِسماً جَديداً لم يُسبق إليه، وقِسماً سُبِقَ إليه، وقال به بعضُ النّحويين من قبل، غير أنّه كان ضَعيفاً أو مَرجوحاً، ولكنّه غلّبه على غيرِه، فصارَ غالباً بعد أن كان مغلَّباً، وأحياه المجمعُ بعدما كان مهجوراً. وينبغي التّنبيهُ ههنا على أنّ النظرةَ الكوفيّة هي السائدةُ في هذه القراراتِ، حتى لَيبدو جُلُّ أعضاءِ المجمعِ من أتباعِ الكسائيّ والفرّاء.

أما تيسير النحو فهو حلقة هامة من حلقات التجديد لدى المجمع، فقد طُرح موضوع التجديد في خضم المناقشات الحادة التي نجمت منذ أوائل القرن الماضي في إعادة تقييم النحو العربي من الناحية العملية التطبيقية. وكان على المجمع أن يخوض هذا النقاش بما له من قيمة لغوية، يتطلع إليها الكثير؛ ليكون رائداً للإصلاح اللغوي المنشود، بعيداً من الآراء الفردية التي قد يعتريها الخطل، وعلى وَقْعِ هذا الإلحاحِ خاضَ المجمعُ هذه التجرِبة.

أما الدراساتُ السابقةُ فلم أقع على دراسةٍ مستقلة لمجمعِ القاهرةِ اللّغويّ في أيّ جانبٍ من جَوانِبِه عَلى كثرةِ البَحثِ والتّنقيبِ، ماخلا دِراسةَ الدكتور رشاد الحمزاوي وهي في الأصلِ الأطروحةُ التي نالَ بها درجة الدكتوراه من جامعةِ السوربون في باريس، ثم تُرجِمَها إلى العربيّة، والمَوسومَةَ بـ"أعمالِ مجمعِ اللّغة العربيةِ في القاهرةِ" وهو عملٌ موسوعيٌّ، إذ يقولُ في مستهلّ رسالتِهِ: "إنّ هذا العملَ الذي نقدّمه مُخصّص لتاريخ مجمعِ اللغةِ العربيةِ بالقاهرةِ، ولأعمالِهِ المُنجَزةِ في سبيلِ تحقيقِ أهدافِهِ التي من أجلِها أُنشِئ ... إنّ عَمَلَنا يُؤرخُ لمجمَعِ اللّغةِ العربيّةِ ويُقيّمُ أعمَالَه، لأننا نعتقدُ أنّه يُمثّلُ أحسنَ صُورةٍ وأكمَلَها عن اهتماماتِ العربِ اللغويةِ واللّسانيةِ في القرنِ العشرينَ، وعمّا أحاطَ بها من مُلابساتٍ وَمشاكلَ وإنجازاتٍ مُعتبرةٍ تستحقّ أنْ يُنظرَ إليها نَظرةً لُغويّةً لِسانيّةً اجتماعيّة"[1].

وقد امتدت دراسةُ الدكتور الحمزاوي منذ تأسيسِ المجمعِ ١٩٣٢م وحتى سنة ١٩٧٠م، تناولَ فيها أعمالَ المجمعِ بشكلٍ عامّ ورَسمَ صورةً واضحةً عن إسهام المجمعِ في تحديثِ اللّغةِ العربيّةِ. وهو يُقرّ في نهايةِ حَديثِهِ بأنّ كلَّ قضيّةٍ من القضايا المطروحةِ تستحقّ أنْ تكونَ رسالةَ دكتوراه مستقلّةً، ويردفُ قائلاً: "وعلى هذا الأساسِ يمكنُ أن نعتبرَ أنّ عملَنا هذا مجموعةً من الأطروحاتِ التي تستحقّ أن تُدرسَ كلُّ واحدةٍ منها على حِدَة"[2]. وعملُ الدكتور الحمزاوي عملٌ فريدٌ يستحقّ الثناءَ والإكبارَ على ما بذلَ فيه من الجهد.

ويجدر بي ههنا أن أثبت شيئاً لابدّ من إثباتِهِ، وهو أنّ اشتغالَ المجامعِ بالتعريبِ، وقضايا المصطلحِ، وغيرِها من القضايا قد طغى على كلّ اهتمام لها غيرَ ذلك. وقد ضاعَ في خِضمّ ذلك مناقشةُ القضايا اللّغوية والنحويّة، وتُرِك الأمر فيها على الغاربِ، إلاّ ما يَطلعُ علينا بينَ الفَينةِ والفينةِ من كُتُبِ التصويب اللّغويّ وهي لا تمثّل الكثيرَ في هذا الجُهدِ؛ ذلك أنها جُهودٌ فرديّة، لا تملك قيمةَ القراراتِ المجمعيّةِ المؤسسيّة.

ولئن كانت قضايا التعريبِ والمصطلحِ تهم فئةً من الناسِ على سَعتها، فإنّ القضايا اللغويةَ، وتتبّعَ الألفاظِ والتراكيبِ والأساليب المستحدثة تهم كلّ ناطقٍ بلغةِ الضّاد. والحقّ أنّ

---

[1] أعمال مجمع اللغة العربيّة في القاهرة: ١.

[2] نفسه: ١٩.

الجامعَ أولى بمناقشةِ هذه القضايا وأخذِ زمامِ المبادرةِ فيها، ولا نُقيلُ عَثرتَها هذه. ولعلّ ما يدعو إلى الأسفِ أنْ نرى هذا النشاطَ الحثيثَ لمجمعِ القاهرةِ في بداياتِهِ، بينما نراه خافتاً وحَيِيّاً ونحن في القرنِ الحادي والعشرين. وحاجتُنا اللغويةُ أشدّ إلحاحاً وأكثرُ ضرورةً. وستبقى هذه الثغرةُ مُشرَعةً ما بقيت الجامعُ تُهملُها وتَصرفُ النظرَ عنها.

وبعد، فإنّ دفاعي عن جلّ التراكيب والأساليب المحدثة ليس من قِبَل أنّها تستوي مع التراكيب الفصيحة، فلا شكّ أن ثمة الكثير من هذه التراكيب ركيكة ولا تبلغ درجة الفصيحة بحال، ولكن الاعتراف بهذا شيء وردّها وإنكارها بعد أن شاعت بين الكتّاب والمثقّفين شيء آخر تماماً.

ثانياً: التعريف بالمجمع اللغوي وأعماله:

أُنشئَ مجمعُ اللغةِ العربيّةِ في القاهرةِ بعد محاولاتٍ سابقةٍ لم يُكتب لَها النجاحُ بَدأهَا الشيخُ محمد عبده (ت ١٩٠٥م) والعالِمُ اللغويّ الشّنقيطِيّ (ت ١٨٩٢م)، وقد صدرَ مرسومُ إنشائهِ في كانون أوّل سنةَ ١٩٣٢م، وجَعَلَه تابعاً لوزارةِ المعارفِ العموميّةِ (التربية والتعليم الآن).

وحدّد أهدافَه في المادّة الثانيةِ منه بِبَذْلِ الجهودِ للحفاظِ على اللّغةِ العربيّة، وجعلِها وافيةً بحاجاتِ العلومِ والفنون وشؤونِ الحياةِ في العَصرِ الحاضر.

وجاءَ في المادّةِ الثالثةِ: أنّ المجمعَ يُصدرُ مجلةً تضمُّ بحوثَ أعضائِهِ وما يريدُ التنبيهَ على استعمالِهِ أو تجنّبِهِ من الألفاظِ، مع العناية بتحقيقِ نفائسِ التراثِ التي يراها ضَروريةً لأعمالِهِ ودراستِهِ اللّغويةِ.

وجاءَ في المادةِ الرابعةِ: أنّ المجمعَ يتكونُ من عشرينَ عضواً عاملاً من العلماءِ المعروفينَ بتعمّقهم في اللغةِ العربيةِ أو ببحوثِهم في فِقهها ولَهجاتِها، دونَ التقيّدِ بالجنسيّة.

وجاءَ في المادّةِ الخامسةِ وتُخصّ رئيسَ المجمعِ: أنّه يُختارُ من بين ثلاثةِ أعضاءٍ تزكّيهم الأغلبيةُ من أصواتِ الأعضاءِ الحاضرين، ويُعيّن بمرسومٍ لمدةِ ثلاثِ سنواتٍ، ولا مانعَ من إعادةِ تعيينهِ، وتظلّ للعضوِ العاملِ عضويتُه في المجمعِ طوالَ حياتِهِ، ولذلك سُمّي مَجمعَ الخالدينَ.

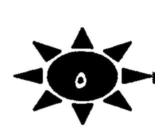

وجاءَ في المادةِ السادسةِ: ما يُحدد فصلَ العضوِ إذا صَدرَ عليه حكمٌ مُزرٍ بالشرفِ، أو قررت الأغلبيةُ بقرارٍ مُسبَّبٍ، أو أقعدَه المرضُ عن العملِ.

وجاءَ في المادةِ السابعةِ: إجازةُ المجمعِ مَنحَ عضويتِهِ الفخريّةِ دونَ التقيّدِ بجنسيةٍ، لأشخاصٍ أدَّوا خِدْماتٍ جَليلة للعربيةِ، ولا يزيدُ عددُهم على عشرين.

وجاءَ في المادّة الثامنةِ: أنّ للمجمعِ أنْ يمنحَ لقبَ مُراسلٍ لكلّ شخصٍ مصريّ أو أجنبيّ يرى فيه نفعاً كبيراً لِعونِهِ في مهمتهِ دونَ تحديدِ العَددِ.

وجاء في المادةِ التاسعةِ: يُدعى المجمعُ للانعقادِ مرةً كلّ سنةٍ لمدةِ شهرٍ على الأقلّ؛ لينظرَ في الموضوعاتِ المنوطةِ بـه، ويتخذَ فيها القراراتِ، ولاختيار رئيسهِ وأعضائِه. ويعقدُ هذا المؤتمرُ عشرينَ جلسةً يتدارسُ فيها المسائلَ المعروضةَ عليه، وينبغي إبلاغُها إلى الأعضاءِ العاملينَ قبل المؤتمرِ بمدّةٍ كافيةٍ.

وقد أوضحت لائحةُ المجمعِ أهدافَه المشار إليها في المرسومِ، وأضافت أنّ للمجمعِ الحقَّ في دراسةِ قواعدِ اللغةِ العربيّة، وأن يتخيّرَ إذا دعت الضرورةُ من آراءِ أئمّتها ما يُوسّع القياسَ فيها؛ لتَفي بالأغراضِ العلميّةِ وغيرِ العلميّة، كما نصّت اللائحةُ على تكوينِ لجنةٍ برئاسةِ كاتبِ السرِّ؛ لإصدارِ مجلّة لنشرِ البحوثِ اللغويةِ والنصوصِ القديمةِ والدراساتِ المتعلّقة بفقه اللّغةِ، وما ينبغي أن يُستخدمَ من الألفاظِ والصياغاتِ. ولم يَجتمع المجمعُ إلاّ في شباط عام ١٩٣٤م.

وقد حالت الحربُ العالميّة الثانية عام ١٩٣٩م دونَ إشراكِ الأعضاءِ العاملينَ من الأجانبِ في مؤتمراتِ المجمعِ، فأعيدَ النظرُ سنة ١٩٤٠م في بعضِ أحكام المرسومِ الصادرِ بإنشائِهِ، إذ يؤلّفُ المجمعُ من أعضاءٍ عاملينَ لا يقلّ عددهم عن أربعةٍ وعشرينَ، ولا يزيدُ على ثلاثينَ عضواً عاملاً، يُختارون من بين العلماءِ المعروفينَ بتحرّيهم في اللّغةِ وآدابها وعلومِها، ويجوزُ أن يكونَ عددٌ منهم لا يزيدُ على ثُلثهم من العلماءِ غيرِ المصريينَ، وكانَ المجمعُ يُعقدُ فترةً في كلّ سنة، فرُئي قِسمته هيئتين: مُؤتمراً يتكوّن من جميعِ الأعضاءِ؛ مِصريين وغيرَ مصريينَ، ومجلساً يتكونُ من أعضاءٍ يُقيمونَ في القُطرِ المِصريّ. ويجتمعُ المجلسُ في فَتراتٍ دوريّةٍ تبدأ بمستهلّ تشرين الأوّل وتنتهي في آخرِ أيّار، ولا يَصحّ انعقادُه إلا إذا حضرَ أغلبيّةُ الأعضاءِ.

أما المؤتمرُ فيجتمعُ سنوياً مُدةَ أربعةِ أسابيعَ متواليةٍ، ويجوزُ إطالتُها بقرارٍ من وزيرِ المعارفِ بناءً على اقتراحِ رئيسِ المجمعِ، ولا يصحّ انعقادُ المؤتمرِ إلا إذا حضرَ الجلسةَ ثلاثةُ أخماسِ أعضائِهِ على الأقلّ، وإذا خلا مَحلّ أحدِ الأعضاءِ اقترحَ مجلسُ المجمعِ اسمَ العضوِ الجديدِ بأغلبيةِ ثُلثي أعضائِهِ العاملينَ.

وتعطلت دورةُ المجمعِ سنةَ ١٩٣٩-١٩٤٠م بسببِ إعلانِ الحربِ العالميّةِ الثانيةِ. وانعقدَ في الدوراتِ الثلاثِ التاليةِ، دونَ أنْ يشتركَ فيه الأعضاءُ الأجانبُ، وعادُوا سنةَ ١٩٤١م. وفي سنةِ ١٩٤٦م صدرَ مرسومٌ جديدٌ قضى بأنْ يُؤلّفَ المجمعُ من أعضاءٍ عاملينَ، ولا يقلّ عددُهم عن ثلاثينَ عضواً ولا يزيدُ على أربعينَ، يُختارونَ من الصّفوةِ المتبحّرةِ في اللغةِ العربيةِ وآدابِها، أو في العلومِ والفنونِ، ويجوزُ أن يكونَ فيهم عددٌ من العلماءِ غيرِ المصريينَ ولا يتجاوزون العشرةَ. وفي عام ١٩٥٥م صدرَ قانونٌ قضى بزيادةِ عددِ الأعضاءِ العاملينَ من غيرِ المصريينَ إلى اثني عشرَ عضواً بدلاً من عشرةٍ، مع بقاءِ العددِ الكافي للمجمعِ ثابتاً وهو أربعونَ عضواً.

بعدَ الوَحدةِ مع سوريا صدرَ قرارٌ بإنشاءِ مجمعٍ لغويّ موحّد ليندمجَ فيه المجمعانِ في القاهرةِ ودمشقَ سنة ١٩٦٠م، مع البقاءِ على أعضاءِ المَجمعيْنِ؛ ليَكُونوا أعضاءً في المجمعِ الموحّد، ويُعَدُّ كلّ من المجمعيْن مَجمعاً فَرعياً، وجُعلت القاهرةُ المقرّ الدائمَ للمجمع الموحّد، وصِيغت لهذا المجمعِ قوانينُ جديدةٌ تتعلقُ بطبيعةِ عملهِ وأعضائِهِ، وما لبثَ أن انقضى هذا الحُلم، وانفضت الوَحدة عام ١٩٦١م فعادَ الأمرُ إلى ما كان عليه.

وفي عامِ ١٩٨٢م صدرَ قانونٌ بإعادةِ تنظيمِ مجمعِ اللغةِ العربيةِ نُصّ فيه على أنّ مجمعَ اللغةِ العربيةِ هيئةٌ مستقلةٌ ذاتُ شخصيةٍ اعتباريّة لها استقلالٌ ماليّ وإداريّ، وتتبعُ وزيرَ التعليمِ العالي، ومَقرّها مدينةُ القاهرةِ، وجاءت فيه أغراضُ المجمعِ المذكورةِ في مرسومِ إنشائِهِ نفسها. ونصّ على أنّ له مجلساً ومؤتمراً ومكتباً، وأن المجلسَ يتألفُ من أربعين عضواً على الأكثرِ من المصريينَ بينما يتألفُ مؤتمرُه من أعضاءِ المجلسِ، وعددُه لا يتجاوزُ العشرينَ من غيرِ المصريينَ. ولا يعدّ المؤتمرُ صحيحاً إلا إذا حضرَ أكثرُ من نصفِ أعضائِه، ولرئيسِ المجمعِ بعدَ أخذِ رأيِ المكتبِ دعوةُ من يرى دعوتهم من الأعضاءِ الفخريينَ والمراسلينَ وغيرهم،

ويشاركون في أعمال المؤتمرِ دونَ تصويتٍ، ويتألفُ مكتبُ المجمعِ من الرئيسِ ونائبِهِ والأمينِ العامّ وأربعةٍ يختارُهم المجلسُ بأغلبيّة الحاضرينَ لمدّة أربعِ سنوات[1].

أعمالُ المجمعِ وإنتاجُه:

أولاً: المحاضر:

وهي سجلاّتُ المجمعِ التاريخيّة، ويُسجّلُ فيها بدقّةٍ ما يدور في مجلسِ المجمعِ ومؤتمره من بُحوثٍ ودراساتٍ ومناقشاتٍ علميّة وقراراتٍ لغويّة تيسّر العربيةَ وتتسعُ بطاقاتِها في حَمْلِ العلومِ ومصطلحاتِها الحديثةِ، كما توَصّلُ الكثيرَ من الألفاظِ المتداولةِ التي يُشَكُّ في عربيّتها، بينما هي عربيّة أو ترجعُ إلى أصلٍ عربيّ، فيعملُ المجمعُ على توجيهها وبيانِ صحّة الآراءِ فيها، كما تشتملُ على ما أقرّه المجمعُ من المصطلحاتِ العلميّة والفنيّة، وكلّ ما أقرّه من ألفاظِ الحضارة والحياةِ العامّة.

فالمحاضرُ توفّرُ معلوماتٍ مفصّلةً عن قراراتِ المجمعِ المنشورةِ بمجلتِه، كما تقدمُ صورةً واضحةً عن الموضوعاتِ المطروحةِ في جلساتِه، وقد صدرَ أولُ مُجلّدٍ في مطبعةِ بُولاق سنة ١٩٣٦م، وتوالى صدورُ المحاضرِ في سنواتِ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٤٠م. ولم يصدرْ المجلدُ الخامسُ إلا في سنةِ ١٩٤٨م؛ لنشوبِ الحربِ العالميّةِ الثانيةِ، وهو آخرُ محاضرِ الجلساتِ الذي صدرَ مطبوعاً نظراً للصّعوباتِ الماليةِ التي كان المجمعُ يعانيها، وفقدانِ الموظفينَ الأكفياءِ الذين يَرقَوْن إلى مستوى التسجيلِ المطلوبِ للمناقشاتِ الدقيقةِ والمُداولاتِ المُعقّدةِ، وما تفضي إليه من مصطلحاتٍ، فرأى المجمعُ عدمَ مواصلةِ طبعِها، والاقتصارَ على المجلّة .

ثانياً: بحوثُ المؤتمرِ السنويِّ ومُحاضَراتِه:

نصّ مرسومُ المجمعِ سنةَ ١٩٤٠م على أنّ للمجمعِ مجلساً تنعقدُ جلساتُه في فتراتٍ دوريّةٍ من السنةِ، ومؤتمراً تنعقدُ جلساتُه سنوياً لمدةِ أربعةِ أسابيعَ، وقد عاقت الحربُ انتظامَ هذا المؤتمرِ. وأوّلُ اجتماعٍ له كان في الدورةِ العاشرةِ سنةَ ١٩٤٤م، ورُئيَ في الدورةِ الخامسةِ

[1] ينظر مجمع اللغة العربيّة في خمسين عاماً: ١٩ وما بعدها . ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً:١٧ وما بعدها.

والعشرينَ أنْ يُكتفَى بطبعِ بحوثِ المؤتمرِ السنويِّ، واستمرَّ ذلك حتى الدورةِ السادسةِ والثلاثين، ثم رُئي أنْ تُطبعَ الدورةُ في مجلّةٍ مستقلّةٍ، وكذلك بحوثُ المؤتمرِ وجلساتُه، وأعمالُه، فعادت بحوثُ المؤتمرِ تطبعُ مع الدورةِ. كما رُئِيَ في مؤتمرِ الدورةِ الرابعةِ والأربعينَ أن تطبعَ بحوثُ المؤتمرِ في عددٍ خاصٍّ من المجلّةِ، ثم تقرّرَ نشرُها في محاضرِ الجلساتِ ابتداءً من الدورةِ الثامنةِ والأربعينَ، بالإضافةِ إلى نشرِها في المَجلّة.

ثالثاً: المَجلّة:

اتخذَ المجمعُ لنفسهِ مجلةً علميةً منذ إنشائه، صدرَ عددُها الأولُ ١٩٣٤م وتوالَى صدورُها حتى عامِ ١٩٣٧م وما لبثت أن توقفت أحدَ عشرَ عاماً؛ حتى عام ١٩٤٨م، إذ صدرَ عددُها الخامسُ، وتباطأ صدورُها فلم يصدر منها في ثمانيةِ أعوامٍ سوى أربعةِ أعدادٍ، ثم أخذَ صدورُها ينتظمُ بعد ذلك. وتتشكّلُ من أربعةِ أبوابٍ رئيسةٍ أوّلها للمصطلحاتِ المتنوّعةِ التي يُقرّها المجمعُ أو يُقدّمُها أعضاؤه في شؤونِ الحياةِ المختلفةِ والمُصطلحاتِ العلميةِ والفنّيةِ، والبابُ الثاني مخصّصٌ للقراراتِ اللّغوية التي يُصدرُها المجمعُ بقصدِ التوسّعِ في اللّغة حتى تستطيعَ الوفاءَ بأداءِ لُغةِ العلومِ والفنونِ وألفاظِ الحضارةِ وشؤونِ الحياةِ. والبابُ الثالثُ للبحوثِ والدراساتِ اللّغويةِ المستفيضةِ وما يتبعُها من دراساتٍ وبحوثٍ أدبيّةٍ، والبابُ الرابعُ تراجمُ مفصّلةٌ لأعضاءِ المجمعِ منذُ نشأتهِ إلى اليومِ، إذ استنّ المجمعُ سنتينِ حميدتين: الأولى أن يقومَ أحدُ أعضائهِ بتقديمِ العضوِ الجديدِ إلى زملائِهِ، في حفلِ استقبالٍ يُقامُ بمناسبةِ انتظامهِ بينَ شيوخِ المجمعِ، ويُصوّرُ فيه سيرتَه ونشاطَه العلميَّ تصويراً تاماً، حتى إذا لبّى نداءَ ربّه أقيمَ له حفلُ تأبينٍ يتحدثُ فيه زملاؤه عمّا قدّمه من جهودٍ علميّةٍ في مجالِ اللغةِ والآدابِ.

وابتداءً من الجزءِ (٢٤) من المجلةِ عملَ الأستاذُ إبراهيم الترزي الذي تولّى رئاسةَ تحريرِها، على تطويرِها شكلاً ومَضموناً، فصارت المجلّةُ خالصةً للبحوثِ والمقالاتِ والشخصيّات المجمعيةِ وأخذت تصدرُ مرتينِ في العام، وأصدر مجموعةَ المصطلحاتِ العلميّة والفنيةِ مستقلةً[1].

---

[1] مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً: ٥٧، وما بعدها ، ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً:٣٣ وما بعدها.

وبعد، فإذا عُدنا إلى النشاطِ الأولِ للمجمعِ وهو الجلساتُ وما يتصلُ بها من محاضرَ ومناقشاتٍ فإن الإفادةَ منها تتطلّبُ جهداً كبيراً بل مُضنياً أحياناً، فهي سجلاتٌ ضخمةٌ طُبِعَت كما جاءت في الجلساتِ، وتحملُ فهارسَ تشيرُ إلى أعمالِ اللّجانِ، وقد يَنضوي تحتَ العنوانِ الواحدِ عشراتُ الصفحاتِ وينبغي للباحثِ عن مسألةٍ ما أن يجوب هذا الكمَّ الكبيرَ من الصحفاتِ ليقعَ على ما يريد.

أما فيما يتعلقُ بالمناقشاتِ والأبحاثِ الواردةِ في مَحاضرِ الجلساتِ فإنّ الارتجالَ بَيّن في الكثيرِ منها، وإذا ما استثنينا القضايا الكبرى في البداياتِ كالاستشهادِ بالحديثِ الشريف والتضمينِ، فإنّ القراراتِ قد بُنيت على بحوثٍ قليلةٍ لا تكفي لِدراسةِ الظاهرةِ اللغويةِ المَنوي دراستُها، ويبدو ذلك بيّناً في دراسةِ الأساليبِ، فضلاً عن غيابِ الدراساتِ الإحصائيةِ للظواهرِ المدروسةِ. ولعلّ سعيَ المجمعِ إلى نفي تُهمةِ الجُمود عنه، ومَواكبة الحياةِ اللغويةِ العصريةِ أفضى إلى قَبولِ الكثيرِ من الظواهرِ النحويةِ، وعلى الأخصّ في الأساليبِ، ولما كانت القراراتُ تتخذُ بالأغلبيّة فقد جاءت التخريجاتُ في الغالبِ تحملُ آراءَ جلّ الأعضاءِ، فكان منها المتنافرُ والغريبُ أحياناً، الذي يمتح من شواهد أُميتت عند أهل اللغة الأوائل، دونَ الالتفاتِ إلى اتساق الوجهِ الذي خُرّجت عليه هذه الظواهرُ ودلالته.

على أن هذه الهَنَات لا تغضُ من الأعمالِ الرائدةِ لمجمعِ الخالدينَ، وعملِهِ على تنميَةِ العَربيّةِ، والسعيِ إلى إيجادِ حياةٍ لُغويةٍ عَصريّةٍ تُواكبُ مُتطلباتِ العصرِ ومُستَجّداتِهِ.

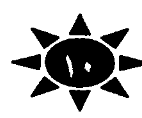

الفصل الأول

القضايا النحويّة والتركيبيّة

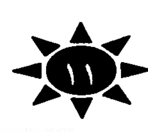

الاستِشهادُ بالحديثِ

جاء في قرار المجمع[1]:

اُختَلفَ عُلماءُ العَربيّةِ في الاحتِجاجِ بالأحَاديثِ النَّبويّة، لِجوازِ روايتِها بالمَعنى، ولِكثرةِ الأعَاجمِ في رُواتِها، وقد رَأى المَجْمَعُ الاحتجاجَ ببعضِها في أحوالٍ خاصّةٍ مُبيّنةٍ فيما يَأتي:

١. لا يُحتَجُّ في العَربيّة بحديثٍ لا يُوجدُ في الكتُبِ المُدوّنةِ في الصّدرِ الأوّلِ، ككتُبِ الصّحاحِ السّتِّ فَمَا قَبلَهَا.

٢. يُحتَجُّ بالحَديثِ المُدوّنِ في هذهِ الكُتُبِ الآنفَةِ الذكرِ، عَلى الوَجْهِ الآتي:

أ. الأحَاديثِ المُتواترةِ المَشهورةِ.

ب. الأحَاديثِ التي تُستعمَلُ ألفاظُها في العِبَاداتِ.

جـ. الأحَاديثِ التي تُعَدُّ مِنْ جَوامِعِ الكَلِمِ.

د. كُتُبِ النبيِّ (صَلّى اللهُ عَليهِ وسَلّم).

هـ. الأحَاديثِ المَرويّةِ لِبَيانِ أنّهُ كَانَ (صَلّى اللّهُ عَليْهِ وسَلّمَ) يُخاطِبُ كُلَّ قَومٍ بِلُغتِهِم.

و. الأحاديثِ التي دَوّنها مَنْ نشَأ بَينَ العَربِ الفُصَحَاءِ.

ز. الأحَاديثِ التي عُرِفَ مِنْ حَالِ رُواتِها أنّهم لا يُجيزونَ رِوايةَ الحَديثِ بالمَعنَى، مثل: القَاسِمِ بنِ محمدٍ، ورَجاءِ بنِ حَيْوَةَ، وابنِ سِيْرِينَ.

حـ. الأحَاديثِ المرويّةِ مِنْ طُرُقٍ مُتعَدِّدَةٍ، وألفاظُها واحِدةٌ.

وكان المجمعُ قد عَهِدَ إلى الشيخِ الخضرِ حسين (ت ١٩٥٨م)، بدراسة الموضوعِ، وتقديم الرأيِ المناسبِ فيه؛ لأهميّته البالغةِ في عمل المجمعِ؛ ولترسيخِ أساسٍ متين يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات اللغويةِ. ويُعدّ الشيخ الخضر من أوائلِ اللغويين المحدَثين الذين عُنُوا بقضية

[1] مجموع القرارات: ٥، صدر في الدورة (٤) في الجلسة(٣٥).

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وقد قدّم بحثاً نشره في مجلة المجمع وسمه بـ"الاستشهاد بالحديث في اللغة" وقد رَفعَ فيه رايةَ الباحث المحايد، واستقصى المسألةَ في الكتب الكثيرة؛ ليرى في أي جانب يقعُ الحق، إذ يقول: "وهذا ما دعاني إلى أن أبحثَ هذه المسألةَ وبذلت جهداً في استقصاءِ ما كتبه فيها أهل العلم، ثم استخلصت من اختلافِهم رأياً"[1].

وبعد عرض الشيخ الخضر أدلّةَ المجيزين والمانعين ومناقشتها انتهى إلى موقفٍ وسطٍ، تمثّل في إجازة ستة أنواعٍ من الحديث يُستَشهدُ بها في اللغة، كما بيّن أنّ من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصَّدر الأوّل، وإنما تُروى في كتب بعض المتأخّرين، وأردف قائلاً: "ولا يُحتَجّ بهذا النوع من الأحاديث سواءٌ أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً"[2].

وإذا ما عدنا إلى بحث الشيخِ الخضر حسين، وجدنا أنّ المجمع قد تبنّى ما أوردَه من الأحاديثِ التي يُحتجّ بها، وزاد عليها نوعين من الأحاديث وهي: الأحاديثُ المتواترةُ المشهورة، وكتبُ النبي "صلى الله عليه وسلم".

وإذا ما استعرضنا ما جاء به الخضر حسين، وما زاده عليه قرار المجمع من الشروطِ، وجدنا هذه القراراتِ لم تتحلّل من كلّ القيود، بل كانت وَفْق شروط ذَكَرَ جُلّها المتأخرون كالشاطبي (ت ٥٩١هـ)[3] والبدر الدماميني (ت ٨٢٧هـ)[4]، وابن الطيب المغربي (ت١١٧٠هـ)[5]، إلا أنّ قرار المجمع رتّبها وصنّفها وزاد عليها.

غير أن ما يُؤخذ على بحثِ الشيخ الخضر أنّه لم يَستقرىء ما كتب أبو حيّان الأندلسيّ، فأبو حيان لم يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً كما ذَكَر، بل هو يَحتجّ به وينقل آراء المحتجّين، ويوافقهم على القواعد التي بَنَوْها مستندين إليه[6]. وإن مَنعَ التَوسُّع فيه، وقد احتجّ به في كتابه "ارتشاف الضَّرَب".

---

(1) مجلة المجمع: ٣/ ١٩٧.
(2) نفسه: ٣/ ٢٠٩.
(3) ينظر خزانة الادب: ١/ ١٢.
(4) نفسه: ١/ ١٤.
(5) ينظر شرحه على كتاب الاقتراح للسيوطي، نقلاً عن مقال الدكتور محمود حسني مغالس. احتجاج النحويين بالحديث، عدد ٣-٤ / ١٩٧٩ الصفحة ٤٤.
(6) ينظر كتاب "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف" الصفحة ٣١٧ وما بعدها.

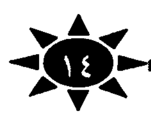

وإذا ما عدنا إلى موضوعِ الاستشهادِ بالحديثِ نجدُ أهمّ حججِ المانعين وأقواها إنما هي روايةُ الحديث بالمعنى. والحقّ أن للإمام النووي قولاً غاية في الأهمية ينبغي ألا يغيبَ عند مناقشة هذه المسألة، إذ يرسّخ في أول شرحه على صحيحِ مُسلم في فصل: "في رواية الحديث بالمعنى" شرطَ راوي الحديث بالمعنى الذي يُستشهد بروايته، إذ يقول: "فإن لم يكنْ خَبيراً بالألفاظِ ومقاصدِها عالماً بما يُحيل معانيها لم يَجُز له الروايةُ بالمعنى بلا خلافٍ بينَ أهلِ العلمِ، بل يتعيّنُ اللفظُ، وإن كانَ عالماً بذلك، فقالت طائفةٌ من أصحابِ الحديثِ والفقهِ والأصول: "لا يجوز مطلقاً وجوّزه بعضُهم في غيرِ حديثِ النبيّ (صلى الله عليه وسلم) ولم يُجوّزه فيه"[1]. وحقيقٌ بمن يَتّصفُ بما وصفه النُّووي أن يُستَشهَد بما يروي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدكتور رشاد الحمزاوي علّق على قرار المجمع بقوله: "إن هذا القرارَ مهمّ بالطبعِ، إلا أنّه يستندُ إلى رأيٍ محافظٍ لا يأمن اللَّبس، فهو يُقرُّ معايير فيها نظر؛ من ذلك اعتماده على الجنس العربي الخالص، وإقراره فساد اللغة في فترة معينة، والطعن في رواة الحديث لأنهم أعاجم، دون التنبّه إلى أن الإمامَ البخاريّ ليس عربياً، وتلك عراقيلُ ومتناقضاتٌ من شأنها أن تثيرَ قضايا ومشاكلَ عند تطبيقِ هذا القرار"[2].

وهذه فقرة حافلةٌ بالمتناقضات، فلا ندري من أين أتى الدكتور الحمزاوي بمسألة "الاعتمادِ على الجنس العربيّ الخالصِ". وهي لم تَردْ في أي بند من بنود القرار، بل إننا نجد عكسها، فنجد في البند "والأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاءِ، وهذا توسّع يدخل العربي وغيره، وهذا فضلاً عن ورود اسم ابن سيرينَ ممن يؤخذ عنه في قرار المجمع وهو عربي بالولاء[3].

أما إقرار المجمع فسادَ اللغةِ في فترة معينة، فلم يكن من وَحيه، فإذا كان ثمة فترةٌ للاستشهادِ بالشعر، فإن الاستشهادَ بالحديثِ أولى، كما أنّنا لم نرَ في قراراتِ المجمع ما يَطعنُ في رواةِ الأحاديثِ لأنهم أعاجمُ، والكتبُ المدوّنة في الصدر الأول والتي أجاز المجمع

---

(1) شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٦٢.

(2) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١٩٢.

(3) كان مولى أنس بن مالك، من أهل جَرجَرَايا توفي ١١٠هـ ينظر تاريخ بغداد: ٢/ ٤١٥.

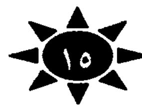

الاستشهادَ بها حافلةٌ بالرواة الأعاجم، أمّا الإمام البخاري الذي اتخذه الدكتور الحمزاوي مثلاً فهو استشهاد في غير محلّه، فالبخاري (ت ٢٥٦هـ) جامعٌ للحديثِ يرويه كما سمعه.

وقد استدرك الدكتور أمين السيّد على المجمع نوعين من الأحاديث إذ قال: "ولكنني أرى أنه كان يجب أن يزيد فيما يحتج به[1]:

١. الأحاديثَ التي رواها من العربِ من يُوثق بفصاحتهم.

٢. الأحاديثَ التي يطمئن فيها إلى عَدالة رواتها، والتي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستشهاد فيها، وإن اختلاف الصيغةِ يرجع إلى تكرار الإجابة.

وهو استدراك كان الشيخ الخضر قد أشار إليه في بحثه، وإن لم يذكره ضمن الشروط[2]، وهو حسنٌ يوسع دائرة الأحاديث المستشهد بها.

وهكذا نرى أهمية التفات المجمع إلى هذه القضية مبكراً، فالحديث الشريف مصدرٌ ثرّ من مصادر العربية، وركنٌ من أركان نهضتها ونمائِها، وقد وعى أعضاء المجمع هذه المسألة فلم يكن قرارهم بالمتشدّد الذي يرد الاستشهاد بالحديث، ولا بالمتحلّلِ الذي ترك الأمر مطلقاً دون قيدٍ أو شرط، بل توخّى الإفادة من هذا المصدرِ قدرَ المُستطاع.

---

(1) مدرسة البصرة النحوية ٢٦٠.

(2) مجموعة القرارات: ٦، صدر في الدورة (١) في الجلسة(١٧)، مجلة المجمع ٣/ ٢٠٩- ٢١٠.

التّضْمِينُ

جاء في قرار المجمع:

التَّضمينُ أنْ يُؤدّيَ فِعلٌ أو مَا في مَعنَاهُ فِي التّعْبيرِ مُؤدّى فِعلٍ آخرَ أوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، فيُعطَى حُكْمَهُ فِي التّعْدِيَةِ واللُّزومْ. ومَجمعُ اللّغةِ العَربيّةِ يَرى أنّه قِياسِيٌّ لا سَمَاعيٌّ بِشُروطٍ ثلاثةٍ:

الأوّل: تَحقّقُ المُنَاسَبَةِ بَينَ الفِعْلَين.

الثّاني: وُجودُ قَرينَةٍ تَدُلُّ عَلى مُلاحَظَةِ الفِعْلِ الآخَرِ، ويُؤمَنُ مَعَها اللّبْسُ.

الثّالثِ: مُلاءَمَةُ التّضمينِ للذّوْقِ العَرَبيِّ.

ويُوصِي المَجمعُ ألاّ يُلْجأَ إلى التَّضمينِ إلاّ لِغَرَضٍ بَلاغِيٍّ[1].

لعلّ قضيّةَ التضمينِ من أكثر القضايا اللغوية إشكالاً، ومن أبيَن مسالكِ البحثِ العقليّ الدقيق لدى القدماء والمحدثين. وقد تنازعَ أطرافها النحويّون والبلاغيّون، كلٌّ يدفعُ برأيٍ قويٍّ[2]. وقد استشعرَ أعضاء المجمع خطرَ هذه المسألة، والإشكالاتِ التي قد تنهضُ أمامهم إذا تجاوزوا عنها. وعلى وقع هذا الإلحاحِ أوكَلَ المجمع دراسة مسألة التضمينِ إلى لجنةِ الأصولِ في الدورةِ الأولى، وقد قُدّمت في موضوعه سبعة بحوث[3].

وقد تولّى الشيخ أحمد الإسكندري (ت ١٩٣٨م)، عضو المجمع، الاحتجاجَ لهذا القرار، فقدّم بحثاً بعنوان الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها، ونُشِر في الجزءِ الأوّل من مجلّة المجمع. وبحث فيه مسألة التّضمينِ بحثاً مستقصياً، وقد انتقد في مستهلّه المتشدّدين من اللّغويين، ونعتُهم بعُبّاد المُعجمات.

---

(1) مجموع القرارات: ٦، صدر في الدورة (١) في الجلسة (١٧).

(2) ينظر عرض عباس حسن لهذه الآراء في النحو الوافي: ٢/ ٥٥٣.

(3) قدمت هذه البحوث في التضمين ونيابة بعض الحروف عن بعض على النحو الآتي: اثنان للشيخ حسين والي، واثنان للشيخ محمد الخضر حسين، وواحد للشيخ أحمد الإسكندري، وواحد للشيخ إبراهيم حمروش، والسابع للشيخ عبد القادر المغربي.

وأفرد عنواناً بَحَث فيه الخلاف بين البصريّين والكوفيين والبلاغيين في هذه المسألة[1]، وذكر أنّ الكوفيّين يذهبون إلى القول بنيابةِ بعضِ حروفِ الجر عن بعض بطريق الوَضْع، وهم بهذا يسقطون مقولةَ التضمين، بينما يقول البصريّون بالتضمينِ في الأفعال، ويردّون نيابة بعض الحروفِ عن بعضِ "فكما لا تنوب بعضُ حروف الجزمِ عن حروف النصب لا تنوبُ بعض حروف الجرّ عن بعض قياسياً، وهذا قياس شكليٌّ، المنطقُ أوّلُه وآخرُه، وقد استقاه الإسكندري من ابن هشام (ت ٧٦١هـ)[2].

وقد جاء المبرّد (ت ٢٨٥هـ) وهو من شيوخِ البصريّين بعد سيبويه (ت ١٨٠هـ) بما يخالفه؛ إذ يقول في "الكامل": "وحروفُ الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفانِ في معنى في بعض المواقعِ" ثم يأتي بالأمثلة، ويردفُ قائلاً: "وهذا كثيرٌ جداً"[3]، وقد أشارَ إلى ذلك في المقتضب أيضاً[4].

ويعرضُ الشيخُ الإسكندري لِما جاء به الشيخ يس (ت ١٠٦١هـ) فيما كتبه على التصريح من استيعابهِ لما قيل في تخريج التضمين، وقد لخّص ما جاء به النحويون والبيانيّون في ثمانية أقوال[5]. وهو يشير إلى مشاركة البيانيين للنحويين في بحثِ التضمين من حيث جعله استعارة في الحرف والفعل جارٍ على حقيقته، أو مجازاً في الفعل والحرف باقٍ على حقيقته، ويَذكُر أنّهم عَوّلوا على أن الفعل باقٍ على حقيقتِهِ، وأن الجارّ والمجرورَ متعلقانِ بمحذوفٍ خاصّ دلّ عليه دليلٌ، يُعرَب حالاً، وعلى هذا يُجمِعُ البيانيّون على قياسيّته. وينتهي إلى أنه لا فرقَ بين التضمينِ البيانيّ والنحويّ في حقيقةِ الاستعمال، وإنما الاختلافُ في وجهة التأويل بين الفريقين. وينبغي ههنا أن نتوقّفَ لنعرضَ بعض الاختلافات في تعريف التضمينِ، وما تفضي إليه من الاضطراب.

---

(1) مجلة المجمع ١: ١٨٣.

(2) المغني: ١٥٠-١٥١.

(3) الكامل في اللغة والأدب: ٢/ ١٠٠٠-١٠٠١.

(4) المقتضب: ٢/ ٣١٩-٣٢٠.

(5) التصريح: ٢/ ٥-٧.

يعـرضُ الإسـكندري بعـض تعـريفاتِ التضمين فيقول: "إن أشهر التعريفات إنما هو إشـرابُ لفـظٍ معنى لفظٍ آخرَ، وإعطاؤه حُكمَه لتصيرَ الكلمةُ تؤدي مُؤدّى الكلمتين" ويُعقّب علـى هـذا التعريفِ قائلاً: "ولكن لفظ الإشرابِ يفضي إلى مشكلاتٍ أقلّها الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ في كلمةٍ، وهذا لم يَقُل به علماء العربيّة"[1].

غـير أنّ التعـريفاتِ المشهورة تخالف ما ذكره الشيخ، فابن هشام يقول فيه: "إنهم قد يُـشربونَ لفظـاً معنـى لفظٍ آخر فيُعطونه حكمه، ويَسمّونَ ذلك تضميناً"[2]. وقد عقّبَ الشيخ يـس على قولِ ابن هشامٍ هذا بقوله: "واعلم أن كلامَ المصنّف في 'المُغني' في تقريره التضمينَ في مواضـع يقتـضي أنّ أحـدَ اللفظينِ مستعملٌ في معنى الآخر ... فمعنى قولِه أنه إشرابُ لفظ معنى آخرَ أنّ اللفظَ مستعمل في معنى الآخر فقط"[3].

وفي الكلّيات لأبي البقاء (ت ١٠٩٤هـ) "هـو إشـرابُ معنـى فعـل لفعل ليعاملَ معاملـتَه، وبعـبارةٍ أخرى هو أنْ يُحمَّلَ اللفظُ معنىً غيرَ الذي يستحقّه بغير آلةٍ ظاهرة"[4]، بل إن ابـنَ جنّـي(ت ٣٩٢هـ) يقـولُ في الخـصائصِ: "إن الفعـلَ إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحـدُهما يـتعدّى بحرفٍ والآخرُ بآخرَ فإن العربَ قد تتسع فتوقعُ أحد الحرفينِ موقع صاحبه إيـذاناً بأن هذا الفعلَ في معنى ذلك الآخر"[5]، ويردفُ قائلاً: "ووَجدْتُ في اللّغة من هذا الفنِّ شيئاً كثيراً لا يُكاد يُحاط به، ولَعلّه لو جُمِعَ أكثرُه لجاءَ كتاباً ضَخْماً"[6]. وعلى هذه التعريفاتِ فـلا إشـكالَ، فلـيس ثمـة جمـعٌ بـين الحقـيقة والمجاز، والفعلُ، يَحمِل معنى واحداً هو المعنى المضمَّن.

علـى أن هـناك مَنْ ذهـب إلى المعنـى الـذي انـتحاه الإسـكندري في تعريفه، يقولُ الزمخشري (ت ٥٨٣هـ): "والغـرضُ في التـضمينِ إعطـاءُ مجموعِ مَعنَيْين، وذلك أقوى من

---

(1) مجلة المجمع:١/ ١٨٢.

(2) المغني: ٨٩٧.

(3) التصريح: ٢/ ٤.

(4) الكليات: ٢/ ٢٤.

(5) الخصائص: ٢/ ٣٠٨.

(6) الخصائص: ٢/ ٣١٠.

إعطاءِ معنىً، ألاَ ترى كيف رجعَ معنى "ولا تعدُ عيناك عنهم[1] إلى قولك: "ولا تقتحمْهم عيناك مجاوزتَيْنِ إلى غيرِهم"[2].

ويُعلّق الدكتور إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) على قولِ الزمخشري: "وأنت ترى حقيقة التضمينِ عند الزمخشري قائمةً على أساسٍ ضعيف، إذ كيف يَجوز أن يتضمّن الفعل في جملة واحدةٍ معنييْن"[3]. على أننا لسنا مُلزمين أن نفهم من كلام الزمخشري ما فهم الدكتور السامرائي، فقد يكون الزمخشري لم يُرِد إلى معنيين منفصلين بينهما برزخ لا يبغيان، وإنما قصدَ معنى واحداً فيه شيء من العمق والسَعة يشملهما جميعاً، وعلى هذا فهو مُبرّاً من الضعف الذي رماه به السامرائي. وصلاحُ الدين الزَّعْبَلاويّ ممّن يحمل قول ابن هشام على غرار تفسير السامرائي لقول الزَّمَخْشَريّ، ويستندُ إلى تعقيبه "وفائدته أن تؤديَ كلمة مُؤدّى كلمتين"[4]، وأرى أنّ هذا التعقيب قد يُفضي إلى فائدة التضمين وهي الإيجاز لا إلى حقيقته.

وإذا ما توقفنا ههنا عند فائدة التضمينِ، وجدنا أنّ القدماءَ والمُحدثين متّفقون على أنّ فائدةَ التضمينِ هي الإيجاز، فابن هشام يرى أن الكلمة تُؤدّي مؤدّى كلمتين، وأبو البقاء يقول: "فالكلمتانِ معقودتانِ معاً قَصْداً وتَبَعاً"[5] ومن المُحدثين نجد غير الإسكندريّ الخضرَ حسين يقول: "وللتضمين غرضٌ هو الإيجاز"[6]، وكذا السامرائي[7]. وإذا أنعمنا النظرَ فيما جاء من هذا الباب وأقرّه أهل هذه الصناعةِ، بعيداً من تنظير البلاغيين، وجدنا أنّ الإيجاز بَيّن لا يُدافَع في بعض الألفاظ، وخَفيّ لا يُلمَح له أثرٌ في الكثير منها إلا ما تأوّله المتأوّل، وأقحمه على النصّ ثم قيّده بهذا التأويل.

---

(1) الكهف، ٢٨.

(2) الكشاف: ٢/ ٤٨١.

(3) النحو العربي: ١٨١.

(4) مسالك القول في النقد اللغوي: ٢٠٥.

(5) الكليات: ٢/ ٢٦.

(6) دراسات في العربية وتاريخها: ٢٠٥.

(7) النحو العربي: ١٧٠.

أما فيما يتعلقُ بالشروطِ التي اشترطَها المجمعُ فيرى الإسكندري أن المجمع استخلصَها من كلامِ علماءِ النحوِ والبلاغة، وهي شروطُ المجاز نفسه، فهي- كما يرى- "ضَمانٌ كافٍ لاستعمالهِ على مثالِ ما استعمله العرب، وكفالةٌ ببقاء فائدته"[1].

وهو يحتجّ لتلك الشروطِ مُوَضّحاً جوانبَها، فيعلّق على الشرطِ الأول "تحقّق المناسبةِ بينَ الفعلينِ" بأنه حاجزٌ من تَحميلِ الفعل معنىً بعيداً عن معناه الوضعيّ، إذ تقتضي-كما يرى- تعديتُه بحرفِ ذلك الفعل البعيد إلى فسادِ الكلام، وعدم ضبطٍ لمعاني الأفعال، فلا يجوز "أكلتُ إلى الفاكهة" على أنّ "أكلَ" مُتضمّنٌ معنى "مَالَ"[2].

وهذا الشرط على ما ذهب إليه الإسكندري قد يبدو عزيزاً، فهو يُفَسِّر هذه المناسبةَ بقوله: "ولا بدّ أنّ كلا المَعْنَيَيْنِ يَنطويانِ تحت جنس يَشملهما، بل قد زَعم بعضهم أنهما قد يتساويان"[3]، وهذا تَضْييق تَأباه طبيعةُ اللغة، فالمستعرضُ للتضمينِ عليه أن يستبعدَ الكثير مما حُمِلَ عليه تحت وطأة هذا الشرط، على الرغم من أنّ مسألة الانضواء تحت جنس واحد جلية في أغلب هذا الباب، وقد أصاب الشيخُ الخضر حسين حين قال: "فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المُعْتَبَرة في صِحّة المَجاز كان التضمين باطلا"[4]. وهذا يختلف عن مسألة الانضواءِ تحت جنسٍ واحد، وقد فصّل البلاغيون في كتبهم وشروحاتِهم طبيعةَ هذه العلاقةِ، وذكروا العشراتِ منها.

أما الشرطُ الثاني "وجود قرينةٍ تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر" فيعدّه الرُكن الأقوى في التضمين، إذ لولا القرينةُ ما عُرِفَ أن الفعل تُوسِّعَ في معناه. ومسألة القرينة مَسألة بديهية، وفقدانها يُسقِط القضية برمّتها، ويَحجُب أيَّ انزياح في اللفظ. غيرَ أنّ القرينة أوسعُ مما ذهب إليه الخضر حسين من تعدية الفعل، فالقرائن تتشكل بأوجه كثيرة أدناها السياق.

ولم يعلّق على الشرط الثالث "ملاءَمة التضمينِ للذوْق العربيّ" على أنّه واضحٌ. والظاهر أنه ليس واضحاً ولا محدّداً، ومسألة الذوق مسألة شائكة، وليس من اليسيرِ

---

(1) مجلة المجمع: ١/ ١٩٥.

(2) مجلة المجمع: ١/ ١٩٦.

(3) مجلة المجمع: ١/ ١٩٦.

(4) دراسات في العربية وتاريخها: ٢٠٥.

الخُلوص فيها إلى نتيجة، وليس ثمةَ ذوقٌ عربيٌ واحد يمكن الاحتكام إليه، وعرض هذه الألفاظ عليه. وليس من قبيل المبالغة القول إن هذا الشرطَ يمكن حذفه والاستغناءُ عنه دونَ أن يحدث خللاً.

أما حاشية القرار "ويُوصي المجمعُ الا يُلْجَأ إلى التضمينِ إلاّ لغرضٍ بلاغي" فنجده يمثّل لها، فهي- كما يرى - تنبيه للكاتبِ أو الشاعرِ أو الخطيبِ الاّ يستعملَ التضمينَ إلا إذا قَصَدَ إلى فائدتِهِ البلاغيّة، وهي الإيجاز[1].

وهذه الحاشية مُبْتَسَرَة؛ ذلك أنّ ايّ انزياح لغويٌ لا يمكن أنْ يكون جُزافاً، ولا يمكن أن يَغْـمّ على مستخدمه هذا الانزياح، إلاّ إن كان لا يدري ما يقول. يقول الخضر حسين:"فإن صَـدَرَ مثل هـذا عـن عامّـي أو شبيه بعاميّ، اي ممّن يَدلُّك حالُه على أنه لم يَبْنِ كلامَه على مُراعاة فعلٍ آخرَ مناسبٍ للفعل المَلحوظ، كان عليك أن تَحكُم عليه بالخطأ، فلا جُناحَ عليك أن تحكمَ على قولِ العامّة مثلاً "أرجو الله قضاءَ حاجتي" باللّحْنِ والخروجِ عن الفصحى؛ لأنّ فعلَ الرجاءِ لا يتعدّى إلى مفعولين، وليس لك أنْ تُخرِجَه على باب التضمين"[2]، ومُغالاةُ الشيخِ ههنا واضحةٌ، فعلاقةُ أرجو بـ"أسأل" ظاهرة ممّا يجعلُ للتعدّي وجهاً، والسياق يفرض هذا المعنى. وعلّق صلاح الدين الزعبلاوي على هذا بقوله: "وهو قولٌ غريب، وإلا فهل يَصِحُ أنْ يكونَ الكَلامُ صواباً وخطأً معاً، وأنْ يختلفَ الحكم باختلاف قائله"[3]. وثمة إشكالٌ ههنا أيضاً في كلامِ الخضر حسين، فهل يَنْطِقُ العاميّ بمثل هذه العبارةِ؟

إنّ شيوعَ مثلِ هذه التراكيبِ وسيرورتَها لا يُدفَع بما دَفَعه به الشيخ الخضر، فالمسألةُ أبْعَد من مسألةِ الخطأ والصواب، وليس على المستخدم للغة أن يُفْصِحَ عن غرضِه البلاغيّ بعد استخدام هذه الألفاظ التي يُلْمَحُ فيها التضمين إن شاعت وغدت متداولة، وههنا ينبغي الوقوف على قضية هامة، فالمستخدم الأول للفظ المضمَّن يجب أن يكون قاصداً هذا الاستخدام، عالماً بتركيب الكلام، وإلا غدت المسألة – كما ذُكر- هذراً لا طائل تحتها، على أنّ هذا الوعي وذلك القصد قد لا يكون شرطاً فيمن خَلَفَهُ على هذا الاستخدام.

---

(1) مجلة المجمع ١/١٩٦.

(2) دراسات في العربية وتاريخها ٢٠٦.

(3) مسالك القول :٢٢٧.

وعلى نهجِ حاشيةِ القرارِ سارَ أيضاً أحمد العوامري (ت ١٩٥٦م)، عضو المجمع. ففي تحقيقاتِهِ اللغويّة عرضَ لكلمةِ "الفَشَل"، وذكر أنّ معانيها تدورُ على ضعفِ القلبِ والفزع والكسل وما يتفرّعُ منه، وأردف قائلاً: "إلا أنّ هذه المعاني للفشل، قد تُنُوسِيَت الآن. فلا نجدُ في كلامِ الناسِ، وأقلام الكتّاب، إذا أطلقوا لفظ "الفشل"، إلا أنهم يَنْوُونَ به الخيبةَ والإخفاقَ فحسب. فإن قيل: وما يمنع من أن يُطلقَ "الفشلُ" ويُراد به الإخفاق، من إطلاقِ السببِ وإرادةِ المُسبّب، على طريق المجازِ المرسل ... قلنا يَسُوغ ذلك لمن يَعرفُ معاني الألفاظ، ويَفهم حقيقتَها ومجازَها، ويَختمُ تَحقيقَه قائلاً: "هذا رُوحُ ما أقرّه مجمع اللغة العربية الملكيّ في مبحثِ التضمين"[1].

وهذا كلامٌ غايةٌ في التَّشدّد، بل يَصلُ إلى حَدّ التناقضِ، فهو يذكر كما رأينا أن "الفشلَ" بالمعنى الجديد يجري على ألسنةِ الكتّاب، فهل على أولئك الكتاب أن يُصدروا بياناً بالغرض البلاغيّ لهذه الكلمة حتى تُجاز؟ وها نحن بعد ثلاثةِ أرباع القرنِ من هذا المقال نرى أنّ هذه الكلمةَ مستخدمةٌ بالمعنى الجديدِ، وهي سائغة وذائعةٌ على ألسنةِ الكتاب والأدباءِ، ولم يَحفل أحدٌ بما قاله الشيخ.

إنّ وعيَ المجمع المُبكّر لمسألة التضمينِ يدلّ على أهمية هذه المسألةِ، وما تشكّله من عقبات للناطقين بالعربية. وتعريفُ المجمع للتضمين-يُعدّ فيما أرى أشمل وأمْرَنَ تعريفٍ له على مدى معالجة هذه القضية، فقد تَرفّع عن كثير من الخلافات فضلاً عن تصريحه بقياسية التضمين، غير أنّ ثمّة هَنَات تَحدّ من مرونته هذه، وخدمتِه المتوَخّاة للعربية، كما رأينا عند مناقشة بعض شروطه. ولعلّ من أبرز تلك الهَنات- فيما أرى - إظهار أنّ قضيّة التضمينِ تنحصرُ في مسألةِ التعدّي واللّزوم، ونيابَة حروف الجرّ، وهي أشملُ من ذلك وأوسعُ. ويرى الدكتور رشاد الحمزاوي أنّ قرارَ المجمعِ سلاحٌ ذو حَدّين؛ إذ يتيسر للمحافظين اعتماده بقدر ما يعتمده المُحدثون، سواء لدَحضِ التراكيبِ الحديثة أو لتبريرِها"[2]، وهذا كلام لم يتنكّب جادة الصواب. كما يرى الدكتور السامرائي (ت ٢٠٠١م) أن قرارَ المجمع جاء تلبيةً للحاجة

---

(1) بحوث وتحقيقات لغوية مجلة المجمع:١/ ١٥٥.

(2) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٣٦٢.

إلـيه، ولأنّ مُتطلّـبات العـصْر تـستدعي أنْ تُـسعَفَ العـربيّة بمادّة ضخمة، حتى تُسايرَ الحياةَ الحاضرةَ ومتطلّباتِ العصر المعقّدة[1].

ويـرى الأستاذ عباس حسن أنّ أدلّة التضمينِ واهيةٌ، كما يرى أنّ الرأي الأقوى في جانـبِ الـذين يمنعونه. ويردف قائلاً[2]: "وما الدليل على أنّ الفعل وشبهه متعدٍّ أو غيرُ مُتعدٍّ إلاّ من طريق التضمينِ، ونحن نراه متعدياً بواسطة أو غيرِ واسطة، ولا دليلَ معنا على أسبقيّة الفعلـين في الوجـود، والـتعدّي وعدمه؟ الحقّ أنّ إثبات التضمينِ لا تطمئنّ له نفس المتحرّي المتحرِّر". وهو يرى أنّ التضمينَ لا يخرجُ عن إحدى حالتين:

الأولى: أنّ الألفـاظَ الـتي وُصـفت بالتـضمين إنْ كانـت قديمـة في اسـتعمالها مـن عصورِ الاستشهادِ فإنّ استعمالها دليلٌ على أصالةِ معناها الحقيقي.

والثانية: أنّ العـصورَ المتأخـرةَ عـن عصور الاستشهاد غير محتاجة إلى التضمينِ لاستغنائِها عنه بالمجاز، وأنواعه المختلفة التي تتسعُ للكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة.

وأعلّـق علـى كـلام الأستاذ عبّاس حسن، ما أخَذْتُه على تعريفِ الجمع، في اختزال مسألة التضمينِ في باب التعدّي واللزوم. والقضيّة بعدُ، أكبر من ذلك وأشمل.

إنّ مـسألةَ التـضمين بالمفهـوم الـنحويّ، لا يمكـنُ التسليمُ بها، وإلاّ غدا مِعولاً لهدم اللغـة، وبَعْـثِ الفوضى في مفرداتها وتراكيبها، والعربيّة في ذلك ليست بِدعاً من اللغات. أمّا مـسألةُ الـتعدّي واللـزوم، ونـيابة أحـرف الجـرّ بعـضها عـن بعـض، فـإنْ كانـت مـن عصرِ الاستـشهاد، فالاسـتقراء والإحـصاء كفـيل بحلّهـا، إذ مـا يثبـت منها أصالته في الاستخدام، وشـيوعه علـى هـذا الـنحو عـند الكتّابِ والشعراءِ والخطباءِ، سلّمنا به، وما لمحنا فيه ملمحاً بلاغـياً، كـان مـن حظـيرةِ الـبلاغةِ، وأمره من بعدُ إلى الكتّابِ، وأُكرِّ القولَ: إنّ هذا الجانبَ البلاغـيَّ الـذي صـنعَه المُبدع الأوّل، قد يَخبو عند المتأخرين من الكتّابِ وغيرهم، فيُستخدَم اسـتخدامه الحقيقي، كما في التشبيهات الميّتة التي لا يلمح أثرُ التشبيه فيها، وهذا أيضاً يظهره الاستقراء.

---

[1] النحو العربي نقد وبناء:١٨٤.

[2] النحو الوافي: ٢/ ٥٥٣ .

أمّا الاستخداماتُ التي تتلو عصرَ الاحتجاجِ فإنْ استندت إلى ما جاء من تلك الاستخداماتِ في عصورِ الاحتجاجِ، على الشرطِ المذكورِ وهو الاستقراء، سلّمنا به أيضاً، وإلاّ فهو من البلاغةِ والمجازِ.

ونحن في العصرِ الحاضرِ لا نخرج عن هذا المنهج، فقضيةُ التضمين هي قضية انزياح دلاليّ بالدرجة الأولى، قبل أنْ تكونَ مفهوماً نحوياً أو بلاغياً، وإذا أردنا لهذه القضيّة أنْ تأخذَ مداها اللغويَ بعيداً من الإشكالاتِ المنطقيّةِ، والمسالكِ المعقّدة، فيجب أن تُدرسَ تحت هذا الباب. وممّا لاشكّ فيه أنَّ المجاز القائم على الإبداع والابتكار البياني هو الرائدُ الأوّل وراء تلك الانزياحات، وإنْ لم يكُن الوحيد.

وعلى هذا فإنّ مسألةَ التضمين تتطلبُ معالجةً أكثر مما جاء في قرار المجمع على أهميته، ولعلّ من سُبُل معالجة هذه القضيةِ معالجة شاملةً ما أشار إليه الدكتور السامرّائي من صياغة معجم تاريخيّ للألفاظِ العربية ودلالاتها[1]، وهو كفيل بتتبّع هذه الظاهرة الأسلوبية، التي تنبثقُ من التطورِ اللغوي، ويوفّر للكاتب والباحثِ والشاعرِ وغيرهم مادةً غزيرة يمكن تَتَبُّعها والحكم عليها، بدل أن نعالجَ أمثلةً جزئية مُنفصلة تتنازعُها علوم مختلفة وآراءٌ متشعبة. فالتضمين عمليةُ إلحاقٍ دلاليّةٌ، مقابلُ عمليةِ الإلحاقِ الصرفيّة، وعملية الإلحاقِ النحويّة.

ويمكن الاتجاه من جهة أخرى إلى علمِ الدلالة الحديثِ، كما أشار عبد الجبّار توامة[2]، فإن في نظرية الحقل الدلاليّ منهجاً لاحِباً، يتمّم عمل المنهج التاريخيّ، ومن أهم مبادئ هذه النظرية: أنه لا يَصحّ إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة، واستحالة دراسة المفرداتِ مستقلّةً عن تركيبها النحوي. وليس هذا فحسب وإنما يمكننا أن نتلمّسَ الأثر الثقافي والاجتماعيَّ والنفسيّ لكثير من هذه الألفاظِ، فالألفاظُ تتأثرُ بكلّ ذلك دونَ شكّ.

---

(1) النحو العربي نقد وبناء: ١٨٥.

(2) التعدية والتضمين في الأفعال العربية ١١٨، وينظر نظرية "الحقول الدلالية" عند أحمد مختار عمر في "علم الدلالة": ٧٩.

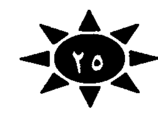

الوُقُوفُ بالسُّكُونِ عَلى الأعلامِ المُرَكَّبَةِ

جاء في قرار المجمع:

يُجيزُ المَجمعُ مَا يَجري عَلى الألسِنةِ مِن حَذفِ "ابنْ" مِنَ الأعْلامِ المُتَتابِعَةِ فِي مِثْلِ: "سَافَرَ مُحمّدْ عَلِيْ حَسَنْ"، وتُضبَطُ هَذِهِ الأعلامُ عَلى أحَدِ الوَجهيْنِ التَاليَيْنِ:

1. **يُعربُ العَلَمُ الأوّلُ بِحَسَبِ مَوْقِعِهِ ويُجَرُّ مَا يَلِيهِ بِالإضَافَةِ.**
2. **تُسَكَّنُ الأعْلامُ كُلُّها إجراءً لِلوَصْلِ مَجرَى الوَقْفِ[1].**

أصلُ هذه المسألةِ اقتراحٌ كان تقدّم به الأستاذ أحمد حسن الزيات (ت ١٩٦٨م) عضو المجمع، إذ أجازَ تسكينَ هذه الأعلامِ المركبةِ مع إسقاط كلمة "ابن" للتخفيف[2]. ثم قدم الأستاذ الزيّات بحثاً في الموضوع بعنوان: "رأيٌ في قولهم: "سافر محمدْ عليْ حسنْ"، وجاء في بحثه: "وأمّا العبارة التي لا حِيلةَ فيها ولا مَعدَى عنها فهي قولُ العربِ اليوم في أكثر أقطار العروبة "سافرَ محمدْ عليْ حسنْ" كما يقول الفرنج ... فهم يسقطون كلمة "ابن" من بين علم الابن وعلم أبيه، ويَنطِقون بهذه الأعلام ساكنةً على اختلاف العوامل؛ لأنهم في حقيقة الأمرِ لا يعرفون كيف يُعربونها، ولا لأيّ قاعدةٍ من قواعدِ النحوِ يُخضعونها"[3].

ويلتمس الأستاذ الزيات لها وجهاً من وجوه الإعراب يُذهِب عنها الشذوذَ والعامية، إذ يقول: "وقد وجدت لتصويبها قياساً من القرآن الكريم يُحقق هذا الوجه الملتَمَس... افتتح اللهُ- جلّ وعَلا - تسعاً وعشرين سورة ببعضِ أسماءِ الحروف، وقد تواترت قراءتُها بالسكون، وهي مَعمولة للقسم أو لعواملَ أخرى"[4]، ومما يَستَشهد به قولُ الزّمَخشَريّ في تفسيره: "وهكذا كلُّ اسمٍ عَمَدتَ إلى تأدِية ذاتِه فحسب، قبل أن يَحدُثَ فيه بدخول العوامل شيء من تأثيراتها، فحقّك أن تلفِظ به موقوفاً، ألا ترى أنّك إذا أردت أن

(1) مجموعة القرارات العلمية: ٣٦، صدر في الدورة (٤٤) في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(2) نفسه: ٣٦.

(3) مجلة المجمع: ١٢/ ٦٢.

(4) نفسه: ٦٣.

تُلقي على الحاسبِ أجناساً مختلفة، ليرفعَ حُسبَانَها، فإنك تُلقِيها أغْفَالاً من سِمَة الإعراب، فتقول: دارْ، غلامْ، جاريةْ، ثوبْ، ولو أعْرَبتَ لرِكِبتَ شَطَطَاً[١].

ثـم أعـدّت لجـنةُ الأصـول تقريـراً في بحث الزيّات، وردّتْ ما استشهد به من قياسٍ على أسمـاء حـروف التهجّـي في أوائـل السور؛ لأنّ العلماء نصّوا على أنّ أسماء الحروف الهجائية كثُر استعمالها معدودةً ساكنةَ الأعجاز لأسماء الأعداد، حتى صارت هذه الحالةُ كالأصـل فـيها. وانخـرطت اللجنة في جَدَلٍ اشترك فيه العقّاد (ت ١٩٦٤م) وطه حسين (ت ١٩٧٣م) وإبـراهيم مـصطفى (ت ١٩٦٤م) وغيرهـم، ولم ينـتهوا إلى شـيء، ووافـق أغلبُ الحاضرين على التأجيل[٢].

وقـد تـتَالت بحـوث كـثيرة في هذه المسألةِ، نعرضُ لأربعة منها بشكل مختصَر؛ بحثين يؤيّدانها، وآخرين يَردّانها، ونستعرض باختصار حُجَجَ كلٍّ منها، ومسالك باحثيها.

ونـستهلّ بالمـؤيّدين فـنجد إبراهيم أنيس (ت ١٩٧٧م) يحاولُ إثباتَ هذه المسألة من طـريقِ إثـباتِ ظاهـرةِ الإسـكانِ في أواخـر الكلمـات في حالـة الوصل، فهو يرى أن الحركة الإعـرابية لا تدلّ على معنى أصلاً، وأن هدفها وصل الكلام[٣]. ويستشهد بقراءةِ أبي عمروٍ (ت ٧٠هــ) وكلامِ ابن جِنّي في "المُحتَسَب"، ويردفُ قائلاً: فإذا كان هذا قد جازَ في قراءةِ أبي عمـرو التميمـيّ العربـيّ نـسباً ومـولداً ... كما جاز في قراءة غيره، فهل بعد هذا نستكثر أن نُجَوّز الإسكان عند سَرْد بعض الأعلام في مثل: سافر محمدْ عليْ حسنْ[٤].

أمـا الـبحث الآخـر فهـو للأسـتاذ أمـين الخـولي (ت ١٩٦٦م) وَوَسَـمَه بـ"الأسماء الثلاث"، وهو بحث طويلٌ نسبياً، وقد قسمه عناوينَ تناول فيه جوانب المسألة، واستعرض فيه أقـوالَ بعـض العلمـاء مـن أعـضاء المجمـع، وانتهى إلى ما سمّاه "الحَلّ المُيَسَّر". ومفاده تسكينُ الأعـلامِ الثلاثةِ إجراءً للوَصلِ مَجرى الوقف، ويردف قائلاً: "وإن سُئلتَ عن إعرابها وهو ما لا أهمية له، أُجيبَ عنه ببيانِ موقعِها مجتمعةً في الجملة؛ رفعاً أو نصباً أو جراً، على أنّ للأولِ

---

(1) نفســه ٦٣.

(2) مجلة مجمع القاهرة :١٢/ ٦٥.

(3) كتاب في أصول اللغة ١٦٤، وينظر رأيه مفصلاً في مسألة الإعراب في كتابه أسرار العربية ١٩٨.

(4) نفســه ١٦٥.

منها موقَعَه من الجملة، يضاف لما بعده، وما بعده للثالث[1] "مستشهداً على ذلك بما جاء من التسكين في الوصل في القرآن الكريم، واللغة العربية.

أما البحثانِ الآخران اللّذان عارضَا المسألة، فأوّلهما لمحمد عليّ النجّار (ت ١٩٦٨م) وهو عضوٌ في المجمع، ومن شيوخِ الأزهر، وقد عرض فيه للآراء التي تُسوّغ هذا لتركيب عند بعض العلماء، نحو معاملته معاملة التركيب المزجيّ، أو تخريجِ الإسكان على الحكاية، أو إجراء الوصلِ مجرى الوقف، الذي وسَمَه بالقلّة وقال: "هذا قليل في النثر"[2]. ويفضي إلى القول: "وأيّاً كان الأمر فإن الكاتب ينبغي أن يَرْبَأ بنفسه عن مجاراة العامة في هَجْر الإعراب، والذي أراه أنّ يُتَسَامَح في تَرْك "ابن" إذ أصبحَ معروفاً أنه مراد، ولا يُتسامح في ترك الإعراب"[3].

والبحث الآخر للشيخ الدكتور عبد الرحمن تاج (ت ١٩٧٥م)، وهو بحث طويل، عرَضَ فيه لتفاصيلِ المسألة، وقد عَدّ قبول هذا التركيب يُفضي إلى اللّبس أو الإبهام، فالإعراب عماد اللغة إذ يقول: "فإذا قلت: "الذي علّم محمدْ خالدْ" بإسكان "محمد" و"خالد"، فما هو المعنَى المحدّد الذي يمكنُ أن يُستخلصَ من هذه الجملة؟ وهل يُفهَم منها أنّ الأستاذ الذي علّم صاحبَه هو خالدٌ، وأنّ محمداً هو تلميذ...؟ أو يُفهم منها أنّ الأستاذَ هو محمدٌ وأنّ التلميذَ هو خالد[4]، وقد رَدّ أيضاً إعرابَ العَلَم الأوّل على حَسَب ما تقتضيه العَوامِل، وجرّ ما يليه بالإضافة. وقال: "هذا الجوابُ غير سديدٍ أيضاً، فإنّ حَذفَ المضافِ وإبقاءَ المضافِ إليه مجروراً لا يكونُ إلاّ إذا كان هناك دليلٌ يُعَيِّن ذلك المحذوف"[5].

ويعرض لفكرة "الحلّ الميسّر" التي طرحها الخُولي ويَحْمِلُ عليها حَمْلَةً شديدة، ويَردّ ما دَعت إليه من الإعراب؛ ذلك أنّ الإعرابَ بالجملة لا يكون إلاّ في التراكيب التي يقصد لفظها، وينتهي إلى أنّ ما عَرَضته اللجنة من تسكين هذه الأعلام، وعدم ذكر كلمة "ابن" بينَ

---

(1) نفسه: ١٧٨.

(2) نفسه: ١٦٨.

(3) نفسه: ١٦٨.

(4) نفسه: ١٨٢.

(5) كتاب في أصول اللغة: ١٨٥.

اسمِ الشخصِ واسم أبيه، لا تجد لها الفُصحَى وجهاً صحيحاً تدخل به تحت قاعدة من قواعدها، ثم لا يَشفعُ لها أيُّ لَون من ألوان الشفاعات ليُلحقها بأساليب العربية[1].

وإذا نظرنا في الأبحاثِ المذكورة، التي لَخّصت آراء المساندين والمعارضين لهذا القرار، وجدنا أنّ الكثير من جوانبها جهادٌ في غير مَيدان كما يقال، فإثبات الإسكان في أواخر الكلمات إجراء للوصل مجرى الوقف، لا يحتاج إلى كثيرِ جَدَل، ولا يَملِكُ أن يَردّه أحد، بعد أن جاء في القراءات المتواترة والشواهد الصحيحة، وقد ركّزت على هذه المسألة جُلّ البُحوث[2].

وإذا استعرضنا حُجَجَ المانعين لهذا التركيب الجديد وجدناها تشدّداً لا موجب له، فالتسامح بتَرْك 'ابن' من هذه الأسماء، وعدم التسامح بترك الإعراب- كما يقول الشيخ محمد علي النجار- لن يُغيِّر في المسألة شيئاً، ولن يُسهِمَ في حَلّ مُعْضِلَتِها.

وأمّا ردّ الدكتورِ عبد الرحمن تاج لجرّ ما يلي الاسم الأول بالإضافة على تقدير 'ابنْ' لفقدان الدليلِ على هذا الحذفِ فمردودٌ، فالسياق ههنا سيّد الأدلّة، وأمّا ما قال به من الغموض واللّبس فهو تنظير بعيد من واقع هذا التركيب وسياقه، ومن ثَمّ فإنّ التخريجات التي طَرحها لن تَحدُثَ إلا إذا غَيَّبنا السياق تَغييباً تاماً.

على أنّنا مع هذا لا نستطيع الأخذَ ببعض حُجج المدافعين عن هذا القرار؛ لأن فيها مغالاةً لا تَقِلّ عن مغالاة المانعين، فَعدّ هذا التركيب من قبيل التركيب المَزجِيّ كما يرى عباس حسن (ت ١٩٨١م)[3]، لا يستوي ودلالته، ولا ينطبق على التعريف المتّفَق عليه للتركيب المزجي عند النحاة، فالتركيب المذكور تركيبٌ من أصلينِ، يصير كالكلمة الواحدة،

---

(1) نفسه: ١٩٨.

(2) ينظر على سبيل المثال:

- ظاهرة الإسكان في الفصحى، محمد شوقي أمين، في أصول اللغة:٣/ ١٧٢.
- تسكين أواخر الأعلام في درج الكلام، شوقي ضيف نفسه: ٣/ ١٧٦.
- الإسكان، عبد الصبور شاهين، نفسه: ٣/ ١٨٠.

(3) كتاب في أصول اللغة: ١٦٦.

وهذه الأسماء الثلاثة لا يمكن أن تكون شيئاً واحداً[1]، عِلاوةً على مخالفتهِ لقراراتِ المجمعِ نفسهِ، الذي عَرّفَ التركيبَ المزجيّ على أنه ضَمُ كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجعلها اسماً واحداً[2].

على أنّ المسألة برمّتها ربما أخذت وجهاً آخر مغايراً تماماً للمنحى الذي تمّ وضعها فيه، ونوقشت من قِبَله، فالسؤال الغائب الشاهد، الذي كان ينبغي طرحه منذ البداية من أين أتى هذا التركيب، ومن الذي يستخدمه؟ وربما كان في الإجابة حلّ لكثير من الإشكالات، فالواقع يُرجّح أنّ هذا التركيب نابعٌ من المعاملات الشخصيّة والأحوال المتعلقة بها، وهدفه التيسير والاختصار. فهو ليس وليدَ لغة أدبيّة عالية، ولا نجده مستخدماً فيها إلا في حالاتٍ خاصة. أمّا ما ذكره الزيّات آنفاً من أنّ تسكينَهم هذه الأعلامَ؛ لأنهم لا يَعرفون كيف يُعربونها ولا لأيٍّ قاعدة من قواعد النحو يخضعونها[3]، فإنه لا يمكن أن يُمثّل واقع هذا التركيب؛ ذلك أنّ من يستخدمه لا يحفل بإعرابه، أو لأيّ قاعدة ينتمي، ولو قال أنّ اللغويينَ هم الذين عَيّوا بأمرهم لَكان أصَاب.

وهذه من المسائلِ القليلة التي تَعرّض لها المجمع العلمي العراقي، وبعد استعراض الدراسات التي قدمها الدكتور أحمد ناجي القيسي (ت ١٩٨٧م)، والدكتور جميل الملائكة انتهت اللجنة إلى أنه لم تَجد ما يُصحّح التسكين في الجمل، وإنما يُعرَب الاسمُ الأوّل حَسَب مَوقعه من الإعراب، مُضافا إلى الثاني و الثاني إلى الثالث، إذا لم يكُن هناك مانعٌ من الإضافة.

وهذا القرار نأى عن معالجة هذه المسألة معالجة واقعية، ولا نرى أحدا يلتفت إليه، بل نجده يُقِرّ تَعبيرا شاذاً عند القدماء والمحدثين، فلا القدماء عرفوه، ولا المحدَثون استخدَموه.

وبعدُ، فهذا التركيب "محمد علي حسن" وأشباهه هيّن الشأن من حيث الشكل والمعاملة، ومن أراد الإعراب فليأخذ برأي المجمع كما بدا في قراره، أو فليتخذ إعراباً آخر، و لكن لن يُغيِّر هذا من أمر التركيب شيئاً، وسيبقى مُستخدماً، يؤدي وظيفةً معيّنةً، معلوماً لا لَبسَ فيه ولا غُموض.

---

(1) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٩٦، وأوضح المسالك: ١/ ١٣٢

(2) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٣.

(3) مجلة المجمع :١٢/ ٦٢.

جَوازُ ظُهورِ الكَوْنِ العَامِّ

جاء في قرار المجمع:

يُرَى جَمْهَرَةُ النُّحاةِ أنَّ حَذْفَ الكَوْنِ العَامِّ وَاجِبٌ، وَنُقِلَ عَن ابنِ جِنِّيْ جَوازُ إظهارِهِ، كَمَا نُقِلَ عَن ابنِ مَالكٍ أنَّ حَذْفَهُ أغْلَبِيٌّ ... وَتَرى اللّجنةُ أنَّ مَا وَرَدَ مِنْ تَعبيراتٍ عِلميّةٍ مِثْل "هذا حَمْضٌ يُوجَدُ فِي عَسَلِ الشَّمْعِ" وَهذه الكَلمةُ مَوجودةٌ في المُعجَمِ الوَسيطِ - صحيحٌ وهو مِن بابِ الكَوْنِ الخَاص"[1].

وقد قُدِّم في هذه المسألة بحثان أحدهما للشيخ عطية الصوالحي (ت ١٩٧٤م)، وذكر فيه حَصْرَ أكثر النحاة مواضعَ حذف الخبر إذا كان المتعلّق ظرفاً، ودلّ على الكون العام، والوجود المطلق غير المقيّد، كما عرض للخلاف بين النحاة في المحذوف هل هو فِعْلٌ، نحو استقرَّ، أم اسمٌ مشتقٌ نحوَ مستقرٌ؟ ثم تناول آراء العلماء في جواز ذكر الكون العام في المواضع التي نصّ الأكثرون على حذفها. وقصارى القول أنّ الأكثريّة الكاثرة من النحويين لا يُجوِّزونَ ذكرَ الكَوْنِ العام، وعند ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)[2]. حذفُه أغلبيّ، ويُجوّز ذكرَه استناداً إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[3]، وقول الشاعر[4]:

لـكَ العِـزّ إنْ مَـولاكَ عَـزّ وإن يَهُـنْ ... فأنـتَ لَـدى بُحْبُوحَةِ الهَـوْنِ كـائنُ

ونَقَل ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) عن ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) جوازَ إظهارِه[5]. وينتهي الشيخ عطية الصوالحي إلى قوله: "فأقوالُ هؤلاءِ العلماءِ تدلّ قطعاً على أنّ حَذْفَ الكونِ العامِّ في ثلاثةِ المواضعِ غيرُ مُجمَعٍ عليه... واعتماداً على هذه الأقوال يجوزُ ذكرُ الكونِ العامّ وبخاصةٍ في مصطلحاتِ العلوم"[6].

(1) مجموعة القرارت: ٤٤، صدر في الدورة (٣٦) في الجلسة (٨)

(2) ينظر همع الهوامع: ١ / ٣٣٧.

(3) سورة النمل: ٤٠.

(4) مجهول القائل، وينظر: الارتشاف ٢ / ٥٥، والهمع: ١ / ٣٢١، والعيني: ١ / ٥٤٤.

(5) شرح المفصل: ١ /٩٠.

(6) الكون العام بين الحذف و الذكر محاضر الجلسات، دورة (٣٦): ١٣٣ و كتاب في أصول اللغة:٢/ ١٢٣.

والبحث الآخرُ لعبّاس حسن (ت ١٩٨١م)، يُكرِّرُ فيه ما ذكره الصوالحي من سردٍ لآراء العلماء، ويُردِفُ قائلاً:"نتيجةُ ما يُفهَم من النّصوصِ السابقةِ كلِّها أمرانِ: أوّلُهما أنّ الكونَ العامّ يَجبُ حذفُه، وثانيها أنّ ابنَ جنّي وابنَ مالكٍ أجازا إظهاره أخْذاً بظاهرِ آيةٍ وبيتٍ من الشعر، ولم يَتبيَّنا المُرادَ منهما على الوَجه الصحيح، الذي كشفَ عنه المحققّون ودَفَعوا رأيَهما دَفْعاً قَويّاً"[1]، وهو يَذهَبُ بهذا إلى أنّ الخبرَ في الآية وبيتِ الشعرِ من الكَوْنِ الخاصّ. ويَختِمُ حديثه قائلاً:"وبعدُ فهل تيسيرٌ مَرجُوٌّ، أو فائدةٌ مطلوبة وراءَ مخالفةِ آراءِ العلماءِ المحقّقينَ ممّن نشرنا رأيهم، وتَمَالَئوا على الأخذِ به، وفيهم اللغويّونَ والنحويّونَ والمُفسِّرونَ؟ "راداً إجازةَ ذكرِ الكونِ العامِّ، ومخالفةَ آراءِ العلماء.

وإذا ما تناولنا الشاهدين السّالفين اللّذينِ ظهرَ فيهما الكونُ العامّ، وجدنا أنّ تخريجَ النحويين لهما لم يَتَنكّب طُرُقَ الصّواب، فهما أدنى إلى الكون الخاص كما يبدو من السياق . أمّا الأمثلة التي دفَعَت المجمع إلى مناقشةِ القضيّة، وهي "حَمْضٌ يوجد في عَسَلِ الشَّمْعِ"، و"هذه الكلمةُ موجودةٌ في المُعجَم الوَسِيطِ"، أو "هذه المادّة موجودةٌ في استراليا"[2]. فلا يمكن أن تكونَ من الكَونِ الخاصّ ولا باباً منه كما جاء في قرار المجمع. لأنها لا تقدم معنى يختلف أو يزيد على الكون العام.

والمحقّقونَ من العلماء لم يُجاوِزُوا سَليقةَ العَربيّ عندما أوجَبُوا حذفَ الكَوْنِ العامّ؛ لأنّ في ذِكرِه لَغْواً، وَعِيّاً يتنافى مع فَصَاحَةِ الكَلامِ وإيجازِه، فهو مَعروفٌ بداهةً، وذِكْرُه يُفضي إلى ضَعْفِ التّماسُكِ النَّصيّ ودِلالته؛ لأنّه سيصبح نصّاً فوق التّمام. غيرَ أنّ أمثلةَ المجمعِ ومثلُها كثيرٌ ممّا نقرأ اليوم خَرجَت بالمسألةِ إلى بابٍ آخر. ففي اللغةِ العلميّة يُمكنُ حَمْلُ ظهورِ هذا الكونِ على تَوخّي الدّقةِ في التعبير، وفي غيرها على التأكيد والمبالغة، فهو بابٌ من الكَوْنِ العامّ.

وينبغي الإشارة ههنا إلى ملمح دلاليّ آخر في هذه المسألة؛ ذلك أنّ الكون العام يظهر إذا كان إجابة عن سؤال، نحو: أين توجد هذه الكلمة؟ وأين يوجد هذا الحَمض؟

---

(1) الكون العام، معناه وحكمه من ناحية ذكره وحذفه إذا وقع خبراً كتاب في أصول اللغة: ٢/ ١٢٩.

(2) ينظر تفصيل المسألة، الدورة (٣٦): ١٢٢.

فستكون الإجابة "توجد هذه الكلمة في المعجم الوسيط"، أو "موجودة في المعجم الوسيط" و"يوجد هذا الحَمْضُ في كذا وكذا"، أو موجود فيه" فإنّ الجواب يتضمّنُ ما في السؤال، وعلى هذا يظهر فيه الكون العام، وقد تكون بعض هذه الأساليب من هذا الباب.

وبهذا نرى أنّ رأيَ الشيخ الصَّوالحي أقربُ إلى الصواب وأنّ قرار المجمع صائب في إقراره هذا التركيب، غيرَ أنّه باب من الكونِ العامّ، لا من الكونِ الخاصّ. أمّا رأيُ عباس حسن فإننا لو أخذنا به فَسيبقى الاستعمالُ يَرُدُّه. على أنّ هذا الأسلوب ركيك ويستحسن تجنبه، ما وجد القائل إلى ذلك سبيلاً.

إضافةُ "حَيثُ" إلى الاسمِ المُفَردِ

جاء في قرار المجمع:

يُـأنسُ بَعـضُ المُتحدثِينَ بِمثلِ قَولِهِم: "الكِتَابُ رَخيصٌ مِن حَيْثُ ثَمنِهِ" بِجرِّ الثَّمَنِ، والمُعتَمدُ مِنَ القَواعدِ إضَافةُ "حيث" إلى الجُمَلِ إِسميَّةً وَفعليّةً، واللّجنةُ تُرى إجازةَ إضَافتِها إلى الاسـمِ المُفـردِ، وَجـرِّهِ بَعدَها قياساً في ذلك على أخواتِها مِنَ الظُّروفِ المكانيّة، وأخذاً برأي الكِـسائيّ، ومَـا احـتجَّ به من الشّعر، فيَجوزُ أن يُقالَ: بَادِرْ إلى حيثُ العملِ الجادِّ، ولا تُمار الحُكْـم مِـنْ حـيثُ العَـدْلِ، وعلـى ذلـكَ فإضافة "حيثُ" إلى الاسمِ المُفردِ بَعدَها سَائغةٌ قياساً واستعمَالاً"[1].

وقـدّم الدكـتور شوقي ضيف مذكّرة إلى اللّجنة بعنوان "إضافة حيث إلى الاسم المفرد" جـوّز فـيها إضافَتَها إلى الجملة الاسمية والفعلية، والى الاسم المفرد أخذاً برأي الكسائي (ت ١٨٩هـ)، وما جاء في الشعر[2] كقول الشاعر[3]:

أمـا تـرى حيثُ سـهيلٍ طَـالـعا   نجـماً يُـضـيءُ كالشّـهاب لامِـعا

ومذهبُ البصريّين أنّه لا يَجوز إضافتُها إلى المفرد وما سُمِعَ من ذلك نادر[4]، وأجاز الكسائي القياس عليه[5]. ومن شواهدهم المشهورة في هذا الباب أيضاً[6]:

ونَطعنُهم تَحتَ الحُبَى بعد ضَرْبِهِمْ   بِبِيضِ المَواضي حَيثُ لَيِّ العَمائِمِ

(1) مجموعة القرارات ١٦١، عرض على المجلس في الدورة (٤٩) الجلسة (٢٣)، وعلى المؤتمر في الجلسة: (٧) من الدورة نفسها.

(2) أبحاث الدورة (٤٩).

(3) وهو بلا نسبة وذكر في: شرح المفصل ٤/ ٩٢، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٦، والمغني: ١٧٨، الخزانة ٧/ ٣، الهمع ٢/ ١٥٣.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٢١، المغني: ١٧٧، المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٥٢٩، الخزانة: ٧/ ٤، الهمع: ١٥٣.

(5) ينظر:المساعد: ١/ ٥٣٠، المغني: ١٧٧، الخزانة: ٧/ ٥، حاشية الصبّان: ٢/ ١٥٣.

(6) للفرزدق في شرح شواهد المغني: ١/ ٣٨٩، وليس في ديوانه .وينظر:شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٢١، والارتشاف: ٢/ ٢٦٢، وأوضح المسالك: ٣/ ١٠٥، والخزانة:٧/ ٤، والهمع: ٢/ ١٥٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٤.

كما يمكن أن يُحمَل على ذلك قول الشاعر(1):

وإنـي حيثُ ما يُدني الهَوى بَصَرِي ... مـن حيـثُ ما سَلَكوا أدنو فَأنْظُورُ

وقولُ أبي حَيّة النميريّ (ت ١٨٣هـ)(2):

إذا رَيْـدَةٌ مـن حيـثُ مـا نَفَحَتْ لَه ... أتــاهُ بــريّاها حَبــيبٌ يُواصــلُه

على اعتبار أنّ "ما" فيهما موصولة.

وإذا استقرينا الأساليبَ التي تُصاغ فيها "حيث" وجدناها ثلاثة: أوّلُها أن يليها اسمٌ كما مَرّ في الشواهد، وثانيها أن يَليها جُملة فعلية نحو: اجلس حيثُ يَجلسُ أخوكَ، وثالثُها أن يَليها جملةٌ اسميّة نحو"اجلس حيثُ أخوكَ جالسٌ، والأسلوبان الثاني والثالث لا خِلافَ فيهما وأمرُهما هَيّنٌ، أمّا الأولُ فهو مَحلُّ الخلاف.

ومّما لا شكّ فيه أن إضافة "حيث" إلى الاسم المفرد قليلة، وقد رُويت في الشعر على الرغم من إجازة الكسائي القياس عليها، وعدّ الألوسِي (ت ١٩٢٤م) هذه الإضافة من الضرائر.

وقد قال البغدادي: "لا ينبغي أن يُبنى إلاّ على الأكثرِ والأعرفِ والأصحِّ علّة"(3) وهو كلام لم يتنكّب جادّة الصواب. وقد أحصى الشيخُ محمد عبد الخالق عُضَيمة في سِفْره القَيّم "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" مواضعَ "حيث" في القرآن الكريم فكانت واحداً وثلاثين، أضيفت فيها جميعاً إلى الجملة الفعلية(4). غير أننا- مع هذا- نَجدُ جُلّ الكتاب والقرّاء في العصر الحاضر يبعثون إضافة "حيث" إلى الاسم المفرد من جديد، ولم تَعُد إضافتها إليه مرفوعاً

(1) وينسب إلى ابن هَرمَة، وهو في الخصائص: ٢/ ٣١٦، والإنصاف: ١/ ٢٤، وشرح المفصّل: ١٠/ ١٠٦ والارتشاف: ٢/ ٢٦١، المغني: ٤٨٢

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٢١، المغني: ١٧٧ والهمع: ٢/ ١٥٣. والريدة: الريح اللينة.

(3) الخزانة: ٧/ ١١.

(4) دراسات للأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث: ٢/ ٧٤٠.

على تقديرِ خبرٍ مُستَساغَةً عندَ جُلِّهم، مُلحِقِينَ "حيث" بالظروف التي تضاف إلى المفرد، وليَسَعْنا ما وَسِعَ الكسائي.

وقد أحصيتُ ما جاء من استخدام "حيث" عندَ شيخينِ من شيوخ الرواية العربية، أوّلُهما "نجيب محفوظ" في روايته الضخمة المشهورة "أولاد حارتنا"؛ إذ استخدمها اثنتينِ وثلاثينَ مَرّة، تَلاها المفرد مرّة واحدة، ولم يَضبِطْه[1]، بينما تلاها في الباقي الفعل؛ إمّا مضارعاً وإمّا ماضياً[2]، والثاني "عبد الرحمن منيف" في كتابٍ له صدَر مؤخراً هو"لوعة الغياب"، ويكاد يقتصر على إيلائها المفرد ولكنّه غيرُ مضبوط، وقد بلغ تسع عشرة مرة[3]، ولو كلّفنا مجموعةً من القرّاء قراءته لَقَرَؤُوه بجرّ ما بعد "حيث"، إلاّ من عرف حقيقة استعمالها القديم، وليسوا بالكثير، ومن يمارس مهنة التدريس لا يَسعه ردّ هذه الحقيقة.

وثمة ملمحٌ دلاليٌّ في إضافةِ "حيث" إلى المفرد، فالظاهر أنّ إضافتها إلى الاسم المفرد غيرُ مفيدة؛ ذلك أنّ "حيثُ" ظرف مكان، وإضافتها إلى اسمٍ مفرد خالٍ من نسبة الحدث إليه يخالف أصل وضعها؛ فهي بمنزلة "حِينٌ" وما يوضحها جملة لا مفرد[4]. ولهذا ردّ النحويون هذه الإضافة.

غير أننا نرى "حيث" حينما تضاف إلى المفرد تُشحن بدلالة مخصوصة، فقولنا:"اجلس حيث زيدٍ"؛ أي عند زيدٍ، وقول المُحدثين:" أعجبتني الحفلة من حيث تنظيمها"؛ أي من جانبِ أو جهة تنظيمها، والذي يؤكّد هذه الدلالة، أنّ هذه الكلمات مرادفة لـ"حيث" هنا"، بل غلبت هذه المرادفات حتى أصبح استخدام "حيث" قليلاً جداً بالقياس إليها. فهي تُظهر اكتفاء المتحدث بالمضاف إليه "الاسم المفرد"، بينما نجد مَن رَفَعَ الاسمَ الواقعَ بعدها يشيرُ إلى جملة، وعلى هذا، فتحوّل استعمال "حيث" عند المحدثين تحوّلٌ دلالي أيضاً.

---

(1) أولاد حارتنا: ٢٦٨.

(2) نفسه(الصفحات) :٢٥، ٥٣، ٦١، ٦٢، ٧٧، ٨٣، ٨٧، ١٠٠، ١٩٢، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٧٩، ٢٨٨، ٣١١، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٦٦، ٣٧٢، ٣٨٥، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٣٧، ٤٣٩، ٥٠٧، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٣٤، ٥٥١.

(3) لوعة الغياب" : الصفحات :٢٤، ٢٦، ٣١، ٣٣، ٤١، ٦١، ٧٩، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٤، ١٤٥(مرتين)، ١٤٩، ١٥٤، ١٦٨، ١٧٧، ٢٢٢، ٢٣٤، ٢٦١.

(4) ينظر المقتضب: ٤/٣٤٦.

وقوعُ المَصدَرِ حَالاً

جاء في قرار المجمع:

"وَرَدَ عَـن العَرَبِ جُملةٌ مِنَ التَّراكِيبِ وَقَعَ المَصدَرُ المُنَكَّرُ فيها حَالاً، مِنْ مِثْلِ قَولِهم: قَتَلْتُهُ صَبْراً، وَلِقيتُهُ بَغتَةً، وفَجاةً وكَلَّمتُه مُشافَهةً ... إلخ.

وَقَـد أجازَ النُّحاةُ أنْ يَكونَ المَصدرُ في هذه المُثُلِ ونَحْوِها حَالاً، ولكنَّهُم اختلَفوا في جَوازِ القِياسِ على ذلِكَ: فَبعضُهم أجازَ مُطلقاً، وبَعضُهم مَنعَ مُطلَقاً، وبَعضُهم أجازَ فِيمَا إذا كانَ المُصدرُ نَوعاً مِنْ عَامِلِهِ، وبَعضُهُم حَصَرَهُ في مَواضِعَ مُحدَّدَةٍ وَرَدَ السَّمَاعُ بها.

وتَـرى اللَّجـنةُ جَـوازَ وُقـوعِ المَصدَرِ حَالاً وَجَوَازَ القِياسِ عَلى ما سُمِعَ مِنهُ مُطلَقاً، اتِّباعاً لِمَنْ رَأى ذلك مِنَ العُلَماءِ القُدامَى"[1].

وقـد عـرضَ هذه المسألةَ فتحي محمد جمعة محرِّرُ لجنة الأصول، في مذكرة استخلصها مـن تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٤م) على شرح ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) لألفية ابنِ مالك (ت ٦٧٢هـ). واستعرض أقوالَ العلماء، وقال: "للعلماء خلافان"[2]:

الأول: في إعراب المصدر في مثل هذا الأسلوب.

الثاني: في قياسيّته.

أما الإعراب فالحاصل في إعرابه ثلاثة أقوال: أنّ المصدرَ المذكورَ هو الحال وهو قول سـيبويه (ت ١٨٠هـ)، وجمهـور البصريين، يقول سيبويه[3]: "وذلك قَولُك قتلتُه صبراً ولَقِيتُه فُجَاءة ومُفاجَاةً ... وأتيتُه رَكْضاً وعَدْواً ومَشياً، ويُردِفُ قائلاً: وليس كلّ مَصدرٍ وإنْ كانَ في القـياس مـثلَ مـا مضى من هذا الباب يُوضعُ هذا المَوضِع؛ لأنّ المَصدر ههنا في موضعِ فاعل إذا كـان حَـالاً. والثانـي أنّ العامـلَ المحـذوفَ -فعـلاً أو وَصْـفاً- هـو الحال، والفعل قال به

---

(1) مجموع القرارت العلمية: ١٠٩، صدر في الدورة (٣٧) في الجلسة العاشرة، والثالثة والعشرين للمؤتمر.

(2) محاضر جلسات الدورة (٣٧): ٤١٥ و ينظر: أوضح المسالك بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ١/ ٣٠٥.

(3) الكتاب: ١/ ٣٧٠.

الأخفش (ت ٢١٥هـ) والمُبرّد (ت ٢٨٥هـ)[1]، والوصفُ قال به أبوعليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، والقولُ الأخيرُ: أنّ المصدرَ مفعولٌ مطلقٌ مُبيِّنٌ لنوعِ العاملِ، ولا حَذْفَ عندهم؛ لأن العاملَ هو ما تَقدّم من فعلٍ أو وصفٍ، وهو قولُ الكُوفيينَ، وقد ذكر هذا أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ)[2] والسّيوطي (ت ٩١١هـ)[3] والأشْمُونيّ (ت ٩٢٩هـ)[4]. أما الذي ذكَرَه الكنغراويُّ (١٣٤٩هـ) في "المُوفِي في النّحو الكُوفيّ" فمُختلف، فقد قال: جاءني زيدٌ رَكْضاً، يُقَدّرُ يَركُضُ[5]، ومذهبُهم على هذا مَذهَبُ الأخفَش والمُبرّد.

أمّا قياسيّته فالحاصلُ فيها أربَعةُ أقوالٍ: قولٌ لا يُجيزُ القياسَ بل يَقتصِر على المَسموعِ، وهو لسيبويه[6]، وقولٌ يجيز مطلقاً وهو للمبَرّد[7] وقولٌ يجيز القياسَ إذا كان المصدرُ نوعاً لعاملِه، نحو "جاء زيدٌ سرعةً"؛ إذ السرعةُ نوعٌ من المجيء، ويمنعه إذا لم يكُن، وهو للمبرّد أيضاً[8]. والقولُ الرابع يَحصُرُ الجوازَ في ثلاثة مواضع وَرَدَ السماعُ بها. الأوّل: أنْ يكونَ المصدرُ المنصوبُ واقعاً بعد خبرٍ مقترن بـ"ألْ" الدالّةِ على الكَمَال، نحو "أنت الرجل عِلْمَاً"، والثاني أنْ يكونَ المَصدرُ واقِعاً بعد خبرٍ شُبِّه مُبتدؤه به نحو: "هو زُهيرٌ شِعْراً"، والثالثُ أنْ يقع المصدر بعد "أمّا" الشرطية، نحو: "أمّا عِلماً فعالمٌ". ولعلّ من المفارقة ههنا أنّ دَلالة المصدر في هذه المواضعِ على الحال بعيدة، ففي الموضعين الأول والثاني ظاهرُ المصدر على التمييز، وفي الثالث مفعوليُّته بادِيَة.

وإذا ما استعرضنا ما أُثِرَ عن النَّحويينَ في هذه المسألةِ ونَقلَهُ "فتحي جمعة" وجدنا أنّ الخِلافَ في الإعرابِ لا يُمثِّل شيئاً ذا بالٍ، فالتراكيبُ الواردة في هذا الشأن مُعتَرفٌ بها، ولا أحدَ يَدحَضُها، أمّا التأويلات التي ذكرها النحويّون فهي ظاهرةُ التكلُّف، ولا تأخذ السياق

---

(1) المقتضب: ٣/ ٢٣٤ و٤/ ٣١٢، وينظر شرح الكافية: ١/ ٢١٠.

(2) الارتشاف: ٢/ ٣٤٢.

(3) الهمع :٢/٢٢٨

(4) حاشية الصبان: ١ / ٢٤٥.

(5) الموفي: ٣٨ .

(6) الكتاب: ١/ ٣٧٠.

(7) ينظر الارتشاف ٢/ ٣٤٢ و الهمع: ٢/ ٢٢٨ و الأشموني: ١/ ٢٤٥.

(8) المقتضب: ٣/ ٢٣٤ و٣٢٤.

بعـين الاعتـبار، والأمـرُ فيها كما قال الرضيّ (ت ٦٨٨هـ)[1]: "وكلُّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يُتَكَلَّفُ تأويلُه بالمُشتَقّ".

والجديـد الـذي أقـرّه المجمـع في هذه المسألة إنما هو إجازةُ القياس على ما سُمِعَ مِن وُقـوعِ المَـصدَرِ حـالاً، والتَـرفّع عـن الخلافـات المـشار إليها، لأنها تُفصل هذه التراكيب عن سياقاتها، فإذا كان مجيءُ المصدر نعتاً وحالاً هو من قبيل وضعِ الشيءِ موضعَ غيرِه، فقد غدا انـزياحاً مقـبولا، وإن لم يكُن شائعا، كذا يؤكّد الاستقراءُ، ومن ثمّ فإن وقوع المصدر حالاً لا يدفع، ويمكن القياس عليه، ولكنّ الاستخدامَ والذُّيوعَ مناطُ هذه المسألة.

على أنّ ما يُلحَظ ههنا أنّ مناقشة المجمع لم تأتِ تلبيةً لحاجة مُلِحّة، ولم يُستشهَد بمثالٍ واحدٍ شاعَ على ألسنةِ الكتّابِ المُحدَثين أو أقلامهم. وعلى الرغم من قرار المجمع المذكور لن يكـون استخدام المـصدر حالاً مُرحَّباً به ما لم يَفرض وُجودَه واستخدامه على ألسنة الكتّاب وأقلامهم.

---

[1] شرح الكافية: ١/ ٢٠٧.

مَا يُعَدُّ مِن الإضَافَةِ اللَّفظِيةِ

جاء في قرار المجمع:

يَشيعُ فِي العَربيَّةِ المُعَاصِرةِ مِثْلُ قَولِهِم: "إنَّكَ الرَّجُلُ بَعيدُ النَّظَرِ صَادِقُ الفِرَاسَةِ مُحمُودُ السِّيرَةِ"، فَتَجِيءُ "بُعيدُ" و"صادقُ" و"محمودُ" صِفاتٍ لِمُعَرَّفٍ بِالألِفِ واللَّامِ، وَهِيَ مُضَافةٌ إلى مُعَرَّفٍ بالألِفِ واللَّامِ، وَلَكنَّ إضَافَتَها إليه إضافةٌ لَفظِيَّةٌ لا تُفيدُ تَعريفاً؛ ولِهذا اعتُرِضَ عَلى وُقُوعِها صِفاتٍ لِلمَعرِفَةِ.

وتَرى اللَّجنةُ قَبولَ هَذا الأُسلوبِ مِنْ الإضَافَةِ بِأَحَدِ تَوجِيهَيْنِ:

١. أنَّ الخَليلَ ويُونُسَ وسِيبَويهِ يُجيزونَ الصِّفاتِ المُضَافَةَ إلى مَعرِفةٍ أنْ تُعَدَّهَا مَعرِفَةً وأنْ تُعَدَّها نَكِرةً، باستثناءِ الصِّفةِ المُشبَّهَةِ، وتَرى اللَّجنَةُ أنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهةَ أقرَبُ إلى أنْ تَكونَ إضَافَتُها مَعنَويةً، لِمَا فيها مِنْ مَعنَى الدَّوامِ وذلك مِمَّا يُسوِّغُ مَجيئَها صِفةً لِمعرِفَةٍ.

٢. أنَّ الوصفَ في اسمِ الفاعِلِ فِي المِثالِ يُقصَدُ بِهِ الاستِمرَارُ، وَمِنْ ثَمَّ تَكونُ إضافَتُهُ مَعنَويةً فَتفيدُهُ التَّعريفَ إذا لُوحِظَ فِيها مَعنَى الحَالِ والاستِقبَالِ[1].

وقد قدمَ الأستاذ علي النجديّ ناصِف بحثاً إلى لجنة الأصُول بعنوان "إنك الرجلُ بعيدُ النظرِ، صادقُ الفِراسَةِ، محمودُ السيرة" درس فيه ثلاثة أساليب شائعة في العربيّة هي الأساليب الآنفة. وفي هذه الأساليبِ موصوفٌ مُعرَّف باللام وصفةٌ مضافة إلى مُعرّفٍ بالألف واللام، غير أنها لم تستفد من إضافتها تعريفاً أو تخصيصاً؛ لأن إضافتها في هذه الحالة لفظية لا معنوية. ويرى الأستاذ علي النجدي أنّ هذه الأساليب مَدخُولةٌ، فقد وُصِفَ في كلٍّ منها المعرفةُ "الرجلُ" بالنكرة وهي الصفاتُ التالية، ويقترح في تسويغها أنْ تُجعَل هذه الصفات بَدلاً من الرّجل قبلها، ولا يُشترط في البدل أنْ يُطابق المُبدَلَ منه في التَّعريف والتَّنكير[2].

---

(1) مجموعة القرارات: ١٥٩، عرض في الدورة: ٤٩ / الجلسة: ٢٣، وعلى المؤتمر في الجلسة: ٧.

(2) أبحاث الدورة (٤٩).

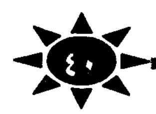

وقدم الدكتور محمد رفعت فتح الله (ت ١٩٧٥م) بحثاً في الموضوع بعنوان "بحثٌ في الإضافةِ اللفظيّة" ذكر فيه ما قرَّره النحاة من أنَّ الإضافةَ اللفظيةَ تَجيء في الاستعمال ولها حُكمُ النَّكرةِ، لكنّ هذا جائزٌ لا واجبٌ، فَيجوز في الوصفِ المضافِ إلى معرفة أنْ نَعدّه معرفةً كما نَعدّه نكرة، وقد قَرّر قُدامى النحويّين الجوازَ، إذ نَقَلَه سيبويه عن أستاذَيْه يُونُسَ (ت ١٨٢هـ) والخَليل(١٧٠هـ)، ونَقَلَ أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ) عن الخليلِ الجوازَ، وإنْ استُثنيَ منه الصفةُ المشبهةُ، وهو استثناءٌ غيرُ مقبولٍ كما يراه؛ لأنها أقربُ من غيرها -لما فيها من معنى الدوام- إلى أنْ تكونَ إضافةً محضةً غيرَ لفظيّة، وهي الإضافة التي يتعرف فيها المضاف بإضافته[1].

كما قدّم عبد السلام هارون بحثاً بعنوان "فيما ظاهرُه أنّه إضافةٌ لفظيةٌ في أمثالِ قولِهم: "أشتري مِن محمدٍ بائعِ الفاكِهَةِ"، ورأى أنّ اسم الفاعل المضاف في مثل ذلك من قبيل الوصف المقصود به الاستمرار، ومن ثَمّ تكون إضافته معنوية تكسبه التعريف ممّا بعده[2].

والخلاف في هذه المسألةِ يكادُ يكونُ مَحصوراً في جواز إضافةِ الصفةِ المشبَّهة إضافةً معنويّةً، أمّا اسم الفاعل واسم المفعول فالجمهورُ على أنّ إضافتهما تكونُ محضةً إذا دَلاّ على الماضي، قال سيبويه: "وزَعَم يونسُ والخليلُ أنّ هذه الصفاتِ المضافةَ إلى المَعرفةِ التي صَارت صَفةً للنَّكرة، قد يَجوز فيهنّ كُلّهن أنْ يَكُنَّ معرفةً، وذلك معروفٌ في كلامِ العربِ، يَدلُّك على ذلك أنّه يَجوزُ لك أنْ تقولَ: "مررتُ بعبد الله ضَاربِكَ"، فجعلتَ ضَاربَك بمنزلةِ صَاحِبِك"[3].

وقد استثنى يونسُ الصفةَ المشبَّهة مِن ذلك، إذ قال: "إلاّ حَسَنَ الوجهِ فإنّه بمنزلةِ رَجُلٍ لا يكونُ مَعرفةً، وذلكَ أنّه يجوز لك أنْ تقولَ هذا الحسنُ الوجهِ فيصيرُ معرفةً بالألفِ واللامِ ولا يكونُ معرفةً إلا بهما"[4]. وقال الرضيّ (ت ٦٨٨هـ): "كونُ إضافةِ الصفةِ إضافةً لفظيةً مبنيٌّ على كَونِها عاملةً في مَحلّ المضافِ إليه إمّا رفعاً أو نصباً؛ وذلك لأنّه إذا كان كذا

---

(1) نفســـه.

(2) أبحاث الدورة (٤٩).

(3) الكتاب ١/ ٤٢٨.

(4) نفســه ١/ ٤٢٩.

فالـذي هـو مَجـرورٌ في الظاهـر لـيس مَجروراً في الحقيقةِ، والتنوينُ المحذوفُ في اللّفظِ مقدّرٌ مَنويّ، فتكونُ الإضافةُ كَلاَ إضافة وهو المُراد بالإضافة اللفظية[1].

وإذا مـا عـدنا إلى البحوثِ الآنفةِ الذكرِ كان علينا أن نُسَجّل عدة ملحوظات، أوّلها: أنّ الإشـكال الـذي ذكره الأستاذ علي النّجدي وهو وَصْفُ المعرفة "الرجل" بالنكرةِ نحوَ: "إنك الـرجل بعـيد النظـر" ونحوه -وتبنّاه المجمع- لا مَحلّ له؛ ذلك أنّ الرجل وإن كان معرّفاً لفظاً فهـو نكـرة معنـى؛ لأنّ المقـصود بـه هو الجنس ههنا، وعلى هذا فلا إشكال، وإضافة الصفة ههـنا غـير مَحضَة. غير أنّ الإشكال إنما هو فيما ذكره عبد السلام هارون من قولهم: "أشتري من محمد بائع الفاكهة" وأمثاله؛ لأنّه رهنٌ للدلالة.

والـذي يمكـن أن يقـالَ ههنا أنّ العربَ لا تعرفُ الصفاتِ ذاتَ الإضافة المحضةِ من غـيرِ المحضةِ، وإنما المسألة رَهْنٌ للدلالة والمقام، فلا شكّ أنّ اسمَ الفاعلِ الدالَّ على الماضي، أو الـدالّ علـى الاسـتمرارية والـدوام معـنويّ الإضـافة؛ ذلـك أنّـه مُطلـقُ القـيدِ من الحال والاستقبال، ومن ثمّ يكون على نيّة الانفصال.

أمّـا الـصفةُ المشبّهة فدلالـتها غالباً على الاستمرارية والدوام، ودلالتها على الحال أقوى تحقّقاً من دلالتها على غيره. غير أنّ وجودَ قرينةٍ تُقوّي جانب الماضي على غيره تجعلُ إضـافتَها معنويةً، وتكتسبُ التعريفَ من المضافِ إليه، وخيرُ ما يُمثّل ذلك قوله تعالى: "الحمدُ لله ربّ العـالمين، الـرحمن الرحيم، مالك يوم الدين" فكلمةُ "مالك" ههنا تدلّ على الاستمراريّة والـدوامِ، غـيرَ أنّ ثمّـةَ قـرينةً تُغلّـب زمـنَ الماضي، وهي أنّ "مالك" نعتٌ للفظ الجلالة، وهو أعـرف المعـارف، ولا يمكـن أن يكـون نعـته نكـرة، وقد يجوز أن تكونَ "مالك" بدلاً أو عطفَ بـيانٍ، غـيرَ أنَّ المعـروفَ أنّ المـشتقَّ يكـونُ نَعـتاً، في حـينِ يَغلِـبُ علـى البدلِ وعطفِ البيانِ الجمودُ[2].

ونَخلـص إلى القـولِ إنّ المثالَ الذي مثّل له قرار المجمع ليس خِلافياً، ذلك أنّ "الرجل" معـرّفٌ لفظـاً لا معنـى؛ لأنـه دالّ على الجنس، غير أنّ ما طرحه الأستاذ عبد السلام هارون

---

(1) شرح الكافية: ٢٧٨.

(2) ينظر النحو الوافي :٣/ ٣٧، فقد فصّل هذه المسألة.

صـالحٌ لأن يُتمـثّل بـه، وهـو "اشـتري مـن محمد بائع الفاكهة"، وقرارُ المجمعِ الذي خرّج هذه الأمـثلةَ الآنفـة علـى أحـدِ توجيهين كان باستطاعته الخلوص إلى قرار بوجه واحد، مفاده "أنّ اسمَـيْ الفاعلِ والمَفعولِ إذا أُضيفَا إلى المعرفةِ، وقُصدَ بهما المضيّ أو الاستمراريّةُ غيرُ المقترنةِ بـزمنٍ كانـت إضـافتُهما معنويةً أو محضةً، أمّا الصفةُ المشبّهةُ فهي دالّةٌ على الدوامِ والثبوتِ، وتكـونُ إضـافتُها معنويّةً إذا غلبَ عليها الماضي، والقرينةُ لها المقام الأول. ولعلّ هذا أجدى من الغموضِ والخَلط، الذي جاء به القرار كما أقرّه المجمع.

الفَصْلُ بَيْنَ المُتَضَايِفَيْنِ بالعطْفِ

جاء في قرار اللجنة:

يُجْري فِي الاستِعمَالِ الحَديثِ قولُهُم: "مَكانُ ومَوعِدُ الحَفْلِ، ومُديرُ ومُحرِّرُ المَجمَعِ"، وغيرُ ذلكَ مِمّا يَجيءُ فِيهِ الفَصْلُ بَينَ المُتَضايِفَيْنِ بالعَطفِ، وقد وَرَدَ مِن ذلكَ شَواهدُ كَثيرةٌ فِي فَصيحِ الكَلامِ العَرَبيِّ، وتَرى اللّجنةُ ألاَّ حَرَجَ مِنْ هَذا الاستِعمَالِ[1].

قدّم الأستاذ محمد شوقي أمين إلى اللّجنةِ بحثاً في الفَصلِ بينَ المُتَضايفينِ بالعطفِ في نحوِ قولنا: "مديرُ ومحرّرُ المجمعِ ومكانُ وموعدُ الحفلِ"، وغيرُ ذلك مّما يشيع على الألسنةِ والأقلامِ، وذكر فيه أنّ فقهاءَ العربيّة دَرَسوا هذه المسألةَ ومثّلوا لها بشواهدَ من فَصيحِ العربيّةِ شِعرها ونثرها، وإن اختلفوا في التّأويلِ، كما يرى أنّ إضافةَ مُفردينِ مُتعاطفين إلى اسمٍ ليس بِدْعاً في العربية، ومن ثمّ يقترح تسويغَه دفعاً للحرج، وتخفيفا عن المتكلمين والكتّاب[2].

كما قدّم الدكتور محمد حسن عبد العزيز مذكّرة في الموضوع، ذكر فيها أنّ سيبويه وجمهوراً من النّحاةِ يَستقبحونَ الفَصلَ بينَ المتضايفينِ في الشعرِ وغيرِه، مع ورود ذلك في العربية وأن آخرينَ من النّحاة يجيزون الفصل ويَستسيغونه، وبعضهم يقيّد ذلك الجواز، فقد نصّ ابن عُصفور على أنّه لا يُقاس، وقال الفرّاء: لا يَجوزُ إلاّ في مُصطحبيْنِ، ورَجّح الدكتور محمد حسن أنّ عُزوفَ القدماء عن استخدام هذا التركيب يرجِعُ إلى ما نقل عن هؤلاء الأئمةِ من المنع[3].

وإذا استعرَضنا آراءَ القدماء في هذه المسألةِ، وجدنا سيبويه يعرض لهذا التركيب، وهو يَذهب إلى جَرّ الأخير بما قبل العاطف، وجعل المعطوف مفصولاً به بين المضاف والمضاف إليه، ويردف قائلاً: "وهذا قبيح"[4] ويجعلُه مناطَ الضرورة. أما المبرّد فالمشهور جعلُه الأولَ مضافاً إلى محذوف والمعطوفَ مُضافاً إلى الموجودِ، وقد اقتصرَ على نِسبَةِ هذا الرأيِ إليه

---

(1) مجموعة القرارات ١٥٦، عرض على المجلس بالدورة: ٤٩ الجلسة / ٢٣، وعلى المؤتمر بالجلسة السابعة من الدورة نفسها.

(2) الدورة (٤٩).

(3) الدورة نفسها.

(4) الكتاب: ١/ ١٨٠، ٢/ ٢٨٠.

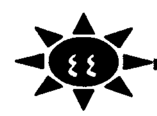

جُلّ النحويين[1]. غير أنه يقول أيضاً بمذهب سيبويه كما هو بادٍ في "المقتضب"، إذ يقول[2]: "والوجهُ الآخرُ أنْ تقولَ: يا تَيْمَ تيمَ عديٍّ، و يا زيدَ زيدَ عمرٍو، وذلك لأنكَ أردت بالأول: يا زيدَ عمرٍو، فإمّا أقحمتَ الثاني تأكيداً للأول، وإما حذفتَ من الأوّل المضافَ استغناءً بإضافةِ الثاني". وكَرّرَ ذلك في "الكامِل" غيرَ مرّة[3].

وعلّق ابنُ مالكٍ على مذهبِ سيبويه بأنّه خلاف مذهبِهِ في تنازعِ العاملين؛ لأنّه والبصريين يجعلونَ العملَ لأقربِ العامِلَيْن من المعمول، ويُهملون أبعدهما وإنْ أفضَى إلى الإضمارِ. وصَحّحَ مَذهبَ المبرّدِ المنسوبَ إليه[4]، كما صحّحه الرضيُّ أيضاً[5] وجعلَه ابنُ عُصفور (ت ٦٦٣هـ) من الضرائر[6].

ويرى الفرّاء أنّ الاسمين مضافان إلى المضاف إليه ولا حذف في الكلام[7]. بناءً على مذهبه من جوازِ عملِ عاملين في معمول واحد، كما في باب التنازع[8]. ويقول في معاني القرآن: "وسمعت أبا ثَرْوَان العُكْلِيّ يقول: "قطع الله الغداةَ يدَ ورجْلَ من قَالَهُ"، وإنّما يَجوزُ هذا في الشيئين يَصطحبان، مثلِ "اليدِ والرجلِ"، ومثل قوله: "عندي نِصْفُ أو ربعُ دِرْهَمٍ"، و"جئتُك قبلَ أو بعدَ العصرِ"، ولا يجوزُ في الشيئين يتباعدانِ مثل الدارِ والغلامِ"[9]، وهذا مَلْمَح دلاليّ بالغ الأهمية، غير أنّه رهنُ السياقِ وليس المُعجَم.

وضَعّف الدكتور إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) هذا التركيب، ورمَى النحويّين بالوضع، وقال: "لا نَعرفُ من قال: "قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ من قالَها"، وأكبرُ الظنّ أنّهم صنعوه كما صنعوا غيرَه من الأمثلة حين أعوزهم الشاهد"[10]. وهو قول غايةٌ في الغَرَابة، فالشواهد كثيرةٌ، والمثالُ الذي ردّه ذكرَه الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) كما رأينا آنفاً ونسبَه إلى أبي ثَرْوانَ،

---

(1) ينظر: شرح المفصل: ٢ / ٢١، شرح الجمل:٢ / ١٩٥، وشرح الكافية: ١ / ٢٩٣، وشرح الأشموني: ٢ / ٤١٥.

(2) المقتضب ٤/ ٢٢٧. وينظر تعليق الشيخ عضيمة في الحاشية.

(3) الكامل: ٢ / ٦٦٨، ٦٦٩، ٣/ ١١٤٠.

(4) عمدة الحافظ: ٥٠٣.

(5) شرح الكافية ١/ ٢٩٣.

(6) الضرائر ١٩٤، شرح الجمل ٢/ ١٩٥، ٢٣٨.

(7) شرح الأشموني: ٢/ ٤١٦.

(8) ينظر الهمع: ٣/ ٩٥، وحاشية الصبّان:٢/ ١٤٣.

(9) معاني القرآن: ٢/ ٣٢٢.

(10) النحو العربي: ١١١.

والفراءُ ثِقة ولا يجوز ردُّ رواية الثّقة. وقد حكاه أيضاً ابن جنّي في الخصائص[1] وسرّ الصناعة[2].

وعلى الرغم مِن ذلك مِنَ الخطأ دَرْجُ هذا الأسلوب تحتَ باب الفصلِ بين المتضايفين، لأنه يختلف تماماً عنه، والفصل لا يكون غالباً إلا في الضرورة، لِما يفضي إليه من اللَّبس والبلبلة في التركيب، بينما نجد ميدانَ هذا الأسلوبِ النثر بالدرجة الأولى. وقد رَصَدَ الدكتور نهاد الموسى في بحثه القيّم "اللغةُ بينَ الثباتِ والتّحول"، مَثّلٌ من ظاهرةِ الإضافة" الكثيرَ من الشواهد والأمثلة على هذه الظاهرة، وأردفَ قائلاً: "أما المُحدثون فقد نَفَخُوا في هذه الصورة، ومَدّوا في أبعادها، وغدتْ عندهم ظاهرةً ضرورية تُستدرك وجودها من حاجات التعبير، لعلّ الصورةَ الفصحى لا تُطيقها[3]".

وقصارى القول أنّ هذا التركيب كان معروفاً، وإن لم يكن شائعاً، وظاهرُه كما قالَ الفرّاء أنّ الاسمينِ مضافانِ إلى الظاهرِ، وليس من باب الفَصْلِ بين المتضايفينِ، ولو أردنا أنْ ننقل هذا المعنى خطيّاً لكانَ على النّحوِ الآتي:

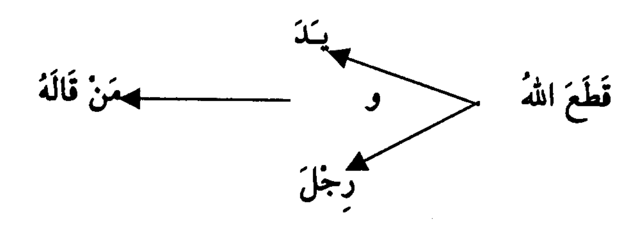

وعلى هذا فهو تركيب سائغٌ بناءً على مذهب الفراء، وبناءً على التلازُم بين المتعاطفينِ بحيث يُعدّ المعطوفُ والمعطوفُ عليه بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ لِما بينهما من التلازم والتصاحب، ومن ثَمّ فليس هناك "ظاهرةُ إقحامٍ" ههنا كَمَا ذهب إليه "هانز فير[4]"، ولا مجالَ لردّه أو تخريجه على غير ظاهره.

---

(1) الخصائص: ٢/ ٤٠٧.

(2) سر الصناعة: ١/ ٢٩٨.

(3) اللغة بين الثبات والتحول: الحوليات التونسية العدد ١٣/ ١٩٧٦: ٤٨.

(4) العربية الفصحى الحديثة: ٢٠٠.

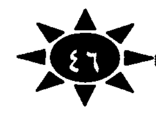

إِضَافَةُ المُتَضَايِفَيْنِ

جاء في قرار المجمع:

يُجري فِي الاستِعمالِ العَصْرِيِّ قَولُهُم: "مَحكَمَةُ استِئنَافِ طَنطَا" وَ"كُلِّيَّةُ آدَابِ الزَّقَازِيقِ"، وَغَيرُ ذلكَ مِمَّا يَجرِي فيهِ اسْمانِ مُنَكَّرانِ مُتَضايِفَانِ إلى مُضَافٍ إِلَيهِ مَعرِفَةٍ بُغيَةَ التَّعرِيفِ والتَّحديدِ. وتَرَى اللَّجنةُ إجازَةَ مِثْلِ هَذهِ الإِضَافَةِ عَلَى أَنَّهَا مِن إِضَافَةِ الأَوَّلِ إلى الثَّانِي والثَّانِي إلى الأخيرِ عَلى مَعنَى فِي أو اللَّامِ وَذلكَ مِمَّا لَهُ فِي العَرَبِيَّةِ نظائرُ، والإِضَافَةُ بهذا المَعنَى لُغةٌ مَقْبُولَةٌ ولا حَرَجَ فِي استِعمَالِها[1].

وقد قدّم الأستاذُ محمد شوقي أمين بحثاً إلى لجنةِ الأصولِ ذكرَ فيه أنّ تتابعَ الإضافاتِ لا تأباه العربيّة، إذ يقالُ: "كتابُ نحوِ البصرةِ، وكتابُ أحكامِ الفقه" غير أنّ بعضَ أمثلةِ المعاصرينَ ما يأبى التأويلَ والتخريجَ نحوَ قولهم: "محكمةُ استئنافِ طنطا، وكلّية آدابِ الزقازيق"، إذ المقصودُ بالإضافةِ هو إضافةُ محكمةِ الاستئناف إلى "طنطا" وكليةِ الآدابِ إلى "الزقازيق" فكأنّ الاسمين المتضايفين اسمٌ واحد. وقد رأى في توجيه ذلك أنّ الإضافةَ في المضافِ الثاني على معنى "في" أو معنى "اللام" فيكونُ التقديرُ "محكمة استئناف في طنطا أو لِطَنطَا" و"كلية آداب الزقازيق أو لِلزقازيق"[2]، ورأى بعضُ أعضاءِ اللجنة أنّ التعبيرَ مقبولٌ لا شُبهةَ فيه[3].

وجوهرُ المسألةِ ههنا في طبيعةِ الإضافةِ في الأمثلةِ السالفةِ، فإن كانت من الناحيةِ الشكليّةِ جديدةً فممّا لا شك فيه أنّ القدماءَ عرفوها وأجازوها، فالإضافة في الاصطلاحِ نسبةٌ تقييديّة بين اسمين تُوجِب لثانيهما الجرّ، وتَصحّ بأدنى مُلابَسة[4]، والمُلابسة بين المضافِ والمضاف إليه بيّنة في الأمثلة الآنفة الذكر، وهي نمطٌ من أنماط الإضافة وتحوّلٌ من تحوّلاتها.

---

(1) مجموع القرارات: ١٥٥، عرض على المجلس في الدورة: ٤٩/ الجلسة: ٢٣، وعلى المؤتمر في الجلسة (٧) من الدورة نفسها.

(2) أبحاث الدورة (٤٩).

(3) الدورة نفسها.

(4) الهمع: ٢/ ١١.

وتبقى الإشارةُ إلى أنّ الإضافةَ عندَ النحويّين تكون بمعنى "اللام" ومعنى "مِنْ" وزادَ بعضُ المتأخرينَ معنَى "في" كالجُرجاني (ت ٤٧١هـ) وابن الحَاجبِ (ت ٦٤٦هـ) وابنِ مالكٍ[1]. قال ابنُ مالك: "وأغفل أكثرُ النحويين التي بمعنى "في" وهي ثابتةٌ بالكلام الفصيح بالنقل الصحيح"[2]. وقال الجُرجاني: "وزاد الكوفيّون الإضافة بمعنى "عند"، قال: "تقول هذه ناقةٌ رقودُ الحَلْبِ" معناه رقود عند الحَلْب"[3]، ولعلّ الأجدى أنّ الإضافةَ نسبةٌ لِمَا ذكرناه آنفاً، والحديثُ عن الحرفِ المقدّر لا يَتعدّى بيانَ أنّ الأصلَ في الجرّ أنْ يكونَ لحرفٍ لا لاسم ، وهذا أقرب إلى المنطق منه إلى طبيعة اللغة، ومسألةُ تقديرِ حروف الجرّ في الإضافة غير مسلَّم بها، على الرغم من كلّ ما ذكره النحاة.

وممّا جاء على غِرار الأمثلة المعروضة قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾[4]، فأضافَ الضّحى إلى العشيّة، وقال الحُطَيْئَة (ت ٤٥هـ) أيضاً[5]:

حتى أنختُ قَلوصِي في ديَارِكُمُ ... بخيرِ مَنْ يَحتذِي نَعْلاً وحافِيها

فأضاف الحافي إلى النّعل. والذي أحكمَ العلاقةَ بين هذه المتضايفات إنما هو ظهور المعنى ووضوحه؛ فالعشيّة لا ضحى لها وإنما هو لليوم، والتقدير أو ضُحى يومِها، وكذا بيتُ الحطيئة. فسياق المُلابسة خليق ببيان هذا النوع من الإضافة.

وقد بلغَ بالفرّاء أن أجازَ إضافةَ الاسمِ إلى اسمٍ آخرَ بمعناه إذا اختلف لفظهما، على الرغم من استحالةِ ذلك عندَ البصريّين، وقد روى في ذلك قراءةَ ابن مسعود (ت ٣٢هـ) ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾[6]، وأردف قائلاً: "هذا مما أُضيفَ إلى نفسهِ

(1) ينظر الخصائص: ٣/ ٢٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٧٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/ ٤٠٧، والهمع: ٢/ ٤١٣.

(2) الارتشاف: ٢/ ٥٠٢.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٧٢٩.

(4) النازعات: ٤٦.

(5) ديوانه: ٢٠٣.

(6) الدخان: ٣٠.

لاختلاف الاسمين[1]، وذكر ابن خالَويْه (ت ٣٧٠هـ) هذه القراءةَ في مُختصره[2]. وقد تُخرّج على أنّ "المُهين" اسمٌ لفرعون، وليس هو العذاب. غير أنّ الذي يعنينا من كلام الفرّاء حيويةُ ظاهرة الإضافة عند العلماء وسَعةُ تخريجهم لها.

وقرار المجمع موفّق، وإن كنّا لا نزعم أنّ هذا الأسلوب هو الأمثل في الإضافة، بل الأصوبُ أن يُقال: "محكمة الاستئناف بطنطا" و"كلية الآداب بالزقازيق"، ولكنه شاع وذاع على ألسنة المثقّفين وأقلامهم، وليس من الحِكمَةِ ردّه وتَخطئتُه.

---

(1) معاني القرآن: ٣/ ٤١.

(2) مختصر في شواذ القرآن: ١٣٨.

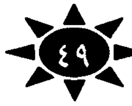

الرّأيُ في مِثْلِ قَولِهم أمينُ عَامِّ الجَامِعَةِ

جاء في قرار المجمع:

"شَاعَ في اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ المُعَاصِرَةِ مِثْلُ قَولِهم: "أمينُ عَامِّ الجَامِعةِ"، و"مَجْلِس محلّيٌّ بَنْهَا"، والوَجَهُ الفَصيحُ أنْ يُقالَ: "الأمينُ العَامُّ لِلجَامِعةِ" و"المَجْلِسُ المَحَلِّيُّ لِبَنْهَا"، وتَرى اللَّجْنَةُ إجازَةَ هَذا التَّعبيرِ المُعَاصِرِ بِأحَدِ وَجْهَيْن:

١. أنْ يَكُونَ مِنْ قَبيلِ إضَافَةِ المَوصُوفِ إلى صِفَتِهِ، وَفي العَرَبيَّةِ أشباهٌ لَهُ مِن نَحْوِ قَولِهِم "مَسجدُ الجامِعِ" - "وَصَلاةُ الأولَى"، وَمعَ أنَّ البَصريّينَ يَمنعُونَ ذلكَ، وَيؤَوّلُونَ مَا جَاءَ مِنهُ عَلى أنّهُ صِفَةٌ لِمَوصوفٍ مَحذوفٍ أيْ "مَسجدُ الوقتِ الجَامعِ"، فإنَّ مِن الكُوفِيّينَ وَعَلى رَأسِهم الفَرّاءُ، وابنُ الطَّراوةِ، والسُّهَيْلِيُّ مَنْ يُجيزُ الإضَافَةَ بِلا تأويلٍ، وَوَافَقَهُم ابنُ مَالكٍ.

٢. أن يكُونَ مِن قَبيلِ الفَصلِ بَينَ المُضَافِ والمُضافِ إليهِ بالنَّعْتِ، وَلَه شَواهِدُ في قَديمِ العَرَبيَّةِ، وَيَتبَعُ النَّعتُ مَنعُوتَهُ فِي الإعرابِ وَفِي الجِّنْسِ وَفي العَدَدِ، وَيُحذَفُ مِنهُ التَّنوينُ تَخفِيفاً"[1].

قدّم الأستاذ محمد شوقي أمين بحثاً إلى اللّجنة بعنوان "في إضافةِ الموصوفِ إلى صفته" ذكر فيه ما يَشيعُ على الألسنةِ من هذه التعبيراتِ، ممّا يأتي فيه الموصوفُ مضافاً إلى صِفتهِ، وأوردَ أمثلةَ النّحاةِ على معرفةِ العرب بهذا الأسلوبِ كقولهم: "مَسجد الجامعِ" و"حبّة الحمقاءِ". وذكر أنّ الكوفيين يجيزون ذلك دونَ تأويل، وأيّدهم في ذلك السّهيلي (ت ٥٨٣هـ) وابن الطَّراوة (ت ٥٢٨هـ)، بينما يمنعه البصريون، ويتأولون الأمثلة السابقة على أنها صفةٌ لموصوف محذوف، واقترح في نهاية البحث إجازة هذه التعبيرات العصرية تخفيفاً عن المتكلمين، ورفعاً للحرَج الذي يَجدونه عند استخدامِها[2].

---

(1) مجموعة القرارات: ١٥٧، عرض في الدورة (٤٩) في الجلسة (٢٣) وعلى المؤتمر في الجلسة (٧) من الدورة نفسها.

(2) أبحاث الدورة: ٤٩.

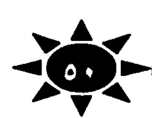

كما قدم الدكتور شوقي ضيف بحثاً وَسَمه بـ"الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف" تناول فيه هذه التعبيرات، ووَجَّهَها توجيهاً مختلفاً عن التّوجيه السابق، فجعلها من قبيلِ الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه بنعت المضاف، ونقل ما أُثِر عن العرب من الفصل بالجارّ والمَجرورِ والظرفِ والمفعول به والنداء والمعطوف والجملة. كما نَقَل عنهم الفصلَ بالنعتِ، مُستشهداً ببعضِ الشعرِ وبعضِ الآياتِ القرآنيّةِ، وانتهى إلى قوله: "أقترحُ تسويغَ الأمثلةِ المعروضة، ونظائرها في اللغة العصرية، دونَ أنْ نجعل من ذلك قاعدةً عامة"[1].

وإذا ما عُدنا إلى التخريجين الآنفين اللّذين ذكرهما قرار المجمع، ووَجّه بهما هذه التراكيبَ الإضافيةَ المحدثةَ، وجدناهما لا يمثلانها إلا بعد تعسّفات كثيرة.

فحملُها على إضافة الموصوف إلى صفته كما مثّل القدماء بـ"المسجد الجامع" و"حَبّةِ الحَمقَاء" مستبعدٌ تماماً قال[2]: "السيوطي (ت ٩١١هـ) والجمهور على أنه لا يُضاف اسمٌ لمرادِفِه ونَعتِه ومَنعوتِه ومُؤكّدِه؛ لأنّ المضاف يتعرّف أو يتخصّص بالمضاف إليه، والشيءُ لا يتعرف ولا يتخصص إلاّ بغيره، والنعت عين المنعوت". وقال الرضي (ت ٦٨٨هـ)[3]: "ويجوز عندي أنْ يكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طُور سيناء، وذلك بأنْ يُجعَل الجامعُ مسجداً مخصوصاً والغربيّ جانباً مخصوصاً". وهذا موقف يوافق النظام اللغويّ ويضع الدلالة نصب عينيه، وإنْ لم يكُن له سَنَدٌ قويّ من السياق؛ ذلك أن إضافة الموصوف إلى صفته بالأسلوب الذي ذكره بعض النحاة، لا يُمثّل شيئاً من الناحية الدلالية، ومن ثَمّ فلا موجب لاستعماله.

وظاهر هذه التراكيب يشير إلى شيئين: إما حذف "أل التعريف" للتخفيف والأصل "المسجد الجامع، والحبة الحمقاء"، أو ثمّةَ مَحذوفٌ مقدرٌ نحو "مسجد المكان الجامع ونحوه"، وليست التراكيبُ التي نحن في صدَدِها بشيء من هذا، ولا يمكن تأويلها على هذين الوجهين.

---

(1) نفسه.

(2) الهمع: ٢/ ٤١٨.

(3) شرح الكافية: ١/ ٢٨٨.

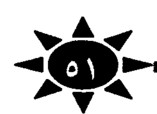

وأما ما ذهبَ إليه الدكتور شوقي ضيف من أنّها من باب الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه بالنعتِ، فبعيد أيضاً، قال الرضيّ: "ولا شك أنّ الفَصلَ بينَهما في الضّرورةِ بالظّرف ثابتٌ مع قلته وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعرِ أقبحُ منه بالظرفِ، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبحُ منه في الشعر"[1]، وقال عبّاس حسن(ت١٩٧٨م): "فممّا لا شك فيه أن الفصل بين المتضايفين لا يخلو من إسدال ستارٍ ما على معنى لا يرتفع ولا يزول، إلا بعد عناء فكريّ يقصرُ أو يطول"[2]. وهذا كلامٌ غاية في الصواب. والأمر ههنا واضح فمناطُ المسألةِ الدلالة، والفصل يُخِلّ بها ويصرفها عن وجهها، ومن هنا جاء القبح.

أما قول الفرزدق (ت ١١٤هـ)[3]:

ولئن حَلفتُ على يديك لأحلفنْ ... بيمينِ أصدقَ من يمينكَ مُقسِمِ

وقول معاوية (ت ٦٠هـ)[4]:

نجوتُ وقد بَلّ المراديُّ سيفَه ... من ابنِ أبي شَيْخِ الأباطحِ طالبِ

فمن الجليّ أنّ طبيعةَ الوزنِ والقافية كانَتا وراء هذا التفكيك الإضافي، وهو ليس سائغاً ولا مقبولاً في الكلام. ومن الجدير الوقوفُ عند اقتراح الدكتور شوقي تسويغ الأمثلة المعروضة، من دون أن يَجعلَ من ذلك قاعدةً عامّة، فتناقضُ هذا الكلامِ بيّن؛ ذلك أنّ هذه التراكيبَ وغيرَها ليست رَهْن القاعدة، بل تحت ظلّ الألسنةِ والأقلام، ومن ثمّ حَجْبُها أنْ تصبحَ قاعدةً عامّة، مع تسويغِ الأمثلة المعروضةِ لا يستويان.

على أن دلالة هذه التراكيبِ الإضافيّةِ المُحدثةِ المعدولة عن الفصيحة إنما هي من إضافة الموصوف إلى صفته، ولكن ليس على مذهب القدماء -كما رأينا آنفاً- بل إنما هو

---

(1) نفسه: ١/ ٢٩٣.

(2) النحو الوافي: ٣/ ٥٨.

(3) الديوان: ٥٥٠.

(4) شرح ابن عقيل: ٣/ ٨٤، الهمع: ٢/ ٤٣٣، شرح الأشموني ٢/ ٤٢٠.

بـاب خـاص، يـضاف فـيه الموصـوف إلى صـفته، بشرط أن يُضافا إلى ما يوضّحهما ويُجلّي دلالتهما، فالصفة ههنا تعمل على التحديد الدلالي الدقيق للموصوف، ثم يأتي المضاف إليه بعـدَها؛ لينظِمَهُما –الصفة والموصوف- في نَسَقٍ دلالي واحد، فثمةَ أمينُ عامٍّ وأمينُ مساعدٌ، وثمـةَ مَجلسُ محلـيٌّ ومَجلـسُ قـرويٌّ ومجلسٌ قضائيٌّ، وغيرها مما يلزم معه تحديد المقصود وتخصيـصه. وعلى هذا فثمة فرقٌ كبيرٌ بين إضافة الموصوف إلى صفته في هذا الباب، وما قاله القدماء في هذه المسألة. ومّما يعزّز هذا التحليل أنّهم لا يقولونَ: "أمينُ عامٌّ ولا "مجلسُ محليٌّ بل هـو: "أمـينُ عامٌّ" "ومجلسُ محليٌّ"، فإذا أظهروا المقصود وأرادوا التخصيصَ أو التعريفَ، أجازوا إضـافة الموصـوف إلى صفته، ولا عيبَ ولا غموضَ فيه، كما رأينا في تحليل النحاة لـ"المسجد الجامع" ونظيره، عند من عدّ هذه الأمثلة من باب إضافة الموصوف إلى صفته.

وهـذه التراكـيب المحدثـة تـؤدّى علـى أحـدِ وجهـين: الأمـينُ العـامُّ للجامعة، وهو التركـيب الأصـيل الفـصيح، أو أمـينُ عـامِّ الجامعـةِ، وهـو التركـيب المحـوّل أو المعدول عن الفصيح، وكلاهما يُؤدّي الغرضَ الدلاليّ نفسَه.

أفْعَلُ التَّفضيلِ

سَأعرضُ ههنا لِبَابِ أفعل التّفضيلِ من ثلاثةِ أوجهٍ؛ أوّلُها شروطُ صوغِه، وثانيها الكلام على إفراده وتثنيته، وآخرُها الكلام على عملِهِ. والقضيّتانِ الأوليان أقربُ إلى الصَرفِ إلا أنّ مُعالجةَ المجمعِ لهذا البابِ معالجةٌ شاملةٌ، فضلاً عن كتبِ النحو التي تتناوله موضوعاً متكاملاً، دفعتني إلى مناقشة آراءِ المجمعِ في أفعل التفضيل من هذه الجوانب مجتمعة. ولا يفوتُ المتتبّع لقرارات المجمعِ أنْ يلحَظ أنّ معالجة هذه المسألة من الجوانب المذكورة لا تأتي لحاجة مُلحّة، تتمثل في استخدام المحدثين مجموعةً من التراكيب من هذا الباب على وجه جديد، كما نرى في جُلّ القضايا التي طرحها المجمع. غيرَ أنّ هذا لا يقلّل من أهمية المسألةِ، فهي مسألةٌ حَيَويّةٌ مُشرعةٌ لكل الاجتهاداتِ.

أولاً: شُروطُ صَوْغِهِ:

قدّم الأستاذ محمد الفَاضِل بن عاشُور (ت ١٩٧١م) بحثاً وَسَمَه بِتحرير أفعل التفضيل من رِبْقَةِ قياسٍ نحويٍّ فاسدٍ وأحيل إلى لجنة الأصول، فدرست القسم الأوّلَ من البحث وهو المتعلّق بشروطِ صَوْغِهِ، فأقرّت التّحقّق من بعضِ الشروطِ التي أوجبَها القدماء، وانتهت إلى القرار الآتي[1]:

يُصَاغُ أفعَلُ التّفضيلِ مِن الشّرُوطِ التي اتّفَقَ عَليها النُّحاةُ، وَهيَ:

أ. **أن يَكُونَ فِعلاً ثُلاثيَّ الأصُولِ مُجرّداً أو مَزيداً، سواءٌ أكانَ هذا الفعلُ مَسمُوعاً، أم صِيغَ بِمُقتَضى قَرَارِ المَجمَعِ فِي تَكملَةِ مادةٍ لُغويةٍ، وَفي الاشتقاقِ مِن أسمَاءِ الأعيانِ.**

ب. **أنْ يَقْبَلَ التّفَاضُلَ.**

جـ. **أنْ يَكُونَ مُثْبَتاً.**

د. **أنْ يَكُونَ مُتصرِّفاً.**

[1] مجموعة القرارات: ٦٢، صدر في الدورة (٣٢) في الجلسة الثانية للمؤتمر.

وقد قدّم الأستاذ أمين الخُولي (ت ١٩٦٦م) تعقيباً على بحث الفاضِل بن عاشُور. أمّا بحثُ ابنِ عاشور الذي انبنى عليه القرار فهو بحث موسّع تناول فيه أفعل التفضيل من شتّى جوانبه، أقتصِرُ ههنا على شروط الصوغِ منها[١].

وقد أشار في مستهلّ بحثه، إلى بناء الزَّمخشريّ (ت ٥٨٣هـ) في المفصّل[٢]، وتَبِعَه ابنُ الحاجب (ت ٦٤٦هـ)[٣] في الكافية، وابنُ مالك في كتبه كلّها[٤] -أفعل التفضيل على أصلٍ قياسيٍّ وهو حَمْل كلٍّ من بابَيْ التعجّب وأفعل التفضيل على الآخَر، وكلّ ما صحّ أنْ يُبنى منه أفعلُ التفضيلِ صحّ أنْ يُبنى منه فِعْلا التعجّب، وإلا فَلا، وجَعَل الزمخشريُّ وابنُ الحاجبِ التفضيلَ أصلاً لهذا القياسِ، وجَعَلَ ابنُ مالكٍ التعجّبَ أصلاً. وقد انبنى على تحامُلِ البابينِ عشرةُ شروط لصوغ أفعل التفضيل، وهي أن يكون من فعلٍ: ثلاثيٍّ، تامٍّ، مُجرّدٍ، متصرفٍ، مبنيٍّ للفاعل، مثبتٍ، قابلٍ للتفاضُل، ليس على وزنِ أفعل فَعلاء ولا فَعلان فَعلى[٥]، غير مُستَغنَىً عنه بِمَصُوغٍ مِنْ مُرادِفِه.

وتَحامُلُ البابينِ عنده ليس قياساً بالمعنى المعهود للقياس في أصول العربية، فهو ليسَ من أنواعِ القياسِ التي أَطْنَبَ فيها أبو الفتحِ بنُ جنّي في "الخَصائص" بل هو وَهْمٌ حَمَلَهُم عليه تَقريبُ المسائلِ للمتعلّمين، ويُرجِعُ هذا الوَهْم إلى ما اعتقده الكوفيّون -غير الكسائي (ت ١٨٩هـ) من اسميّة فعل التعجب.

وهو يَنقُضُ جلَّ شروطِ النحاةِ في صِياغةِ أفعلِ التفضيلِ، وعلى الأخصّ ابنُ مالك، ويدلّل على ذلك بالأمثلة، ويُجيز صوغَه من الأوصاف التي لا أفعالَ لها، أو الأفعال غيرِ المتصرّفة، متذرّعاً بقرارِ المجمعِ في تَكمِلَةِ المواد اللغوية[٦]. غير أنه يَتمسّك بشروط ثلاثة، وهي: كَوْنُ الفعلِ تامّاً؛ لأنّ الأفعالَ الناقصةَ لا يَتمّ بها معنى يَقبلُ التفاضلَ، وكونُه مثبتاً، وقابِلاً للتفاضلِ؛ لأنّ الخروجَ عنها يَهدِمُ دلالةَ الصيغةِ على التفضيل[٧].

---

(1) محاضر جلسات الدورة (٣٠): ٥٧.

(2) شرح المفصل :٦/ ٩١ .

(3) شرح الكافية: ٢ / ٣٠٧.

(4) شرح ابن عقيل على سبيل المثال: ٣ / ١٧٤.

(5) هذا يصدق على الأوصاف الظاهرة لا الباطنة، نحو:احمق، وأخرق واهوج.

(6) مجموعة القرارات: ١٤.

(7) تحرير أفعل التفضيل: ٦٧.

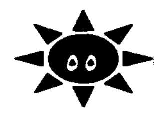

أمّا أمينُ الخُولي فيتعقّبُ في بحثِهِ المسائلَ التي طَرحَها ابنُ عاشورٍ[1]، ويرى أنّ الصِلةَ بينَ التعجّب والتفضيل تبدأ قبل الزّمخشري بمئات السنين، وبالتحديد سيبويه. وهو مُحقٌّ في هذا، إذ يقول سيبويه[2]: "وما لم يكُن فيه "ما أَفْعَلَهُ" لم يكن فيه "أَفْعِلْ بِهِ رجلاً"، ولا هو "أفعل منه". ويَرُدّ الخولي تَحامُلَ بابيْ التعجب والتفضيل، ولا يرى مَجالاً لقياسِ أحدِهما على الآخرِ، بل هي وحدة بينهما -كما أشار سيبويه آنفاً[3].

وقد جعَلَ الخُولي تَحريرَ "أفعل التفضيل" بعمَلِ النُّحاةِ أنفسِهم؛ وذلك بعَرضِ شروطِهم واختلافِهم فيها، ويقول: "فيسَعُنا أنْ نأخذ بقَول من لا يشترط، ونتخفّفُ بذلك من أكثرِ الشروط"[4]. كما يَحملُ على إجازةِ ابنِ عاشور أفعلَ التفضيل من الأوصاف التي لا أفعالَ لها، اعتماداً على قرار المجمع في تكملة مادة لُغوية لم تُذكر بقيّتها. ويرى أنّ تكمِلَةَ المادةَ اللغويّةَ عَمَلٌ مجمعيٌّ لا يمكنُ أنْ تُطلَق فيه يدُ العامّة، كما لا تُطلقُ في صَوغِ أفعلِ التفضيل من الأوصافِ التي لا أفعال لها. ويَرُدّ أخيراً إجازةَ ابنِ عاشور صوغَه مِنْ أسماءِ الأعْيَان، ويذكّر باشتراطِ المجمعِ ذلك للضرورةِ في لغة العلوم[5].

وزُبْدَةُ الخلافِ بين هذينِ العالمينِ الجليلينِ رَدُّ الخولي صوغَ أفعل التفضيل من الأوصافِ التي لا أفعالَ لها، اعتماداً على قرار المجمع في تكملة مادّة لغوية، وردّ إجازة صوغه من أسماء الأعيان؛ لأنّ ذلك مشروطٌ بالضرورة العلمية كما يرى المجمع.

أما المسألة الأولى فإنّ قرارَ المجمع لا يحملُ هذا التشدّد الذي ينادي به الخُولي، فإذا صِيغ "أفعل" التفضيل من الأوصاف التي لا أفعال لها، وغدت سائرة مُتقبّلة من جمهور الكتاب، لم يكُن إلى ردّها سبيل. أما المسألةُ الأخرى ففي قرار المجمع الذي أعقب قرارَ تقييد ذلك في لغةِ العلومِ منها كفاية، فقد أجاز الاشتقاق من أسماء الأعيان من غير تقييد بالضرورة، وهو قَرارٌ صائب، فَلُغَةُ العلوم لا تَفضُلُ غيرَها في هذا المجال.

---

(1) كتاب في أصول اللغة: ١٢٣.

(2) الكتاب: ٤ / ٩٧.

(3) التعقيب على تحرير أفعل التفضيل: ١٢٤.

(4) نفسه: ١٣١.

(5) نفسه: ١٣٣.

وعلى الرغم من أنّ قرار المجمع تُرفَع عن كثير من خلافات القدماء، واكتسب جِدّة لم نعهدها عند جُلّ النحويّين، يرى المدقّق أن في شروط المجمع امتداداً لما أصَّلَه النحويّون لهذا الباب من النحو.

وإذا أنعمنا النظرَ فيما جاء من شروطِ المجمعِ وجدنا أنّ التخفف من بعض الشروط؛ نحو البناء للمعلوم فيه تيسير بيّن، فـأفعل التفضيل" لا يكونُ مِن المبنيِّ للمجهول، وإن بُنِيَ مما لم يُستخدَمْ إلا مبنيّاً للمجهول؛ فهو عائد إلى أصلٍ مبني للمعلوم، سواء أوصل إلينا ذلك الأصلُ أم غُمَّ علينا، أمّا الأفعال التي لا تلازم البناء للمجهول، فلا تصح المفاضلة فيها - حين بنائها للمجهول - مباشرة اتفاقاً، لفوات الدلالة. أمّا شرطُ الإثبات فـأفعل التفضيل" لا يُبنى من المنفيّ؛ لأن الأصلَ أن هذه الصيغة تُبنَى من فعلٍ مُثبت، لا من تركيب، والمنفي مُركّب؛ وبناؤه من المنفي يذهب الغاية منه، ويفضي إلى اللَّبس، أمّا نحو "ما نَبَسَ"، "وما عَاجَ بالدّواء" فلم يُبْنَ من هذه الأفعال-على الأغلب- لِقلّة استخدامها ودَورانِها لا لنفيها. والصياغة من المنفي بطريق غير مباشر هي صياغة من مركب، حتى لا تفوت دلالته.

أمّا التصرّف فمن فُضولِ القولِ الكَلامُ على الأفعالِ الناقصةِ ههنا؛ فإن فاقد الشيءِ لا يُعطيه، فَصياغةُ اسم التفضيلِ عمليةُ تَصرُّف، وما لا يَتصرَّفُ لا يمكنُ التصرُّف فيه بصياغةِ اسم التفضيلِ منه. والأفعال الناقصةَ لِخلوِّها من الدلالةِ على الحَدَث، ولزوم خبرها لا يكون فيها تفاضلُ، وما صَاغَه الشرّاحُ وأربابُ المُتونِ إنّما كان حَمْلاً على التعجّب، فيما حكاه ابن السراج والزجاج عن الكوفيين[1]، وليس معروفاً.

ثانياً: القَولُ فِي إِفرَادِهِ وَتَذْكِيرِهِ:

وقد تناولَ الطاهر بن عاشور هذين البابين في الكلامِ على المسألةِ الثانيةِ والثالثةِ من بحثِه آنفِ الذّكر. وجاء قرار المجمع في إفراده وتذكيره على النحو الآتي[2]: **يَرَى الأُستَاذُ البَاحِثُ أنْ يَكونَ أفعلُ التَّفضيلِ مُلازِماً حَالةَ الإفرادِ والتَّذكيرِ كُلَّما ذُكِرَ المُفَضَّلُ عَلَيْهِ**

(1) ينظر حاشية الصبان: ٣/ ٣١.

(2) مجموعة القرارات: ٦٤، صدر في الدورة (٣٢) في الجلسة (١٠).

مَجروراً بالحَرفِ أو مُضافاً إليهِ. واللجنةُ فِيما يَتَعَلَّقُ بإفرادِ أفعَلِ التَّفضيلِ وتَذكيرِهِ مُطلقاً لا تَرَى مَندُوحَةً عَمّا قَرَّرَهُ النُّحاةُ مِن قَبلُ.

وكان ابنُ عاشور قد عرضَ لهذه المسألةِ، واقترحَ النظرَ إلى أفعلِ التفضيلِ باعتبارِ حالتين فقط؛ حالةِ ذكرِ المفضّلِ عليه بأيِّ طريقٍ كان، طريقِ الإضافةِ أو طريقِ حرف الجرّ وهو "مِن"، وحالةِ قطعِه من ذكرِ المفضّلِ عليه بَتاتاً[1].

وهو يؤيّد جمهور النحويين التزامَ الإفرادِ والتذكيرِ عندَ عدمِ الإضافة أو الإضافةِ إلى نكرةٍ، ويُخالفهم عند الإضافة إلى المعرفةِ في إجازتهم الإفرادَ والتذكيرَ والمطابقةَ، ويقرّرُ وجوبَ الإفرادِ والتذكيرِ استناداً إلى ما نُقِلَ عن ابنِ السرّاج (ت ٣١٦هـ). أما الحالةُ الثانيةُ وهي القطعُ عن ذِكرِ المفضّل عليه فهي التي تُبقى محلّ المطابقةِ؛ لأنّ أفعلَ التفضيلِ يستعملُ فيها استعمالَ الوصفِ في مطابقةِ الموصوفِ.

أما حكمُ المضافِ إليه الذي اشترطَ فيه أن يكونَ مطابقاً للموصوفِ بـ"أفعلِ التفضيل" فإنّه اشتراطٌ وردَ في بعضِ كتبِ النحوِ وهو محتاج إلى مزيدِ تحريرٍ، وعلى هذا اختار القول:"القرنان الأول والثاني أفضلُ قَرنٍ" موازاة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ لا أفضلُ قَرنينِ كما يرى ابن هشام (ت ٧٦١هـ)[2].

وقد تعقّبَ محمد علي النجار (ت ١٩٦٨م) اقتراحاتِ ابن عاشور بالتفنيد[3]؛ فرأى اقتراحَه التزامَ الإفرادِ والتذكيرِ عندَ الإضافةِ إلى المعرفةِ مَردوداً بما نُقِلَ من القرآنِ الكريمِ في قولِهِ تَعالى[4]: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، وقد جاءت فيها المطابقةُ، كما نُقِلَ عن الحديثِ الشريفِ المطابقةُ وعدمُها. ويَفصّل النجّار حالة تَرْكِ المفضّل عليه التي أجملَها ابن عاشور، وهو يوافقه في إجازته المطابقة إذا كان مقروناً بـ"أل"، ويخالفه في المجرّد من

---

(1) تحرير أفعل التفضيل: ٦٩.

(2) ينظر أوضح المسالك: ٣/ ٢٦٥.

(3) بحث أفعل التفضيل، كتاب في أصول اللغة: ١٣٦.

(4) سورة الأنعام: ١٢٣.

"ال" والإضـافة، إذ يلـزم في هذه الحالة الإفراد والتذكير، ومن أمثلتها قوله تعالى[1]: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾.

كمـا تُعقّـب كلامَـه علـى المـضافِ إلـيه، وأنّ المطابقةَ أمرٌ لا يشهد له قياس. ويرى الـنجار أنّ قـضية مطابقـة المضاف إليه للموصوف في العدد ههنا ليست من صَنيعِ ابن مالك (ت ٦٧٢هــ) كمـا ذكـر ابـن عاشـور[2]، بـل النظـر فـيها قـديمٌ عند البصريين والكوفيين، ويستشهد بما جاء في التصريح من قول المبرّد (ت ٢٨٥هـ)[3]، في قوله تعالى[4]: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ التقديـر: "أولَ فـريقٍ كافـرٍ بـه" مُعقّباً بقوله[5]: وهذا التأويل لا يحتاج إليه المبرّد البـصريّ إلا إذا استقرّ عنده وجوبُ المطابقةِ. كما يَستشهد بتعليقِ الفَرّاء (ت ٢٠٧هـ) على الآيـة المذكـورة[6]، "فوحّـدَ الكافرَ وقبلَه جَمعٌ، وذلك من كلامِ العربِ فَصيحٌ جيّد في الاسم إذا كـان مُـشتّقاً مـن فِعْلٍ مِثلَ الفاعلِ والمفعولِ. ولا يجوز في مثله من الكلام أن تقول: "أنتما أفضل رجلٍ" ولا "أنتما خير رجلين"، واستشهد على قوله، بقول الشاعر:

وإذا هُـم طَعِموا فألأَمُ طَاعمٍ   وإذا هُـم جَاعـوا فَـشرُّ جِياعِ

فجمـعَ بـينَ المطابقـةِ وعـدمِها؛ لأنّ المضافَ إليه مُشتّق. وتعليقِهِ على قوله تعالى[7]: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ إذ قـال[8]:"ولـو كانَ أسفلَ سافلٍ لكان صواباً؛ لأنّ لفظَ الإنسانِ

---

(1) سورة الإسـراء: ٩.

(2) كتاب في أصول اللغة:١٣٨.

(3) التصريح: ٢/ ١٠٥.

(4) سـورة البقرة: ٤١.

(5) بحث أفعل التفضيل: ١٣٨.

(6) معاني القرآن: ١/ ٣٢.

(7) سـورة التين: ٥.

(8) معاني القرآن: ٣/ ٢٧٧.

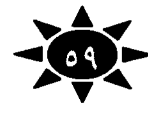

واحـدٌ، فقـيلَ: "سـافلينٌ" على الجَمعِ؛ لأنّ الإنسان في معنى الجمع". وينتهي إلى قولِهِ[1]: وعلى هـذا يقال: "القرنُ الأوّلُ والثاني أفضلُ قَرنينِ لا أفضلُ قَرنٍ". وقد ردّ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٤م) أيضاً على اقتراحاتِ ابنِ عاشور، فأيّـد النجار تأييداً تاماً[2].

وقـولُهما حَـقّ يـشهد بـه الاسـتعمال وما وردَ عن العرب، والأخذُ باقتراحاتِ ابن عاشـور فـيه مـن الاعتـباط والهـدم أكثر مما فيه من الإصلاح والتيسير، لمخالفتِهِ منطق اللّغة، وسـينتهي بـه الأمر إلى مـا لم يـسمع ولا يُستـساغ، وقرارُ المجمع في هذا الصدد صائب، ولا تعليق عليه.

ثالثاً: القَولُ فِي عَمَلِهِ:

وهـو مـدارُ المسألةِ الثالثةِ في بحثِ ابن عاشور، وهي كما يقولُ مسألةٌ ضعيفةٌ، لأنها قليلةُ الدورانِ وينتهي إلى نتيجة تتبنّاها لجنة الأصول، ويَصدر القرار على النحو الآتي[3]:

(أ) يَعمـلُ اسمُ التّفضيلِ فِي الظّرْفِ وَالجَارِّ والمَجرُورِ والحَالِ والتّمييز باطّرادٍ، اتّفَاقاً مَعَ جَمْهَرَةِ النُّحَاةِ.

(ب) يَرفَعُ الضّميرَ المُسْتَتِرَ، اتّفاقاً مَعَ جَمهَرَتِهِم أيضاً.

(ج) يَـرفَعُ الـضّميرَ البارزَ والاسمَ الظّاهِرَ، جَرْيَاً مَعَ مَا حَكَاهُ سِـيبَوَيْهِ مِنْ قَولِهِم "مَرَرتُ برجُلٍ أفْضَلَ منه أبوه".

ويـتحفّظ الـنجارُ علـى طَرْدِ ابنِ عاشور عَمَلَ اسمِ التفضيلِ الرفعَ في الضميرِ البارزِ والاسـمِ الظاهـر مُخالفـةً لجمهـور الـنحاة، غـيرَ أنّـه يُقِـرّ أنّ لـه سـنداً في مـذهبِ يُـونُس (١٨٢هـ)[4]. وقد أيّدَه أيضاً الشيخ محيي الدين عبد الحميد[5].

---

(1) بحث في أفعل التفضيل:١٣٩.

(2) في أفعل التفضيل كتاب في أصول اللغة: ١٤٠.

(3) مجموعة القرارات: ٦٤، صدر في الدورة: ٣٢ / الجلسة: ١٠.

(4) بحث في أفعل التفضيل: ١٣٩.

(5) في أفعل التفضيل: ١٤٠.

وتجدر الإشارة هنا إلى مسألةِ معمولِ اسمِ التفضيل، فاسمُ التفضيل ضعيفُ الشبهِ بالفعل، فليس من وظيفتِه الدِلالةُ على معنى الفعلِ الذي هو حُدوثُ الحَدثِ، بل يدلّ على الثبات والدوام، كالصفة المشبّهة تماماً؛ وهو بهذا يُفارقُ اسمَ الفاعل واسم المفعول، وغيرَها من المشتقات التي تدلّ على التجدد والحدوث. لذلك قيّد جمهورُ النحاةِ عملَه الرفعَ في الضميرِ البارزِ والاسمِ الظاهرِ، وأجازوا ذلك في مسألةٍ واحدةٍ سميت بـ"مسألةِ الكُحْل"؛ وذلك إذا حَلّ اسمُ التفضيلِ مَحلّ الفعلِ، وسبقَه نفيٌ -وقاسَ ابنُ مالكٍ على النفي النهيَ والاستفهامَ، وقال أبو حيّان:"هو ظاهر في القياس" وأوجب اتباع السماع[1]- وكان مرفوعه أجنبيّاً مفضّلاً على نفسه باعتبارين، وضَربوا لذلك القولَ المشهور: "ما رأيتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عَينِ زَيدٍ".

وذكرَ الأشمُوني (ت ٩٢٩هـ) أنّ سيبويه حَكى[2]: "مررت برجل أكرمَ منه أبوه" والذي عند سيبويه "مررت بخيرٍ منه أبوه" وذكرَ أنها لغةٌ رديئة، وأنّه لا يؤخذ بها في السَّعة، إذ يقول[3]: "ألا ترى أنكَ لا تقولُ مَررتُ بخيرٍ منه أبوه"، ثم أردفَ يقولُ: "ولو قلتُ:"خيرٌ منه أبوه" جازَ". ثم قال: "ولو قلتَ: "مررتُ بخيرٍ منه أبوه" كان قبيحاً. غير أنه نَسبَ إلى يُونسَ سَماعَها، إذ قال[4]: "وزَعم يُونس أنّ أناساً من العرب يُجرُون هذا كما يُجرُون "مررت برجلٍ خَزٌّ صُفَّتُه".

لا مراء في أنّ عَمَلَ أفعل التفضيل ثابتٌ في رفع الاسم الظاهر، كما جاء في مسألة الكُحْل، وما جاء في الحديث" ما مِن أيّام أحبُّ إلى اللهِ فيها العملُ منه في عشرِ ذي الحجّة"[5]. وقول الشاعر[6]:

ما علمتُ امْرَأً أحبَّ إليه البـ ... ـذلُ منهُ إليك يا ابنَ سِنانِ

---

(1) ينظر الهمع: ٣/ ٧٤.

(2) حاشية الصبان: ٣/ ٧٦.

(3) الكتاب: ٢/ ٣١- ٣٢.

(4) نفسه: ٢/ ٢٧.

(5) الهمع٣/ ٧٣.

(6) البيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب: ٤١٦، وشرح قطر الندى: ٣٩٨، والهمع: ٣/ ٧٤.

وقد استخلص النّحاة من هذه الشواهد صنعة نحويّة فأوجبوا فيها الفاعليّة، إذ لو لم يُجعل المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتدأ، فيلزم الفصل بين "أفعل" و"من" بأجنبي[1]. ونقول ههنا هذا لا يلزم الكتّاب، فقد خرّج النحاة والمفسّرون الكثير من الآيات التي فَصلوا فيها بالأجنبي، ولم يعتدّوا بهذا المنع، ويكفي من ذلك مثلاً ماخرّج به الزمخشري (ت ٥٨٣هـ) والعُكبُري (ت ٦١٦هـ) قوله تعالى[2]: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ۝ ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ فقد جوّزا في إعراب "الذين" أنْ تكون صفةً للكافرين[3]، والفصل ههنا واضحٌ بالأجنبيّ منهما، وهو قوله تعالى :﴿مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾.

وقد ذكر الشيخ محمد عُضيمة في كتابه القيّم غيرَ آية خرّجها النحاة من هذا الباب[4]. وهذا الإصرار على عدم الفصل هو الذي دفع النّحاة إلى تعسّفهم في تخريج كلمة "شكّ" في قوله تعالى[5]: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ على أنّها فاعل فِراراً من الفصل بالأجنبيّ بين الصفة والموصوف، لو عدّوها مبتدأ مؤخّراً. ولا يُعجز الباحثَ التماسُ جوازِ جعْلِ المرفوع في مسألة الكحْل وأمثالِها مبتدأ مؤخّراً عند القدماء، فقد ذكر أبو حيّان إجازة الأعلم ذلك[6].

وعلى الرغم من هذا كلّه لا مسوّغ لقرار المجمع، فالأولى ألاّ يَرفعَ اسمُ التفضيلِ الاسمَ الظاهرَ، وهذه الشواهدُ النادرةُ على عملِه في الاسمِ الظاهرِ لم تَعُدْ موضعَ استخدام، والأولى بالمجمع أنْ يلتفت إلى الأساليب والتراكيب المستخدمة، لا أنْ يوقظ أساليب نادرة لم تعد موضع الاستعمال، فيقرر قياسيّتها؛ ليبعث الخلاف فيها من جديد. وعلى هذا فقرار المجمع في هذه المسألة لم يكن موفّقاً- فيما أرى - ولا مسوّغ له.

---

(1) ينظر شرح الأشموني، وتعليق الصبّان في حاشيته/ حاشية الصبّان: ٣/ ٧٨.

(2) إبراهيم: ٢-٣.

(3) الكشّاف: ٢/ ٣٦٦، التبيان:٢/ ٧٦٣.

(4) دراسات لأسلوب القرآن الكريم:القسم الثالث/ الجزء الثالث:٣٨٥، ٥٣٠،القسم الثالث/ الجزء الرابع:١٦٧.

(5) إبراهيم: ١٠.

(6) الارتشاف: ٣/ ٢٣٥.

النَّعتُ بالمَصدَرِ

جاء في قرار المجمع:

"جَاءَ النَّعتُ بالمَصدرِ كَثيراً فِي مِثْلِ: رَجُلٌ صَوْمٌ وَعَدْلٌ وَرِضاً، وَمَعَ هَذا يَذهبُ النُّحَاةُ إِلى أنَّهُ مَقصورٌ عَلى السَّماعِ.

وتَرَى اللَّجنةُ -استِناداً إلى ما ذهبَ إليه بَعضُ المُحققينَ- أنَّ النَّعتَ بالمَصدَرِ مَقيسٌ قِياساً مُطَّرداً، بالشُّروطِ التِي ضُبِطَ بِها مَا سُمِعَ، وَهيَ:

١. أنْ يَكونَ مُفرَداً مُذكَّراً.
٢. أنْ يَكونَ مَصدرَ ثُلاثيٍّ، أوْ بِوَزنِهِ.
٣. ألاَّ يَكونَ مِيمِيّاً"[١].

وقد قدّم الشيخُ عطيّة الصّوالحي (ت ١٩٧٤م) بين يدي هذا القرار بحثاً تناول فيه النعتَ بالمصدرِ، وتتبّعَ أقوالَ بعضِ النحويينَ في هذه المسألةِ، وتتلخّصُ فيما يأتي[٢]:

١. المحققّون-ومنهم ابنُ الحَاجبِ (ت ٦٤٦هـ)[٣]- لا يشترطون في النعت الاشتقاقَ، ويكتفونَ بدِلالتِهِ على معنىً في متبوعه، وفي النعت بالمصدرِ هذه الدلالة.
٢. الجمهور -ومعهم سيبويه- يُؤَوّلُون المصدرَ المنعوتَ به بالمشتقّ أو بتقديرِ "ذو"، أو بجَعلِ المنعوتِ نَفسَ المعنى مجازاً[٤].
٣. الرضيّ، وصاحبُ التصريح، والأشموني: نَصّوا على أن النعتَ بالمصدر كثيرٌ، ولكنهم يَقصرونَه على السَّماع[٥].

---

(1) مجموعة القرارات: ١٠٨، صدر في الدورة: ٣٧/ الجلسة: ١٠ و٣٧.

(2) في أصول اللغة٢: ١٦٤.

(3) شرح الكافية: ١/ ٣٠٣.

(4) ينظر: الأصول: ٢/ ٣١، الارتشاف: ٢/ ٥٨٧، و التصريح: ٢/ ١١٣.

(5) ينظر: شرح الكافية: ١/ ٣٠٦ و التصريح: ٢/ ١١٣ و شرح الأشموني: ٣/ ٩٤.

ويؤكّد الصوالحي قياسيّة النعتِ بالمصدر، ويَتكِيءُ في ذلك على ما جاء في علم المعاني، قائلاً[1]: "إذا كان كلٌّ من المبالغة والمَجاز بالحذف، والمجازِ المُرسَل، من عوامِل الاتّساع في اللغة العربية، وهي مُطّرِدَة عند علماء المعاني، إذا كان كذلك تَعيّن الأخذُ بها ورفضُ ما يُدَّعَى من التفرقة بين النحاة وعلماء المعاني". وكذلك رَفْضُ التفرقةِ بين النعتِ والحالِ والخبرِ؛ لأنّ الثلاثةَ داخلةٌ في تعليقٍ واحدٍ، هو الوصفُ. "ويَستنبِطُ من كلّ ما سَبَقَ اطّرادَ النعتِ بالمصدرِ بالشروطِ التي ضُبِطَ بها ما سُمِعَ، على ما جاء في قرار المجمع.

وقد ذكر ابن عُصفور (ت ٦٦٣هـ) أنّ الوصفَ بالمصدرِ في حُكم المشتقّ، وله في الوصفِ طريقان، أحدُهما: أنْ تريد المبالغة، والثاني: ألا تريدها، وأردف قائلاً[2]: "فإن لم تُرد المبالغةَ فهو عندنا على حذف مضاف، نحو: "مررتُ برجلٍ عَدْلٍ" تريد: "ذي عَدْلٍ". فإنْ أردتَ المبالغةَ فعلى جَعْل الموصوفِ هو المصدرَ مجازاً لكثرة وقوعه منه، نحو: "مررتُ برجلٍ ضَرْبٍ". وهذا تأويل لا سبيل إلى مجاراته والتحقّقِ منه، وليس من اليسير الفصل بين المقصود بالبلاغة وغيرها.

وإذا نظرنا في التّراكيبِ التي جاءَ فيها النعتُ مصدراً، نجدُ أنّ السِياق يُقرّ مَجيئَه كذلك أمّا التأويلُ بالمشتقّ وغيره كما رأينا عند ابنِ عُصفور ونظرائِه فتلك صناعةٌ نحويّة، والهدف من مجيءِ المصدرِ كذلك بيّنٌ وهو المبالغةُ في الوصف. أمّا الشروط التي انتهى إليها الصوالحي تَبَعاً لبعضِ النحويينَ، وأقرّها المجمع، ففيها نظر.

أمّا شرطُ الإفراد والتذكير فمبنيٌّ على رأيِ البصريّين؛ إذ يُقدّرون مضافاً؛ أيْ "ذو كذا" والتزموا الإفرادَ والتذكيرَ كما يُلْتَزَمَانِ فيما لو صُرِّحَ بـ"ذو"[3]. والمَصدرَ بوصفِهِ جِنساً للحَدثِ لا يَكونُ إلا مُفرداً ومُذكّراً، وهذا هو الغالب فيه، أمّا الذي يقول به البصريّون فهو وَهْمٌ، رَدّه القدماء، ولا يَسعُنا فَرضَه على المُحدثين، وقد خَصّص ابنُ دُرَيْد في "الجَمْهَرَة" باباً، وسمه

---

(1) النعت بالمصدر، كتاب في أصول اللغة: ٢/ ١٦٤و ينظر حاشية الصبان ٣/ ٩٤.

(2) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٤٦.

(3) ينظر أوضح المسالك: ٣ / ٢٨٠.

بـباب من المصادرْ أوْرَدَ فيه أمثلةً على مجيءِ النعتِ مصدراً، ومِمّا ذكرَ فيه قولُهم "قومٌ مَقَانِعٌ" وقوم صرحاء، ومياه أفرتة[1]، وذكر ابن عُصفور لأميّة بن أبي الصَّلت (ت ٥هـ)[2]:

والحيـةُ الحَـتفـةُ الرَّقْـشاءُ أخرَجَها مـن جُحْـرِها آمـناتُ اللهِ والكَلِـمِ

فأنّـثَ الحَتف" وهو الهلاك. كما ذكرَ حكايةَ: أضيافٍ، وضُيوفٍ، وضِيفانٍ في ضَيْف، وهـو في الاصـل مـصدراًضـافَهُ يُضيفه ضيْفاً، وأردف قائلاً :وهو موقوف على السماعِ(٣). فالشرط الأوّل به تشدّد وحَجْر لا مُسوّغ له.

أمـا الـشرط الثاني وهو أنْ يكونَ مصدرَ ثلاثيٍّ أو بوزَنِه، فليس ثمةَ مُسوّغٌ لفرضِه، وهـو قابـل للاسـتخدام مـن الناحـية النظـرية، وإن اجتزأ العرب بالمصادر الثلاثية. والشرط الثالث، وهو ألا يكونَ ميميّاً لا يختلف عن الثاني فقد اجتَزأ العرب بالمصدرِ الثلاثي لمباشرتِهِ وعـدم لَبـسهِ، بيـنما نجدُ المصدرَ المِيميَّ مصدراً ثانوياً قد يَلتبس بغيره، فهو مناطُ صِيَغٍ كثيرة، ممّـا يفـوتُ معـه غـرضُ البلاغةِ، مَناط النعتِ بالمصدر، ولم يُؤثر استخدامه، غير أنّ الأمرَ لا يَـصلُ إلى حَظْـرِه والحَجْـر علـيه في عـصر نسعى فيه إلى سَعة التعبير وتيسيرِ سُبُلِه، وما على الـشاعر أو الناثر لو قال: "رجل مأكَلٌ" يريد: أكولاً؟ وتنكّب "أكولاً و" أكّالاً، ثم ساغ بعده هذا التعبير وأصبح مستخدما.

وعلـى هذا، فبالرغمِ من أهميّة قرارِ المجمع في إقرارِهِ قياسيّة النعت بالمصدر وتجاوزِهِ لكـثيرٍ مـن خلافـات القـدماء سيكونُ أحْـسَنَ مَخْرَجاً لو جاء بإجازةِ مجيءِ النعت مصدراً، وجَعْلَ صِيغَهُ مَناطَ الاستعمَالِ، دون قيْد، ولَغَدا أجدى، وأرْحَبَ أُفُقَاً.

---

(1) جمهرة اللغة: ٣ / ٤٢٧ - ٤٢٩.

(2) ينظر: ديوانه: ٢٨١، و شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٤٧.

(3) شرح الجمل: ١/ ١٤٧.

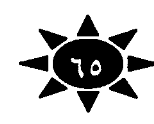

تَقديمُ لَفظِ "النَّفسِ" أو "العَينِ" عَلى المُؤكَّدِ

جاء في قرار المجمع:

يُجازُ تَقديمُ لَفظِ "النَّفسِ" أو "العَينِ" عَلَى المُؤكَّدِ فِي مَعنَى التَّوكِيدِ، وَلَكِنَّهما لا يُعربَانِ تَوكِيداً، بل بِحَسبِ المَوقِعِ فِي الجُملةِ، وَذَلكَ لِورُودِ مِثْلِ ذَلكَ فِي المَأثورِ عَن خَاصَّةِ العُلَمَاءِ وَالكُتَّابِ، ولإجازَةِ "الزَّمَخشَرِيّ" وابنِ يَعيشَ" لَهُ، وَلِتَعقِيبِ "الصَّبَّانِ" فِي حَاشِيَةِ الأَشْمُونِيّ على مَانِعِيهِ[1].

وقد عرضَ الأستاذ محمد شوقي أمين على اللجنةِ أنّ مّما يَشيعُ في الاستعمالِ العَصريّ قولهم: "حَضرَ نفسُ محمدٍ"، و"هذا عينُ ما قلتَ"، و"حدثَ كذا في نفسِ الوقتِ"، وأنّ بعضَ النقادِ يَعيبونَ مثلَ ذلكَ بحجّة أنّ لفظَ "النفسِ" ولفظ "العينِ" إذا أُريدَ التوكيدُ بهما، وجبَ تأخيرُهما على المؤكَّد[2].

أما عباس حسن فقد رأى صحةَ هذا التعبيرِ، على أن يُعدّ ذلك في معنى التوكيدِ، وإن لم يكن من قبيلِ التوكيدِ النحويِّ المعقودِ له بابُه بشروطِهِ، بما يترتب عليه[3]. وممّن عرضَ له أنستاس ماري الكَرْمِلِيّ (ت ١٩٤٧م)، في مجلّة المجمعِ العِلميّ العربيّ بدمشقَ، وتصدّى لرافضيهِ مُستشهداً بقول سيبويه: "في نفس الحرف"[4].

أما القدماءُ فنجدُ الزمخشريّ (ت ٥٨٣هـ) يعرضُ له، إذ يقول: "والذي أَبَوْه من إضافةِ الشيءِ إلى نفسهِ أنْ تأخذَ الاسمينِ المعلّقين على عينٍ أو معنىً واحدٍ... فأمّا قولُك "جميعُ القومِ وكلّ الدراهمِ" و"عينُ الشيءِ ونفسُه" فليس من ذلك"[5].

وعلّقَ ابنُ يعيش (ت ٦٤٣هـ) قائلاً: "إنه من بابِ تنزيلِ المضاف منزلةَ الأجنبيّ من المضاف إليه"[6]، وقال ابنُ مالك: "وأما قولُهم نفسُ الشيءِ وكلّ القومِ فإنّ المغايَرَةَ فيه بين

---

(1) مجموعة القرارات: ١٤٩، صدر في الدورة: ٤٠/ الجلسة: ٩، ٣٠.

(2) حاشية القرار: ١٤٩.

(3) نفسه: ١٤٩.

(4) نفسه: ١٤٩.

(5) شرح المفصل: ٣/ ٩.

(6) شرح المفصل :٣ / ٩.

الأول والثاني بيّنة، لأنّ "نفساً وكُلاً -قبلَ أن يُضافا- صالحان لأشياءَ مختلفةِ الحقائقِ، والذي يُضافُ إليه أحدُهما دالّ على معينٍ، فإذا طرأت الإضافةُ اتّحدَا معنى"[(١)].

وردّه الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، وقال: "ولا يلي العاملَ شيءٌ من ألفاظ التوكيد وهو على حالِه في التوكيدِ إلا جميعاً وعامّة مطلقاً"، فأجابَه الصبّان (ت ١٢٠٦هـ) في حاشيتِهِ: "ويَرِدُ عليه نحو "جاءني نَفسُ زيد وعين عمرو"، أي ذاتهما"[(٢)].

وإذا ما تركنا التنظيرَ وطُفنا في كلام البلغاءِ والكتّاب تقصّياً لهذا الأسلوبِ وجدنا أنه مستخدمٌ استخداماً واسعاً، فقد جاء في "البيان والتبيين"، إذ قال الجاحظ (ت ٢٥٥هـ): "فأمّا نَفسُ البيانِ فكيف يُنهى عنه"، وقال: "فأمّا نفسُ حُسْنِ البيانِ فليس يَذُمّه إلاّ من عَجِزَ عنه"، وقال:"وفي نفس المجادلَةِ والمُحاولةِ"، وقال:" وكان أوّل من خَشّ الإبل في نفسِ العظم"[(٣)]. وقال ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في "أدب الكاتب": "فإن جاءت ألفٌ ولامٌ من نفسِ الحَرفِ"، وقال: "لأنّ الواوَ من نفسِ الفعلِ"، وقد أحصيت له خمس مرات استخدم فيها هذا الأسلوب[(٤)].كما جاء عن ابنِ جنّي (ت ٣٩٢هـ) في "الخصائص" إذ قال: "لم تباشر نفسَ الفعلِ"، وقال: "عَوّضُوا منها الهاء في نفس المثال"، وقد أحصيتُ له من ذلك اثنتي عشرة مرة [(٥)]، وستّ مرات في "سرّ الصناعة"[(٦)].

أمّا الجُرجَانيّ (ت ٤٧١هـ) فقد أحصيتُ له من ذلك ثماني مرات[(٧)]، والأنباري (ت ٥٧٧هـ) أربعَ عشرةَ مرة؛ ثماني في الإنصاف[(٨)]، وستاً في أسرار العربية[(٩)]. أمّا ابن

---

(1) شرح الكافية الشافية: ١/ ٤١٦.

(2) حاشية الصبّان: ٣/ ١٢٣.

(3) البيان والتبيين: ١/ ١٧٣، ٣١٥، ٣٩٥، ٣/ ٦. وخَشّ: أي جعلَ في أنفه الخِشاش، والخِشاش: عُود يُجعَل في أنف البعير، يُشدّ به الزّمام.

(4) أدب الكاتب:١/ ١٨٥، ١٩٠، ٤٩٢، ٤٩٤، ٤٩٥.

(5) الخصائص:١/ ١٠١، ١١٤، ١٥٣، ٢١١، ٣٣٥، ٣٤١، ٢/ ١٧، ١٨، ٦١، ١١٧، ١٧٦، ١٩٨.

(6) سر الصناعة :٢/ ٢٤٤، ٦٣٤، ٦٨٢، ٦٨٥، ٧١٣، ٨٨٣.

(7) دلائل الإعجاز:١٩٦، ٢٣٤، ٢٨٠، ٢٩٤، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٥٤.

(8) الإنصاف :١/ ٧٩، ٨٠، ١٣، ٢١، ٣٣٩، ٣٤٠، ٢/ ٥٥٧، ٧٨٢.

(9) أسرار العربية:٣٥، ٧٤، ٢١١، ٣٨٤، ٣١٢، ٣٢٣.

هـشام فقد استخدمه اثنتي عشرة مرة في المغني[1]،وأربعاً في أوضح المسالك[2]. كما استخدمه القَـزويني (ت ٧٥٦هـ) في 'الإيضاح في علوم البلاغة' عشر مرات[3]. ومن المتأخرين نجد القَلقَشَندي (ت ٨٢١هـ) في 'صُبْح الأعشى' يستخدمه كثيراً[4]، واستخدمه السيوطي (٩١١ هـ) في المزهر أربع مرات[5].وهذا يؤكد استخدام هذا الأسلوب من قبل البلغاء، والكلام على ردّه ضرب من العَنَتِ لا مُسوّغ له.

والحق أنّ هذا التعبيرَ نمطٌ من أنماط التوكيد، وإن لم يخضعْ لشروط التوكيد النحوي المبوّب، إذ لا تكون 'النفس' و'العين' للتوكيد النحوي إلاّ مع الضمير. وثمةَ ملمحٌ دلالي في هذا النمط يميزه من النمط المشهور، فقول القائل 'رأيت محمداً نفسه أو عينه' يكون غالباً تقوية وتأكيداً لهذه الواقعة، بينما 'رأيت عينَ محمدٍ، ونفسَ محمدٍ' قد تكون دفعاً لشكٍّ أو توهّم قد يُجابَهُ به القائل، أو جُوبِه به.

وتجدر الإشارة ههنا إلى الفِقْرةِ الأخيرةِ من القرارِ التي أعقبت إجازة المجمعِ لهذا التعبيرِ وهي بناءُ إجازةِ المجمع على إجازةِ الزمخشريّ وابن يعيشَ وتعليق الصبّان في حاشيته، فمع إجلالنا لهؤلاء العلماء وجهودِهم فإنّ قرار المجمع ينبع من طبيعة اللغة - وقد رأينا أنّ هذا التعبيرَ كان مستخدماً قديماً، ولا يزال، وليست صدى لإجازة هذا النحويّ أو ذاك، ممّا يتوافق مع المهمة الريادية التي يضطلع بها المجمع؛ ولذا فمن الأفضلِ أن تسقط هذه الفقرةُ من القرار.

---

(1) المغني: ٨٣، ١٣٧، ١٧٧، ٢٠٣، ٥٠٨، ٥٥٣، ٥٣٩، ٦٤٩، ٦٥٢، ٦٥٨،٧٢٠، ٨٦٨.

(2) أوضح المسالك: ١/ ١٩، ١٩٧، ٢/ ٣٠٥، ٤/ ٣٥٧.

(3) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٠، ٣٠، ٣١، ٤٥، ٤٧، ٥٠، ٥٦، ٧٩، ٨٧، ٩٨.

(4) صبح الأعشى، (على سبيل المثال): ١/ ٤٠، ١٤٦، ١٦٥، ٢/ ٣١٤، ٣٤٦، ٣/ ٧٧، ١٧٧، ١٨١، ٥/ ٤٠٣، ٦/ ١٠٥، ٢٨٨.

(5) المزهر: ١/ ٦١، ٢٩٥، ٣٥٣، ٣٥٥.

جَوازُ حَذْفِ "أنْ" فِي بَعضِ الأَساليبِ المُعَاصِرَةِ

جاء في قرار المجمع:

يُشيعُ فِي الاستِعمَالاتِ المُعَاصِرَةِ، مِثلُ قَولِهم: يَجِبُ يَأكُلُ ويُريدُ يَضحَكُ، مِمَّا يَتوارَدُ فِيه فِعلانِ مُضَارِعَانِ ثانِيهمَا مُتَّصِلٌ بالأوَّلِ مِمَّا عُهِدَ فِيه ذِكرُ أنْ، ويَرَى اللَّجنَةُ أنَّ حَذفَ أنْ بَابٌ مِن أبوابِ العَرَبِيَّةِ وَاسِعٌ، وأنَّ هَذا الاستعمَالَ لَهُ نَظائِرُ فِي مَسموعِ العَرَبيَّةِ، وَذلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى ﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ ..﴾[1]. وَفِي الحَدِيثِ النَّبويّ لا يَحِلُّ لامرَأةٍ تَسألُ طَلاقَ أختِهَا، وفِي الشِّعرِ العَبَاسِيّ لابنِ الرّوميّ: كُلُّ حُرٍّ يُريدُ يُظهِرُ حَالَهْ. وَفِي القَرنِ الثَّالثِ الهِجريّ أمثِلَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ فِي كِتَابِ أخبارِ القُضَاةِ لِوَكِيعٍ وَمِنهَا تُحسِنُ تَتَوَضَّأُ وأُحِبُّ تَفطُنُ عِندِي وتَتَجَرَّأُ تَشْهَدُ عندِي، وَمِن ثَمَّ لا تَرَى اللَّجنَةُ مَانِعاً مِن قَبُولِ ذلكَ الاستِعمَالِ، إذا شَاعَ وَقَبِلَهُ الذّوقُ. فَوَافَقَ المَجلِسُ عَلَيهِ[2].

وقد قُدِّمت في هذا التركيب عدّةُ مذكراتٍ لم أتمكن من الحصولِ على أيّ منها[3]. أمّا من حيثُ المسألةُ فقد عرضَ لها سيبويه من قبل، وذكر فيها وجهين، إذ قالَ في قوله تعالى: "أفغيرَ اللهِ تأمرونّي أعبد ...": "تأمرونّي كقولك: هو يقولُ ذاك بلغني، فبلغني لغوٌ، فكذلك تأمروني"، وأردف قائلاً: "وإن شئتَ كان بمنزلة:

ألا أيُّهذا الزاجِري أحضرُ الوَغَى[4]

وهو يشير بهذا إلى حذف الناصبِ، إلاّ أنه يقدّم الرأيَ الأوّلَ القائل باللّغو في "تأمروني"؛ لأنه لا يجوز لصلةِ الحرف المصدريّ المحذوفِ العملُ فيما قبلَها، ولهذا ذهبَ الأخفشُ إلى أنّ العاملَ في "غير" هو "تأمروني" لا "أعبدُ"، إذ قال: "يريد أفغيرَ اللهِ أعبدُ تأمروني

---

(1) الزمر (٦٤).

(2) مجموعة القرارات: ١٤٧، صدر في الدورة: ٥٠ / الجلسة: ٥.

(3) مذكرة لمحمد شوقي أمين، ومذكرة لعبد العليم السيد فودة، ومذكرة لتمام حسان، ومذكرة لمحمود محمد شاكر.

(4) الكتاب: ٣/ ١٠٠، وصدر البيت لطرفة في معلقته ، وعجزه: "وأنْ أشهدَ اللذّاتِ هل أنت مُخلدي".

كأنّـه أرادَ الإلغـاءَ، والله أعلـمُ، كما تقول: هل ذهب فلان تدري"[1]. وعدّ ابن جنّي هذا من ضرورة الشعر، إذ قال في بيت جميل (ت ٨٢هـ):

جَـزِعتُ حِـذارَ البَـيْنِ يومَ تَحمّلوا وحُـقَّ لِمثلـي يـا بُثيـنةُ يَجـزَعُ

أي وحُـق لمثلي أن يجزعَ، وأجاز هشام (ت ٢٠٩هـ) يُسرّني تقوم"، وينبغي أنْ يكون ذلـك جائـزاً عـنده في الـشعر لا في النثـر، هـذا أولى عـندي مـن أن يكـون يـرتكبه من غير ضرورة"[2]، وتبعه ابن عصفور (ت ٦٦٣هـ).

وتجـدر الإشـارة إلى أن سـيبويه يعـني بـ"اللغو" الزيادة، ولئن كانت البنية التركيبية لا تحـتاج إلى مـا نعته بـ"اللغو" فإن البنية الدلالية تفتقر إليه، فهي بابٌ من التوكيد، وليست خلواً من المعنى، وكلام الأخفش على الإلغاء ليس ببعيد من هذا المعنى.

وإذا نظـرنا من قِبَل الدلالةِ وجدنا التركيبَ الذي ذكره المجمع، وبعض التراكيب التي ذكرها القدماء قائمةً بذاتها، ولا ينطبقَ عليه أيٌّ من الوجوه التي ذكرها سيبويه والأخفش من تقدير "أنْ" أو اللغو أو الإلغاء، ومن المستبعد أن تكون هذه الجمل من هذا الباب.

وكـان أجـدى لو أنّ المجمع عاملها كذلك، دون إدراجها تحت التراكيب التي حُذفت مـنها "أنْ"، فلـيس ثمـة دلـيلٌ مقامـيٌ ولا مقالـيٌ على وجودِها، فالجملةُ الفعليةُ ههنا بأسرِها مفعـولٌ بـه، كقـوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[3]، ويكون المفعولُ على تقدير "أنْ" مفرداً.

ولعلّ ما جاء في قرار المجمع "أنّ هذا الأسلوب يشيع في الاستعمالات المعاصرة" يحتاج إلى مـزيد نظـر، فلـيس مـن اليسير الوقـوع عليه عند الكتاب. والظاهر أن هذا التركيبَ؛ مما يـتوالى فـيه فعـلان مـضارعان أكثـر شـيوعاً عـند القدماء منه عند المحدثين، قال أعشى باهلة (ت ٦ ق.هـ)[4]:

---

(1) معاني القرآن: ٢/ ٤٥٧.

(2) الخصائص: ٢/ ٤٣٥، وينظر سرّ الصناعة: ١/ ٢٨٨.

(3) هود: ٢٧.

(4) الأصمعيات: ٩٢.

لا يُصْعِبُ الأمرَ إلاّ رَيْثَ يَركَبُهُ   وَكُلُّ أمرٍ سِوى الفَحشاءِ يأتَمِرُ

وقال الجزري (ت ٦٠٦هـ) معلقاً: "وقد تستعمل "ريث" بغير "ما" و"أن"... وهي لغة فاشية في الحجاز، يقولون: يريد يفعل، أي أن يفعل، وما أكثر ما رأيتها واردة في كلام الشافعي (٢٠٤هـ) رحمة الله عليه[1].

وثمة ملحظٌ مهم في هذه التراكيب، فالدلالة صالحة لأن تفصل فيها، فما كان منها يُخلِصُ المضارعَ للحاضر لا للمستقبل، كما تخلصه "أنْ" عند تقديرها، لا يكون من ممّا فسره سيبويه والأخفش، وإلاّ كان بحسب دلالته. ولعلّ هذا ملمحٌ رئيس في تحليل الشواهد والأمثلة المتداولة من هذا التركيب، بعيداً من التنظير القائم على التحليل النحوي المجرّد.

---

(1) النهاية في غريب الأثر: ٢/ ٢٨٧.

إلغاءُ النَّصْبِ بـ"إذَنْ"

جاء في قرار المجمع:

"وَرَدَ النَّصبُ بـ"إذَنْ" في كَلامِ العَربِ، وَوُرودُها في القُرآنِ بالفَصلِ بـ"لا" لَيسَ يَمنَعُ عَملَهـا، وَكَـونُ وُرودِهـا فِي القُـرآنِ قِراءَةً لا يَمنعُ الاحتِجَاجَ بِهِ، فَالقِراءَاتُ المَشهُورَةُ كُلُّهَا مَنَاطُ احتِجَاجٍ، وَلَكنَّ مِن المَعزُوِّ إلى بَعضِ قَبائلِ العَربِ إلغَاءَ عَمَلِ "إذَنْ" مَعَ استيفاءِ شُروطِ الإعمالِ، وقد نُسِبَ إلى البَصريّينَ قَبولُ الإلغاءِ، إلاّ أنّ ذلكَ مَوصوفٌ بِالقِلّةِ.

واستناداً إلى هذا يجازُ الإلغاءُ مَعَ استيفاءِ الشُّروطِ، وإنْ كَانَ الإعمالُ هو الأكثرُ في استعمالِ العَرَبِ"[1].

وقد قدّم الأستاذ عبد الستار الجواري (ت ١٩٨٨م)، عضوُ المجمعِ العلميّ العراقي إلى مؤتمر المجمع في دورته الثالثة والثلاثين اقتراحاً ذكر فيه أنّ الشروطَ التي اشترطها النحاة لنصبِ المضارعِ بـ"إذن" لم تتحقق في صورة من كلام العرب، وأنّ ورودها في القرآن الكريم في إحدى القراءات ﴿وَإِذًا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ..﴾[2] غير مستكمِلٍ الشروط للفصلِ بلا، وأنّ "إذن" في الكثير حرفُ جواب، وعلى هذا ينبغي أنْ تُحذف من مقرّراتِ الدراسةِ النحويّة في التعليمِ الابتدائيّ والثانويّ، باعتبارِها من نواصبِ المضارع[3].

كما قدم الشيخ عطية الصوالحي (١٩٧٤م) مذكرة بعنوان "إذن الداخلة على الفعل المضارع بين الإعمال والإهمال" تناولَ فيها "إذن" من حيث مادتُها ومعناها، وأحكامها. وناقش شروطَ إعمالِها كما أصّلها النحاة، وانتهى إلى قول السيوطي[4]: "وإلغاء إذن مع اجتماع الشروط لغةٌ لبعضِ العربِ حكاها عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، وتلقّاها البصريّون بالقَبول، ووافقهم ثعلب (ت ٢٩١هـ)، وخالف سائر الكوفيين، فلم يُجز أحد الرفعَ بعدَها".

---

(1) مجموعة القرارات العلمية: ١٤٦، صدر في الدورة: ٣٥ / الجلسة: ٩.

(2) الإسراء، آية: ٧٦، والذي قرأ هذه القراءة أبيّ بن كعب، ذكرها ابن خالويه في مختصره: ٧٧.

(3) حاشية القرار: ١٤٦.

(4) كتاب في أصول اللغة ٢: ١٣٤، وينظر الهمع: ٢ / ٢٩٦.

وأردف قائلاً: "وبعد، فالحُكم العدل جواز إعمال "إذنْ" وإلغائها عند اجتماع شروط العمل، والإعمال أرجح، لورود النّصوص به".

وإذا ما عدنا إلى بحث الأستاذ الجواري وجدناه يتنكّب جادّة الصواب، فقد ورد عن العرب ما يَشهد بعمل "إذنْ" وتحقّق تلك الشروطِ؛ جاء في الحديث القُدسي: "سألتُ ربي عزّ وجلّ، فوعَدني أنْ يُدخل مِن أُمّتي سبعين ألفاً على صورةِ القمرِ... فقلت أيْ ربّي إنْ لم يكُن هؤلاء مُهاجري أمّتي، قال: إذنْ أُكملَهم لك من الأعراب"[1]، وجاء في حديث قدسيّ آخر قولُه عليه الصلاة والسلام: "إذن يَثْلَغُوا راسي"[2].

وفي حديث جرّ الثوب قول أمّ سَلَمَةَ(ت٦٢هـ) رضي الله عنها "إذن تَبدوَ أقدامُنا"[3]، وحديث عائشة رضي الله عنها "إذنْ تبدوَ سُوقُهن"[4]، وحديث عمر (٢٣هـ) رضي الله عنه، "إذن أصنعَ كما صنع رسول الله"[5] صلّى الله عليه وسلّم، وحديثه "إذن أستكثِرَ"[6] وحديث أبي هريرة (ت ٥٩هـ) رضي الله عنه"إذن أقولَ على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ما لم يَقُل"[7] فضلاً عما جاء في الشعر، قال ابن عَنَمة الضبّيّ (ت ١٥هـ)[8]:

ازجرْ حمارَكَ لا تُنزَعْ سَوِيّتُه ... إذنْ يُردَّ وقَيدُ العَيْرِ مَكرُوبُ

وقول حسّان (ت ٥٤هـ)[9]:

إذنْ والله نَرميَهم بحَربٍ ... يُشيبُ الطفلَ من قَبْلِ المَشيبِ

(1) مسند أحمد(cd)(برقم): ٨٣٥٢ "باقي مسند المكثرين".

(2) نفسه (برقم): ١٦٨٣٧ "مسند الشاميين".

(3) نفسه (برقم): ٤٢٥٩، ٤٥٤٣، ٤٩٢٦ "مسند المكثرين".

(4) نفسه (برقم) :٢٣٣٢٩، ٢٣٧٧١ "باقي مسند الأنصار".

(5) نفسه (برقم): ٦١٠٢ "مسند المكثرين".

(6) نفسه (برقم): ١٥٠٥٧ "مسند المكيين".

(7) نفسه (برقم): ٧٥٤٤ "باقي مسند المكثرين".

(8) وهو لعبد الله بن عَنمة الضبي كما في المفضليات: ٣٨٣، والأصمعيات: ٢٢٨، وهو من شواهد الكتاب: ٣/ ١٤، و شرح المفصل: ٧/ ١٦، ورصف المباني:٦٣.

(9) في ديوانه: وينظر: الارتشاف: ٢/ ٣٩٧ ،والمغني:٩١٠، وقطر الندى: ٨٢، والهمع: ٢/ ٢٩٥، والأشموني: ٣/ ٤٢٣

وأمّا فيما يتعلّق بتعليقهِ على قراءةِ "وإذن لا يلبثوا خلافَك" أنّها غيرُ مستكملةِ الشروط للفصل بلا، فهذا كلام غاية في الغرابة؛ ذلك أنّ القراءة المذكورة ليست مستوفية للشروط لوجود "لا"، فالفصلُ بـ"لا" كلاَ فَصْل، ولكنْ لوجودِ العاطفِ، فكانَ حُكمُها حكمَ العاملِ المتوسطِ، نحو حسِبَ وظنّ.

قال سيبويه: "واعلم أنّ إذن إذا كانت بين الفاء والواو، وبين الفعل فإنك فيها بالخَيار، إن شئتَ أعملتَها كإعمالِك أرى وحسبتَ إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين، وذلك قولك: زيداً حسبت أخاك، وإن شئت ألغيت إذاً كإلغائِك حسبت إذا قلت "زيدٌ حسبت أخوك"[1]. وقال أبو حيّان: "ولا يجوزُ الفصلُ بين "إذن" ومنصوبِها إلاّ إذا كان القسم محذوفَ الجوابِ، وبلا النافية"[2].

وممّا جاء على هذا في الحديث الصحيح" أخبر عليه الصلاة والسلام أنّ رجلاً قتل نفسَه، فقال: إذنْ لا أصليَ عليه"[3]، وممّا جاء العمل فيه مع الفصل بالقسم قول أبي هريرة رضي الله عنه للنبي صلّى الله عليه وسلّم: "إذن والذي بعثك بالحق أضعَ سيفي على عاتقي ثم أضربَ به حتى ألقاك"[4]، وعلى هذا فالمسألة ليست كما ذهب إليه الأستاذ الجواري.

وقد فصّل ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أحوال عملِ "إذن" فجعلها ثلاثةً؛ الأولَ أن تدخل على الفعل في ابتداء الجواب، وهذه يجب إعمالها لا غير. والثاني أن يكونَ ما قبلها واواً أو فاء، فيجوز إعمالها وإلغاؤها ، باعتبارين مختلفين، وذلك قولك: "زيد يقوم وإذن يذهب"، فإن عطفتَ الفعلَ بعدَها على الفعلِ قبلَها ألغيتَها؛ لأنّ ما بعدها صار بمنزلة الخبر، وإنْ عطفت الجملة على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة، فكانت "إذن" كالمبتدئة فجاز الإعمال. أمّا الثالث فوقوعها متوسطةً معتمداً ما بعدها على ما قبلَها، أو كانَ الفعلُ فعلَ حال غيرَ مستقبل، وذلك في جواب من قال: "أنا أزورك، أنا إذن أكرمُك"؛ لأن الفعل معتمد على المبتدأ "أنا"[5]، وهي لا تعمل على هذا الوجه.

---

(1) الكتاب: ٣/ ١٣.

(2) ارتشاف الضرب:٢/ ٣٩٧.

(3) مسند احمد(cd) (رقم): ١٩٩٣٢، ١٩٩٤٥، ١٩٩٧٧ "مسند البصريين".

(4) نفسه(رقم): ٢٠٥٧٨ "مسند الأنصار".

(5) شرح المفصل:٧/ ١٥.

وتجدر الإشارة إلى أنّ استخدام "إذنْ" ليس بالكثير على الألسنة والأقلام قديماً وحديثاً، وأقلّ من ذلك استخدامها عاملةً؛ أي مَتلوّةً بالمضارع الدال على المستقبل. فقد طُفتُ في مسند الإمام أحمد فأحصيت منها ستة وأربعين موضعاً، وقد وردت عاملة مستوفية للشروط ثمانياً وعشرين مرّة[١]، وحرف جواب غير عامل ثماني عشرة مرّة[٢]، منها مرّتان تلاها المضارع، ولكنها دلّت على الحال[٣]. وعلى كثرةِ البحث فقد أحصيتُ منها في صحيح مسلم ثماني مرّات، مرّتين استوفت فيهما الشروط ولم تعمل[٤]، وعملت على الشروط مرّة واحدة[٥]، وخمس مرّات كانت حرف جواب غير عامل[٦].

وقد وجدتها استوفت الشروط أيضاً ولكنها لم تُعمل، وذلك في حديث المخنّث في "سنن أبي داود"، إذ حَجَبَه الرسول صلّى الله عليه وسلّم عن نسائه، وكنّ يُطعمنه، فقيل: يا رسولَ الله إذن يموتُ من الجوع، فأذِنَ له[٧]، والدلالة فيها واضحة على المستقبل،.وهذا ما يقوّي ما قاله عيسى ابن عمر (ت ١٤٩هـ) من الإلغاء، فضلاً عما جاء في صحيح مسلم.

وإذا ما طفنا في طائفة من الكتب الأدبية لبعض شيوخ الكتابة العربية وجدنا "إذنْ" لم تَرِدْ عند الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) في "البيان والتبيين"، على سَعةِ الكتاب وكثرة فنونه، كما لم ترد في "دلائل الإعجاز" للجرجاني (ت ٤٧١هـ). وقد وردت عند الجُمَحِيّ (ت ٢٣٢هـ) في "طبقات فحول الشعراء" خمس مرات فقط؛ منها أربع غيرُ عاملة[٨]، والخامسة فُصِل بينها وبين الفعل بالقسم[٩]، وهو غير مضبوط.

---

(1) مسند أحمد (رقم الحديث): ٣٤١٦، ٣٨٤٤، ٨٣٥٢، ٤٢٥٩، ٤٥٤٣، ٤٩٢٦، ٦١٠٢، ٧٥٤٤، ١٥٠٧٥، ١٦٨٧٣، ١٨٧٧٢، ١٨٨٥٨، ٩٩٧٨ (مرتين)، ٢٠٢٩٠، ٢٠٣٢٩، ٢٠٥٠٢، ٢٠٣٦٢، ١٩٩٣٢، ١٩٩٤٥، ١٩٩٧٧، ٢٠٥٧٨، ٢٠٨٣٥، ٢٠٨٤٠، ٢٣٣٢٩، ٢٣٧٧١، ٢٥٣٠٣، ٢٥٣٢٢، ٢٥٤٥٩، ٢٥٤١٨.

(2) نفسه (رقم الحديث) ٢٧٣ (مرتين)، ١٤١٦، ١٤٦٢، ١٤٧٠، ١٤٨٣، ١٥٣٢، ١٦٤٩، ٢٤٧٨، ٣٣٧٢، ٣٨٦٦، ٤١٨٩، ١٦٩٨٣، ٢٠٥٧١، ٢٣٥٤٠، ٢٦٣٠٦.

(3) نفسه: ٦٢٧٥، ٨٤٣١.

(4) صحيح مسلم(cd) (رقم الحديث): ١٩٧، ٢٠٠.

(5) نفسه رقم الحديث): ٢١٦٦.

(6) نفسه(رقم الحديث): ٦٧١، ٩٩١، ١٩٥١، ٢٣٥٤، ٢٦٦٢.

(7) سنن أبي داوود (cd) (رقم): ٣٥٨٣ "اللباس".

(8) طبقات فحول الشعراء : ١/ ٢٩٣، ٢/ ٣٣٨، ٣٩٥، ٤٦٧، ٤٦٨.

(9) نفسه :٢/ ٤٦٨.

أمّا جمهرة خطب العرب فقد وردت فيها ستاً وعشرين مرّة[1]، على سَعة الكتاب وكثرة ما أورد فيه مؤلفه من الخطب؛ منها ثلاثٌ عملت فيها، وهي مستوفية الشروط[2]، - ومنها أربعٌ مفصولاً بينها وبين الفعل بالقسم أولاً النافية، ثلاث منها الفعلُ فيها غير مضبوط[3]، والرابعة إلغاؤها ظاهر، وهي من خطبة ليزيد بن إياس "إذن والله لا يَدَعُونَ منكم عَيناً تَطرِف"[4] .أمّا الأغاني فلم ترد فيه على ضخامته-فيما أحصيته- إلاّ ثلاثين مرّة[5]، أربعاً لم يفصلها عن الفعل فاصل، ولكن المحقق لم يضبط الفعل[6]، واثنتين فُصِل بينها وبين الفعل بالقسم من غير ضبط[7].

أمّا المحدثونَ فقد اخترتُ نصوصاً أدبيةً وغيرَ أدبيّة؛ فمن الأدَبِ اخترتُ روايتين لنجيب محفوظ من مؤلفاتهِ الكاملةِ، الأولى "ليالي ألفِ ليلة" والثانية "حديث الصباح والمساء" أمّا الأولى فقد استخدم فيها "إذن" ثماني مرات فقط ، ستٌ منها كانت حرفَ جواب غير عاملة تتلوها جملةٌ غير مصدّرة بالمضارع[8]، ومنها مرتان تلاها المضارع، فُصل في إحداها بينها وبينه بلا النافية[9]. وأمّا الرواية الثانية، فلم يستخدمها غير مرة واحدة، حرفَ جواب متلوّاً باسم استفهام[10].

---

(1) جمهرة خطب العرب(cd): ١/ ١٧٧، ٢٦٩، ٢٧٤، ٣٠١، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٥٥، ٤٠٥، ٤١٣، ٢/ ٢٧، ٨٢، ١٠٥، ١٦٥، ٢١٣،٢٥٨، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٩، ٣٧٧، ٤٤٦، ٣/ ١٣، ٣٢، ٩٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٢.

(2) نفسه: ١/ ١٧٧، ٢٥٨، ٢/ ٣٥٧.

(3) نفسه: ١/ ٣١٥، ٢/ ٨٢، ١٠٥، ١٦٥.

(4) نفسه: ٢/ ٨٢.

(5) الأغاني(cd): ١٣/ ٣٦٦، ١٤/ ٢٨، ٦٧، ١٢٨، ١٦/ ٢٩، ٧٨، ٨٤، ٩٩، ١٢١، ١٩٨، ٢٢٩، ٢٦٣، ٢٩٢، ٣٠٨، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٧٧، ١٧/ ١٤٤، ١٨/ ٣٥٠، ٢٠/ ١٣، ٤٠٥، ٢٢/ ٣٥٤، ٢٣/ ١٣٥، ٢٠٦، ٢٤/ ٣٧، ٤٤، ٦٣، ٩٥، ٩٩، ١٣٠ .

(6) نفسه: ١٦/ ١٢١، ١٩٨، ٣٠٨، ٢٣/ ٩٩.

(7) نفسه: ١٤/ ١٢٨، ١٧/ ٤٠٥.

(8) ليالي ألف ليلة الصفحات: ٣٧٥، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤١٤، ٤٥٤.

(9) نفسه: ٣٨٣، ٤١٤.

(10) حديث الصباح والمساء: ٨٦٦.

وبعيداً من الأدب تناولت الكتاب الأخير من سلسلة الكتب الصادرة عن مجلة العربي، وهي فصلية. وعنوان الكتاب "دمار البيئة .. دمار الإنسان" ، حتى يكون استخدام "إذنْ" استخداماً غير متكلّف. والكتاب من القطع المتوسط، ويقع في (١٩٤) صفحة. وكانت النتيجة أن وردت "إذنْ" مرتين حرف جواب خالصاً لا عمل له[1]. كما تتبّعت استخدامها في صحيفة يوميّة محلية واسعة الانتشار، وهي صحيفة الدستور، وعلى الرغم من أنها بلغت ستاً وخمسين صفحة على ثلاثة أجزاء لم ترد فيها "إذنْ" غير مرّة واحدة، لا عمل لها، على النحو الآتي" فالوظيفة لا قيمة لها إذن[2]، وهذه الإحصاءات غير كافية لإعطاء رأي دقيق في المسألة، على الرغم من أنها تمثّل مؤشراً ذا مغزى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة إعمال "إذنْ" وإلغائها عند من يعملها مناطه الدلالة، فهي تعمل إذا دلّت على الاستقبال، وتصديرها علامة بيّنة على هذا المعنى، قال سيبويه[3]: "اعلم أنّ إذن إذا كانت جوابا وكانت مبتدأةً عملت في الفعلِ عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة". فإذا فقدت هذا التصديرَ فقدت تلك الدلالة، فكان الرفع.

وعلى هذا فالخيار هنا شكليّ؛ أيْ خارج السياق؛ لأن القائل إنْ قصد الاستقبال أعْمَلَ -إن كان ممّن يعملُها- وإن قصد الحال أو الإهمال ألغى، وليس غير ذلك، وقصارى القول أن "إذنْ" إذا صُرفت دلالتها عن الاستقبال فخلَصت للحال؛ أو للتوكيد كأنْ تقع بين شيئينِ متلازمينِ، فإنها تغدو عندئذٍ ملغاةً، ولا عملَ لها، وإلا فهي عاملةٌ عندَ من يعملها.

إن إلغاء "إذنْ" مع استيفائها الشروط هو بلا شكٍ قياسٌ على النادر، وإثبات بعث هذا القياس ينبغي أن يعتمد على الاستخدام، ولم يثبت المجمع أيّ استخدام لـ "إذنْ" ملغاة مع استيفاء الشروط لدى المحدثين. والسؤال المطروح ههنا ما مسوّغات هذا القرار مادام المجمع لم يقع على هذا التركيب، بالقدر الذي يجعل منه قضية تؤرّقُه؟ أمّا اقتراح عبد الستار الجواري فهو خليقٌ بأن يردّ، فلو حُذفت "إذنْ" من مقررات الدراسة كما أشار، لوقع عليها الطلاب في مطالعاتهم، والأولى أنْ تُذكرَ ويُوضّحَ حالها.

---

(1) دمار البيئة.. دمار الإنسان: ٦٦، ١٧٣.

(2) جريدة الدستور(رقم) ١٢٦٣٧، تاريخ: ٢/ ١٠/ ٢٠٠٢، القسم الثاني،الصفحة:٢٦، العمود الثالث، السطر العاشر.

(3) الكتاب: ٣/ ١٢.

جَوازُ وُقُوعِ الشَّرطِ مَاضِياً فِي مِثْلِ "مَهْمَا فَعَلَ"

جاء في قرار المجمع:

يُجري عَلى أقلامِ الكُتّابِ مِثْلُ قَولِهِم: "مَهمَا تَحدّثتَ فَأنتَ مُجيدٌ"، و"مَهمَا فَعلتَ فَأنتَ مُوفَّقٌ"، بِدخُولِ مَهمَا عَلى فِعلِ شَرْطٍ مَاضٍ، وَيتحرّجُ بَعضُ نُقّادِ اللُّغةِ فِي ذَلكَ لِشُهرَةِ دُخُولِ "مَهمَا" عَلى الفِعلِ المُضَارِعِ، وَظَنّاً مِنهُم أنّها لا تَدخُلُ عَلى الماضِي، وَلَكِنّ نُصُوصاً فَصِيحةً مُتَعَدِّدَةً تَشهدُ بِجَوازِ هذا الاستِعمالِ، وَمِثلُها فِي ذلكَ أخَواتُها مِن أدواتِ الشّرطِ[1].

وكان الأستاذ محمد شوقي أمين قد قدم مذكرة إلى اللجنة بعنوان "جواز وقوع فعل الشرط ماضياً في مثل "مهما فعل"[2]، عرض فيها إنكار بعض نقاد اللغة وقوع الشرط ماضياً في مثل قولهم: "مهما فعل" غير أنه في المأثورِ من الشعر والنثرِ والمنقول عن الفصحاء من مرسلِ الكلام ورد دخول "مهما" على الفعل الماضي، ومن ذلك قول الأسود بن يُعفر النَّهشَليّ (ت ٦٠٠م)[3]:

ألا هل لهذا الدهرِ من مُتَعَلِّلِ ... عن الناسِ مهما شاءَ بالناسِ يَفعلِ

وقول البحتري (ت ٢٨٤هـ)[4]:

فمهما رَأَوا من غِبطَة في اصطلاحهم ... فمنك بها النُّعمَى جَرتْ ولك الفَضْلُ

ومن المنثور قولُ الجاحظِ في "رسالة القيامة": فمهما أطْنَبْنا فللشرحِ والإفهامِ، ومهما أدمَجنا وطَوينا فَلِيَخِفَّ حَمله".

---

(1) مجموعة القرارات العلمية: ١٥٤، عرض على المجلس في الدورة (٤٩) الجلسة (٢٣)، وعلى المؤتمر في الجلسة (٧).

(2) أبحاث الدورة (٤٩).

(3) ينظر الجمل: ١٧٤.

(4) الديوان ٢/ ٢١٩.

وقدم الدكتور شوقي ضيف مذكرة بعنوان "مهما يكن مهما كان" رأى فيها أن ما يدورُ على ألسنةِ الأدباءِ في عصرنا من قولهم: "مهما كانَ" صحيحٌ لغوياً صِحّةَ "مهما يكنْ" استناداً إلى ما ورد في الشعر القديم[1].

ولعل هذه المسألة مثلٌ على المعارك اللغوية "الدونكيشوتية"، ومِن عجبٍ أنّ هذا الذي أثاره بعض نقادِ اللّغة المحدثين، لا نكاد نجد له أثراً عند القدماء ممن نطّلع على مؤلفاتهم بَدءاً بسيبويه وانتهاءً بالصبّان، قال المبرِّد: "فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة؛ لأنه يُعربها، ولا يُعرب إلا المضارع"[2]، وأردف قائلاً: "وقد يجوزُ أن تقعَ الأفعالُ الماضيةُ في الجزاء على معنى المستقبلة؛ لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع . فتكون مواضعها مجزومة، وإن لم يتبينْ فيها الإعراب"[3]. وهذا كلام بيِّن غنيّ عن التعليق.

وقد ورد الفعل الماضي بعد "مهما" في الكثير من النصوصِ الفصيحةِ، منها ما جاء في مسند الإمام أحمد" إنك مهما أنفقتَ على أهلك من نفقةٍ فإنك تؤجر عليها"[4]، وجاء فيه أيضاً" مهما كان من العين والقلب فمن الله عزّ وجل"[5] و"مهما كان من اليدِ واللّسانِ فمن الشيطان"[6] و"مهما نسيت من شيء فاحفظ عني ثلاثاً"[7]. وجاء في خطبة زياد (ت ٥٣هـ) المسمّاة بالبتراءِ، وهو عَلَم من أعلام الفصاحة: "واعلموا أنني مهما قَصّرت فلن أُقَصِّر عن ثلاث"[8]. وجاء في الأغاني قول مطيع بن إياس (ت ١٦٦هـ)[9]:

يـا لائمـيْ في هـواها ... احفـظْ لـسانكَ تَـسلَمْ

---

(1) الدورة (٤٩).

(2) المقتضب: ٢/ ٤٩.

(3) نفسه: ٢/ ٥٠.

(4) مسند أحمد(cd)، حديث رقم (١٣٩٩) "مسند العشرة".

(5) نفسه، رقم الحديث (٢٠٢٠) "مسند بني هاشم".

(6) نفسه، رقم الحديث (٢٩٣٨) "مسند بني هاشم".

(7) نفسه، رقم الحديث (١٦٠٩٧) "مسند المدنيين".

(8) جمهرة خطب العرب: ٢/ ٢٧٣. وانظر البيان والتبيين: ٢/ ٦٥.

(9) الأغاني:١٣/ ٣٣٨.

واعلـــم بأنـــك مهمـــا أكـــرمتَ نفـــسَك تُكـــرمْ

وقـال ابن هشام في "قطر الندى": "مهما أمكنَ أن يُؤتى بالمتصل، فلا يجوز العدولُ عنه إلى المتـصل"[1]. وهـذه جـولة يـسيرة، ولـو كانت أوسعَ لعُدنا بالكثيرِ. وعلى هذا فنقدُ بعضِ اللّغـويينَ لهـذا الأسـلوبِ في غـيرِ محلّه، هو حَجْرٌ لواقع وتضييق لواسع، وقرارُ المجمع وإنْ لم يكن مُجدِّداً فمن الجدير أن يُنَوّه به.

---

(1) شرح قطر الندى: ٩٥.

مُوَافَقَةُ العَدَدِ لِمَعدُودِهِ

جاء في قرار المجمع:

"مَـن أَرَادَ فِي الكِتَابَةِ العِلمِيَّةِ أن يَتَلافَى الصُّعُوبَةَ فِي مُراعَاةِ قَوَاعِدِ العَدَدِ، مِن نَاحِيَةِ مُخَالَفَـةِ العَـدَدِ لِمَعـدُودِهِ تَـذكيراً وَتَانيثاً، جَازَ لَهُ استعمَالُ كِلتَا الصُّورَتَينِ، إذا قُدِّمَ المَعدودُ عَلَى العَدَدِ، وكَانَ اسمُ العَدَدِ صِفَةً"[1].

درسـت لجنةُ الأصـولِ هذا الموضوعَ بعد أن أُحيلت إليها مذكرة محمد كامل حسين (ت ١٩٧٧م) "رأيٌ في جـنس العـدد"، في الـدورة الرابعة والعشرين وقد انطلق الدكتور كامل من قوله: "وإنما يَعيب قواعد جنس العدد في اللغة العربية أنها تعوق تفكير المتكلم أو القارئ إذا أراد أن يَـنطِقَ بالأعـداد صـحيحة"[2]. ويُـبدي رأيَـه علـى الـنحو الآتي: "والاقتراحُ الذي أعرِضُـه بـسيطٌ غايـة البـساطة، ذلـك أنّ العـددَ يجب أن تكون له حالة تتعلق به وحده دون النظر إلى تمييزه، فيجب أن يكونَ هناك عددُ خمسةٍ دون أن يتعلقَ بخمسة رجال أو خمس نساء، والاتفـاقُ تـامٌّ علـى أن حالـة العـدد مستقلاً عن تمييزه هي "خمسة" بالتأنيث، إمّا على أنّ ذلك أصـلٌ، أو على أن تمييزَه كلمة "عدد" مُضمرة، ويردف قائلاً: "والرأي عندي أنْ يبقى على هذه الـصورة دائماً وأن نتحاشى ما نقعُ فيه من خطأ حين نقول: "خمسة نساء" بأن نفصل بين العدد والتمييـز بكلمـة "مـن" فـيقال: "خمـسةٌ مـن الـرجالِ وخمـسةٌ مـن النساء" ويستأنف اقتراحه: "ولا يستدعي ذلك الاقتراح إلا تصويبَ قولِنا "ثلاثة من النساء" و"ثلاثة عشر من النساء" ولا أرى في ذلك صعوبة على تأويل وجود كلمة "عدد" مضمرة كأننا نقول: أحد عشر عدداً من النساء".

وقـدم إبـراهيم مـصطفى (ت ١٩٦٤م) مذكـرة أيّد فيها ما ذهب إليه الدكتور محمد كامـل مـن فـكّ الارتـباط بـين العـدد والمعـدود إذا فُصِل بينهما بـ"مِن" إذ يقول: "فالقاعدة في الارتـباط بـين اسـم العدد والمعدود في الجنس مُنصَبّةٌ على ما إذا ذُكِرَ المعدود بعد اسم العدد

(1) مجموع القرارات: ١٦٣، صدر في الدورة (٢٨) في الجلسة التاسعة.

(2) بحوث الدورة (٢٨): ٣١٠.

تمييزاً، فإذا ذكر مقروناً بـ"مِن" فلا ارتباط في الجنس"[1]، ويستشهد على فكّ هذا الارتباط بما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[2] إذ تكلّف ابنُ الحاجبِ والرضيّ ألا يَجعلوا المعدودَ تمييزاً فِراراً من الشذوذ[3] وقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[4] ويردف قائلاً: "وإذا كان تقدير مُميَّزٍ محذوفٍ مستساغاً في كلام الله تعالى، فإن تقديرَ مميّزٍ محذوف في كلامِنا أيسرُ وأقرب"[5]، وينتهي بعد تلخيص آراءِ النحاةِ إلى قولِهِ: "فقد تبيّن أنّ قاعدةَ الارتباطِ بينَ اسمِ العددِ والمعدود تكون واجبةً إذا ذُكِرَ المعدودُ بعد اسمِ العددِ تمييزاً له، ولا إلزام لمراعاتها:

أ- إذا لم يُذكر المعدود.

ب- أو ذُكر متقدماً على اسمِ العدد.

ج- أو ذُكر متأخراً ولم يكن تمييزاً.

وردّ الأستاذ محمد علي النجار بمذكّرتين على ما جاء به الدكتور محمد كامل، وإبراهيم مصطفى، فردّ اقتراح محمد كامل إضمار "عدد" وقال: "أمّا مراعاة معدود مضمر هو "عدد" فهذا لا دليلَ عليه"[6]، كما ردّ الفصل بين التمييز والمعدود إذا سُبق التمييز بـ"مِن"، وقال: فيه نظر، فلا فَرقَ في التمييز في باب العدد بين أنْ يُنصبَ أو يجرّ بـ"مِن" أو بالإضافة"[7]، وردّ ما ذهب إليه من استثناء حالة مخالفة العدد للمعدود إن قُصد ولم يُذْكر قائلاً: "لا ترى إلاّ في بعض كتب المتأخرين، وقد ذكرها من ذكر تصحيحاً لما جاء في الحديث: "من صامَ رمضانَ ثم أتبعه بستٍّ من شوّال"[8].

---

(1) نفســه: ٣١٨.

(2) الكهف، (٢٥).

(3) بحوث الدورة (٢٨): ٣١٨، وينظر شرح الكافية: ٢/ ١٥٤.

(4) الأعراف، (١٦٠).

(5) بحوث الدورة (٢٨): ٣١٩.

(6) بحوث الدورة (٢٨): ٣٢٢.

(7) نفســه: ٣٢١.

(8) نفســه: ٣١٥.

وعقّـب الأسـتاذ أمين الخولي بمذكرةٍ شاملة فيما تُبودل فيه من البحث في المذكرات الآنفـة الذكر[1]، فأيّد الدكتور كامل حسين فيما ذهب إليه مع بعض التحفّظات على رأيه في إضمار "العدد"، كما أيّد إبراهيم مصطفى، وخَلَص إلى أنّ إزالةَ صعوبةِ العددِ تتمثّل في: تقديمِ المعـدودِ ولا تحتاج إلاّ إلى إشـارة المجمـع إليها، كما تزولُ تلك الصعوبةُ بذكر لفظ "عدد" قبل الـرقم المذكـور، ووضعِ "مِنْ" قبلَ المعدود وقد استشهدَ بقوله تعالى: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[2]، وتـزول أخـيراً هـذه الـصعوبة بتثبيتِ الأعدادِ مؤنثةَ الألفاظِ ويكون تمييزها مذكـراً أو مؤنـثاً، ويكـون بذكـر لفـظ "عدد" قبل الرّقم، وجرّ المعدود بـ"مِنْ". وهذان الوجهان يحتاجان إلى قرارٍ من المجمع.

وتبع هذه البحوث تعقيبات من أعضاء المجمع أمثال:العقاد (ت ١٩٦٤م)، والدكتور عمـر فـرّوخ (ت ١٩٨٧م)، وعـبد الفـتاح الـصعيدي (ت ١٩٧٣م)، وأنـيس المقدسـيّ (ت ١٩٧٧م) وغيرِهـم، تـصبّ جلـها في المحافظة على ما تأصّل من قواعد العدد، رافضةً ما ذهـب إليه كامل حسين والخُولِي. ولعلّ هذا الاضطرابَ الواسعَ، ألزم المجمع الحذر، فاقتصر على ما جاء في القرار من جواز استخدامِ الصورتين في العدد في حالة تأخيره فقط.

غـير أنّ محمد شوقي أمين بعث هذا الإشكال بعد عشرين عاماً من جديد في الدورة (٤٥) للمؤتمـر فقـدم بحثاً في "حكـم لـزوم العـدد حالـة التأنيث وجرّ المعدود بـ"مِن" في أدنى العـدد"، واقـترح في نهايـة البحث إجازة تأنيث العدد وجرّه بـ"مِنْ" خروجاً من ضابط المخالفة بـين العـدد ومعدوده في الجنس، وذلك لتيسير التعبير العلمي والرياضي في مجالات الحساب والإحصاء[3]. فكان أنْ أعادت لجنةُ الأصول درس الموضوع، وعقّبت بالقرار الآتي: "ليس في **أقـوال الـنحاة مـا يمـنع مـن جواز تأنيث أدنى العدد من ثلاثة إلى عشرة وجواز جرّ المعدود بمِن**"[4].

---

(1) نفســه: ٣٢٢.

(2) المؤمنون: ١١٢.

(3) بحوث الدورة (٤٥)، وكتاب في أصول اللغة ٣/ ١١١.

(4) مجموعة القرارات: ١٦٥، صدر في الدورة: ٤٥ / الجلسة السابعة.

وإذا ما استعرضنا الأبحاثَ المشار إليها نجد بداية أنّه من العسير موافقة الدكتور كامل حسين على إضمار "عدد" أو إثباته كما ذكر هو وإبراهيم مصطفى والخُولي، أمّا الإضمار فضعيف وغير مستساغ، وسيفضي حتماً إلى فوضى عارمة في استخدام الأعداد، وأما إثبات لفظ "عدد" فسيجشّم الكاتب والمتحدث عنتاً وركَاكَةً هو بغنىً عنها، فضلاً عن الصعوبة التي سيواجهها من اعتاد هذا الأسلوب في قراءة الأعداد في كتب التراث؛ لأنّه لن يفهم المقصود بها، وعلى الأخصّ إذا حذف المعدود، وقد أحسن الجمع إذ لم يأخذ به.

أما ما ذكره كامل حسين وتبعه إبراهيم مصطفى والخولي وأخيراً محمد شوقي أمين من فكّ الارتباط بين العدد والمعدود إذا جُرّ المعدود بـ"مِن"، أو عدّه ليس تمييزاً للعدد، ومن ثمّ إثباته مؤنثاً، أو إجازة التذكير والتأنيث فيه، فلي معه وقفة.

فلم أطلع فيما قرأتُ من كتب النحو ما يفك الارتباط بين العدد والمعدود إذا جرّ المعدود بـ"مِن"، أو يُخرِجه عن أن يكون تمييزاً، بل إن تمييز اسمِ الجنسِ واسم الجنسِ الجمعيّ يجرّ بمن وبالإضافة، وكلام سيبويه في هذا الصدد جَليّ إذ يقول: "وقد يجيء خمسةُ كلابٍ يُرادُ به خَمسةٌ من الكلاب"[1]. وكلّ كلام سيبويه في هذا الصدد يفضي إلى هذا[2]. وقال المبرّد: "فإن قلتَ ثلاثةُ حميرٍ وخمسةُ كلابٍ جاز ذلك، على أنك أردتَ: ثلاثةٌ من الكلابِ وخمسةٌ من الحمير"[3]، وقال الرضيّ: "وإذا لم تُجرِ على الموصوف أُتي بما كان موصوفاً بعدها إمّا مضافاً إليه نحو "ثلاثةُ رجالٍ" و"مائةُ رجلٍ"، وإمّا بمِنْ نحو ثلاثةٌ من الرجال"[4]. فالإضافة أو الجر بـ"مِنْ" ههنا تتساويان دِلالياً وإن لم تتساويا نحوياً.

وأمّا ما استشهد به شوقي أمين من قوله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾[6] فإنه استشهاد في غير مَحلّه، فأحَدٌ في الآية

(1) الكتاب ٣/ ٥٦٩.

(2) ينظر الكتاب: ٥٦١- ٥٦٦.

(3) المقتضب ٢/ ١٥٨.

(4) شرح الكافية ٢/ ١٤٧-١٤٨.

(5) الأحزاب: ٣٢.

(6) الحجر: ٨٧.

الأولى وُضعت في النفي العام مستوياً فيه المذكر والمؤنث، والواحدُ وما وراءَه كما ذكرَ الزمخشري[1] وغيرُه[2]. وقال الرضيّ: "يلزمه الإفراد والتذكير"[3]، وأمّا الآية الثانية فإمّا أن يكونَ المقصود بالمثاني الآيات كما ذكرَ الفراء[4]، وإما السور الطوال كما قال أبو حيّان[5]. وأياً كان الأمر فالمعدود ههنا محذوف، مما يتيح تذكير العدد- كما سيأتي- وإنْ كان المعدود مذكراً.

وخلاصة المسألة أنّ ما ذهب إليه هؤلاء العلماء الأفاضل من استبعادِ المعدود المجرور بـ"مِن" مِن أن يكون تمييزاً، أو فكّ ارتباطه مع العدد، ومن ثَمّ جوّزوا تأنيث عدده في كل حالاته- ليس بالرأي السديد ولا بالمنهج القويم، وقد جاء على لسان القرشيين في قصة فِداء عبد الله أبي النبي- صلّى الله عليه وسلم - عند سؤال العرّافة لهم: كم الديّةُ فيكم؟ قالوا: عشرٌ من الإبل[6]- يذهبون إلى النوق- ولم يَعتدّوا بالفصل المزعوم.

ومما يجدر التوقف عنده أيضاً ما ذهب إليه الأستاذ محمد علي النجار، إذ قال: "وقاعدة العددِ المبنيّة على التفريق بين المعدودِ المذكر والمعدود المؤنث مُحكَمَة لا استثناء فيها، لولا ما جاء في كُتُبِ بعض المتأخّرين أنّه إذا لم يُذكر المعدودُ لا يَلزم التفريق، ويُردف قائلاً: "والذي حملَ المتأخرينَ على هذا الاستثناء هو الحديث الذي ذكر بعضَه الأشموني "مَنْ صَامَ رمضانَ وأَتْبَعَه بستٍ مِنْ شوّال"[7]، ولم يَقف أحدٌ على كلامه هذا.

والحقّ أنّ في هذا تجنّياً كبيراً، فتذكير العدد في حالة حذف المعدود المذكر ظاهرة مطّردة. وقد جاء في قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗا﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿إن

---

(1) الكشاف (سورة الأحزاب): ٢/ ٩٩٦.

(2) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣١٢.

(3) شرح الكافية ٢/ ١٤٦.

(4) معاني القرآن ٢/ ٩١.

(5) البحر المحيط: ٥/ ٤٥٢.

(6) السيرة النبوية لابن هشام: ١/ ٢٨٩.

(7) حاشية الصبان ٤/ ٨٧.

(8) البقرة: ٢٣٤.

لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾[1]، والمعدود "يوم" وقد جاء في الآية التي تليها: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾[2]، على الرغم من مذهب اللغويين أن التذكير ههنا لغلبة الليالي على الأيام[3]. ولو اطلعَ الأستاذُ النجّار على الأحاديثِ الصحيحةِ لَوَجَدَ فيها من هذا القبيلِ ظاهرةً جديرة بالدرْسِ والتأمّل.

وهي أبعد مِن أنْ تُقيّد بلفظ "أيام" كما ذهب إليه الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ)، إذ يقول[4]: "وإنما يلتزمون الهاء في المذكر إذا ذكروه بلفظه صريحا فيقولون: صُمنا ستة أيام ولا يجوز ست أيام فإذا حذفوا الأيام جاز الوجهان"، وتبعه السُبْكيّ (ت ١٠٣٢هـ)[5] أيضاً. وتكفي الإشارة إلى ما جاء في حَجّة الوداع من قوله صلى الله عليه وسلم: "السنةُ اثنا عشرَ شهراً، منها أربَعةٌ حُرُمٌ ثلاثةٌ متواليات" فقد جاء الحديث برواية "ثلاثة" في البخاري مرتين[6]، وبرواية "ثلاث" ثلاث مرات[7]، وكذا رواه مسلم وأبو داود وأحمد.

ولقد بلغ ببعض المفسرين تخطئة "ثلاثٌ متواليات"، قال ابن حَجَر العسقلاني في "فتح الباري"[8]: "قال ابن التين: الصواب ثلاثة متوالية؛ يعني لأن المميّز الشهر" وأردف قائلاً: قال ولعله أعاده على المعنى أي ثلاث مُدَدٍ متواليات انتهى. أو باعتبار العدة مع أن الذي لا يُذكر التمييز معه يجوز فيه التذكير والتأنيث". ولا يعنينا ما ذهب إليه ابن حَجَر من أنّ المقصود بالعدد "مُدد". ولعلّ القاعدة التي يلقيها في ختام حديثه دون أن يعقّب عليها من جواز التذكير والتأنيث إذا حذف العدد، من نوادر ما صُرِّحَ به من قواعد العدد.

وقد طُفتُ متتبّعاً هذه الظاهرة في كُتُب الصّحاح مع التركيز على كتابَيْ البخاري ومسلم، كما طُفتُ في بعض النصوصِ القديمة؛ كالذي جاء في "جَمْهَرة خُطَبِ العَرَبِ" و"مجمع الأمثال"، و"البيان والتبيين"، وخَلصت إلى ما يأتي:

---

(1) طه: ١٠٣.

(2) طه: ١٠٤.

(3) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/ ١٥١.

(4) شرح النووي على صحيح مسلم: ٤/ ٢٩٧.

(5) حاشية الصبان: ٤/ ٨٧.

(6) صحيح البخاري(cd) (حديث رقم): ٢٩٥٨ "بدء الخلق" ٤٠٥٤ "المغازي".

(7) نفسه: ٤٢٩٤ "تفسير القرآن" ٥١٢٤ "الأضاحي" ٦٨٩٣ "التوحيد".

(8) فتح الباري: ٨/ ٤١٤.

- ظاهـرةُ تـذكيرِ العددِ مع المعدودِ المذكّر إذا حُذِفَ المعدودُ كبيرةٌ جداً، ولكنّها تَنحصرُ في غيرِ العاقل.
- تَنحصرُ هذه الظاهرة في كَوْنِ العددِ مُفرداً وليس مُركّباً
- لم أقعْ على عَدَدٍ مؤنث مَحذوفُه مَعدودٌ مؤنّث.
- لم أقعْ على عددٍ فُصِلَ بينه وبين تمييزه بِـ"مِنْ" وتبعه في التذكير أو التأنيث.

وبعـدُ، فالمجمـع أحـسن وأصـاب عـند إصـدارِه قراره الأوّل في جواز موافقةِ العددِ المعدودَ إذا قدّم المُعدودُ، وتَنكّبَ جادّةَ الصّواب- فيما أرى- في الرأي الثاني. فليس هذا من التيـسير بـل ربّمـا أفـضى إلى فوضـى في اسـتخدامِ العدد، ولا يمكن إجازته بحُجّة التيسير في الكـتب العلمـية، وربمـا لا نعـدم- إن سِرنا في هذا الاتجاه- من يطرح التيسير في تمييز العدد أيـضاً فـإن له وجوهاً متعددة. وأمّا قضيّة تعويق تفكير المتكلّم إذا التزَمَ قواعدَ العددِ فمسألةٌ مُضَلِّلة، وإحكامُ استخدامِ العدد يكونُ بالممارسة وليس بالتخلّي عن الأصول، فالعالِم الذي يُـنفق عمرَه في دراسة نظرياتٍ تَحارُ فيها العقول، والمثقّف الذي يتقصّى دقائق المعلومات، لا يعجـزه أنْ يُخـصّص جزءاً لا يُذكر في إحكام هذه الأصول، إن كان يُقدّر هذه اللغةَ العظيمة ويُجلُّهـا، وأمّـا المـتعلّمون فلا يُلقى عليهم العدد مرة واحدة، فهم يدرسونه على مراحل، ممّا يمكنهم من إحكام قواعده، دون الالتفات إلى شواذّه وخلافات النحويين فيها.

علـى أنّ المجمـع- مـع كـل ذلـك- كـان بمُكنته إصدارُ قرارٍ أوسعَ من القرار الثاني وأشمـل وأسلم- لمن وَقَرَ في نفسه صعوبةُ هذه الأصول، وأراد أنْ يَتخفّف منها- يضاف إلى القـرار الأول، وهـو إجازة استخدام العددِ مذكّراً أو مؤنثاً إذا حُذِفَ المعدود، على الرغم مما ذكرته من انحصار ذلك في تذكيرِ العددِ إذا كان المحذوفُ "مذكّراً، غيرَ عاقلٍ، والعددُ مُفردٌ غيرُ مُركّبٍ"، ويكون ذلك باشتراط عدم اللَّبس وهذا أقصى ما يمكن التيسير به في باب العدد.

إدْخَالُ "ال" عَلَى العَدَدِ المُضَافِ دُونَ المُضَافِ إليهِ

جاء في قرار المجمع:

يُجوزُ إدخَالُ "ال" عَلَى العَدَدِ المُضَافِ دُونَ المُضَافِ إليهِ مِثْلُ: "الخَمسَةِ كُتُبٍ"، و"المائةِ صَفحَةٍ" و"الثلاثِمائةِ دِينارٍ" و"الألفِ كِتابٍ"، استِئناساً بِوُرُودِ مِثْلِهِ فِي الحَدِيثِ، كَمَا فِي صَحيحِ البُخاريِّ، وبِإجَازَةِ بَعضِ النُّحاةِ لِذلكَ كَابنِ عُصفُورٍ، وَإنْ عَدَّهُ الشِّهابُ الخَفَاجِيُّ قَبِيحاً[1].

وقد قدّم الأستاذ شوقي أمين مذكرة إلى لجنة الأصول بعنوان: "تعريف العدد المضاف نحو "الخمسة أقلام" و"المائة كلمة" و"الثلاثمئة ورقة"، و"الألف كتاب"[2]، وعرض في مذكرته أقوالَ بعض العلماء، والنقّادِ واللّغويينَ قديماً وحديثاً، كما أكّد ورود ذلك في الحديث الصحيح.

فهـذا الأسـلوبُ من إضافةِ العدد مستخدمٌ كما ذكر شوقي أمين، مستنداً إلى ما جاء في الحـديث الـصحيح، علـى ما أخرجه البخاري في باب الكَفَالة في القَرْضِ والديونِ إذ جاء فـيه "ثـم قَـدِمِ الـذي كـانَ أسـلَفَه فأتِـيَ بالألـفِ دينارٍ"، وكذلك ما أخرجه في كتاب العَمَل في الصلاة: "ثم قام فقرأ العشرَ آياتٍ".

واسـتجادَ ابن مالك في شواهد التوضيح أن يكون هذا على الإبدال، وخرّج حديث "الألـف ديـنار" علـى إبـدال "ألف" المضاف من المُعَرّف بالألف واللام قبله، ثم حذف المضاف، وهـو الـبدل لدلالـة المُـبدل عليه، وأبقيَ المضاف إليه على ما كان عليه من الجَرّ. فأصلُ هذا التعـبير عـنده فأتِـي "بالألـف الـف دينار". كما أجاز وجهين آخرينِ أوّلهما على زيادةِ الألفِ والـلام في العـدد، وأجـاز الفارسـيّ أيـضاً هـذا الـوجه كما ذُكر، والآخر مقصورٌ على لفظ "الديـنار"، فأصلُ قول الألف دينار "الألف الدنانير"، ثم أوقعَ المفرد موقع الجمع ثم حذف اللام من الخط، لصيرورتها بالإدغام دالاً، فكُتب على اللفظ[3].

---

(1) المجموعة: ١٦٩، صدر في الدورة: ٣٩/ الجلسة (٩) و(٢٥).

(2) ابحاث الدورة (٣٩)، كتاب في أصول اللغة ٢: ١٨٣.

(3) شواهد التوضيح: ٥٩.

أما ابن عصفور فيرُدّ هذا الأسلوبَ في تعريفِ العدد، إذ يقول: "والمفرد هو من واحد إلى عشرة، فنتصَوّرُ في تعريفه ثلاثةَ أوجه، فتقول "الثلاثةُ الرجال" و"الثلاثةُ رجال"، و"ثلاثةُ الرجال"، ويردف قائلاً: أمّا الوَجهُ الأوّل فأهل البصرة لا يجيزون ذلك، وأهل الكوفة يجيزونه قياساً على "الحسن الوجه"، وأما الوجه الثاني "الثلاثة رجال" فلا يجوز بإجماعٍ من أهل البصرة والكوفة؛ لأنه على غير طريق الإضافة، وهو إضافة المعرفة إلى نكرة، وأما الوجه الثالث فجائز بإجماع البصرة والكوفة"[1].

وإذا ما فصّلنا الكلام في ما أجمله ابن عصفور وجدنا أنّ البصريين يَردّون نحو "الألف الدينار"؛ لأنّ إدخال "ال" في كل من المتضايفين إنما يكون إذا كان الأول وصفاً نحو "الضارب الرجل"؛ ولأنّ فائدةَ "ال" التعريفُ، وتعريفُ المضافِ حاصلٌ بتعريفِ المضافِ إليه، فلا وجهَ لدخولها ههنا. وقال الزمخشري: "وذلك بمَعْزِلٍ عند أصحابنا- يَعني البصريين- عن القياسِ واستعمال الفُصحاء"[2]، وقال الصّبان: "المسموعُ والمشهور دخول "ال" على المضاف إليه دون المضاف"[3].

غير أنّ النصوص تخالف ذلك، فأماّ دخول "ال" على المضاف إليه دون المضاف فلم أقع عليه بعد جولة واسعة إلاّ مرة واحدة في "الأغاني" وهو قول الأصفهاني: "الغناء في ثلاثةِ الأبيات" فضلاً عن الشاهديْن المتداوَلَيْن "خمسة الأشبار" وثلاث الأثافي"[4]. ومن عجبٍ أنّ الكثرة الكاثرة في تعرف العدد هي ما يردّه البصريون. قال عليه الصلاة والسلام: "فإنّي لا أخطِئ هذه الثلاثةَ المَواطِن"[5]، وجاء في صحيح مسلم (٢٦١هـ): "قَبلتُ الثلاثة الأيام" و "السبعة الأحرف" و"في الأربع الدُّور"[6] وفي موطّأ مالك (ت ١٧٩هـ): "الثلاثة الأشهر" و"الخمسة

---

(1) شرح الجمل: ٢/ ١٣٢، وينظر الهمع: ٢/ ٤١٨ و٣/ ٢٢٣.

(2) شرح الأشموني: ١/ ٢٧٢.

(3) حاشية الصبان: ١/ ٢٧٣.

(4) شرح الأشموني: ١/ ٢٧٢.

(5) مسند أحمد (الرقم): ١٢٣٦٠ (باقي مسند المكثرين).

(6) صحيح مسلم و سنن النسائي (أرقام) : ١٩٦٢، ٢٣٥١ "الصيام"، وصحيح مسلم ١٣٥٥ "صلاة المسافرين وقصرها"، ٤٥٦٩ "فضائل الصحابة".

الأَوْسُق"[1] وفي سُنَن التِّرمذي "الخمسة الأيام"[2]. وفي سُنن أبي داوود "الأربع الركعات" و"الأربعة الأشهر"[3].وفي البيان والتبيين" الخمسة الأخبار" و"الثلاثة الشعراء"[4]. وقد وردت في الأغاني: كثيراً[5]، وكذا عند المتأخرين، كما في "نفح الطِّيْب"[6]، و"صبح الأعشى"[7].

أمّا نحو "الثلاثة دراهم"- موضوع الخلاف- فقد جاءت في الحديث كثيراً، قال عليه الصلاة والسلام: "فلا تصلّوا هذه الثلاثَ ساعاتِ"[8]، وقال: "يا ابن آدم لا تُعجَز عن الأربعِ ركعاتٍ من أوّلِ نهارِك أكفِكَ آخرَه"[9]. وجاء في صحيح مسلم "ما بين الستين إلى المئة آية"، و"الثلاث درجاتٍ" و"الثلاث مئةٍ" و"رَمَلَ الثلاثةَ أطوافٍ من الحَجَر إلى الحَجَر"[10]، وقد تكرّر ذلك في غير موضع من كتب الأحاديث المشهورة[11]. كما جاء في غيرها كثيراً؛ فقد جاء في "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر (ت ١٨٠) "باب تفسير الستةِ أوجهِ التي ترفع"[12]، وذكر الميداني "ابن العشرِ سِنينَ لَعّاب"[13]، وجاء في الأغاني: "العشرين سوطاً مع الخمسِ مئةٍ"

---

(1) موطأ مالك (أرقام): ١٢٦(الطلاق)، كتاب الزكاة.

(2) سنن الترمذي (برقم): ٦٩٨ (الصوم).

(3) سنن أبي داوود (رقم): ١١٠٥ "الصلاة"، ١٩٦٣ "الطلاق".

(4) البيان والتبين: ١/ ٥٩، ٥٧٦.

(5) الأغاني(ينظر على سبيل المثال): ١/ ٩، ١٠، ٦٧، ٢٢٠، ٢/ ٢٨، ٣٥٢، ٣٦٢، ٣٦٣، ٥/ ١٠، ٧٣، ١٧٧، ٢٠٩، ٦/ ٢٣،٣٢٦ ٨/ ٤١٩، ٩/ ٧٦، ٢٥٧، ٣٥٧، ١٢/ ١٩٧، ٢١٣، ١٣/ ١٣، ١٥/ ١٢، ١٦٧، ١٦/ ٣٣، ١٧١، ٢٧٧، ١٨/ ٣٧٦، ١٩/ ٨٢، ٢٢/ ١٣١، ٢١٨، ٢٣١.

(6) نفح الطيب (على سبيل المثال): ١/ ٤٦٥، ٤٣٠، ٢/ ٢٢٧، ٤/ ٤٧٥، ٥٢٣،٥٤٤، ٧/ ٣٩٣.

(7) صبح الأعشى (على سبيل المثال: ٢/ ١٧٤ ٣/ ٧١، ١٤٠، ٤/ ٤٠٢، ٦/ ٢٥٠، ١٢/ ٣٢٧.

(8) مسند أحمد (رقم): ١٨٢٨٤ (مسند الكوفيين).

(9) نفسه (رقم): ٢٦٢٠٨ (مسند القبائل).

(10) صحيح مسلم (أرقام): ٧٠٣ (الصلاة)، ٨٤٧ (المساجد)، ١٦٧٥ (الزكاة)، ٢٢١٦.

(11) ينظر مثلاً: سنن أبي داوود (رقم): ١١٤٥(الصلاة)، ٣٠٤٣ (البيوع)، سنن الترمذي (رقم): ٢٣٥٧ (صفة القيامة)، ٢٩٨٥ (تفسير القرآن)، مسند أحمد (رقم): ٦٣٠٥ (مسند المكثرين من الصحابة)، ١٢٢٣٦ (باقي مسند المكثرين)، ١٨٤٦٨، ١٩٤١٩ (مسند البصريين)، ٢١٨٣٦، سنن ابن ماجه (رقم): ١٨٠٨ (الزكاة)، ٢٦٢٠(الديات)، ٣١١٨، سنن النسائي (رقم): ٢٩٠٩ (مناسك الحج)، ٤٠٧٨ (قسم الفيء).

(12) مقدمة في النحو: ٥٤.

(13) مجمع الأمثال: ٢/ ١٨٩.

و"العشرة آلافِ درهم"[1]، كما جاء هذا النمط من تعريف العدد في المُستطرَف[2]، ونفح الطيب[3]، وصبح الأعشى[4]، والمُزهِر[5].

ويحتج الحريري (ت ٥١٥هـ) في مَعرِض ردّه هذا الأسلوب في "دُرّةِ الغوّاص" قائلاً[6]: "ولو أنهم عرّفوا الاسمَ الأول وحده لتناقض الكلام؛ لأنّ إدخال الألف واللام على الاسم الأول يعرّفه، وإضافته إلى النكرة تنكّره".

وممّا مضى نلحظ التكلّف والتمحّل؛ لإخراج هذا التعبير عن وجهه، فتكلف ابن مالك في توجيهه ظاهر، وإجماع الكوفيين والبصريّين على ردّه يخالفه وروده عن العرب الفصحاء، وردّ الحريريّ ظاهر المنطق، فإضافة الاسم إلى النكرة تخصصّه ولا تنكره كما جاء في ردّ الشهاب الخفاجيّ (ت ١٠٦٩هـ) عليه[7]، ومن المهمّ أن نلحظ أنهم يُقِرُّون باستخدام هذا التعبير قبلوه أم ردّوه. وقد ذكر أبو حيان ذلك، إذ يقول: "فأمّا "الثلاثة أثواب" بإضافة ذي اللام إلى نكرة" فبعض الكتّاب يجيز ذلك"[8]، وهو لا يرتضيه، إذ يقول: "وإن كان سُمع فيؤَوّل على تقدير "الخمسة خمسة أثواب "فحُذف "خمسة" وبقي أثواب على إعرابه، كحاله لو كان "خمسة".

ومما يجدر ذكره أنّ أحمد حسن الزيات (ت ١٩٦٨م) قدم اقتراحاً في الدورة الحادية والعشرين بإجازة تعبير "المائة جنيه" ولكن مجلس المجمع ردّ هذا الاقتراح بالأغلبية آنذاك؛ لأنه يخالفُ قواعد العدد، ويبدو أنّ مجلسَ المجمع استشعرَ أهمية المسألة، بعد أن اضطرب في التعامل مع إضافة الأعداد، في الدورة(٣٧)، ففي الجلسة الثالثة من هذه الدورة ورد مصطلح "ذات الخمس الأصابع" فأنكرها بعضُ الأعضاء، واحتجّ لها بعضُهم بقول المتنبي-

---

(1) الأغاني: ١٦/ ٢٣٥، ٢٤/ ١٨٤.

(2) المستطرف(cd): ١/ ٢٧، ٣٠٠، ٤١٣، ٢/ ١٦٢.

(3) نفح الطيب: ٧/ ٣٥، ٢٧٩ ٤/ ٥١٤ .

(4) صبح الأعشى: ١/ ٣٧٣، ٣/ ١٥٢، ٣٩٤،٣٩٦،٣٩٣، ٢/ ٣٧٣، ١٣/ ١٤٩، ٢٥٨، ٢٦١، ٦/ ١٦٣، ١٤/ ٩.

(5) المزهر: ٢/ ٦١.

(6) درة الغواص: ١٢٦.

(7) تعريف العدد المضاف: ١٨٤.

(8) الارتشاف:١/ ٣٦٦.

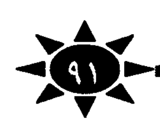

كما ذكَر-: "الخمسة الأشبار"، فقيل هذا غير الأفصح، وغُيِّر إلى "ذات الأصابع الخمسة"، وفي الجلسة السادسة عشرة ورد مصطلح "ذو الثلاث شُطب" فأنكرها بعضهم، وطالب بتغيرها إلى "الثلاث الشطب"، وهو ما يجيزه الكوفيون، فأجيزت وغيرّت، والاضطراب بيّن ههنا. ومن الجدير بالذكر أنّ "خمسة الأشبار" ليست للمتنبّي (ت ٣٥٤هـ) بل للفرزدق في ديوانه(١).

وقد أحسن المجمع بالعدول عن رأيه وإجازة هذا التعبير، الذي يمكن أنْ يندرج تحت "التطوّر اللغوي"، ولَئِن استخدمه القدماء مع غيره من أنماط تعريف العدد، وعلى الأخص نحو "الخمسة الكتب"، فقد استخدمه المحدثون استخداماً واسعاً، حتى طغى على كل ما سواه، وإن بدا حَيِيّا ومستهجناً.

على أنّ الإشكال الذي ضَرب المجمع عنه صَفْحَاً، ولم يتعرّض له، لا يزال قائماً؛ ذلك هو مسألة دخول "ال" على المضاف بينما يتجرّد منها المضاف إليه، ممّا يفضي إلى إضافة المعرفة للنكرة، وهذا ما تأباه العربية. ولعلّ الخروج من هذا الإشكال يتمثّل في معاملة العدد في هذا التركيب- من حيث التعريف- معاملة العدد المركّب، إذ دخول "ال" التعريف ههنا واضحة الدلالة على تعريف الجزأين عند من يستخدمه؛ قدماء أو مُحدثين، ولا تناقض كما قال الحريري آنفاً، والدلالة تُقصي ما ذهب إليه الفارسيّ وتبعه ابن مالك. وأغلب الظن أن هذا النمط من التعريف مقيسٌ على تعريف العدد المركّب، وهذا أسلم من التأويلات التي تخرج هذا التركيب عن دلالته.

(١) ديوانه: ٢٦٧، وينظر: حاشية الصّبان: ١/ ٢٧٢.

حُكْمُ جَمعِ التَّصحيحِ فِي تَمييزِ العَدَدِ المُضَافِ

جاء في قرار المجمع:

يُرى المَجمَعُ جَوازَ إضَافَةِ أدنى العَدَدِ إلى جَمْعِ التَّصحيحِ "مُذكَّراً أوْ مُؤَنَّثاً أو إلى جَمعِ تكسيرٍ وَصْفاً أو غَيرَ وَصْفٍ استِناداً إلى إطلاقِ القَولِ بِذلكَ عَن ابنِ يَعيشَ وابنِ مالكٍ"[1].

وقد قدّم الأستاذ شوقي أمين إلى اللجنة بحثاً بعنوان "حكم جمع التصحيح في تمييز العدد المضاف"[2] عرضَ فيه لأقوال النحاة في الموضوع، وخَلص إلى أنّ ما ذكروه في ذلك يفضي إلى تخطئة من يقول: "ثلاثةُ مُمتحنينَ" و"عَشرُ مُتسابقات" والمَخرج من هذا الحَرج أن يُجاء بالتمييز على الإتباع، لا على الإضافة، فيقال: "ثلاثةٌ مُمتحنون"، و"عشرٌ متسابقات"، واقترحَ على اللّجنة أن تجيزَ تمييز العدد المضاف إلى جمعي التصحيح استناداً إلى إطلاق القول بذلك، فيما نُقل عن ابن يعيش وابن مالك، أو توسّعاً في قَبول ما شاع استعماله، قياساً على ما كان من قبل نادراً أو قليلاً.

كما قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز بحثاً بعنوان "إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمعَ تصحيحٍ أو جمعَ تكسير"[3]. وقد استدرك فيه على شوقي أمين ما لم يناقِشه، إذ اقتصر بحثُه على تناول أدنى العدد إلى جمع التصحيح". واستخلص من أقوال النحاة ما يأتي:

- إضافةُ أدنى العددِ إلى الوصفِ حين يكونُ جمعَ تصحيح أو جمع تكسير قبيحة.
- إضافةُ أدنى العددِ إلى الوصفِ قبيحةٌ؛ لأن المطلوب من تمييز العدد بالإضافة تمييز الجنس.
- يَحسُن أنْ يقال "ثلاثةٌ ممتحنون"، و"ثلاثٌ مسلمات"، و"ثلاثةٌ ظرفاءُ" على الاتباع.

(1) مجموعة القرارات: ١٦٤، صدر في الدورة: ٤٥ ، الجلسة السابعة.

(2) أبحاث الدورة (٤٥) وفي أصول اللغة: ٣/ ١٠٤.

(3) أبحاث الدورة (٤٥) وفي أصول اللغة: ٣ / ١٠٦.

واقترح في نهاية بحثه إجازة إضافة أدنى العدد إلى الوصفِ جمعَ تصحيح أو جمع تكسير، على تقدير موصوفٍ محذوف يشير إلى الجنس".

وهذه القضية بعيدة الجذور، فسيبويه يفرد لها باباً، إذ يقول: "هذا باب ما لا يَحسُن أنْ نضيفَ إليه الأسماءَ التي تبيّن بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرةِ، وذلك الوصفُ، تقولُ "ثلاثةٌ قرشيونَ"، و"ثلاثةٌ مسلمونَ" و"ثلاثةٌ صالحونَ"، فهذا وجهُ الكلامِ كَراهية أنْ تجعلَ الاسم كالصفة، إلا أن يُضطَر شاعر"[1]. وتبعه على هذا المبرّد[2]، وقال الرضيّ "لا يقع إلا نادراً"[3]، وقال ابن عصفور: "الأحسن الإتباع نحو: ثلاثةٌ قرشيون، ثم يليه النصب على الحال نحو: "ثلاثةٌ قرشيينَ"، ثم الإضافة نحو: "ثلاثةُ قرشيينَ" وهو أضعفها "ثم أردف قائلاً: "ضَعَّفه أنه يجيء مستعملا استعمال الأسماء؛ أعني أنّه يلي العامل"[4].

وقال ابن يعيش "فما كان لأدنى العدد أضيف إلى ما بُني لجمع أدنى العدد، وأدنى الجموع والجمع السالم المذكر والمؤنث، فتقول:"عندي ثلاثة أحمال وأربعة أفرخ وخمسة أرغفة وتسعة غِلْمة وعشرة أحمدين وستُّ مسلمات"[5] ولم يَصِفْ ذلك بضعف ولا قلّة. ونقل ابن سيده عن أبي علي الفارسي قوله: "إنّ العدد حقّه أنْ يبيّن بالأنواع لا بالصفات"[6].

وقال الأشموني: "الإضافة إلى الصفة ضعيفة...والأحسن الاتباع على النعت، ثم النصب على الحال"[7]. وذكر أنّه يضاف إلى جمع التصحيح في ثلاث مسائل: أحدها أنْ يهمل تكسير الكلمة، نحو "سبع سماوات"، و"خمس صلوات"، و"سبع بقرات"، والثانية أنْ يجاور ما أهمِلَ تكسيره، نحو"سنبلات" فإنّه في التنزيل مجاورٌ لـ"سبع بقرات"، والثالثة أنْ يقلّ استعمال غيره، نحو"ثلاث سعادات" فيجوز لقلّة سعائد. كما ذكر أنّه يضاف لبناء الكثرة في مسألتين:

---

(1) الكتاب: ٣/ ٥٦٦.

(2) المقتضب: ٢/ ١٨٥.

(3) شرح الكافية: ٢/ ١٤٩.

(4) شرح الجمل ٢/ ١٢٦.

(5) شرح المفصل ٦/ ١٩.

(6) كتاب العدد في اللغة: ٦٧:

(7) شرح الأشموني/ حاشية الصبّان: ٤/ ٩٣.

إحداهما أنْ يُهمَلَ بناءُ القلّةِ نحو ثلاث جوارٍ، وأربعة رجالٍ، وخمسة دراهمَ. والثانية أنْ يكون له بناء قلّة ولكنّه شذّ قياساً أو سماعاً، فالأوّل نحو ثلاثة قُروء[1]؛ لأنّ جمع قُرء أقراء شاذّ، والثاني ثلاثة شسوع، فإنّ أشساعاً قليل الاستعمال[2]. ونقل الصبّان أنّ حُكمَ جمعي التصحيح حكمُ جمعِ القلّة إلاّ في هذا الموضع فلا يميّز بهما العدد[3].

وما يهمّنا من كلّ ذلك أنّ أدنى العدد استُخدم مضافاً إلى جمع التصحيح، وجمع التكسير الدالّ على الكثرة، وكذا الإضافة إلى الوصف، وكونه ضعيفاً لا يغيّر من الأمر شيئاً. فهذا قَيْدٌ لا يلزم الكتّاب في عصرنا فقد توسّعوا فيها توسعاً كبيراً، على الرغم من ظهوره عند القدماء على قلّة.

وأمّا الخيارات البديلة التي يطرحها النحويون في الإضافة إلى الوصف كالإتباع والبدل، فلا مجال لتسويغها؛ ذلك أنّ مناطَ المسألةِ الدلالة لا استحسان النحاة، ومن قَصَدَ الإضافة لم يَلْتَفِت إلى غيرها.

وأمّا مسألة الإضافة إلى جمع القلة فكلام النحاة فيها نظري، يقوم على افتراض إضافة أدنى العدد إلى جمع يشاكله وهو جمع القلة، ولكنّ اللغةَ نفسها لم تحفل بهذا القيْد، وكثيراً ما يقع جمع الكثرة موقع جمع القلة؛ لأنه داخل فيه، وسيبويه نفسه يقول: "وقد يجيء خمسةُ كلاب يراد به خمسةٌ من الكلاب"[4] وقد وأجاز المبرّد ذلك أيضاً[5]، ونصّ الرضيّ على أنّ المبرد عدّ ذلك قياساً[6] وقال ابن سِيدَه: "وقد يضاف إلى الجمع الكثير كقولهم ثلاثةُ كلابٍ، وثلاثةُ قروءٍ؛ لأن القليل والكثير قد يضاف إلى جنسه"[7].

---

(1) البقرة: ٢٢٨.

(2) شرح الأشموني/ حاشية الصبّان: ٤/ ٩٣-٩٤.

(3) حاشية الصبّان: ٤/ ٩٢.

(4) الكتاب ٣/ ٥٦٩.

(5) المقتضب ٢/ ١٥٨.

(6) شرح الكافية: ٢/ ١٥٣.

(7) كتاب العدد: ٢٤.

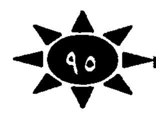

وتجدر الإشارة ههنا إلى القرار الذي أصدره المجمع من قبلُ، ولم يُشرْ إليه. ونصّ على أنّ "صِيَغَ جَمْعِ القلّة والكثرةِ تتبادلان، فتأتي إحداهما موضع الأخرى مجازا"[1].

ومناط المسألة كما ذُكر الدّلالة التي تطورت إليها هذه الأساليب، فَحَلَّ الوصفُ محلَّ النوعِ والجنسِ، والكثرةُ موضع القلة، فلا مجالَ لتخطئتِها. وقد أحسن المجمع إذ تجاهل اقتراح الأستاذ عبد العزيز بتقدير موصوف محذوف، إذ الأصل عدم التقدير، ولا مجال لمحذوف ههنا.

---

(1) صدر في الدورة (٢٤) الجلسة الثامنة.

إِضَافَةُ المَعدُودِ المُفردِ إِلى عَدَدٍ غَيرِ مُفـرَدٍ

جاء في قرار المجمع:

لَيسَ هُناكَ مَا يَمنَعُ مِن قَوْلِ الكُتَّابِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبعِيْنَ، وَنَحوَ ذلكَ مِن إِضَافَةِ المَعدُودِ المُفرَدِ إِلَى عَدَدٍ غَيرِ مُفرَدٍ[1].

وقد لفتَ نظرَ اللجنة إلى هذا الموضوعِ الأستاذُ محمد شوقي أمين، وقدّم بحثاً بعنوان "إضافةُ المعدودِ المفرد إلى عددٍ غيرِ مفردٍ"، وقال في البحث: "يقول الكاتبون والمؤلّفون في التاريخِ وغير التاريخ: "حدثَ كذا سنةَ اثنتينِ وخمسين ومئة"، أو "كان في سنة ثمان وسبعين وتسع مئة"..... أو نحو ذلك في تاريخ الكوائن والأحداث وغيرها، والكاتبون لا يَعنونَ في أمثال هذه العباراتِ مجموع العدد الذي يذكرون، بل يعنون الوحدةَ الأخيرةَ منه، وطَوْعاً لهذا يجب أنْ يكونَ التعبيرُ "حدثَ هذا في السنة الثانيةِ والخمسينِ بعد المئة" أو "في السنةِ المُوَفِّيَةِ لخمسِ مئةٍ بعد الألف"[2].

والأستاذ شوقي أمين يرى إجازة هذه التعبيرات ونحوِها، على أنه يُقدّر مضافاً محذوفاً، وتقدير قولهم: "حدث هذا في سنة ثلاث وسبعين" حدث هذا في سنةَ تمامِ ثلاثٍ وسبعين، وقد استأنسَ بإجازة هذا التعبير بما ورد عن أئمة المؤرّخين، كما استأنسَ بما نقلَه ابن سِيدَه في المخَصَّص عن سيبويه والفراء، إذ يقول: "هذا الجزء العشرون"، على معنى تمام العشرين"[3]، وقد استشهدَ أيضاً بما جرى به قلمُ المبرّد وأبي حيّان التوحيدي، إذ ينقلُ عن المبرّد وهو يُجري الحديثَ في كتاب سيبويه قولَه: "في كراسة ستٍ وثلاثين"، كما ينقل عن أبي حيّان قوله: "سنة أربع وخمسين". وعزّز رأيه أخيراً بما ورد عن المجمع نفسه في الدورة (٣٩) من إجازة قول الكتابِ "الباب العشرون" أو نحوه على معنى الباب المتمّم للعشرين. وينتهي إلى قوله: "لهذا لا أحسبُ أنّ هناك ما يمنع من التنبيه إلى أنّ العدد المجموع قد يُراد به مفردُه الأخير".

---

(1) مجموعة القرارات: ١٦٧، صدر في الدورة: ٤٥ / الجلسة: السابعة.

(2) ابحاث الدورة (٤٥)، وفي أصول اللغة:٣/ ١١٨.

(3) ينظر: كتاب العدد، لابن سيده: ٤٣.

والاستخدامُ سيّد الأدلة فهذا التعبير ونحوه مستخدمٌ ولا يحتاج إثباتُ ذلك أنْ نأخذَ من قَولِ المؤرّخين أو سيبويه أو المبرّد ولا غيرهم، فقد جاء في الحديث الصحيح غير مرّة، فقد روى البخاري في المغازي في باب غزوة الخندق: "كانت في شوال سنة أربع"، وفي باب غزوة بني المصطلق: "وذلك سنة ست"، وقال موسى بن عقبة: "سنة أربع"، وفي باب غزوة الطائف "سنة ثمان"، وفي باب حج أبي بكر بالناس "سنة تسع". وهذا و نحوه واضح الدلالة، ولا يحتاج إلى تقدير محذوف، وهو كثير.

ولعلّ ذيوع هذا التعبير كان وراء صرف النظر عنه عند النحاة، فلا نكاد نقع على هذا الموضوع عند أحدٍ منهم ، ممّن نطّلع على آثارهم. وقد أحسن المجمع إذ لم يلتفت إلى اقتراح شوقي أمين في تقديره مضافاً محذوفاً. وإذا كان القدماء قد استخدموا هذا الأسلوب من إضافة العدد في مجالِ التأريخِ على وجه الخصوص فقد نفخَ فيه المحدثون، و توسّعوا فيه توسعاً كبيراً، وتجاوزوا التأريخ إلى مجالات شتى، مما يجعله مستساغاً ومتداولاً.

الفصل الثاني

الأســـالـيــب

مُقدّمَة

إن التطورَ اللغويَّ بأشكالِه كافةً سِمَةٌ لأيّة لغةٍ حيّة، واللّغةُ المتحجّرةُ التي ميدانُها الكهوفُ والمسَلاّتُ والمخطوطاتُ هي التي لا ينطبقُ عليها هذا الناموسُ. وتكاد كلُّ لغةٍ تَكُونُ طبقاتٍ تُشاكلُ القشرةَ الأرضيّة، تَحكي كلّ طبقةٍ عن عصرٍ مُعيّنٍ وعن بيئةٍ معينةٍ، بقاموسِها اللّغويّ بألفاظِه ومصطلحاتِه وتراكيبه وأساليبه، ضمن الإطار العامّ الممتدّ للغة.

والعربيّة تتميز من اللغاتِ الأخرى أنها مشدودةٌ إلى أصولِها بروابطَ وأسبابٍ محكمةٍ؛ لأن تلك الروابطَ تمثلُ انتماءَها وهُويتها، فهي ليست وسيلةَ اتصالٍ وحسب؛ ولذلك اتخذ الصراعُ بين القديم والحديث فيها وجوهاً لم تعهده اللّغات الأخرى، وخرجَ عن أن يكونَ لغوياً وحَسْب. ولكنّ هذا المقامَ لا يمنعُ أن اللغة العربيةَ لغة حيّة ونامية، وينتابها ما ينتاب اللغاتِ من التطوّرِ والتغييرِ. وممّا لا شكَّ فيه أنّ الأساليب والتراكيب والألفاظ التي استخدمها امرؤ القيسِ ليست هي نفسها التي استخدمها المسلمون في مستهلّ العصرِ الإسلاميّ، ولا هذه هي تلك التي استخدمَها العباسيّون، ولا تلك بمجموعها هي التي نستخدمُها ونقيمُ بها حياتنا وجُلّ أمرنا في القرنِ الواحدِ والعشرين.

ومن آمن بهذا فلا بدّ له أنْ يُؤمن أنّ ثمةَ أساليبَ كثيرةً، لا بدّ لها أن تأخذ سِمَةَ العَصْر وسَمْتَه، ومن عدّها على غير ذلك فقد أجْحَفَ بحقّها، وتحت هذه الراية نناقش الأساليب التي طرحها المجمع وتوصّل فيها إلى قرار.

إن أهمّ ما يَرْفدُ اللغةَ من الأساليب والتراكيب الجديدة معطياتُ البيئةِ اللغويةِ بأشكالها، تلك المعطيات التي تنعكس على صفحة اللغة ولا تلبثُ أن تغوصَ في بنيتها، فحاجة أهل اللغة إلى التعبير تفترض أن الأساليب والتراكيب المستخدمة جاءت لتفي بالمعنى المراد إبلاغه وتوصيله. واللغة في ذلك تستقبل المؤثرات من كلّ وجه، تستقبلها من طبيعة المفهوم الجديد الذي طرأ على اللغة، ويحتاج قالباً لغوياً ينتقل من خلاله. وتستقبلها من حاجة اللغة إلى الترجمة من اللغات الأخرى، بما يقرّب المعنى للمتلقّي الجديد، وتستقبلها أخيراً من سيطرة بعض الاستخدامات العاميّة للغة، وتسرّبها إلى الفصيحة.

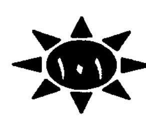

وينبغي ألاّ يغيبَ عنّا ههنا أنه ليس بالضرورة أن اللغة يُعْوِزُها هذا الأسلوبُ الجديد أو المترجم، بل إنّ ثمة عنصراً بشرياً حاضراً في المسألة، فغياب الثقافة اللغوية الصميمة لمستخدم اللغة على أيّ وجهٍ كان قد يفضي إلى ابتداع الكثير من الأساليب، ولعلّ هذا- فيما أرى- رافدٌ كبيرٌ في هذه المسألة.

ومن الإشكالاتِ المهمةِ في كلّ لغاتِ العالمِ الحيّةِ التنافسُ المحمومُ بين العاميّةِ والفصيحةِ، بين ما يلفِظُه الشارعُ وما يُدبّج في الكتبِ والمقالات. والعاميّة في أيّ لغة حَبْلُها على الغاربِ، ولا يعني هذا أنها لا تلتفتْ إلى قانونٍ ولا تأبه بقاعدة، بل ليس ثمة ما يُفرض عليها من خارجِها، وشعارُها البقاءُ للمستخدَم الشائع؛ ولهذا فهي متطورةٌ بشكلٍ دائم، وجاهزةٌ لطرحِ البديلِ الذي لا يَحتاج إلى قرارٍ، وقصَبُ السبْقِ للذي يثبتُ فاعليّته ومواكبَته للعصْر.

وليست العربيةُ بدعاً من اللّغات، فلا شكّ أنها تواجه من العاميّة عنتاً شديداً أقرّ به كبارُ الأدباء منذ القدمِ، وهاهو الجاحظُ يقول في البخلاء: "وإن وجدتُم في هذا الكتاب لَحْناً أو كلاماً غير مُعَرب، ولفظاً مَعدولاً عن جِهتِه فاعلموا إنّما تُركنا ذلك؛ لأن الإعرابَ يبغضُ هذا البابَ ويُخرجُه من حَدّه"[1]. وهذا إقرارٌ من الجاحظِ بسلطة العامية في بعض المواقف.

والمسألة ههنا هي تداخل بعض الأساليب في المنطقة التي تتقاطع فيها العامية والفصيحة، فثمة من يَرُدُّ الكثير من تلك الأساليب؛ لأنه يعدها من باب العامية المبتذلة، بينما يسلكها آخرون في حظيرة الفصيحة، ويجعلها من فنونها، ولعلّ من أجدر المهام التي يضطلع بها الدارس للأساليب المُحدثة أن يُحِلَّها المحلّ الذي ينبغي أن تكون فيه.

أما عن دراسةِ الأساليبِ فلاشكّ أنها قديمة قِدَم البحث اللغوي، وفي كتاب سيبويه ومن تلاه من النحويين واللغويين عشراتُ الأمثلة، ولكنها دراساتٌ مجزّأة تحت سياقاتٍ كثيرة، وليست دراسةً منهجيّة شاملةً متكاملةً.

ولعل أوّلُ دراسةٍ منهجيّة اطّلعنا عليها في هذا المجال هي دراسةُ المستشرق الألماني يُوهَان فِكْ: "العربية" دراسات في اللهجات والأساليب"، وهو كتاب قيّم وعملٌ رائد-على ما

---

[1] البخلاء: ٧٠.

فيه من الهَنات- مَثّل نوعاً من التأريخ المنهجيّ لتطوّر العربية منذ القرن الأول الهجري إلى عهود السلاجقة في القرن الرابع، وسار على هذا الدرب مستشرق آخر هو "جاروسلاف ستتكيفتش" في كتابه "العربيّة الفصحى الحديثة"، والكِتابُ- كما يقدم له صاحبه- تصورٌ منهجيّ للعوامل التي أثّرت في تحديثِ اللغة العربية الفصحى" وهو تفسير للجهود العربيّة اللّغوية التي واجهت تحدّياتِ التحديثِ، على الخلاف الكبير في كثير ممّا طرح من الآراء. وهو بهذا يختلف عن جهود "يوهان فك" أنّه عَمَد إلى وصف العربيّة المعاصرة، بينما عمد "فك" إلى بطون الكتب.

ولعلّ من أقدمِ المحاولاتِ العربية في الاهتمام بدراسةِ الأساليبِ كانت عند اليازجي (ت١٨٧١م) في لغة الجرائد، وجُرجي زيدان (ت١٩١٤م) في "اللغة العربية كائنٌ حيٌّ"، وعبد القادر المغربي (ت١٩٥٦م) في "تعريب الأساليب". وللخليل السكاكيني (ت١٩٥٣م) اهتمام مبكّر بهذا الحقل، إذ كتب في جريدة السياسة سنة (١٩٢٣) مقالاً بعنوان "تطوّر اللغة في ألفاظها وأساليبها"[1] انتقد فيه بعض الأساليبِ المعاصر له، وردّ عليه الأمير شَكيب أرْسَلان (ت١٩٤٦م)، وقد شغل بينهما هذا الجَدَل عشرات الصفحاتِ من جريدة السياسة[2].

ولا شكّ في أن حقلَ البحثِ في الأساليبِ العربيّة وتطورها لا يزال مجهولاً، ومُشتّت الجهودِ، ولا تكادُ تقع العينُ على كتابٍ يُعنى بدراسةِ الأساليبِ، أو يُخصِّص فصلاً لدراستها، وإن كنّا لا نعدم بعض الدراسات في أساليب محدّدة، لعلّ أبرزها كتاب عبد الخالق عُضيمة القيّم "دراسات لأسلوب القرآن الكريم".

وإذا أنعمنا النظرَ في الأساليبِ التي عرضَ لها المجمع، وجدنا جلّها أساليبَ مترجمةً، أو معرّبةً كما يسمها ستتكفيتش، إذ قسمها أربعةَ أبوابٍ[3]:

١. أساليبَ مُعرّبة ذات تأثيرٍ في البناء النحوي.

٢. مترجماتٍ حرفيّة من اللّغات الغربية، تتغاضَى عن احتمالِ وجودِ مرادفات عربيّة.

---

(1) مطالعات في اللغة والأدب: ١١٥.

(2) نشر مقال السكاكيني في جريدة السياسة عدد (٢٨٣) ١٩٢٣، وتوالى الجدل والردود على صفحات جريدة السياسة.

(3) العربية الفصحى الحديثة: ٢٤٦.

٣. أساليب عُرِّبت بتوسيعِ أو تجريدِ مدلولاتِ ألفاظِها.
٤. تعريب الأمثالِ والمُصطلحات.

وقد اقتصرتُ على الباب الأول من هذه الأساليب، نظراً إلى أنّ كلَّ الأبوابِ التي ذكرها "ستتكفيتش" يمكن أن تُفضيَ إلى الباب الأول، ويكون لها أثرٌ في البناءِ النحويّ.

وقد أرجعَ "ستتكيفتش" إهمال الدارسين العرب لهذه الأساليبِ إلى سببين؛ أوّلهما مقاومةُ اللّغويين والأدباء المحافظين أيَّ خروجٍ على اللغة الفصحى، وثانيهما: أن هذه الأساليبَ تسري في تدرّج وبُطء[1]، وفي كلامه نظر لا يتسع المقام لمناقشته.

ولعلّ من أبرزِ ما يُؤخذ على قراراتِ المجمعِ أنّها لم تكن تلتفت إلى مسألة الأساليبِ المترجمة إلا لِمَامَاً، بل إننا سنجدُ الكثيرَ من أعضائه يَعدّون القول بِرَدّ بعض الأساليب إلى الترجمة مُنكَراً من القولِ، وتُهمة جديرة بالردّ، ولا يزالون يتلمّسون أصلاً لها في العربية؛ حتى يقعوا على شاهدٍ شاذّ أو رأيٍ نادر، ولعلّ هذا الاتجاه كان وراءَ الكثير من التخريجات التي لا تمتّ إلى دلالةِ هذه الأساليب بصلة.

وثمة قسمٌ من الأساليبِ التي أقرّها المجمع لا تنتمي إلى ما يُسمّى بالأساليب المعرّبة، وهي نوعان: أساليبُ مستحدثةٌ لم يعرفها القدماء، وأساليبُ استخدمها القدماء استخداماً قليلاً لم يشتهر، غير أنّ المحدثين توسّعوا فيها، فانتشرت وغدت تنافس الأسلوبَ الأصيل، بل قد تكون تفوّقت عليه.

ومن الحقّ أنّ نُقرّ بتراجعِ العربيّة لتراجعِ أهلها، فقد غدونا أمّةً تستقبلُ كلّ شيء بَدءاً بالحاجاتِ الماديّة وانتهاءً بالأفكارِ والمعتَقدات، وليست اللغة بِدعاً من هذا فإنّ الكمّ الهائلَ من المصطلحاتِ والأساليبِ التي تدخلُ العربيّة في غيابٍ من المؤسساتِ المؤهّلَة لذلك، لا بد أنّ تحدث تغيُّراً واسعاً في الّلغة، وأياً كان الأمر، فالثقافةُ العربية الحديثةُ ليست ظاهرةً قوميّة ومن اليسير إثبات هذه المَقولة.

---

[1] العربية الفصحى الحديثة: ٢٣٦.

وبعدُ، فالترجمةُ ووسائل الإعلام بصورة عامّة لهما أكبرُ الأثرِ في إدخالِ هذه الأساليبِ إلى العربيّة، وبثّها بينَ الناسِ، وليس من الحكمةِ أنْ نردّها جميعاً، أو أنْ نتحدثَ عن الأسلوبِ الأمثلِ بديلاً لها، وعلينا أن نسوّغَ منها ما استطعنا إلى ذلك، على أنْ يبقى هذا التسويغُ رهناً بالهيئاتِ العلميّةِ المُختصّة.

وفي كلّ ذلك رائدنا التراث اللغوي وسيّده بلا منازعٍ القرآنُ الكريم، وأساليبه الغنية؛ فهو المنارة التي نهتدي بهديها. ولا تمثّل هذه المرونةُ تنازلاً ولا هزيمةً، ولا لغة أخرى لا هي عاميّة ولا هي فُصحى، كما قال "ستتكيفتش"[1]، فالجملةُ العربيةُ لا تَنقصها المرونة والحيويّة، إذ يقول فيها:"وربما لا يمضي جِيلان أو ثلاثةٌ حتى تصبحَ عضواً متكاملاً في عائلة الثقافة اللّغوية الغربيةِ، حيثُ تسهمُ بدورٍ كامل في هذه الجماعة اللغوية الحديثة المشتركة. وسوف يَخضعُ النحوُ عندئذٍ لتغيراتٍ بعيدة الأثرِ فرضتها عليه ديناميكيةُ الفكرِ الغربي ... إنّ الجملةَ العربيةَ سوف تصبح أغنى بالجمل التابعة وسوف يُصبح نظامُها وترتيبُ عناصرِها مَرناً كالعاداتِ الفكريّة الحديثة"[2].

وهذا كلامٌ غامض، واتهامٌ مبطّن للعربيّة بالقصور، وهو ناجمٌ من نظرة لا تعرفُ العربية معرفتَها الحقيقيّة، فالعربية ليست لغة متخلّفة حتى تأخذ مكانتَها ودورها من عائلة الثقافة اللغوية الأوربية الحديثة. ومن الخطأ أن ننظر إلى العربية من منظور الواقع الذي يعيشه أهلها، والذي نقرّ بتخلفه كما ذُكر، فالعربية قد أثبتت فاعليتها على مرّ العصور، وتفاعلها مع اللّغات والثقافات الحيّة ليس مؤشّراً على فنائها.

---

(1) العربية الفصحى الحديثة: ٢٨٤.

(2) نفسه: ٢٨٥.

"هـا أَنَا أَفعَلُ" وَشِبْهُهُ

جاء في قرار المجمع:

تُرَى اللجنةُ أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُ "هَا" التَّنبيهِ عَلَى الضَّمير، دُونَ أَن يَكُونَ الخَبَرُ اسمَ إِشَارَةٍ نَحوَ: "هَا أَنَا افعَلُ"، و"هَا أَنتَ تَفعَلُ"، مُستَدِلِّينَ عَلَى صِحَّةِ ذَلكَ بِالشَّواهِدِ العَدِيدَةِ التِي وَرَدَت فِي كَلامِ العَرَبِ الذينَ يُحتَجّ بِقَولِهِم: مِثلِ قَولِ الشَّاعِرِ، وَهوَ أَبو كَبِيرِ الهُذَلِيُّ:

وَلُـوعاً فَـشَطَّتْ غُـرْبَةً دارُ زَيْـنَبٍ … فَهَـا أَنَـا أَبكِـي وَالفُـؤَادُ قَـرِيحُ[1]

وَمِـنَ النَّثـرِ مَا يُنسَبُ إِلى خَالِدِ بنِ الوَلِيدِ: "ثُمَّ هَا أَنا أَمُوتُ عَلَى فِرَاشِي"، وَمَا يُنسَبُ إِلى المُستَوْرِد بنِ عُلَّفَةَ الخَارِجِيِّ: "وَهَا أَنتم تَعلَمُونَ مَا حَدَثَ"[2].

وَلِهَـذَا لا حَرَجَ عَلَى كَاتِبٍ أَنْ يَكتُبَ: "هَا أَنَا" و"هَا أَنتَ"، و"هَا هُوَ"، وَمَا يُشبِهُ ذَلكَ مِنَ الضَّمَائِرِ[3].

وقـد قـدّم الأسـتاذ محمـد شـوقي أمـين بحثاً بعنوان "ها أنا" قسمه ثلاثةَ أقسام: الأول تـناول فيه طائفتين؛ النحويين واللغويين، وعرض لرأيهم في جواز الإخبار بغير اسم الإشارة عـن الضمير المسبوق بأداة التنبيه"، وتناول في القسم الثاني أربعين شاهداً؛ عشرين من الشعر، ومـثلها مـن النثر، تـؤكد جـواز هـذا الاسـتخدام في عصر الاستشهاد وما تلاه. أما الثالث فيخلص فيه إلى إجازة هذا الأسلوب لورودِهِ عن العرب[4].

ولعـلّ أولَ مـن عـرضَ لهذا الأسلوبِ سيبويه، إذ قال: "وقد تكونُ "ها" في "ها أنت ذا" غـير مقدَّمـة، ولكـنها تكـون للتنبـيه بمـنزلتها في هذا؛ يدلّ على هذا قوله عزّ وجل: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ

---

(1) الكامل: ٣/ ١١٦١

(2) الكامل: ٣/ ١١٦١.

(3) القرارت المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١١٧، صدر في الجلسة (٩) من مؤتمر المجمع في الدورة (٣٩)، وفي الجلسة (٢٦) من المجلس في الدورة نفسها.

(4) محاضر جلسات الدورة (٣٩): ٣٨٤.

﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾[1]. فلو كانت "ها" هنا هي التي تكون أولاً إذا قلت هؤلاء، لم تُعَدْ "ها" ههنا بعدَ أنتم"[2]. وسيبويه هنا يعرض للأسلوب الشائع، من دخول هاء على ضميرٍ خبره اسم إشارة، ولم يقيّد هذا الأسلوب بشيء مما قيده به المتأخّرون. أما ما ذكره ابن منظور (ت٧١١هـ) في اللسان من أنّ الفراء قال: "لا يكادون يقولون ها أنا"[3]، فكلام الفراءِ في "معاني القرآن" غيرَ ذلك، إذ يقول:"العربُ إذا جاءت إلى اسم مَكنيّ قد وصف بـ"هذا" و"هذان" و"هؤلاء" فرّقوا بين "ها" وبين "ذا" وجعلوا المكنيّ بينهما، وذلك في جهةِ التقريبِ لا في غيرها، فيقولون:"أين أنت؟ فيقول القائل: ها أنذا، ولا يكادونَ يقولون هذا أنا"[4]. وما قاله الفراء يدل على ندرة دخول "ها" التنبيه على اسم الإشارة المخبر عنه بضمير المتكلم، وهو أسلوب يختلف عمّا نحن فيه.

وقال السّيرافي (ت٣٦٨هـ): "إنما يقول القائل: "ها أنا ذا"، إذا طُلِبَ رجلٌ لم يُدرَ أحاضرٌ هو أم غائب، فقال المطلوب: ها أنا ذا، أي الحاضر عندك أنا ... ولو ابتدأ الإنسان على غير هذا الذي ذكرناه فقال: هذا أنت وهذا أنا؛ يريدُ أنّ يُعرّفه بنفسه كان محالاً؛ لأنّه إذا أشار له إلى نفسه، فالإخبار عنه بـ"أنت" لا فائدة فيه، لأنك إنما تُعلمه أنّه ليس غيره"[5]. وهذا الذي ذكره السيرافي محال على المعنى الذي ذهب إليه، وقد يأتي على غير هذا المعنى فيجوز، وهذا ما نقله سيبويه عن يونس إذ قال:"وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب أن العربَ تقول: "هذا أنت تقول كذا وكذا"، لم يردْ بقوله "هذا أنت"، أن يعرّفه نفسه...، ولكنّه أرادَ أنْ ينبّهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت"[6].

وقد خطّأ الحَريري (ت ٥١٥هـ) استخداماً آخر لهذا الأسلوب، إذ قال:"ويقولون: "هو ذا يفعل"... وهو خطأ فاحشٌ ولحنٌ شنيع، والصوابُ فيه أن يُقال :"هاهو ذا يفعل، وكان أصل القول: هو هذا يفعل، فتفرّع حرف التنبيه الذي هو "ها" من اسم الإشارة الذي هو "ذا"

---

(١) في الآيات ٦٦، ١١٩من آل عمران"، ١٠٩ من "النساء"، ٣٨ من "محمد".

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٥٤.

(٣) اللسان "ذا".

(٤) معاني القرآن: ١/ ٢٣١.

(٥) حاشية الكتاب: ٢/ ٣٥٣.

(٦) الكتاب: ٢/ ٣٥٥.

وصُدّر في الكلام وأقحم بينهما الضمير، ويسمّى هذا التقريب[1] ولم يعرض للأسلوب المذكور، بل نجده يستخدمه؛ إذ يقول في مستهلّ "دُرّة الغوّاص": "وها أنا قد أودعتُه من النُخَبِ كلّ لُباب"، كما ردّد ذلك في مقاماته[2].

وابن هشام ممن استخدم هذا الأسلوب في ديباجةِ المغني إذ يقول: "وها أنا بائح بما أسررته"[3]، وردّ الدماميني في تعليقه عليه هذا الاستخدام، وقد أيد الصبان ما ذهب إليه الدماميني[4].

خُلاصةُ القَولِ أنّ أسلوبَ "ها أنا أقْبِلُ" ونحوه مستخدمٌ منذُ القِدمِ، وليس شاذاً ولا غريباً وقد حَشدَ الأستاذ محمد شوقي أمين خبيرُ لجنةِ الألفاظِ والأساليبِ في بحثِهِ آنف الذكر ما أكّد ذلك، وإنّ كان أسلوبُ "ها أنا ذا" أشيعَ وأكثرَ تداولاً.

وبقي ملمح دلالي لم يُشَر إليه، يميز بين أسلوبي "ها أنا ذا" و"ها أنا أفعل"، فمن يقول: ها أنا ذا أفعل، و"ها أنت ذا تفعل" ونحو ذلك، يكون المعنى قائماً فيه على صرف النظر إلى حضور الذات وقيامها بالفعل، بينما تتحول الدلالة عندما نقول: "ها أنت تفعل" و"ها أنا أفعل" إلى التركيز على الفعل وجعله بؤرة الاهتمام، ولعلّ المُنعم النظر يرى هذا الملمح بادياً في هذين الأسلوبين.

وبعد، فإذا كان هذا الأسلوب مستخدماً ومعروفاً منذ القدم فإن للمجمع فضلَ التنويهِ بهذا الاستخدام، وتوضيح جوانبِهِ ونفيهِ عن الشذوذ، بعد أن كثُر استخدامه عند المحدثين، وفي هذا الفضل كفاية.

---

(١) درة الغواص: ١٠٨.

(٢) درّة الغوّاص:٣، وينظر معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ٦٨٩. فقد نقل عنه نصوصاً من مقاماته تؤكّد هذا الاستخدام.

(٣) نفسه: ١٣.

(٤) حاشية الصبان: ١/ ٢١٢.

مَا هِيَ الأسبَابُ؟ مَا هُوَ رَأيُكَ؟

جاء في قَرار المجمع:

يُخطِّئُ بَعضُ نُقَّادِ الُّلغةِ مَا تَجرِي الأقلامُ بِهِ فِي الُّلغَةِ المُعَاصِرَةِ مِن أمثَالِ هَذِهِ التَّعبيرَاتِ التِي يُستَعمَلُ فِيها الضَّميرُ بَعدَ "مَا" أو "مَنْ" الاستِفهَامِيَّتَيْنِ وَحُجَّتُهُم فِي ذَلِكَ أنَّ الضَّميرَ لا مَرجِعَ لَهُ هُنا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ.

وَقَد انتَهَت الُّلجنَةُ بَعدَ دِرَاسَةِ المَسأَلَةِ إلَى أنَّهُ يُمكِنُ تَخرِيجُ هَذِهِ التَّعبيرَاتِ وَنَحوِهَا بِأحَدِ الأوجُهِ الآتِيَةِ:

١. أنْ يَكُونَ الضَّميرُ ضَميرَ فَصْلٍ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أنَّ مَا بَعدَهُ خَبَرٌ عَمَّا قَبلَهُ.

٢. أن يَكُونَ الاسمُ الظَاهِرُ بَدَلاً مِنَ الضَّميرِ قَبلَهُ.

٣. أن يَكونَ الضَّميرُ مُبتدأً ثانياً وَمَا بَعدَهُ خَبَرٌ، وَالجُملةُ خَبَرُ المُبتَدإِ الأوَّلِ[١].

وقد قدّم الأستاذ علي النجدي ناصف مذكّرةً في هذه الأساليب، وأعقبها بأربعة مُلحقاتٍ، وذهب إلى أنّها ليست وليدة عصرنا ولكنها قديمة، نسب إليها كلمة ماهيّة الشيء، بمعنى كُنْهِهِ وحقيقته. وعرض حُجّة المانعين لهذا الأسلوب، فالضمير في كلّ منها ليس له مرجعٌ ملفوظٌ ولا ملحوظٌ، وهي أيضا تخالف نهج القرآن الكريم حين يصطنع أمثالها في التعبير. وانتهى إلى تصحيح هذه الأساليب، على أنّ الضمير فيها ضمير الفصل، وليس بالضمير الذي يخلف الاسم الظاهر في الكلام، وهو بذلك لا يفتقر إلى مرجع[٢].

أما ملحقاتُه فقد ذهب في الأولِ إلى جواز أن يكون الاسم الظاهر في كلّ منها بدلاً من الضمير ومفسراً له، وهو حينئذ عائد على متأخر في اللفظ والرتبة وذلك جائز[٣]،

(١) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٠٦، صدر في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة (٤٦) والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع.

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ١٨٢.

(٣) نفسه: ٢/ ١٨٣.

واستشهد في الثانية لهذه الأساليب بآية شريفة، وتمثّل ببيتٍ للمعرّي (ت٤٤٩هـ)، أما الآية فقوله تعالى: "فسيعلمون من هو شرّ مكاناً وأضعفُ جُنداً"[١]. وأمّا بيتُ المعرّي فهو:

أنحويَّ هذا العصرِ ما هي لفظةٌ	جرتْ في لِساني جُرهم وثمودِ
إذا استُعمِلتْ في صورةِ الجَحْدِ أُثبتت	وإن أُثبتتْ قامتْ مقامَ جحودِ[٢]

وردّ في الثالثةِ على مذكّرة الأستاذ محمد شوقي أمين الذي ذهب إلى أن "مَن" في الآية موصولة وليست استفهاماً؛ لأنه لا يكون إلاّ في غَيْبة من رعايةِ المقام[٣]. وفي المذكرة الرابعة مثّل للضمير الذي يفسّره البدل[٤].

كما قدم الدكتور محمد رفعت فتح الله (ت ١٩٨٤م) مذكّرة في توجيه هذه الأساليبِ ورأى أنّ لها وجهين؛ أولهما: أن تكون "ما" مبتدأ خبرُه الجملة الاسمية التي بعدها وهي مؤلفة من مبتدأ وخبر، ويَستند في تفسيرِ هذه الأساليبِ على هذا الوجه إلى ما جاء به سيبويه من قول العربِ "ما جاءت حاجتَك" بنصب "حاجتك"، قال سيبويه: "ومثل قولهم: ما جاءت حاجتَك"[٥]، وعلّق ابن يعيش: "فأَجْرَوا جاء هنا مجرى صار وجعلُوا لها اسماً وخبراً، ويكون المنصوبُ هو المرفوعَ كما يكون ذلك في كان"[٦]، ويقتضي طرحُ الناسخِ على هذا المعنى أنْ تصبح هذه الجملة "ما هي حاجتُك؟" وقد أكّد ذلك ابن هشام إذ قال: "وأمّا من نصبَ فالأصل ما هي حاجتك؟ بمعنى أيُّ حاجةٌ هي حاجتك"، ثم دخَلَ الناسخُ على الضمير فاستتر فيه، ونظيره أنْ تقول: "زيد هو الفاضل"، وتُقدّر "هو" مبتدأ ثانياً لا فصلاً ولا تابعاً"[٧]. وعلى هذه التأويلات تُخرّج هذه الأساليب المعاصرة.

---

(١) مريم، ٧٥.

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ١٨٤، وفيما يتعلق ببيت المعري ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٠٧ [المغني: ٨٦٨، والهمع: ١/ ٤٢٢، والأشموني/ حاشية الصبان: ١/ ٣٩٤.

(٣) نفسه: ٢/ ١٨٥.

(٤) نفسه: ٢/ ١٨٨.

(٥) الكتاب: ١/ ٥٠، ٥١، ٢/ ١٧٩، ٣/ ٢٤٨.

(٦) شرح المفصل: ٧/ ٩١.

(٧) المغني: ٥٨٩.

كما رأى في تخريجها وجهاً آخر، وهو أنْ يكون الكلام على التقديم والتأخير، فيكون الأصلُ في تعبير "ما هو المطلوب؟" مثلاً، المطلوب ما هو؟ فالمبتدأ الأول "المطلوب" خبره جملة "ما هو"، فيُشبه ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾[1].

وإذا ما عدنا إلى المذكرات المقدمة وما أُلحق بها أمكننا القول أنّ هذه الأساليب دُرست دراسة مجزّأة لا متكاملة. فبادئاً هذه الأساليبُ معاصرةٌ، توسّع فيها المعاصرون توسعاً كبيراً ولم تكن متداولة لدى القدماء، على الرغم من الشواهد التي ذكرها الأستاذ علي النجدي، وأغلب الظن أنها دخلت من طريق الترجمة.

أما مذكّرة الأستاذ النجدي فما ذهب إليه من أنّ "الضمير في هذه الأساليب إنما هو ضمير الفصل" قولٌ سديدٌ يمثل الدلالة الحقة، وضمير الفصل صيغةُ ضمير منفصل مرفوع وهو الذي يسميه الفرّاء وجُلّ الكوفيين عِماداً، ويذهب أكثر النحاة إلى أنه حرف، ومذهب الخليل وسيبويه أنه باقٍ على اسميّته، ولا محلّ له من الإعراب، وهو أقرب الأقوال[2]. وأما ما ألحقه بها من جوازِ كونِ الضمير بدلاً؛ فإن عالجَ بذلك مرجعيّة الضميرِ فقد غَمِطَ الدلالة حقّها، وليس السياق هاهنا سياق البدل، وإذ ما أخذنا قولَ أكثر النحاة من أن العامل في البدل مقدّر[3]، - يكون هذا الأسلوب جملتين لا جملة واحدة- زاد هذا التخريج بُعداً.

أما ما ذهب إليه الدكتور محمد رفعت (ت ١٩٨٤م) في توجيهه الأول وهو أنْ تكون "ما" مبتدأ خبرُه الجملةُ فبعيدٌ أيضاً؛ لأنّ الضميرَ مُقحم على التركيب، وهو يفترض أن هذا الأسلوب يتكون من "ما" و "هو المطلوب؟" ولا دلالةَ له على ذلك، وما بناه على كلام سيبويه وتأويلِ ابن يعيش وابن هشام لا ينطبق على هذه الأساليب؛ لأنه يبقى في إطار التأويل، الذي لا تؤيده الدلالة. والوجه الثاني من تخريجه أشدّ بعداً؛ ذلك أنّ "ما هو المطلوب" تختلف دلالته عن دلالة "المطلوب ما هو؟".

---

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ١٨٩.

(٢) ينظر: الارتشاف: ١/ ٤٨٩، والهمع: ١/ ٢٢٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٩.

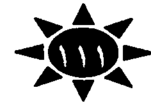

وإذا عدنا إلى قرارِ المجمعِ وجدناه يلفّق بين ما انتهى إليه النجدي وما انتهى إليه الدكتور رفعت، غير أنّ الأسلوبَ لا يحتمل هذه الأوجه ولا يُمكن بحال أن يدلّ عليها معاً. والسياقُ الذي تَرِدُ فيه هذه الأساليب يُرجّح أن الضمير للفصل، إمعاناً في تؤكيد السؤال وطلب الإجابة، فضمير الفصل باب من أبواب التوكيد، قال سيبويه: "وكذلك أظنّه إياه هو خيراً منه؛ لأنّ الفصلَ يُجزِئ من التوكيد والتوكيد منه"[1]. فسيبويه ساق هذا التركيب ليدلّ على عدم جوازه؛ لأنه يجمع بين البدل والفصل، وهما للتوكيد.

فالأسلوبُ جديد، والضمير فيه بَيّنٌ للفصل، ولو أن المجمع اختار هذا الوجه واقتصر عليه لكان أجدى، وأقرب إلى طبيعته.

---

(1) الكتاب: ٢/ ٣٨٩.

"فُلانٌ أَحسنُ مِن ذِيْ قَبْل"

جاء في قرار المجمع:

"مِمَّا تجري بِهِ الأَقلامُ فِي الاستِعمَالِ المُعَاصِرِ قَولُهُم: "فُلانٌ أحسنُ مِنْ ذِي قَبْلُ". وَقَد دَرَسَتِ اللَّجنَةُ هَذا التَّعبيرَ فَتَبَيَّنَ لَهَا أَنَّ الأَصلَ الصَّحيحَ فيهِ أَنْ يُقَالَ: "فُلانٌ أَحسَنُ مِنْ قَبْلُ". وَتَـرَى اللَّجنَةُ أَنَّ "ذِي" هُنَا يُمكنُ أَنْ تَكُونَ اسمَ مَوصُولٍ مُعرَبَاً عَلَى لُغَةِ طَيِّءٍ، وَالكَلامُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، والتَّقدِيرُ: حَالُ فُلانٍ أَحْسَنُ مِنَ التِي قَبْلُ.

وَعَلَى ذَلكَ قَرَّرَتِ اللَّجنَةُ أَنَّ هَذا التَّعبيرَ جَائِزٌ فِي الاستِعمَالِ"[1].

وكـان الأستاذ علي النجدي ناصف قد قدّم مذكرةً بعنوان "من ذِي قبل" عرض لما أثر فيه عن العرب من قولهم: "افعل ذلك لعشرٍ من ذي قَبَلٍ" بفتح الباء، وقولهم: "لا أكلّمك لعشرٍ مـن ذي قَـبَلٍ"، وينتهـي مـن تحليـل هذا الأسلوب إلى أنّ "اللام" تعني إلى "وقَبَل" تعني القابل من الأيام.

ويـرى أنّ الأسـلوبَ المحدثَ مُولّد مـن ذلـك القديمِ، ويُردفُ قائلاً: "وقد نشأ هذا التولـيدُ من تصحيفِ كلمةِ "قَبَل"، فقد نُطقت ساكنة الباء، ظنّاً أنها ظرف زمان"[2]. وهو يجيزه، ولكـن علـى تقديـر مـضافٍ يكون هو المسند إليه ليكون تأويله: "حاله أحسن من ذي قبل" أو "تغيّـر حاله عن ذي قبل"، أما "ذي" عنده فيحتمل أن تكون للإشارة، فيكون المعنى "حاله أحسن مـن حالـه هـذه قـبل"، أو "تغيّـر حالـه عن حاله هذه قبل"، فيكون "قبل" متعلقاً بمحذوف يُعرب حـالاً، كمـا تحتمل أنْ تكون الطائيّة الموصولة، فيكون المعنى "حاله أحسن من حاله التي قبل"، ويقتـضي نظـم الأسـلوب أن يُلاحَـظ قبل "ذي" في الحالتينِ مضافٌ مماثلٌ للمضاف المسند إليه ليتحقّق معنى القَبْلية[3].

---

(١) القرارات المجمعية في الألفـاظ والأسـاليب: ١٤٢، صـدر في الجلـسة الثامـنة من مؤتمر الدورة (٤١) وفي الجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤١): ٣٤٦.

(٣) نفسه: ٣٤٦.

وفي أثناء المناقشة رأى الأستاذ محمد شوقي أمين أن "ذي" في هذا الأسلوب، يمكن أنْ تكونَ زائدةً، كما جاء عن ابن الأعرَابي "أنّ العربَ تصلُ كلامَها بـ"ذا وذي" فلا يُعتَدّ بهما"[1]، وذُكرَ من زيادتها قولُ المتنبي:

وكم ذا بمصرَ مِن المُضحِكَاتِ ولكنّه ضحكٌ كالبُكا

ولم أجد هذه الروايةَ، والذي في ديوانِهِ: "ماذا بمصرَ من المضحكات"[2].

وإذا ما عدنا إلى بحث الأستاذ علي النجدي لا يسعنا موافقته على أنّ هذا الأسلوبَ هو ناشئ من الأسلوبِ القديم، وقد صُحِّفت فيه "قَبَل" إلى "قَبْل"؛ ذلك أنّ الدلالةَ تختلف في الأسلوب القديم كليّاً، قال الأزهري: "كل ما استقبلك فهو قَبَل، وتقول لا أكلّمُك إلى عَشْرٍ من ذي قِبَل وقَبَل، فمعنى "قِبَل" إلى عشر مما يشاهده من الأيام، ومن قَبَل إلى عشر تستقبلنا"[3]. و"ذي قَبْل" في الأساليب المحدثة لا تدلّ إلا على الماضي، فضلاً عن أنّ هذا الاستعمال القديم لا يكاد يُعرف[4]، ولا يظفرُ به من بطونِ الكتب إلاّ أمثالُ الأستاذ علي النجدي، وعلى هذا فالمعنى مختلف تماماً ولا مجال للتصحيف فيه.

أمّا اللجوءُ إلى التقدير والتأويل وتخريج "ذي" على أنها اسمُ إشارة فلا شكّ أنّ تكلفه ظاهر. ولا يقلّ الحديثُ عن "ذو" الطائية غرابةً وبُعداً، فاستخدام "ذو" هذه قليل، وشواهدُها نادرة، ويكاد المتمكّن من اللغة يخلط بينها وبين "ذو" التي من الأسماء الخمسة، فكيف بالمتكلم العادي؟ ولاشكّ في أنّ مَن يستخدم هذا الأسلوبَ لا تخطر ببالِه "ذو الطائية" هذه، قال عباس حسن في النحو الوافي: "ومن المُستحسن تركُ "ذو" بلهجاتها المختلفة؛ لغرابتها في عصرنا وعدم الحاجة الحافزة لاستعمالها"[5]. وهذا قولٌ لم يتنكّب جادة الصواب.

---

(1) نفسه: ٣١٤.

(2) ينظر ديوانه بشرح العكبري: ١/ ٤١، والبرقوقي: ١/ ١٤٣.

(3) تهذيب اللغة: ٩/ ١٦٣، وينظر الجمهرة: ١/ ٣٢١.

(4) عرض له ابن قتيبه في أدب الكاتب: ٢٤٥، كما جاء في إصلاح المنطق، ١٦٤، والأغاني: ٥/ ٨٨.

(5) النحو الوافي: ١/ ٣٢١.

وعلى الأغلب أن "ذي" في هذا الأسلوب زائدة، وليس هذا بِدْعاً من العربية، قال ابن جنّي: "وحدّثنا أبو علي أنّ أحمد بن إبراهيم أستاذَ ثعلب(ت٢٩١هـ) روى عنهم: "هذا ذو زيد"، ومعناه: هذا زيد، أي صاحب هذا الاسم هو زيد"[١]. وقال الأزهري (ت٣٧٠هـ): نُقْلاً عن أبي زيد (ت ١١٩هـ): "ويقال أتينا ذا يمن"، أي أتينا اليمن، وسمعت غير واحد من العرب يقول:"كنا بموضع كذا وكذا، مع ذي عمرو"، وكان ذو عمرو بالصُمّان"؛ أي كنّا مع عمرو، ومعنا عمرو: و"ذو" كالصلة عندهم... وهو كثير في كلام قيس وما جاورهم"[٢].

على أنه يجدر الوقوف على أمثلة ابن جنّي، وما ذكره الأزهري عن أبي زيد في معنى "ذو"، فلا شك في أنها ههنا ليست زيادة مجرّدة، بل هي "ذو" التي بمعنى صاحب فهي من الأسماء الخمسة، وقول ابن جنّي "هذا ذو زيد"؛ أي صاحب هذا الاسم زيد، ومثله "ذو يمن" وإذا نظرنا في الأمثلة المضروبة من هذا الباب وجدناها متلوةً بالأعلام، بخلاف الأسلوب الذي ذكره المجمع، وإذا كان هذا صالحاً للاستشهاد به فيما ذكره المجمع، فمن باب أنّ دخول "ذو" كخروجها، أمّا على أنها من الأسماء الخمسة، فلا تصلح إلا بتأويل يخرج الأسلوب من طبيعته.

وأكثر ما يصدق على الأسلوب الذي جاء في قرار المجمع ما جاء عن ابن الأعرابي من زيادة "ذا" التي تستخدم في بعض صِيغ "لا جَرَم"؛ إذ يقول:" لا جرم لقد كان كذا وكذا.. ولا ذا جرم، والعرب تصل كلامها بذي وذا وذو فتكون حشوا لا يعتد بها وأنشد:

إنّ كلاباً والديّ لا ذا جَرَم[٣]

وزيادتها ههنا خالصة، لا تُحمَل على غير ذلك إلى بتأويل وتكلّف شديدين.

وكذا أيضاً ما ذكره ابن هشام إذ عَقَدَ فصلاً لـ"ماذا"، وذكر من وجوهها " أن تكون "ما" استفهاماً و"ذا" زائدة. وقال: "أجازَه جماعةٌ منهم ابنُ مالك"[٤]. وهذا القولُ، إضافة إلى ما جاء

---

(١) الخصائص: ٣/ ٢٧.

(٢) تهذيب اللغة: ١٥/ ٤٦.

(3) ينظر: "اللسان" و"تاج العروس"، مادة "جَرَمَ".

(٤) المغني: ٣٩٧.

عـن ابـن الأعرابـي أقـربُ إلى طبيعة الأسلوب المذكور، وعلى هذا فالقول بزيادتها-على ما فـيه- أقومُ قيلاً، وأبعدُ من التأويل وأقلّ كُلفةً من تقدير المحذوفات، ومن تخريجها على أوجهٍ نادرةٍ عند القدماء، فضلاً عن المحدثين.

"حضرَ"مَا يقربُ" مِن عِشرينَ وتَخلّفَ "مَا يزيدُ" عَلى أربَعِينَ"

جاء في قرار المجمع:

يُشيعُ هَذا الأسلوبُ في كِتَابَاتِ المُعَاصِرينَ، وَهوَ مَا يُعترَضُ عليهِ بِأنّ "مَا" فيهَا لِلعَاقِلِ عَلَى حِينِ أنّ الشّائعَ في استِعمَالِ "مَا" أن تكونَ لِغيرِ العَاقِلِ.

وَقَد دَرَسَت الّلجنَةُ هَذا، وَانتَهَت إِلَى قَبُولِ الأسلُوبِ بِالأدِلّةِ الآتِيةِ:

الأوّل: أنّ النُّحَاةَ يُجيزونَ استِعمَالَ "مَا" لِلعَاقِلِ عَلَى سَبِيلِ النُّدرَةِ.

الثاني: وهوَ أفضَلُ الوَجهَيْنِ فِي رَأيِ الّلجنَةِ – أنّ "مَا" فِي التَّعبيرَينِ نَكِرَةٌ مُوصُوفَةٌ مَعنَاهَا هُنا "عَدَدٌ"، وَيَكُونُ المَعنَى حِينَئِذٍ: حَضَرَ عَدَدٌ يَقرُبُ مِن كَذَا أو يَزِيدُ عَلَيْهِ، وَمِثلُ مَا جَاءَ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ مِن قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾[1]. إذ يَرَى جُمهُورُ المُفسِّرِينَ أنّ "مَا" فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ نَكِرَةٌ مَوصُوفَةٌ؛ أي مَكّنَاهُم تَمكِيناً لَم نُمَكِّنهُ لَكُم.

الثالث: أن تَكُونَ "مَا" مَوصُولَةً صِفَةً لِغَيرِ العَاقِلِ، وَالتّقديرُ: حَضَرَ العَدَدُ الذي يَقرُبُ مِن كَذَا أو يَزِيدُ عَلَيه.

ولِهَذا كُلّه يَرَى المَجمعُ إِجَازَةَ هَذَا الأسلُوبِ فِي المَعنَى الذي يَستَعمِلُهُ المُعَاصِرُونَ[2].

وقد قدّم الأستاذُ علي النّجدي مذكرةً في الموضوع، ذكر فيها الّلبس الذي يَسبقُ إلى ظنّ السامعِ من أنّ "ما" في العبارتين المذكورتين موصولة، وذهب إلى أنّ "ما" ههنا نكرة موصوفة كما في الآية الكريمة: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ...﴾، وقول الشاعر[3]:

---

(1) الأنعام: ٦.

(2) القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب: ١٥٧، صدر في الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة (٤٢) وفي الجلسة السابعة والعشرين للمجلس.

(3) ينظر المغني: ٣٩١، وحاشية الصبان: ١/ ٢٤٤.

لِمَا نافعٍ يَسعى اللبيبُ فلا تَكُن ... لِشيءٍ بَعيدٍ نفْعُهُ الدهرَ ساعِيا

وينتهي إلى تصحيح الأسلوبين، على انّ الأفصح- كما يَذكُر- انْ يستعمل مكان "ما" في العبارة الأولى نحو "زُهاء" أو "قَرابة"، وفي العبارة الثانية أن نقولَ: "تخلّف أكثرُ من أربعين" أو "تخلّف أربعون وزيادة"[1].

وقد تبنّى الجمع الرأيين اللذين ذكرهما علي النجدي، فأجاز أن تكون "ما" موصوفة، وأن تكون موصولة للعاقل على سبيل النُّدرة، وزاد عليهما أن تكون موصولة على تقدير صفةِ غيرِ العاقلِ وهو "العدد" وهذان مرجوحان.

وإذا ما نظرنا في تخريجاتُ الجمعِ فلا يسعنا قَبولُ تخريج "ما" على أنها موصولة؛ لأن ذلك سيفضي إلى ركاكةٍ، وتأويلٍ أقربَ إلى الصناعة النحوية منه إلى الدلالة. والمسألة في استعمال "ما" للعاقل ليست مسألة كثرة وقلّة، قال السيوطي: "زعمَ قومٌ منهم ابن دُرُستُوَيْه (ت ٣٤٧هـ) وأبوعُبَيْدة (ت ٢١٠هـ) ومَكّي(ت ٤٣٧) وابن خَروف (ت ٦١٠هـ) وقوعَها على آحاد من يَعقل مطلقاً"[2]، وجاء في حاشية الصَبّان: "كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة، والأكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم"[3]، ولا إشكال ههنا إلا في مسألة الدلالة.

فافتراض أن "ما" موصولة للعاقل في هذا الأسلوب سيجعلُها كنايةً مُلبِسَة في كثير من المواطن، وتفتقر إلى المرجع الواضح، وسيغدو الأسلوب المذكور على الوجه الآتي "حضر الذي يقرب من عشرين"، ودلالته على هذا الوجه بعيدة، فالكلمة المركزيّةُ فيه هي "عدد" ونحن بهذا التخريج نُقصيها عن مَركزيّتها، ونستبدل بها كناية غامضة، أمّا عدّها وصفاً لـ"عدد" محذوف، فلا دليل عليه وسيفضي إلى ركاكة فوق ركاكة هذا الأسلوب، ومن هنا يكون الرفضُ.

(1) الألفاظ والأساليب: ١/ ٣٨

(2) الهمع :١ /٢٩٨ .

(3) حاشية الصبان: ١/ ٢٢٢.

واقـرب شـيء إلى هـذا الأسلوب أن تكون "ما" فيه موصوفة على تقدير "حضر عددٌ يقـرب أو يزيد ..."، والذي يميّز "ما" الموصوفة من الموصولة أنّ الموصولة معرفة، بينما الموصوفة نكـرة بطبيعـتها، وقـد تكـون مقـصودة في هذا الموطن، فتقدير نكرة ههنا أدنى إلى دلالة هذا الأسلوب.

وثمـة ملمـحٌ دلالـيٌّ مهـم في هـذا التخـريج تجـدر الإشارة إليه، فنحن إذا استقرينا الـشواهد التي جاءت في "ما" النكرة الموصوفة، وأنعمنا النظر فيما جاء عن النحويين وجدنا "ما" هـذه مُغـرقة في الإبهام ولا تكونُ ذات معنىً خاصّ في الأعم الأغلب، وليس لها معنى دون وصـف، قال سيبويه: "فربَّ اسم لا يَحسُن عليه عندَهم السّكوتُ حتى يَصِفُوه، وحتى يَصيرَ وُصـفُهُ عـندَهم كأنّه بِهِ يَتمّ الاسمُ ... وكَذلك "مَنْ" و"مَا" إنما يُذكَران لحَشْوِهِما وَلِوَصْفِهِما، وَلَم يُـرَدْ بهمـا خِلْـوَين شيءٌ فَلِزَمَه الوَصفُ كما لَزِمَهُ الحَشوُ، وَليس لَهمَا بِغيرِ حَشوٍ وَلا وَصفٍ مَعنَـى"[1]. وقـد أنكـر قـومٌ مـن الـنحويين وقـوع "مَـنْ" و"مـا" موصـوفتين؛ لأنهمـا لا يَستقلان بأنفـسهما[2]. وقـال الهـرويّ (ت ٤١٥هـ): "والـوجه السابع أن تكون ما نكرة بمعنى شيء، ويلزمها النعت كقولك: "رأيت ما مُعجِباً لك" أي شيئاً معجباً لك، ومنه قول الشاعر[3]:

رُبّمـا تجـزعُ الـنفوسُ مِـنَ الأمْــ ... ـرِ لَـــه فَـــرجةٌ كَحَــلّ العِقَـــالِ

معـناه ربّ شـيءٍ تجـزعُ الـنفوسُ، وكـذلك "مـا" في قـولهم: "نعم ما صنعت" و"بئس ما صـنعت"، تقـدر بقولك شيء[4]"، وعلى مثل هذا النحويّون[5]. فهل يمكننا بعد هذا أنْ نعد "ما" في هـذا الأسـلوب نكـرةً موصـوفةً؟ والإجابـة بالإيجاب، فهذا الوجه هو الذي يمثل الدلالة الحقيقية لهذا الأسلوب.

---

(1) الكتاب: ٢/ ١٠٦.

(2) الهمع: ١/ ٢٩٩.

(3) وهـو مـن شـواهد الكـتاب: ٢/ ١٠٩، ونـسبه إلى أمية بـن أبي الصلت، وهو في المقتضب: ١/ ٤٢، وابن يعيش: ٤/ ٣، ٨/ ٣٠، الهمع: ١/ ٢٩٨.

(4) الأزهية: ٨٢.

(5) ينظر كـتاب الجمل: ٣٢١، الحروف للرماني: ٨٨، شرح المفصل: ٤/ ٣، الجنى: ٣٣٧، المغني: ٣٩١، حاشية الصبان: ١/ ٢٢٤.

فالمسألة على غير ما ذهب إليه القرار، فإن كانت العقبة في قَبوله كما جاء فيه أن الشائع في استعمال "ما" الموصولة أن تكون لغير العاقل، فإن الإشكال كما رأينا هي استخدام "ما" نكرة موصوفة واضحة الدلالة على العدد، ويمكنها الاستقلال بنفسها. ولا إبهام فيها كما استخدمها القدماء، وهذا هو الملمح الدلالي الجديد في هذا الأسلوب، ولعل الأجدى لو وقف المجمع عند هذا التخريج مشيراً إلى هذا الملمح.

"مَا دَامَ" فِي بَعضِ التَّعبيرَاتِ العَصرِيَّةِ"

جاء في قرار المجمع:

(أ) مَا دَامَ عَلِيٌّ مُجتَهداً فِي دُرُوسِهِ فَسيُكتَبُ لَه النَّجَاحُ.

(ب) مَا دَامَ صَاحِبُ الاقتِراحِ قَد حَضَرَ فَلنُنَاقِشْ المَوضُوعَ.

يَرى المَجمعُ قَبُولَ التَّعبيرَينِ، وتَخريجَهُمَا عَلَى أَحَدِ الوَجهَيْنِ الآتِيَينِ:

١. أن تَكونَ جُملةُ مَا دَامَ مُقَدَّمَةً عَن تَأخِيرٍ.

٢. أن تَكـونَ "مَـا" فِـي مَـا دَامَ زَمَانِـيَّةً شَـرطِيَّةً، كَمَـا في قَـولِه تَعَالَـى: "فَمَا استَقَامُوا لَكم فَاستَقِيمُوا لَهُم"[١].

وكـان الأسـتاذ محمـد حسن عـبد العزيـز -خـبير لجنة الأصول- قد قدّم مذكرة في الموضـوع بعـنوان "مـا دام في بعـض تعـبيرات عـصرية" عـرض فيها لهذه الأساليب المعاصرة، وأردف قـائلاً: "ونتبـيّن مـن الأمـثلة السابقة أن ما دام تجيء متصدرةً جملتها، وأنها ترتّب مع جملـتها تـرتيب أداة الـشرط مع جملة الشرط والجواب، وقد وقعت الفاء في ما يُشبه أن يكونَ جواباً لها في المواقع التي تأتي فيها الفاء، إذا كانت أداة الشرط "إنْ"، وعرضَ في مذكراتِهِ لبعضِ كـلامِ الـنّحاة في "مـا دام"، وانتهى إلى أن النّحاة يتكلّمون على "ما دام" حين تتأخر، أما الصورة الـتي تتـصدر فـيها فلم يقفوا عليها. ويذكر شاهداً غير منسوب، ذكره الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) تتصدر فيه "ما دام" وهو:

مـا دام حـافظُ سِرّي مَنْ وثقتُ بِهِ　　　فهـو الـذي لَـسْتُ عـنه رَاغباً أبدا

ويـردف قـائلاً: "وإذا صَـلح الشاهد السابق يكون التركيب السابق معروفاً في مرحلةِ اللغة العربية في عهده- على الأقل- ويكون التركيب المعاصر امتداداً له"[٢].

---

(١) في أصول اللغة: ٣/ ١٣٨، صدر في الدورة (٤٣)، الجلسة الثامنة للمؤتمر.

(٢) نفسه: ١٤٠.

كمـا قدّم الدكتور شوقي ضيف مذكّرةً أخرى بعنوان "صحّة تعبير عصري لصيغة "ما دام" بـيّن فـيه عـصريّة هـذه الأسـاليب، وذهـب مذهب ابن هشام في "المغني" في جواز مجيء "ما" الزمانية للشرط، وينتهي إلى صحّة هذه الأساليب وتخريج "ما" فيها على أنها زمانية شرطية[1].

وقـد ناقـشت اللجـنة المذكّـرتين وانتهت إلى تخريج هذه الأساليب على ثلاثة أوجه، الـوجهين المذكـورين في القـرار ووجـه ثالـث، وهو أن تكون "ما" مصدرية ظرفية، ودام تامّة، وبعد عرضه على المجلس أُكتفيَ بالتخريجين الأوّلين[2].

وقـد جـرت في أثـناءِ عرض هذه الأساليب على اللّجنة نقاشات حادّة بين المؤيدين والمعارضين استهلّها الدكتور إبراهيم أنيس (ت ١٩٧٧م)، الذي رأى الاكتفاء بتخريج واحدٍ لهـذه الأسـاليب، ورأى الأسـتاذ علـي النجدي ناصف القولَ بتقديم جملة ما دام، واستشهد بقول زهير(ت ١٣ق.هـ):

وإنْ أتـاه خلـيلٌ يـومَ مَـسغبةٍ ... يقـولُ لا غائـبٌ ماليْ ولا حَرِمُ[3]

فـسيبويه يخـرّج رفـع الفعل "يقولُ" على التقديم والتأخير، وتبعه الأستاذ محمد شوقي أمين، وقال: "القول بالتقديم والتأخير فيه قيمة بلاغية"، وردّ عبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م) هـذا الـوجه؛ لأنـه لا يـستند إلى قواعد لغوية صحيحة، وأيّده في ذلك عباس حسن، كما ردّ عبد السلام هارون التخريج الثاني وهو "ما" الشرطية، لأن أحداً لم يستعمله من قبل[4].

وإذا عدنا إلى قرار المجمع وجدنا التخريجين اللذين ذكرهما لهذا الأسلوب متناقضيْن، والغايـةُ مـنهما -كما في الكثير من القرارات- نيْل الموافقة عليه. فالتخريج الأول أخذ برأيِ المتشدّدين؛ لأنـه لا يجـوزُ تقـديمُ الحـرف المصدريّ على عامله، كما قال النحويون، والثاني وافق رأي المؤيّدين، الذين يَروْن أنه تعبير عصري تجدر إجازته كما هو.

---

(١) نفسه: ١٤٢.

(٢) محاضر جلسات المجلس ، الدورة (٣٤) : ٣٨٦.

(٣) البيت لزهير في ديوانه، وهو أيضاً في الكتاب: ٣/ ٦٦، والمقتضب: ٢/ ٧٠، والهمع: ٢/ ٤٥٩.

(٤) محاضر جلسات الدورة، (٤٣) : ٣٨٤.

علـى أنّ النحويين ردّوا أن تكون "ما" قبل "دامَ" شرطية مستندين في ذلك إلى السماع، قـال سيبويه: "وسـألته- يعـني الخليـل- عن قوله: "ما تدوم لي أدوم لك"، فقال: "ليس في هذا جـزاء مـن قِبَل أن الفعل صلةٌ لـ "ما" فصار بمنزلة الذي، وهو بصِلَتِه كالمصدر يقع على الحين، كأنه قال: أدوم لك دوامك لي"[1].

وإذا مـا أخـذنا التخـريج الأوّل الـذي جـاء بـه القـرار، وهـو القـائم على التقديم والـتأخير، لا نجدّه موفقاً، ففضلاً عن عدم جواز تقديم الحرف المصدري على عامله، فوجود الفـاء رابطاً بين جزئي الأسلوب لا وجهَ له إذا ما تصدّرت هذا التركيب، وهو ما يفضي إليه القـول بهذا التخريج. وليس ثم وجهٌ للقياس بينَه وبينَ قولِ زهير، "وإن أتاه..." على ما ذهب إلـيه الأستاذ علي النجدي، فهذا مطيّة الاحتمال، وما كان كذلك سقطَ به الاستدلال، فضلاً عـن الخـلاف فـيه، وذهـاب بعـضهم إلى تقديـر الفـاء[2]، ولـيس ثمة ضرورة لارتكاب هذا العدول في الأسلوب المذكور.

ولـو اقتـصر الجمع على التخريج الثاني لكان أجدى، فلا يحتاج إلى تأويل وتغيير في التركيب كما ينصّ الأول، وكون "ما" في ما دام لم تأت زمانية شرطية فهذا لا يمنع من حملها في هـذه الأسـاليب علـى ذلـك، لأنهـا واضـحة الدلالـة علـيه. وقد ذكر ابن هشام "ما" الزمانية الـشرطية ونقـل ذلـك عـن الفارسـي (ت ٣٧٧هـ)، وأبـي البقاء (ت ٦١٦هـ) وأبي شامة (ت ٦٦٥هـ) وابـن بَـرّيّ (ت ٥٨٢هـ)[3]، وحمـل علـيها قـوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَـٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[5].

أمـا مـسألة تعرّض النحويين للكلامِ على "ما دام" حين تتأخر، فقد ذكر الأستاذ محمد حـسن عـبد العزيـز في مذكـرته أن ابـن يعـيش ذكـر أن "ما دام" لا تأتي أولاً[6]، وقد وجدت

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٠٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢/ ٧٠، والهمع: ٢/ ٤٦٠.

(٣) المغني: ٣٩٨.

(٤) التوبة: ٧.

(٥) النساء: ٢٣.

(٦) شرح المفصل: ٧/ ١١١.

الـصَّيْمَرِيّ وهـو مـن نحاة القرن الرابع قد تناول هذه المسألة، إذ قال: "... ولا تكون إلا بعد كـلام كقـولك: أنـا انتظـرتك ما دمت قائماً ... لأن القائلَ يستعمله في ما وقع، ويشترط له اتصاله ودوامه، ولا تقول مبتدأ: ما دام زيد قائماً"[1].

أمـا البيت الذي ذكره الشيخ خالد الأزهري فقد ذكره في سياق الكلام على تقديم خـبر "ما دام" على اسمها، ولقد بحثت ما وسعني الجهد عن أصل هذا البيت فلم أقع من ذلك علـى شـيء، غـير أن تركيبه يَشي بحَداثته. ولا يعني هذا أنّ هذا الأسلوب لم يكن مستخدماً مـن قـبل، وقد طفت في الكثير من كتب الأحاديث والكتب الأدبية القديمة وعدت من ذلك بـشواهد تؤكد استخدام هذا الأسلوب، أقدمها ما جاء في سنن الدارمي عن ابن سيرين قال: "ما دام على الأثر فهو على الطريق"[2].

ومـا يلفـت الأنظـار ما جاء من هذا الأسلوب عند إمام من أئمة الحديث والفقه في القـرن الـثالث الهجري وهـو محمـد بـن علـي الحكيم الترمذي (ت ٣١٥هـ)[3]. فقد تكرر اسـتخدامه في كتابه "الأمثال من الكتاب والسنة" ومما جاء فيه" فما دام الأمير محافظاً على إمرته ضـابطاً لها... فأمره مستوٍ وولاياته عزيزة"[4]."وما دام البندار مشرفاً على أمور ديوانه مُحصّناً لأبواب الأموال ... فأمره قوي وخزائنه محشوة"[5]."فما دام الحَرّ كائناً فذلك شأنهن"[6]."فما دام الواعظ بهذه الصفة فإجابة القلوب له خوفاً"[7].

وهذا كلّه يؤكد أن هذا الأسلوب كان معروفاً لكن المحدثين أَحْيَوْه واستخدموه على نحو واسع، وعلى الأغلب أنه دخل في كلامهم من طريق الترجمة.

---

(١) التبصرة والتذكرة: ١/ ١٨٩.

(٢) سنن الدرمي (رقم) المقدمة: ١٤١.

(٣) هـو الإمـام محمـد بـن علـي بـن الحـسن الحكيم الترمذي، رحل طلباً للحديث، وكان عالماً موسوعياً، ولد في بداية القرن الـثالث، وتـوفي على الأغلب سنة ٣١٥هـ ينظر: سِيَر أعلام النُبلاء: ١٣/ ٤٣٩، تَذكِرة الحُفّاظ: ٢/ ٦٤٥، حِلْيَة الأولياء: ١٠/ ٢٣٣، لِسَان الميزان: ٥/ ٣٠٤.

(٤) الأمثال من الكتاب والسنة(cd): ١٢٦ (عن قرص ممغنط cd).

(٥) نفسه: ١٢٦.

(٦) نفسه: ١٧٩.

(٧) نفسه: ٢٣١.

"لَمْ يَكَدِ الضَّيفُ يَدخُلُ حَتّى عَانَقَهُ صَاحِبُ الدّارِ"

جاء في قرار المجمع:

يُشيعُ هَذا الأسلوبُ فِي العَصرِ الحَديثِ، وَالمُرادُ بِهِ أنّ التّرحِيبَ بِالضّيفِ تَمّ مَعَ أشَدّ الشّوْقِ وَالتّلَهُّفِ، فكَأَنّ زَمَنَ الدُّخُولِ قَد اقتَرَنَ بِزَمَنِ العِنَاقِ، أو كَأنّ الحَدَثَينِ قَد وَقَعَا مَعاً فِي آنٍ وَاحِدٍ.

دَرَسَت اللّجنَةُ هَذا الأسلُوبَ وَرَجَعَت إلى أقوَالِ أئِمّةِ النُّحَاةِ فِي كَادَ المَنفِيّةِ ثُمّ انتَهَت إلَى أنّه يُمكِنُ قَبُولُه عَلى أسَاسِ القَوْلِ بِأنّ نَفيَ كَادَ إثبَاتٌ لِخَبَرِهَا، فَمَعنَى الأسلُوبِ عَلَى هَذا: أنّهُ بِمُجَرّدِ دُخُولِ الضّيفِ عَانَقَهُ صَاحِبُ الدّارِ، فَالتّرتِيبُ بَينَ الحَدَثَينِ بَرَغمِ القِصَرِ الشّدِيدِ فِي الفَرقِ الزّمَنِيّ بَينَهما قَد تَمّ طَبيعِيّاً، أي دَخَلَ الضّيفُ فَعانَقَهُ صَاحبُ الدّارِ مُباشَرَةً وَبِسُرعَةٍ.

هَذا إلَى أنّ الأسلوبَ، بِصُورَتِهِ المُعاصِرَةِ قَد وَرَدَ فِيمَا يُحتَجُّ بِهِ مِن مَأثُورِ الكَلامِ وَهوَ مَا جَاءَ فِي حَديثِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ -رَضيَ اللهُ عنهُ- أنّهُ قَالَ يَومَ الخَندَقِ: "مَا كِدتُ أن أصَلّيَ العَصرَ حَتّى كَادَت الشّمسُ أنْ تَغرُبَ". وَلِهَذا تَرَى اللّجنةُ أنّ هَذا الأسلُوبَ صَحيحٌ لا حَرَجَ فِي استِعمَالِهِ[1].

وقد سبقَ أن تقدّمت اللّجنة بهذا الأسلوبِ في الدّورة الحادية والأربعينَ إلى مجلس المجمع، وقد قُدّمت بين يدي اللجنةِ آنذاك عدة بحوث؛ أولها للأستاذ عطية الصوالحي تناول فيه بناء "كاد" ودلالته مُثبَتاً ومَقروناً بحرف نفي، وجواز تأخير حرف النفي عنه، وانتهى إلى أن إثبات كاد إثبات ونفيها نفي، ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدماً عليها أو متأخراً عنها[2].

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب :١٧٠، صدر في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة (٤٣) والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع.

[2] محاضر جلسات المجلس في الدورة (٤١): ٣٢٦.

وأعقب الصوالحي بمذكرة أخرى بعنوان "استكمال القول في أسلوب كاد المنفية" انتهى فيه إلى أنّ من قال: إثبات "كاد" نفي وقصدَ المقاربة فهو مخطئ، وإن قصد نفي مضمون خبرها فهو مصيب، ومن قال: نفي "كاد" إثبات، إن قصد إثبات المقاربة فهو مخطئ، وإن قصد إثبات مضمون خبرها فهو مخطئ أيضاً، ما لم تقم قرينة تدل على ثبوته في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه، كما في قوله تعالى[1]: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[2].

كما قدم الأستاذ أحمد الحوفي (ت ١٩٨٣م) بحثاً بعنوان "كاد ويكاد في الإثبات والنفي" وتناول ذلك تحت ثلاثة أبواب: في القرآن الكريم، وفي الشعر، وفي النحو، وانتهى إلى أن كاد المثبتة تدلّ على مقاربة العمل والدُنُوّ من القيام به، أما المنفية فإنها تنفي القرب من العمل. ومعنى النفي بعدها أدل على البعد من معنى المنفي دونها. فقولنا: ما كادت الطائرة تصل أبعد في نفي وصولها من قولنا ما وصلت الطائرة[3].

وانتهت اللجنة إلى القرار الآتي: "يشيع في أقوال المعاصرين هذا القول، وأمثلته مما تأتي فيه حتى بعد خبر "كاد" المنفية ... وترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح على أنه نوع من المبالغة؛ لأن معناه أن الترحيب لقوته قد قارن الدخول"[4]. وعند عرضه على المجلس اعترض عباس حسن على مسألة المبالغة، وأيّده الدكتور إبراهيم الدمرداش[5] (ت ١٩٨٧م). وأخذ المجلس بهذا الاعتراض، ورد القرار إلى اللجنة لإعادة الدراسة.

عادت اللجنة لدراسة المسألةِ في الدورة الثالثة والأربعين، وقُدِّمت فيها ثلاثة بحوث، بحثٌ للدكتور إبراهيم أنيس بعنوان "لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار" وقد ذكر أنّ هذا أشبهُ بتعبيرٍ قديم وهو "ما سَلَّم حتى ودّع" وحقّق آراء اللغويين القدماء في مثل قول المحدثين "لم يكد أخي يَلحق بالقطار" فوافاهم فريقين، فريقاً يرى أنّ اللحاقَ قد تم فعلاً ولكن في آخر لحظة، وآخر يرى أن اللحاقَ لم يتمّ، بل هو إمعانٌ في نفي اللّحاق به، وإذا ما أخذنا

---

(١) نفسه: ٣٣٦.

(٢) البقرة: ٧١.

(٣) محاضر جلسات المجلس في الدورة (٤١): ٣٢٩.

(٤) محاضر جلسات المجلس (٤٣): ٣٣٢.

(٥) محاضر جلسات المجلس (٤١): ٢٨٤.

تعبير المحدثين "لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار" فعلى الأول فقد عانقَ صاحبُ الدار الضيفَ حالَ دخوله، أمّا على رأي الفريق الثاني فلا بد من تصوّر العناق قبل الدخول، وهي صورة خيالية، والغرضُ منها المبالغة في تصوير شدةِ الترحيبِ بالضيفِ، وانتهى إلى أنه يمكنُ قَبول هذا التعبيرِ الحديث على أحد التوجيهين السابقين[1].

وقدم الأستاذ علي النجدي ناصف (ت ١٩٨٢م) بحثين عَنْوَن الأول بـ"ما كدت أدخل حتى استقبلني رب البيت بالترحاب" خلص فيه إلى أنّ "حتى" في الأسلوبِ المذكور تدلّ على المبالغة وتصوير سرعة الاستقبال بما يشبه سرعة التوديع في قولهم "ما سلم حتى ودع"، إذ في سبيلِ التوديعِ استجازَ أنْ ينفي حدوثَ السلامِ جملةً ويثبت التوديع وحده. ويتناول جانباً من مبالغات العرب في أشعارهم ليؤكدَ ما ذهب إليه، وينتهي إلى أن " العبارةَ التي صدَّر بها بحثه مقبولة، مثلها مثل العبارات التي تستعمل في "كاد" منفيّة، غير أنها تنفردُ في المبالغة في التعبير، وهذا مقتصر على هذا التعبير ولا يمكن تعميمه"[2].

وتناول في بحثه الثاني ما جرى على لسان عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من هذا الأسلوب وهو قوله: "ما كِدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب" ويرى أنّ هذا يؤيد ما سبق أنْ رأته اللّجنةُ من أنّ الفعل المذكور بعد "حتى" إنما يقع معاقباً للفعل الذي يذكر بعد كاد المنفية، حتى كأن الفعلين يقعان معاً"[3].

وعلى الرغم مما نُقِل عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من استخدام هذا الأسلوب، واستخدام أبي سفيان له أيضاً، كما جاء في الحديث "ما كدت تأذن لي حتى تأذن لحجارةِ الجُلهمتيْن"[4] يمكننا إدراجه في أساليب المحدثين؛ ذلك أنهم استخدموه استخداماً واسعاً لم يعهده القدماء، فقد اقتصر استخدام القدماء على كاد منفية ومثبتة دون اقتران "حتى" بها اقتراناً لازماً، ولم تكن تخلو من خلافٍ وبلبلة بين النحويين.

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ٧٢.

(٢) نفسه: ٧٣.

(٣) نفسه: ٣٦.

(٤) اللسان "جله".

على أنّ العلماء كلهم -وغير العلماء- متفقون على أنّ كاد المثبتة تفيدُ مجرّدَ مقاربةِ الفعلِ لا وقوعَهُ، أمّا الخلاف ففي كاد المنفية. وقد ذهب النحاة في هذه مذهبين، مذهباً يرى أصحابه أن إثبات كاد نفي ونفيها إثبات، ولعل الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) يقف على رأس هؤلاء إذ قال في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[١]: "قال بعضهم إنما هو مَثَلٌ ضربه الله، فهو يراها ولكنه لا يراها إلا بطيئاً، كما تقول ما كدت أبلغ إليك ، وأنت قد بلغت ، وهو وجه العربية"[٢]. ومنهم ثعلب (ت ٢٩١هـ) إذ قال: "وقولك كدت أقوم أي لم أقم، ولم أكد أن أقوم أي قمت"[٣]. ومنهم النحّاس وابن جنّي[٤]، وعلى رأس المتأخرين ابن يعيش[٥].

غير أن جلّ النحاة ذهبوا إلى أن نفيها نفي للمقاربة وإثباتها إثبات[٦]، وقد كتب الجُرجاني فصلاً في تفسير قولِهم "لم يكد يفعل" ردّ على من ادّعى أن نفي كاد إثبات وإثباتها نفي، وانتهى إلى قوله: "ولو كان "لم يكد" يوجب وجود الفعل، لكان هذا الكلام منهم محالاً، جارياً مجرى أن تقول: لم يرها ورآها" فاعرفه[٧]. وأيّده الرضي وعَدّ القول بأنّ نفي كاد إثبات غلطاً أفحش الغلط، غير أنه ستدركَ قائلا: "قد يجيء مع قولك: "ما كاد زيد يخرج" قرينةٌ تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه، وبعد انتفاء القرب منه، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه، لا لفظ كاد. ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفاءه في وقت واحد"[٨]، وهذا كلام غاية في الدقة؛ ذلك أنه يجعل السياق قوام المسألة.

---

(١) النور: ٤٠.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٢٥٥.

(٣) مجالس ثعلب: ١/ ١٤٢.

(٤) ارتشاف الضرب: ٢/ ١٢٦.

(٥) شرح المفصل: ٧/ ١٢٥.

(٦) ينظر في ذلك: شرح الجمل: ٢٠١، شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٠٧، شرح الكافية: ٢/ ٣٠٦، الارتشاف: ٢/ ١٢٦، الهمع: ١/ ٤٢٣، وشرح الأشموني: ١/ ٣٩٥.

(٧) دلائل الإعجاز: ٢٧٧.

(٨) شرح الكافية: ٢/ ٣٠٦.

ومن الجدير بالذكر أن هذا اللَّبس والإشكال في استخدام كاد لم يكن مقصوراً على تنظير النحويين ، بل نجده يتسرّب إلى شاعر كبير هو ذو الرُّمة (ت ١١٧ هـ)، فلما قَدِمَ الكوفةَ أنشد الناس حائيّته المعروفة، حتى إذا انتهى إلى قوله:

إذا غَيَّرَ النأيُ المحبينَ لَم يكـدْ رَسيسُ الهَوى مِنْ حُبِّ ميَّةَ يَبرَحُ

ناداه ابن شُبْرُمة: يا غَيْلان أثراه قد برح، فعاد عنه فقال: إذا غير النأي المحبين لم أجدْ .. [1]

وإذا ما عدنا إلى كلام الدكتور أحمد الحوفي "أما دخول النفي على خبر كاد فإني لم أجده في نصٍّ من يُعتد به" فقد غاب عنه قول زهير:

صَحَا القلبُ عن سَلمَى وقد كاد لا يَسلو وأقفَرَ من سَلمى التَعانِيقُ فالثِقلُ[2]

أما قول أبي البقاء (ت ١٠٩٤هـ) في الكليات: "ولا فرقَ بين أن يكون حرف النفي متقدماً عليه أو متأخراً عنه"[3]، وقول ابن يعيش: "إذا دخل النفي على كاد قبلها كان أو بعدها لم يكن إلا لنفي الخبر"[4]، وهو ما استشهد به الصوالحي[5] ففيه نظر، فإذا سلّمنا أن كادَ المسبوقة بالنفي رهنُ السياق فإن النفي إذا تلاها لا يكون -على الأعم الأغلب- إلا إثباتاً لمضمون الخبر "فكاد لا يقرأ" قد قرأ، و"كاد لا يسلو" قد سلا، وهذا إثبات الخبر فيه بيِّن.

وإذا انتقلنا إلى الأسلوبِ الذي شاع عند المحدثين وجدنا "حتى" تقترن فيه اقتراناً لازماً، وقد زادت الطينَ بِلّة كما يقال، فأضافت إشكالاً جديداً في استخدام كاد.

أما قرارُ المجمع فهو بحاجة إلى مزيد من النظر والإحكام، فالفقرة الأولى فيه لا تخلو من الإلباس، وهي إشارة ضعيفة إلى مسألة المبالغة التي تم رفضها سابقاً من قبل المجلس؛ ذلك

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٧٤.

(٢) ديوانه: ٣١.

(٣) الكليات: ٧٤٩.

(٤) شرح المفصل: ٧/ ١٢٥.

(٥) محاضر جلسات الدورة (٤١): ٣٢٨.

أن مسألةَ الشوقِ والتلهّف لا تكون في كل هذه الأساليب فيمكننا القول:"لم يكد الطالب ينهي الامتحان حتى قرعَ الجرس" فأين الشوق والتلهّف في هذا وأمثاله؟

ومن ناحية أخرى فإن إقرارَ المجمع هذا الأسلوب وَفْق مقولة "نفي كاد إثبات لخبرها" رَفَضَه كثيرٌ من القدماء ممن يُعتَد بآرائهم، فكيف نقبله؟ والقول فيه لا يكون مطلقاً بل قيده القرينة والسياق.

قصارى القول كان على المجمع أن يتقيدّ بمناقشة الأسلوب المطروح الذي يتضمن عنصرين "كاد" المسبوقة بالنفي والمتلوّة بـ "حتى"، وهذا التقييد كان سيريحه من عبء الكثير من خلافات النحويين على مرّ السنين. ودلالة هذا الأسلوب بيّنة، تدلّ على وقوع الفعل بعد "حتى" معاقباً للفعل المذكور بعد كاد المنفية، فكأنّهما مقترنانِ، وهذا أبْيَن وأقوم قيلاً، وأنفى للإشكال.

مَدَحَهُ مَدحاً لا يَفِيهِ حَقَّهُ

يُخَطِّئُ بَعضُ النَّحويينَ مَا تَجري بِهِ أَقلامُ المُعاصِرينَ مِنْ نَحوِ قَولِهِم: "مَدَحَهُ مَدْحاً لا يَفِيهِ حَقَّهُ" عَلى أَسَاسِ أَنَّ الفِعلَ "وَفَى" هُنَا تَعدَّى إلى مَفعولَينِ، عَلى حِينَ أَنَّهُ لَم يَرِد فِي المُعجَمَاتِ إلاَّ لازِمَاً أو مُتَعدِّياً إلى وَاحدٍ فِي مِثْلِ: "وَفَى الدِّرهَمُ المِثقالَ": عَدَلَه- وَفَى فُلانٌ نَذرَه: أَدَّاهُ.

دَرَسَت اللَّجنةُ هَذا وَانتهت إِلى أَنَّ الأُسلُوبَ تُمكِنُ إِجازَتُهُ عَلَى أَساسِ أَنَّ الأَصلَ في قَولِهِم: "لا يَفِيهِ حَقَّهُ": "لا يَفِي حَقُّ فُلانٍ"، وَعَلَى هَذا تَكونُ حَقَّهُ بَدَلَ اشتِمَالٍ مِنَ الاسمِ السَّابِقِ الوَاقِعِ مَفعُولاً بِهِ فِي الأُسلوبِ المُعَاصِرِ[1]. وَلِهَذا تَرَى اللَّجنةُ أَنَّ إِجَازَةَ قَولِ القَائلِ: "مَدَحَهُ مَدْحاً لا يَفِيهِ حَقَّهُ" فِي المَعنَى الذي يُقَالُ.

وكانت اللجنةُ قد درست هذا الأسلوبَ وتناولت مذكرةَ الأستاذ محمد شوقي أمين، وقد رأى أن تخريج هذا الأسلوبِ يكون على وجهين، أولهما: أن يُلجأ إلى إدخال تعديل عليه، وهو حذف الضمير الواقعِ موقعَ أحد المفعولين، فيقال مدحه مدحاً يفي حقه؛ أي يتمّه. أما الوجه الآخر فأخذُ الأسلوب كما هو، ولكن بتخريج "وفى" على أنها ضُمّنت فعلاً يتعدى إلى مفعولين، وقد حمله على فعلين يحتملان معناه وهما "كالَ" و"وزنَ" فهما يتعديان إلى المفعول الثاني بحرف الجر ودونه، نحو: "كِلتُ زيداً طَعامَهُ"، و"كِلْتُ لِزَيْدٍ طعامَهُ"[2]. وقد أخذت اللجنة برأي الأستاذ محمد شوقي في تضمينه "وَفَى" فعلاً يتعدى إلى مفعولين، غير أنها خرّجت هذا الأسلوب بالمقامِ الأوّل على نزع الخافض، أي أنّ أصلَ التركيب "لا يَفي لَه حَقَّهُ". ولم يوافق المجلس، واقترح تأجيلَ البتّ فيه[3].

وعادت اللجنة إلى دراسة الموضوع في الدورة التالية، ونبذت التخريجين اللذين طرحتهما، وقالت بتخريج جديدٍ وهو البدَلُ - كما جاء في القرار آنفاً- فوافق المجلس عليه.

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ٨١ ، صدر في الدورة (٤٣) في الجلسة العاشرة.

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ٨٢.

(٣) محاضر جلسات المجلس الدورة: (٤٢): ٤٨٦.

ومـوافقةُ المجلسِ على هذا القرارِ على الوجه الذي طرحته اللجنة يعينه في قضيتين، فهـو من جهة لا يردّ هذا الأسلوب وقد غدا سائغاً مقبولاً، ويمكنه من جهة أخرى ردّ مسألة التـضمين فيه، وقد رسّخ فيها شروطاً في مستهلّ نشأته، تحول دون إساغته ههنا. وعلى وجه الخـصوص شـرط المناسـبة، وتوصـية اللجـوء إلى التـضمين لغرض بلاغي، ولا نعيد الكلام علـيها، وقـد مـرّ في أثـناء مناقـشة مسألة التضمين، ولكن نذكّر بمسألة الانضواء تحت جنس واحـد لتـصحيح التـضمين، وهـي مـسألة لا تطّـرد. أما تخريج "حقه" على البدل، فتأباه دلالة التركـيب، فـضلاً عـن أن بـدل الاشـتمال وبـدل الجـزء من كل لم يعودا موضع استعمال في الغالب.

ومـسألة نـزع الخـافض أجمـع النحويون على نقلها فهي سماعية، فضلاً عن الخلاف فـيها، ومجالُها الشعر بالدرجة الأولى لِمَا يتحمّل من الضرائر، إلا ما قالوه حين يكون المجرور مصدراً مؤولاً مع أنّ وأنْ وكي[1]، ولا يلتفت إليها في هذا الأسلوب.

وقـصارى القول أنّ "وفى" قد طلبت مفعولين في هذا التركيب، ودَلالة ذلك لا تُدفع، فألفـاظ اللغـة وتـراكيبها مـتطوّرة، ولا يمكن أنْ نُسبغَ عليها لَبوسَ الجُمودِ، وما دمنا قد قبلنا هذا الأسلوب فعلينا أنْ نُقرَّ بذلك.

---

(1) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ١٦٠، وحاشية الصبان: ٢/ ١٣١.

أقدّرُ الجُنديَّ ولا سِيَّما وَهوَ في المَيدانِ

جاء في قرار المجمع:

"تُجري أقلامُ بَعضِ الكُتّابِ بِنَحوِ قَولِهِم: "أُقَدِّرُ الجُنديَّ وَلا سِيَّمَا وَهوَ فِي المَيْدانِ"

وَقَد دَرَسَت اللَّجنةُ هَذا الأسلوبَ وَراجَعَت أقوالَ العُلَماءِ فيهِ، ثُمَّ ذَهَبَت إلى تَرجيحِ قَولِ الرَّضِيِّ والبَغداديِّ وَالصَّبّانِ، وَانتَهت إلى أنَّهُ أُسلوبٌ عَربيٌّ صَحيحٌ يَجري عَلَى الأُصولِ النَّحويةِ، وَأنَّ الجُملَةَ المَقرُونَةَ بِالوَاوِ بَعدَ "لا سِيَّمَا" فِيهِ تَصلُحُ أَنْ تَكُونَ حَالاً"[1].

وقد قدّم الشيخ عطيّة الصوالحي بحثاً وسمه بـ"لا سيما والأمر كذا"، عرض فيه لأصل "لا سيّما" ولإعراب ما بعدها. كما عرض لأقوال النحاة الذين يجيزون ذكر الواو بعدها، والذين يمنعون ذلك، وأيّد ما ذهب إليه المجوّزون، فهو تركيب عربي صحيح[2].

بادئ ذي بدء، الوقوع على شاهد يتضمن "ولا سيّما" عزيزٌ لدى القدماء، ولعلّ أولَ من استخدمها هو امرؤ القيس (ت ٥٨٠م) إذ قال:

ألا رُبَّ يومٍ لكَ مِنهُنَّ صَالحٍ ... ولا سِيَّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ

فجعل النحاةُ من هذا الاستخدام مثالاً يُحتذَى، حتى قال ثعلب "من استعمله على خلاف ما جاء في قوله: "ولا سيما يوم بدارة ..." فهو مخطئ"[3].

وعدّها الكوفيون وجماعة من البصريين كالأخفش (ت ٢١٥هـ) وأبي حاتم (ت ٢٤٨هـ) والنحّاس (ت ٣٣٧هـ) والفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) وابن مَضاء (ت ٥٩٢هـ) من أدوات الاستثناء، ووجْه ذلك أنّ قولنا: "قام القوم لا سيّما زيدٌ" يفضي إلى مخالفة زيد لهم في أنّه أولى بالقيام منهم، فهو يخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية[4]. وليس هذا

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٤٢، صدر بالجلسة (٣٩) من مؤتمر الدورة (٢٦) من مجلس الدورة نفسها.

[2] محاضر جلسات الدورة (٣٩): ٤٠٦.

[3] الهمع: ٢/٢١٨.

[4] ينظر الهمع: ٢/٢١٨.

بالصواب، ونظْمُها مع أدوات الاستثناء فيه إجحاف، وإسقاط لدلالتها، والظاهر أنّ الغرضَ منها إفادةُ أنّ ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمرٍ واحد، غيرَ أنّ نصيبَ ما بعدها أوفر، وهذا يُباين دلالة الاستثناء.

أما الأسلوب الذي نحن في صدده، فلعلّ أول من ردّه أبو حيان، إذ قال: "وما يوجد في كلام المصنِّفين من قولهم: "لا سيما والأمر كذلك" تركيب غير عربي، وكذلك حذف "لا" من "لا سيّما" إنما يوجد في كلام الأدباء المولَّدين لا في كلام من يُحتج بكلامه"[1]. وتبعه المُرادي (ت ٧٤٩هـ)[2].

وأجازه الرضي (ت ٦٨٨هـ) قائلاً: "فإذا قلت أُحِبُ زيداً ولا سيّما راكباً أو على الفرس " فهو بمعنى وخُصوصاً راكباً، فراكباً حال من مفعول الفعل المقدر؛ أي أخصّه بزيادة المحبة خصوصاً راكباً، وكذا في نحو: "أحبّه ولا سيّما وهو راكب"، وكذا قولك "أحبه ولا سيما إنْ رَكِب"؛ أي وخصوصاً إن رَكِب، فجواب الشرط مدلول "خصوصا"؛ أي إن ركب أخصه بزيادة المحبة"[3]، وتبعه الصبّان[4]. وهذا صحيح وهو بيِّن الدلالة.

أما فيما يتعلق بجعل "لا سيما" مسكوكةً قياساً على شاهد امرئ القيس، والنظر إلى الاستعمالات الأخرى على أنها شاذة فلا يمثل شيئاً للغة؛ ذلك أنّ هذا الشاهد مضافاً إلى بعض الشواهد التي تلته لا تشكّل استقراءً تامّاً لهذا التركيب.

وإذا ما تركنا تنظير النحاة وتقصّينا استعمال الواو بعد "لا سيما" عند القدماء، وجدناه مطَّرداً، فقد استخدمه أبو عبد الله التِّرمذي (ت ٣١٥هـ) في "الأمثال من الكتاب والسنة"[5]، والأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) في الأغاني[6]، وأبو السعادات الجزري (ت ٦٠٦هـ)

---

(١) الارتشاف: ٢/ ٣٢٩.

(٢) بحث الشيخ عطية الصوالحي: ٤٠٨.

(٣) شرح الكافية: ١/ ٢٤٩.

(٤) شرح الصبان: ٢/ ٢٤٩.

(٥) الأمثال من الكتاب والسنة(cd): ٢٦٧.

(٦) الأغاني: ١/ ٣٩٤، ٤/ ١١٣، ١٩/ ٧١، ٢٣/ ٢٠٥.

في "النهاية في غريب الأثر"[1]، وابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) في "المثل السائر"[2]، والقلقشندي (ت ٨٢١هـ) في "صُبح الأعشى"[3]، وتقيّ الدين الحموي (ت ٨٣٧هـ) في "خزانة الأدب"[4]، وقد استخدموه استخداماً واسعاً. وهذا يشي بأنّ هذا الاستعمالَ لم يكن شاذاً ولا معزولاً، وقد انبسط عبر هذه القرون حتى عبر إلينا.

إنّ "ولاسيّما" ذات تركيب مُزدوِج فهي مركبة من "لا" و"سيّما" و"سيّما" مركبة من "سيّ" و"ما"، ومن الطبيعي ألاّ تثبت هذه الصيغة المعقدة نسبياً على كثرة الاستخدام، وكما رأينا استخدام الواو بعد "لا سيما" فقد استخدمت دون الواو قبلها في "الأغاني"[5]، و"ثمار القلوب"[6]، للثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، و"الإيضاح في علوم البلاغة"[7]،وفي وصية لسان الدين بن الخطيب (ت ٧٧٩هـ)[8] و"صبح الأعشى"[9]، كما استخدمت "سيّما" في "الأغاني"[10]، وصبح الأعشى"[11]، و"نفح الطيب"[12]، للمَقّري"(ت ٧٥٨هـ).

وهكذا نرى أن استعمال "ولا سيما" تشكّل بأشكال لم يُجِزْها بعض اللغويين وجرت على ألسنة الكتاب، ومن الإجحاف ألاّ يسعنا ما وسعهم.

تبقى الإشارة إلى أنّ قرارَ المجمعِ كان مُجتَزَأً، واقتصرَ على حالةٍ واحدة من حالات "ولا سيما" وهي إعقابها الواو، وقد رأينا أن الإشكال في استخدامها أوسع من ذلك. فكان على المجمع أن يجلّي حالها وقد تصدّى لها، ولعلّ أهم جانب من جوانبها أنها ليست من أدوات الاستثناء، كما يشيع عند الكثير من النحويين، وجدير بالمجمع أن يشيرَ إلى ذلك أيضاً.

---

(1) النهاية في غريب الأثر(cd): ٤ / ١٢١.

(2) المثل السائر(cd) : ١/ ١٨٩، ٢/ ٢٢، ٢/ ٢٣.

(3) صبح الأعشى: ٦/ ٨٠، ١٨١، ١٩٠، ٧/ ٢٤٦، ٤٠١، ٩/ ٧٩، ١٦٥، ١٩٢، ١٩٤، ١٠/ ٨٤، ٢٦٤، ١١/ ٣٠١، ٣٤٧، ١٣/ ٧٧، ١٤/ ٤٢٣.

(4) خزانة الأدب: ١/ ٢٩٩، ١٨/ ٣٢١، ٢/ ٣٧٩.

(5) الأغاني: ١/ ٣٩٤ (اخبار العرجي ونسبه)، ٩/ ٢٨٨، ١٨/ ٢٨٤، ١٩/ ٧١ (نسب مسلم بن الوليد وأخباره).

(6) ثمار القلوب :١/ ٤٨، ١٨٣.

(7) الإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ٥٩، ١٦٩، ٢٠٣، ٣٠٤.

(8) جمهرة خطب العرب: ٣/ ١٨٧.

(9) صبح الأعشى: ١/ ٣٠، ١١٤، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٨٦، ٢٠٣، ٣٦٣، ٥٢٤، ٥٣٨.

(10) الأغاني: ٢٣/ ٢٠٥، ١٢٠.

(11) صبح الأعشى :٨/ ٣٤٩، ٩/ ٣٢٤، ١١/ ٣٤٧، ١٢/ ٣٤٦، ٤٦٦.

(12) نفح الطيب: ٦/ ٣١٥، ٦/ ٤٠٢، ٥/ ١٢٤.

"فَعلتُ كَذَا رَغماً عَنه"

جاء في قرار المجمع:

يُستعمِلُ الكُتّابُ هَذا التَّعبيرَ: "فَعلتُ كَذَا رَغمَ كَذا" أوْ "رَغماً عَنْ كَذَا"، وَالمَسمُوعُ الفَصيحُ فِي مِثْلِ هَذا، "فَعلتُ كَذا عَلَى الرَّغمِ مِنْ كَذا، أوْ برَغمِ كَذَا"، وَيُمكِنُ أنْ يُعلَّلَ استعمَالُ "فَعلتَ كَذا رَغمَ كَذا، أو رَغماً عَنْ كَذا" بِأنَّ "رَغمْ" هُنا حَالٌ مَصْدَرٌ بِمعنَى اسمِ الفَاعِلِ، أو مَنصوبٌ عَلَى نَزْعِ الخَافِضِ، كَذلكَ يُمكِنُ تَعليلُ استعمَالِ "عَنْ" مَكَانَ "مِنْ" بِأنَّ الأولَى تَنوبُ مَنابَ الأخرَى، فإنَّ "عَنْ" تُوافِقُ "مِنْ" وتُرْدِفُهَا، وتَكونُ بِمعنَاهَا كَمَا صَرّحَ بِذلكَ النُّحَاةُ[1].

وقد أفرد الأستاذ عبد الحميد حسن (ت ١٩٧٩م) المسألة الثانية من بحثه المعنون بـ"مسائل نحوية تتطلب النظر" لهذا الأسلوب، وهو من بحوث الدورة الرابعة والثلاثين. وقد صحّح "رغمَ كذا" وأجازها على وجهين: الوجه الأول على أساس حذف حرف الجرّ وهو- كما قال- باب معروف في العربية، وقد ورد الكثير منه. والوجه الثاني على أنّ "رَغمْ" مفعول مطلق. أمّا "رَغماً عَنْ كَذَا" فقد عدّه من باب تقارض حروف الجر، وعلى هذا تكون "عن" بمعنى "من" تطبيقاً للنصوص الآتية، جاء في الهمع عند الكلام على معاني "عن" ما نصّه".. وتكون بمعنى "من" نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾[3]، بدليل "فتقبل من أحدهما .. الآية"[4]. وذكر نصّين آخرين من شرح الأشموني[5]، والتصريح[6] مؤكداً ما جاء في الهمع.

(1) كتاب الألفاظ والأساليب: ١/ ٤٥، صدر بالجلسة (٩) من مؤتمر الدورة (٣٥).

(2) الشورى: ٢٥.

(3) الأحقاف: ١٦.

(4) الهمع: ٢/ ٣٦٠.

(5) شرح الأشموني: ٢/ ٣٣٦.

(6) شرح التصريح: ٢/ ١٦.

وأيـد رأيه بما ورد من السماع، إذ جاء في أساس البلاغة ما نصه "ما لي عنك مُراغَمٌ، ثم قال:

إذِ الأرضُ لم تُجهلْ عَليَّ فُرُوجُها وإذ لـيْ عـن دارِ المذلّـةِ مَـرْغَمُ"[1]

وتجدر الإشارة ههنا إلى أنّ القـولَ بنـيابةِ حـروفِ الجـرّ إنمـا أثبته الكوفيّون ومن وافقهـم، ورد بعض النحويين مذهبَهم، وقالوا: لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أنْ تقعَ حيث تقع هذه الحروف، فوجب أن يُتَأوَّلَ جميع ما ذكروه[2].

وقـد كـتب الأستاذ عباس حسن بحثاً قيّماً في النحو الوافي لخّص فيه حقيقة الأمر في نـيابة حـروف الجر، وجعلها مذهبين: الأول قِوامه أنْ ليس لحرف الجر إلا معنى واحدٌ يؤدّيه علـى سـبيل الحقـيقة لا المجـاز، وهـذا مـذهب البصريين، والثاني: أنَّ قَصْرَ حرف الجر على معنى واحد حقيقي تَعَسُّف، وتحكم لا مسوّغ له، وهذا مذهب الكوفيين[3]. وقد آزر الأستاذ عـباس حسن الثاني، وقال: "لا شكّ أنّ المذهب الثاني نفيسٌ كما سبق؛ لأنه عمليّ وبعيدٌ من الالـتجاء إلى المجـاز والتأويل ونحوهما، من غير حاجة، فلا غرابةَ في أنْ يؤدي الحرف الواحد عـدة معـانٍ مختلفة وكلها حقيقي، ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروفِ في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة"[4]، وهذا كلام قيّم يريح من الكثير من التعسّف في التأويل.

وقد ذكر السيوطي في الهَمْع: أن ابنَ هشام زاد من معاني "عنْ" معنى "منْ"[5]، والحقّ أنّنا نـرى هـذا المعنـى قبل ابن هشام بأربعة قرون عند الهرويّ (ت ٤١٥هـ) إذ قال: "تكون مكانَ "مِنْ" قـال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾؛ أي من عباده، وكذلك تكون "منْ"

---

(1) أساس البلاغة: (رغم).

(2) ينظر: الجنى الداني: ٢٤٨، والهمع: ٢/ ٣٥٩.

(3) النحو الوافي: ٢/ ٤٩٦.

(4) نفسه: ٢/ ٥٠١.

(5) الهمع: ٢/ ٣٦٠.

مكان "عن" كقولك: لهيتُ من فلان؛ أي عنه، و"حدثني فلان من فلان"؛ أي عنه[1]، ولم يذكر جُلّ النحويين هذا المعنى[2].

وأما ما ذكره عبد الحميد حسن من جواز تعليل "فعلت كذا رغم كذا" على أنه منصوب على نزع الخافض، وتبنّاه قرار المجمع فلعل من الأجدَى تركه وعدم التطرق إليه، فنزعُ الخافض قوامه السماع، وألفاظ محدودة يتداولها الكتاب، ولم تسلم من الخلاف. ولا يقلّ بُعْداً ما قال به من النصب على المفعولية المطلقة؛ لأنه سيسلكُ مسالكَ من التأويل تُقصيه عن دلالته.

على أن ثمة ملمحاً دلالياً في هذا الأسلوب لم يُلتفت إليه في خضمّ الاشتغال بالتركيب النحويّ، وهو غاية في الأهمية، فالاستخدام القديم لهذا الأسلوب لا يتلو "رغم" فيه- على الأعمّ الأغلب- إلا الأنف أو الضمير الدال على الشخص أو الأشخاص، بينما تطور حديثاً فأمسى يتلوه الصِّعاب، والمشكلات، والمرض، ويمكن الوقوع عليه عند الكتاب والشعراء كثيراً... الخ، قال أبو القاسم الشابي (ت ١٩٣٤م):

ساعيشُ رَغمَ الداءِ والأعداءِ ... كالنَّسرِ فوقَ القمةِ الشمَّاءِ[3]

وهذا ما لم يشتهر عند القدماء.

جاء في اللسان: ما أرْغَمُ من ذلك شيئاً؛ أي ما أنقمه وما أكرهه، والرَّغم الذِلّة، والتراب والقَسْر، والمَرْغَم الأنف، ورَغّم فلانٌ أنفَه خَضَعَ. وفي الحديث: "وإنْ رغِمَ أنفه؛ أي ذل"، وفيه أيضاً حديث مَعْقِل بن يَسار (ت ٦٥هـ) "رَغِم أنفي لأمر الله"، وفيه: "إذا صلّى أحدكم فليُلزِم جبهتَه وأنفَه الأرضَ حتى يَخرجَ منه الرَّغم"، معناه حتى يخضعَ ويذِلَّ، ويخرج منه كِبْرُ الشيطان"، وفيه أيضاً: "رغم أنفه ثلاثاً، قيل من يا رسول الله؟ قال: من أدرك أبويه أو أحدهما حيّاً ولم يدخل الجنة. وفيه أيضاً "وإنْ رَغِم أنفُ أبي الدرداء"، وجاء في التاج: "المرغم

---

(1) الأزهية: ٢٧٨.

(2) ينظر: معاني الحروف للرماني: ٩٤، شرح الجمل: ١/ ٥٣٥، شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٦٣، شرح الكافية: ٢/ ٣٤٢، رصف المباني: ٣٦٦، الجنى الداني: ٢٤٢، أوضح المسالك: ٣/ ٤٠.

(3) ديوانه أغاني الحياة: ١٧٩.

كمقعد مجلس الانف، وهو المرسن والمخطم والمعطس والجمع مراغم يعتبر فيه ما حول الأنف، ومنه قولهم لاطأنّ مراغمك". فعلاقة "رغم" بالأنف بيّنة، ويتردّد هذا المعنى وهذه الاستعمالات في جلّ المعاجم[1].

وعلى هذا فالأسلوب لا تكمن جِدَّته في صياغته النحوية كما جاء في قرار المجمع وحسب بل في دلالته وطبيعة استخدامه.

[1] ينظر (رغم): الجمهرة، والتهذيب، أساس البلاغة، ومختار الصحاح، والمُحكم، واللسان، والقاموس، وتاج العروس، وللمحدثين: محيط المحيط، وأقرب الموارد، ومتن اللغة، المعجم الوسيط.

استِعمَالُ "خَاصَّةً" و"خصُوصاً"

جاء في قرار المجمع:

"دَرَسَت اللّجنَةُ كَلِمَتَيْ "خَاصّةً وخُصُوصاً" واستَخلَصتْ مَا يَلي: نَصّ بَعضُ اللُّغويّين عَلَى أنّ "خَاصّةً" اسمُ مَصْدَرٍ أو مَصْدَرٌ جَاءَ عَلَى فَاعِلَة كَالعَافِيَةِ، وَأنَّ "خُصُوصاً" مَصْدَرٌ، ولَهُمَا في الاستِعمَال صُوَرٌ، مِنْهَا:

١. أُحِبُّ الفَاكِهةَ وَبِخاصّةٍ العِنَبُ، وَفي هذَا وَنَحْوِهِ يُرفَعُ مَا بَعدَهَا عَلَى أنّهُ مُبتدأ مُؤَخّرٌ.

٢. أُحِبُّ الفَاكِهةَ وَخَاصّةً العِنَبَ، وَفي مِثْلِ هَذا تُنصبُ "خَاصّةً" عَلَى أنّها مَصدَرٌ قَامَ مَقَامَ الفِعلِ، وَمَا بَعدَهاَ مَفعولٌ بِهِ.

٣. أُحِـبُّ الفَاكِهـةَ خَاصّـةً العِنَبَ دُونَ وَاوْ وَنحوَ هَذا تُنصَبُ فيه "خَاصّةً" عَلَى أنّها حَالٌ، وَمَا بَعدَهاَ مَفعولٌ بِهِ.

٤. أُحِـبُّ الفَاكهـةَ وَخُصُوصاً العِنَبَ: وَفي هَذا وَمِثْلِهِ تُنصَبُ "خُصُوصاً" عَلَى أنّهَا مَصدرٌ قَامَ مَقَامَ الفِعلِ، وَمَا بَعدَهَا مَفعولٌ بِهِ"[١].

وقـد ناقـشت اللجـنةُ هـذا الأسـلوبَ، وقدّمته إلى المجلسِ، وقد خطر للأستاذ محمد خلـف الله أحمـد استعمالان جديـدان لهـذا الأسـلوب لم تلـتفت إليهما اللّجنة وهما: "أحبُّ الـتفاحَ واللبنانـيَّ مـنه خاصةً"، والثاني: "يُعجبني التفاح واللبنانيّ خاصةً". وخرّج الشيخ عطية الصوالحي "خاصة" على الحال وردّه عباس حسن لوجود الواو[٢].

وجـاء في المعنى اللغوي لـ"خصوصٍ وخاصّة": خَصّه بالشيء يَخُصّه خَصّاً وخُصوصاً وخَـصُوصِيَّةً وخُـصُوصِيَّةً، والفـتـحُ أفـصح، وخِصِّيـصَى وخَصَّصَه واختَصّه، أفْرَدَه به دون غـيره. ويقـال: اختَصّ فـلانٌ بالأمـر وتـخـصّص لـه إذا انفرد، وخَصّ غيرَه واختَصّه ببِرِّهِ. ويقـال: فـلان مُخِـصٌّ بفـلان أي خـاصّ بـه، ولـه به خِصِّيَّة. والخاصّة ضد العامة، وهو ما تَخصّه لنفسك[٣].

---

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ١/ ١١، صدر بالجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٣٧).

(٢) محاضر جلسات الدورة (٣٧): ٢٩٥.

(3) تهذيب اللغة:(خَصَصَ)، لسان العرب، والقاموس، والتاج، والمخصّص: ٤/ ٤٩٩.

وقد وجدت هذا الأسلوب مستخدماً عند المتأخرين- على ندرة- كما في "صُبْح الأعشى": "أمّا البطيخُ فينجُب عندهم نجابة خاصةً الأصفر" وسُمِع من ثعْلب ما يشبهه إذ قال: "إذا ذُكر الصالحون فبخاصّةٍ أبو بكر، وإذا ذُكر الأشراف فبخاصّةٍ علي"[1]، وممن عرض لما يشبه هذا الأسلوب من النحويين الرضيّ، إذ يقول: "فإذا قلت أُحبُّ زيداً ولا سيّما راكباً أو على الفرس فهو بمعنى خصوصاً راكباً، فراكباً حالٌ من مفعولِ الفعل المقدّر؛ أي أخصّه بزيادة المحبة خصوصاً راكباً"[2].ومع هذا فليس ما يستخدمه المحدثون صدىً لهذا القديمِ النادر، بل هو على الأغلب دَخيل من الإنجليزية، وبالتحديد كلمة "especially".

وهذا الأسلوب يُؤدَّى على الأوجه التي جاءت في قرار المجمع، وكذلك ما زاده الأستاذ محمد خلف الله، ويمكننا إضافة أوجه أخرى، وهي: "أخص" و"على وجه الخصوص"، و"خُصوصيّ" و"على وجه التخصيص" و"على الأخص" و"في الأخص" و"بالخصوص" و"خِصِّيصاً"، وكل هذا مستعمل ومتداول ومن اليسير الوقوع عليه على ألسنةِ الكتاب وأقلامِهم، وكلّ هذه التعبيرات حلّت محلّ "لا سيّما" فهي أيسر كلفة وأبعد من الإشكالات.

وهذا الأسلوب كلٌّ متكاملٌ دلالتُه واحدةٌ، وتخريج النمط الثالث من هذا الأسلوب "أحب الفاكهة خاصةً العنبُ" على أن "خاصة" حال ، بينما تُخرّج في النمط الثاني "وخاصة العنبُ" على أنها مصدر قام مقام الفعل ليس موفّقاً، وهذا النظر ينسحب على النمط الرابع "أحب الفاكهة وخصوصاً العنبُ" وإن لم يذكر المجمع "خصوصاً" دون الواو.

وإذا أردنا أن نتمثّل الدلالة الحقيقية لهذه الأساليب فيمكننا النظر إليها باعتبارين: الأول:

ويشمل الأنماط التي لا تُسبَق بحرف الجر نحو: "خاصة وخصوصي وخِصِّيصاً .. وما إلى ذلك" وهذه جميعاً مصادر نائبة عن أفعالها، ودلالة ذلك فيها بيّنة لا تدانيها دلالة الحال؛ سُبقت بالواو أم لم تسبق، ويكون ما بعدها مفعولاً به. أما النمط الثاني: فهو المسبوق بحرف الجر نحو: "بخاصة وعلى الأخص، وبالأخص .. ونحو ذلك" ولا مفر من إعراب الاسم الذي يليه مبتدأ مؤخراً، خبره شبه الجُملة المقدَّم.

وهذه هي دلالة هذه الأساليب، ومعاملتها على غير ذلك فيه كُلْفةٌ وتشتيتٌ لا مُوجبَ له.

---

[1] المخصّص: ٤/ ٤٩٨، واللسان، والتاج (خصص).

[2] شرح الكافية: ١/ ٢٤٨.

سَارَتِ المُفَاوَضَاتُ "خُطوَةً خُطوَةً"، أَو "خُطوَةً بِخُطْوَةٍ" نُوقِشَتْ سِيَاسَةُ "الخُطوَةَ خُطوَةَ"

جاء في قرار المجمع:

تُشيعُ هَذهِ العِبارَاتُ الثَّلاثُ في اللُّغةِ المُعاصِرةِ. وَقد دَرَسَتْهَا اللَّجنةُ ثُمَّ انتهت إِلَى أَنَّ الأُولَى وَالثانِيةَ صَحِيحَتَان عَلَى أَنْ تَكونَ "خُطوةً خُطوَةً" في العِبارَةِ الأُولَى حَالاً مُؤَوَّلاً بِمشتَقٍ؛ أَيْ مُرَتَّبةً أَو مُتَتابِعةً مَثَلُهَا كَمَثَلِ قَولِهم: "دَخَلُوا رَجُلاً رَجُلاً" أَيْ مُتَتابِعِينَ.

وَفي العِبَارَةِ الثَّانِيَةِ تَكُونُ "خُطوةً" حَالاً أَيضاً وَ"خُطوةٍ" بَعدهَا صِفةٌ لَهَا، وَالمَعنَى خُطوةً مَتبوعَةً بِخُطوَةٍ، أَوْ خُطوَةً بَعدَ خُطوةٍ فَالبَاءُ بِمعنَى "بَعدَ".

أَمَّا العِبارَةُ الثَّالثةُ "وَهيَ سِياسَةُ الخُطوة خُطوة" فإنَّها لا تُقبَلُ إلاَّ بِحَمْلِهَا عَلَى الأَعدادِ المُركَّبةِ وَهيَ "الأَحدَ عَشرَ" وَإِخوَتُهُ، فَتَكونُ "الخُطوة خُطوَةَ" بِفتحِ الجُزءَينِ وَلهذا تُفَضِّلُ اللَّجنةُ أَنْ يُقَالَ: "سِياسةُ الخُطوةِ بِخُطوَةٍ" بِجَرِّ كَلمةِ الخُطوَةِ بِالإِضَافَةِ، وَ"خُطوَة" بَعدَهَا حَالٌ منها أَيْ سِياسةُ: الخُطوةِ مَتبوعَةً بِخُطوَةٍ[1].

وقد قدّم الأستاذ علي النجدي مذكرةً في هذا الأسلوب وصُورِه التي يَرِدُ عليها، وانتهى إلى ما تبنّته اللجنة وجاء في القرار كما هو[2].

وفي أثناء المناقشات رأى الدكتور إبراهيم أنيس وبعض الأعضاء أن هذا الأسلوب صدى لترجمة "settlement step by step"[3].

والأسلوبُ وصورُه صدى لاختلافِ المترجمينَ في ترجمةِ العبارةِ التي ذكرها الدكتور إبراهيم أنيس، والقرار لم يجانبْ الدلالة الحقيقية لهذا الأسلوب ،أمّا الأسلوب الثالث "سياسة الخطوة خطوة" فالأمر فيه كما ذكر المجمع ولا يمكن تخريجه إلا بحمله على الأعداد المركبة.

---

(١) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٦٦، صدر في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة (٢٤) والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع في الدورة نفسها.

(٢) نفسه: ٢/ ٦٤.

(٣) القرارات المجمعية ، (حاشية القرار): ١٦٦.

وثمة أمرٌ كان على المجمع أنْ يتوقف عنده، وقد مر عليه ولم يعقّب، وذلك في تفسيره الباء في قولهم: "خطوة بخطوة" إذ جاء في القرار أن الباء بمعنى "بعد" ولم أقع على هذا المعنى عند أحدٍ ممّن يُعتدّ به[1]. وقد يُعتذر لذلك أن النحاة ذكروا الظرفية من معانيها التي أوصلوها إلى أربعةَ عشر معنى، وليس بعذر، فقد أوضحوا هذه الظرفية وقالوا: "وعلامتها أن يَحسُنَ في موضعها "في"[2].

وقد ذكر سيبويه معنى واحداً للباء هو الإلصاق إذ يقول: "وباء الجرّ إنما هي للإلزاق والاختلاط وذلك قولُك خرجت بزيد ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[3].

وعلى هذا فكلّ ما ذكره المتأخرون من معاني الباء متفرّعة عن معنى الأصل ولعلّ الذي أوحى إلى المجمع بهذا المعنى الأستاذ محمد شوقي أمين؛ إذ ذكر في مداخلة له في أثناء المناقشات أنّ ما يُؤيد توجيه الصورة الثانية خطوة بخطوة قول امرؤ القيس:

فلأياً بلأيٍ ما حَملْنا غلامَنا ... على ظَهرِ مَحبُوكِ السَّراةِ مُحَنَّبِ[4]

إذ قال الأعلم الشَّنْتَمَريّ (ت ٤٧٦هـ) في شرحه "لأياً بلأيٍ: أي جهد بعد جهد"[5] ويبدو أن الأعلم فسّر المعنى العام، ولم يفسّر معنى الباء، لأن ثمة بيتاً لزهير يشبه هذا البيت وهو:

فلأياً بلأيٍ ما حملْنا وليدَنا ... على ظَهرِ مَحْبُوكٍ ظِماءٍ مَفاصِلُه

---

(1) ينظر: كتاب معاني الحروف/ للرماني: ٣٦، االأزهيّة ٢٨٣، الجنى الداني: ٣٦، رصف المباني: ١٤٢، المغني: ١٣٧، شرح الكافية للرضي٢/ ٣٢٧، الارتشاف: ٢/ ٤٢٦، الهمع: ٢/ ٣٣٥، النحو الوافي: ٢/ ٤٥٢.

(2) الكتاب: ٤/ ٢١٧. ينظر الجنى الداني: ٤٠، شرح الكافية: ٢/ ٣٢٧، الهمع: ٢/ ٣٣٥.

(3) الكتاب: ٤/ ١٧ .

(4) ديوانه: ٣٥.

(5) القرارات المجمعية (الحاشية): ١٦٦.

وقد شرحه الأعلم ولم يذكر ذلك[1]. وهذا البيت من شواهد سيبويه[2]، وقد عرض له الأعلم في "تحصيل عَين الذهب"، ولم يَقل بذلك أيضاً، وإن أشار إلى المعنى العام، إذ قال: "... فلم يحمله إلا بعد إبطاءٍ وجهد"[3].

وخلاصةُ القولِ أنّ معالجة الجمع لهذه الأساليب موفقة، غير أنه كان ينبغي له وقد أجاز في أسلوب "خطوة بخطوة" أن تكون الباء على معنى "بعد" أنْ يشير إلى هذا المعنى الجديد من معاني "الباء" والذي لا يقع عليه القارئ في أيّ كتاب من كتب النحو.

---

(1) ديوان زهير: ٥٣.

(2) الكتاب: ١/ ٣٧١.

(3) تحصيل عين الذهب: ٤٢٤.

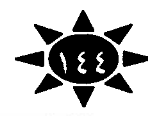

دَخَلَ خَالدٌ بَينَمَا كَانَ عَلِيٌّ يَتَكلمُ

جاء في قرار المجمع:

يُخطِّـئُ بَعـضُ البَاحِـثِينَ مِـثلَ هَـذَا التَّعـبيرِ عَلَى أَساسِ أنَّهُ مُخَالِفٌ لِلمَشهُورِ، مِنْ استعمَالِ العَربِ، وَلِمَا نَصّ عليهِ النُّحاةُ مِنْ أنّ بَينماَ مِنْ كَلماتِ الابتدَاءِ.

دَرَسَت اللّجنةُ هَذا ثُمّ انتهَت إلِى أنّ التّعبيرَ - كَمَا شَاعَ عَن المُعاصِرينَ- يُمكنُ أنْ يُجـازَ عَلـى أساسِ أنْ تكونَ بَينَماَ فِيهِ ظَرفَ زَمانٍ لِلاقتِرَانِ فَقَط، وَلِهذَا سَاغَ أنْ يَكونَ مِثْلَ بَينَ في جَوازِ التَّوَسُّطِ.

وَقَـدْ يُـستَأنَسُ لِلأسلُوبِ المُعاصِرِ بِقَولِ ابنِ مَنظُورٍ في كِتابِ أَخبَارِ أَبي نُوَاس وَبَنَى لِنفَـسِهِ فِي نَهـرِ طَابِـقِ الـدُّورَ الـتي لم يَبنِ مِثلَهَا عُظمَاءُ النَاسِ، بَينَمَا الأَصْمَعِيُّ يَستَقرِضُ مِن أَصحَابِهِ حَاجَتَهُ مِنَ المَالِ[1].

وقـد قـدّم الدكـتور شوقي ضيف مذكّرة تناولَ فيها هذا الأسلوب، وعرضَ لأقوالِ الـنّحاة في بَيـنَمَا وبَيْـنَاً وقـاس حال بَينماَ فيه على بَينَ التي تتخلّل جملتَها نحو: سافر محمد بين الظهـرِ والعـصر، وعـرضَ لقـول بعـض الـنحاة أنّ بَيـنما وبـينَ شرطيّتان، وانتهى إلى جواز توسّـطهما وإنْ كانـا كـذلك؛ لجواز توسطِ الشرطِ، كما ذهب الكوفيون والأخفش الأوسط، وخَلص إلى أنّ هذا الأسلوبَ سائغٌ وصحيح[2].

كما قدّم الأستاذ علي النجدي ناصف مذكّرة درس فيها هذا الأسلوب، وعلّل قولَ الـنحاة بشرطية بَينما وبيناً لوقوعها في الصدارة، واقتران جوابها أحياناً بـ إذْ وإذا الفجائيتيْن، وانتهى إلى أنّ بَينماَ تستعمل على وجهين: شرطاً؛ فيكون لها صدرُ الكلام، وظرفاً مَحْضاً فلا يمتنع وقوعها في أثنائِه كسائر ظروف الزمان[3].

(1) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٩٢. صدر بالجلسة من مؤتمر الدورة (٤٥)، والجلسة (٣٢) من مجلس المجمع.

(2) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ١٣٠.

(3) نفسه: ١٣٢.

وفي أثناءِ المناقشات ردّ عبد السلام هارون هذا الأسلوب ورفضَ الاحتجاجَ بما وردَ عن ابنِ منظورٍ الذي أحصَى له -كما قال- ما يزيد على ألف خطأ، وأيّده أحمد الحوفي وعباس حسن[1].

وما يَهمنا من البحثين المذكورين إجازة الباحثَيْن مجيء "بينما" شرطية وغير شرطية تَبَعاً لبعض النحاة كابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)[2]، وما ينبغي قوله أنّ الشرطَ تعليقٌ يقومُ على رَبْطِ حُكْمٍ بحُكم آخرَ، وهذه سِمة مفقودة في "بينما" إذ الأصل الدلالة، واقتران جواب "بينما" و"بينا" أحياناً بـ"إذْ" و"إذا" كما ذكر الأستاذ علي النجدي لا يرفعهما إلى هذا المقام. وتقسيمُه لهما شرطيتين إذا تَصدّرتا، وظرفين مَحضَيْن في أثناء الكلام لا يمثل حقيقة استخدامهما.

وبرغم استئناسِ المجمع بقولِ ابن منظور فيما يتعلّق بالأسلوب المذكور فإن هذا الأسلوب معرّب، ومن الإنجليزية تحديداً ممّا يسمّى بأدوات الربط، ومنها "While" التي قام عليها هذا الأسلوب. وإذا ما حلّلنا هذا الاستخدام المعاصر لـ"بينما" في مقابلِ النمطِ القديم وجدنا أنّ دَلالة تقديم "بينما" تشي بالتركيز على زمنِ الحدث وجعله بؤرةَ الحديثِ، بينما تنتقل هذه البؤرةُ في الأساليب المعاصرة إلى الحدث نفسه.

وخلاصةُ القولِ أنّ "بينما" المتصدّرة لها دلالة زمنية، ولكنّ الاستخدام الحديث بتأثير الترجمة دفعها عن هذه المركزية لينقلها إلى الحدث، مع وجود الاستخدام القديم جنباً إلى جنب مع الاستخدام الحديث.

أما الكلام على "إذْ" و"إذا" فإنهما أداتا ربط لا تعود الحاجة إليهما حينما تتوسط "بينما" لأنها تنهض بهذه الوظيفة.

---

[1] محاضر جلسات المجمع في الدورة (٤٥): ٥٥٤.

[2] ينظر: الارتشاف: ٢/ ٢٣٦، الهمع: ٢/ ١٤٩.

"حَضَرَ حَوَالَيْ عِشرينَ طَالِبَاً"

جاء في قرار المجمع:

"بَدَأَ الحَفلُ حَوالَيْ السَّاعَةِ السَّابِعَةِ مَسَاءً"

"حَضَرَ حَوَالي عِشرينَ طَالِباً"

"في القَاعَةِ حَوالَي أربَعينَ عُضواً"

"يُخَطِّئُ بَعضُ النّقادِ استعمَالَ "حَوالَيْ" في هَذهِ المَواطِنِ وَأمثالِهَا وَيَقولُونَ: إنَّ الصَّوابَ فيها كَلِمَةُ "زُهَاءَ" أو كَلِمَةُ "نَحو"، لأنَّ "حَوالَيْ" ظَرفٌ غَيرَ مُتصرّفٍ ولا يُستعمَلُ إلاّ في المَكان.

وَقد دَرَسَت اللّجنةُ هَذا، وَنَاقَشَتهُ مِنْ مُختَلَفِ جِهَاتِهِ، ثُمَّ انتهَت إلَى مَا يَأتِي:

أولاً: إجازَةِ استعمال حَوالَي في غَيرِ المكان.

ثانياً: إجَازَةِ الأمثِلَةِ المُتَقَدِّمَةِ وَنَحوِهَا.

وَالتّوجيهُ في المَوضُوعَيْنِ يُرجَعُ إليهِ في المُذكّراتِ المُرافِقَةِ[1].

عرضَ المحرّر هذه الأسلوب على اللّجنة في مذكرة ضمّنها طائفة من أقوال العلماءِ الذين يخصّونَ كلمة "حَوالَي" بالظرفية المكانيّة التي لا تتصرّف، وذكر أنّ الكلمة يمكن أن تُنقَل إلى الزمان بصورة أو بأخرى، أما استعمالها فاعلاً أو مبتدأ فهذا موضع الإشكال، إلا إذا جاز أنْ نجعلها كلمة مبنيّة في موضع أيٍّ منها، وهو ما يحتاج إلى مُواضَعة وإقرار[2].

وقد قُدِّم في هذا الأسلوب أربعُ مذكرات استهلّها الشيخ عطية الصوالحي. وذهب في مذكّرته إلى أن "حوالَي" لا تصلح أنْ تكون فاعلاً ولا مبتدأ، وعرض لبعض آراء النحاة في ذلك، وردّ أن يكون الفاعل محذوفاً في هذا الأسلوب، فالنحاة مجمعون على عدم إجازة

(1) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٢٧، صدر في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة (٤٠) وفي الجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها.

(2) محاضر جلسات الدورة (٤٠): ٥٣١.

حذفه من غير أنْ ينوبَ عنه شيء، وانتهى إلى أنّ "حوالي" مستعملة في هذه الأساليب مَجازاً في الإضافة الاعتبارية؛ لأنها في الأصلِ ظرفٌ للمكان الحسّي. أما تخريج "حوالي" فهي في موضع نصب على الحال في مثلِ الأسلوب الثاني- كما في قرار المجمع - والفاعل ضمير مستتر يدل على العدد، ومثل هذا يقال إذا كانت "حوالي" في موضع المبتدأ كما في الأسلوب الثالث[1].

وقد اتجهت الآراءُ في لجنةِ الألفاظِ والأساليبِ في نحو "حضرَ المؤتمرَ حوالي أربعين عضواً" إلى حذفِ الفاعلِ، وطلبت إلى محرّر اللّجنة الأستاذ فتحي جمعة أن يتتبّع ذلك في آراء العلماء، فقدم مذكرة بعنوان "حوالي ومشكلاتها" تتبع فيها آراء النحاة في هذه المسألة. وانتهى إلى أنّ القول بحذف الفاعلِ قولٌ مردود، لم يسلّم به أكثر النحاة، والحلّ- كما يراه- أن تُعد "حوالي" في هذا الأسلوب فاعلاً[2].

كما قدم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكّرة عرض فيها لآراء النحاة في حذفِ الفاعل، وانتهى إلى أنّ الفاعل في هذا الأسلوب محذوفٌ، استناداً إلى رأي فريق كبيرٍ من النحويين وعلى رأسهم الكسائي (ت ١٨٩هـ)، كما أجاز أيضاً أن تكون "حوالي" في محل رفع فاعل، قياساً على إجازة بعض النحويين وقوع الظرف المنصوب غير المتصرّف موقعَ الرفع في النيابة عن الفاعل، كما يكون خبراً[3].

وقدّم الشيخُ الصوالحي مذكّرة أخرى نفى فيها ما أُسند إلى الكسائي من إجازته حذف الفاعل، فالكسائي شيخ الكوفيين ومؤسّس مدرستهم، ولو كان ما نسبه إليه حقاً-كما يذكر- لاتّبعه جمهورهم فيه[4].

ويمكن بعد كل هذه الآراء تلخيص مشكلة "حوالي" في هذه الأساليب من وجهين: الأول: استخدام حوالي للزمان، والثاني: تحويلها عن الظرفية، على ما رأى بعض الباحثين.

---

(1) كتاب الألفاظ والأساليب: ١/ ١٠٣.

(2) كتاب الألفاظ والأساليب: ١/ ١٠٧.

(3) نفسه: ١٠٣.

(4) نفسه: ١١٣.

وإذا ما عُدنا إلى دلالة "حوالي" وجدنا أن أصحاب المعجمات متّفقون بَدءاً بالعين" وانتهاءً بالمعجم الوسيط على أنها ظرفُ مكان غير متصرِّف[1]، "وحوالي" مثنّاة، قال الخليل: "تقول حَوالَيْ الدار كأنهما في الأصل حوالَيْن، كقولك جانبين فأسقطت النون وأضيفت[2]، وفي كلام أبي حيّان على الظرف ذكر ما هو عادم التصرّف، وذلك فوق، وتحت...، وحَوْل وَحَوَال وحولَي وأحوالَي ، تقول: هم حواليك، وكذا باقيها ... وقال العرب: حوليك الناس وأحوالك[3]، وفي الهمع في باب الظروف : الثالث ما عدم فيه التصرّف فلم يخرج عن الظرفية أصلاً ...قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ﴾[4]، وقال عليه السلام: "حوالينا لا علينا[5].

والسؤال الجدير بالإجابة ههنا "ما دلالة "حوالَيَ" في هذا الأسلوب؟ ولا مَعدى عن أنّ هذا الأسلوب قائمٌ على المجاز، فقولنا حضر "حوالَي" عشرين، تَجسّد فيه العشرون كتلة فغدا أشبه بالمكان، ثم أحاط به الظنّ والتوقّع فهو حوله وحَواليه، وكذا "حَوالَي السَّاعَةِ السَّابِعَةِ". وعلى هذا فدلالة "حوالي" لم تخرج عن مألوفها، وإن سلكَها المحدثون في أسلوب لم يعرفه القدماء.

وأما فيما يخصّ البحوث فقد رأينا اللّجنة توجّه النظر في بعض هذه الأساليب- كما في الأسلوب الثاني- إلى حذف الفاعل، وإلى هذا انتهى الأستاذ محمد شوقي أمين، وليس هذا موطنَ الخوضِ في هذه المسألة، وحذف الفاعل مردودٌ عند جلّ النحاة، ويحتمل من التأويل ما يجعله مسرحاً لخلاف لا ينتهي.

ومن الجدير بالذكر ههنا الإشارة إلى مذكرة الشيخ الصوالحي الثانية، وهي التي أفردها للردّ على من ينسب للكسائي حذف الفاعل، إذ يقول: "فلو كان ما نسب إليه حقاً

---

(1) ينظر على سبيل المثال: (حول) في: التهذيب، والمُحكَم: ٤/ ٧، واللسان، والقاموس، والتاج، ومحيط المحيط، وأقرب المَوارِد.

(2) معجم العين: ٣/ ٢٩٨، وينظر سيبويه: ١/ ٣٥١، ٤١٢.

(3) الارتشاف: ٢/ ٢٦٩ .

(4) البقرة: ١٧.

(5) الهمع: ٢/ ١١٦.

لاتبعه جمهورهم فيه، ونقول هذا الذي يذهب إليه الشيخ الصوالحي أيضاً مُرتقىً وَعِرٌ، فجلّ النحاة قد نسبوا إلى الكسائي هذا القول[1]، جاء في المغني: وقال الكسائي وهشام والسّهيلي في نحو ضربني وضربت زيداً: إن الفاعل محذوف لا مضمر[2]، وهشام صاحب الكسائي وتتلمذ عليه. فلا يجدر بنا ردّه، وعدم اتباع الكوفيين له ليس بحجّة، فثمة الكثير من الآراء تفرد بها دونهم، ولو سلكْنا هذا المسلك لنقضنا الكثير من آراء الأئمة. وقصارى القول في مسألة حذف الفاعل أنّ من الأجدر عدم الالتفات إليها وبعثها من جديد.

وقرار المجمع يجيز في هذا الأسلوب؛ بناءً على ما جاء في الأبحاث المتقدمة ثلاثة تخريجات: أن تكون "حوالي" ظرفاً، والفاعل يدل عليه ما يستلزمه لفظ العدد، أو أن تكون ظرفاً والفاعل محذوف، أو أن تكون هي الفاعل، وهذه لا تجتمع ههنا في الكفّ.

أما من حيث الدلالة فتخريج "حوالي" على أنها فاعل لا يتفق ودلالة هذا الأسلوب؛ لأن ذلك سيفضي إلى أن "حَوالَي" مسندٌ إليه، ودلالتها المجازية ظاهرة على أنها ظرف غير متصرف، والفاعل فيه كما ذهب إليه الشيخ الصوالحي ضمير العدد الذي استلزمه لفظ "أربعين" ونحوه، وهذا يسير وبعيد من التكلف والتأويل، وكذا يقال في الأسلوب الثالث فالمبتدأ دلّ عليه العدد، وحذف المبتدأ المعلوم لا خلاف فيه.

أما الأسلوب الأول- بدأ الحفل حوالي الساعة السابعة- وهو من مواطن الإشكال فقد استُخدمتْ فيه "حوالي" ظرف زمان، وهو توسّعٌ لم يعرفه القدماء وقاسَهُ المحدثون على بعض الظروف نحو "قبلْ" و"بعدْ"، إذ تضافان إلى المكان والزمان، وقد شاع هذا الأسلوب فلا يسعُنا ردّه.

وإذا ما أردنا أن نبقي راية الدلالة مرفوعة في هذه الأساليب فعلينا أن نقرّ بشيئين: أوّلهما أنّ "حوالي" استعملت في غير المكان، والثاني أنها باقية على ظرفيتها، والفاعل أو المبتدأ في التركيب الذي يفتقر إلى أحدهما يحدّده المقام. وقد حَسَم قرار المجمع الأول، واضطرب في الثاني.

---

(1) ينظر شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٦٨، شذور الذهب: ١٦٦، المغني: ٧٩٢، الهمع: ١/ ٥١٢، شرح الأشموني/ حاشية الصبان: ٢٦٣.

(2) المغني: ٧٩٢.

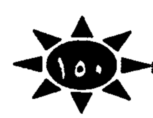

"أنا كباحثٍ أقرِّرُ هذا الرأيَ"

جاء في قرار المجمع:

يُجيزُ المَجمعُ قَولَ الكُتّابِ: "أنا كَباحِثٍ أُقَرِّرُ كَذا" عَلَى أحَدِ وَجهيْنِ: أنْ تكونَ الكافُ للتّشبيهِ أو أن تكونَ الكَافُ زَائِدَة[1].

قدم الأستاذ عبد الله كَنُّون (ت ١٩٨٩م) عضو المجمع إلى مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين سنة (١٩٧٢) بحثاً بعنوان "الكاف التمثيلية" عرض فيه لهذا الأسلوب، وقد استعرض معاني الكاف عند النحاة وأجاز هذه الكاف من أربعة وجوه، الأول: أن تكون دالّة على التعليل وهذا يشبه قولهم: "الوالي كأحد رجال السلطة يجب أن يحتفظ بهيبته"، والتقدير لأنه من رجال السلطة[2]، والثاني: أنْ تكون زائدة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[3]، والتقدير ليس شيءٌ مثله، والثالث: أن تكون تشبيهاً، وما يستشهد به على هذا الوجه قول أبي حيان في البحر: "تقول العرب مثلُك لا يفعل كذا، يريدون به المخاطب؛ لأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص، وهو من باب المبالغة"[4]، والوجه الرابع: أن تكون هذه الكاف اسماً بمعنى مثل، فتصبح الكاف في قولنا: "أنا كباحث" منصوبة على الحال[5]. فأحاله المؤتمر إلى لجنة الأصول[6].

وفي مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين وفي الجلسة الثامنة والعشرين بعد المناقشات ردّ المجلس بحث "الكاف التمثيلية" إلى لجنة الأصول لإعادة النظر. وقد أُعيد إحياء النظر في هذا الأسلوب في الدورة الثانية والأربعين؛ أي بعد أربع سنوات، إذ قدّم الدكتور محمد رفعت

---

(1) في أصول اللغة: ٣/ ١٨٧، صدر في الدورة (٤٢) في الجلسة الثامنة للمؤتمر.

(2) الكاف التمثيلية، الدورة (٣٧): ٦.

(3) الشورى: ١١.

(4) البحر المحيط: ٧/ ٤٨٨.

(5) الكاف التمثيلية: ٨.

(6) محاضر الدورة (٣٧): ٣٧.

(ت ١٩٨٤م) الخبير باللّجنة بحثاً فيها، أثنى على ما جاء به الأستاذ عبد الله كَنُون (ت ١٩٨٩م)، واستعرض ما خَرَّج به هذا الأسلوب، وانتهى إلى تجويز وجهين: أن تكون الكاف للتشبيه، وأن تكون زائدة. ومما استشهد به على الزيادة قول بعض العرب: "كيف تصنعون الأَقِط، قال: كَهَيِّن"[1]، أما التشبيه عنده فلغرضِ المبالغة، فالأصلُ أنْ تقول في هذا الأسلوب: أنا باحثاً أقرّر كذا وكذا؛ أي أقرّره في حال كوني باحثاً، فإذا زِدْتَ الوصفَ تشبيهاً فقد زدتَ مبالغةً في الوصف[2].

وفي أثناء عَرْضِهِ على المجلس عارضَه محمد بهجة الأثري (ت ١٩٩٦م) وقال: لسنا مكلّفين تخريج كلامٍ عاميٍّ يشيع على ألسنة الناس[3]، وأيّده الأستاذ علي النجدي (ت ١٩٨٢م) وقال هذه الكاف لا تفيد تشبيهاً فالقائل يريد أنْ يقول: "أنا باعتباري باحثاً"، كما أيّده سعيد الأفغاني (ت ١٩٩٧م)، قال: إننا منذ ثلاثين عاماً أو يزيد كنّا نسمي هذا الكاف الكاف الفرنسية، والتعبير الصحيح أنا باعتباري باحثاً أو بصفتي باحثاً[4].

وممّن أيّده عباس حسن، وقال: "التعبير قديم ومنصوص على صحته، وهو أيضاً مقبول من الناحية اللغوية، فكثير ما نقول، أنا كقارئ للقرآن أفعل كذا وكذا"، وهو يشير بقوله إلى ما جاء عن ابن الأثير في باب "التجريد" - وليس التحرير كما في حاشية القرار في الأصول - وقد ذَكَرَ ذلك من قبل[5].

بادئاً لقد أحسن المجمع بقبول هذا الأسلوب، وما ذكره الأستاذ الأثري مِن أنّه "كلامٌ عاميّ ولسنا مكلّفين بتخريجه" يجانب جادّة الصواب؛ لأن العامة لا تعرفه، والمترجمون هم الذين أدخلوه إلى العربية، وتلقّاه المثقفون بالقَبول فشاع على ألسنتهم وأقلامهم. فهذا أسلوب دخيل إلى العربية بلا شك، ولعله دخل من الإنجليزية، وعلى وجه الخصوص كلمة "as" أمّا ما ذكره الأستاذ عباس حسن من أن التعبير قديم ومنصوص عليه فالواقع اللغوي يجافيه.

(1) ينظر الأنصاف: ١/ ٢٩٩.
(2) في أصول اللغة: ٣/ ١٨٩.
(3) في أصول اللغة (الحاشية): ٣/ ١٨٧.
(4) نفسه: ٣/ ١٨٣.
(5) محاضر جلسات الدورة (٣٧): ٣٦.

فمن من الجليّ أن القدماء لم يعرفوا هذا الأسلوب، والذي أشار إليه الأستاذ عباس حسن ذكره ابن الأثير في "باب التجريد" تعليقاً على كلامٍ لأبي عليّ الفارسي أن العرب تعتقد أنّ في الإنسان معنى كامناً فيه كأنه حقيقته ومحصوله، فيخرج ذلك المعنى إلى ألفاظها مجرداً من الإنسان كأنه غيره، وهو هو بعينه نحو قولهم: "لئن لقيت فلاناً لَتلقينّ به الأسد"، "ولئن سئلتَ لتسألنّ منه البحر" وهو عينه الأسد والبحر". وقد ردّ ابن الأثير كلامَ أبي عليّ في عدّه هذا من التجريد، وقال: "هذا تشبيه مضمر الأداة، إذ يحسن تقدير أداة التشبيه فيه، وبيان ذلك أنك تقول: لئن لقيت فلاناً لتلقين به كالأسد، ولَئن سألته لَتسألنّ منه كالبحر"[1].

ولئن كان هذا الذي قصده عباس حسن فهو مختلف عن الأسلوب الذي نعالجه، فهذا تشبيهٌ خالص ولا غرض له غير ذلك، وإنْ أشْبَهَ في الشكلِ الأسلوبَ الحديثَ.

وهذا الذي ذكره ابن الأثير لم يتفردْ به، وقد عرضَ له النحاة حينما تكلموا على "الكاف الاسمية" كقولِ الشاعر: "هل تنتهون ولن يَنْهَى ذوي شَطَطٍ كالطعن..."، وقول آخر: "وإنك لم يفخر عليك كَفاخر.." وآخر: ورحناً بكابن الماء ..."[2].

والنحويون يذكرون للكاف ستة معانٍ: التشبيه والتعليل والزيادة والاستعلاء والمبادرة ، والسادس أن تكون اسماً كباقي الأسماء[3]، والتشبيه هو المعنى الأصيل في كلّ ذلك[4]. والاستعلاء والمبادرة لا مجال للكلام عليهما، فهما مستبعدان في هذا الأسلوب، واسميّة الكاف التي ذكرها الأستاذ كَنون من الأجدى استبعادها فَجُلُّ النحاة يردّها، ولا وجه لتخريج هذا الأسلوب عليها. والدلالة تَرُدُّ أن تكون على التعليل كما ذهب الأستاذ كنّون. فلئن خَرَّج مثاله عليها وهو "فلان كوزير لا ينبغي له أن يتعاطى التجارة" فكيف يخرج "شهدت الاجتماع كوزير"؟

وقد اختار المجمع أن يخرج "الكاف" في هذا الأسلوب على وجهين: أنْ تكون زائدة أو أنْ تكون للتشبيه. وقد جانب جادة الصواب في تخريجه هذه الكاف على الزيادة -فيما أرى-

---

(1) المثل السائر:١/ ٤٠٩.

(2) ينظر سر الصناعة: ١/ ٢٨٦، رصف المباني: ١٩٥، الجنى: ٨٢، والارتشاف: ٢/ ٤٣٩، والهمع: ٢/ ٣٦٤.

(3) المغني: ٢٣٤، الهمع: ٢/ ٣٦٢.

(4) ينظر الارتشاف: ٢/ ٤٣٥، الهمع: ٢/ ٣٦٢، والصبان: ٢/ ٣٣٧.

فمـن الواضحِ أن هذه الكاف نِتاج الترجمة سواء أكانت لـ"as" أو لغيرها من اللغات الأخرى، وهـذه الكلمـات ليـست بزائدةٍ في لغتها، هذا من ناحية، ومن الناحيةِ الأخرى الشواهدُ التي تحمل هذه الكاف الزائدة شواهد شاذّة وغريبة زيادة على قلّتها، وإذا استثنيا ما يدور في كتب النحاة من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ فالشواهد الأخرى معزولة وقديمة، ولم يحتذها أحـدٌ ممّن اطّلعنا على آثارهم، فضلاً عمّا تفضي إليه من لَبس، واضطرابُ النحويين فيها بادٍ في مـصنفاتهم، ومـن هـذه الشواهد الدائرة على هذه الكاف "وَصَالياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ"، وقول الـشاعر: "فَـصُيِّروا كَعَـصْفٍ مأكـولْ" وقـوله: "لَوَاحِـقُ الأقـرَابِ فـيها كَالمَقَـقْ" وهمـا لـرُؤْبَة (ت ١٤٥هـ)"[1]، وأيـن مـا يقـوله هـؤلاء الـشعراء مما نحن فيه ؟ لهذا كلّه كان الأجدى أن يَضربَ المجمعُ صَفْحاً عن مسألة الزيادة، فهذا الأسلوب لا يمُتُّ إليها بِصِلَة.

أمـا التـشبيه فلعـلّ الناظر إليه أول وهلة ينفر منه ويردّه؛ لأن القول: "أنا كوزير" يعني أنـي لـست وزيراً، وقد قال ذلك الدكتور أحمد عمّار: في أثناء مناقشته أسلوب "أُكرِمُ الضيف بوصـفه عـربياً"[2]. غير أنّنا إذا أنعمنا النظر وجدنا فيه ملمحاً للتشبيه، فالقول: "أنا كوزير" يدلّ علـى أن هذا الشخص بما يُسْنِد إلى نفسه من الفعل يشبه أي شخص مثله يتبوّأ هذا المنصب، وملمـح التشبيه هنا جليّ، وليس كما فسّر الدكتور عمّار، ولا يتضمن هذا الأسلوب محذوفاً مقـدراً كمـا ذهـب إلـيه الدكـتور رفعـت، فهـو أسـلوب قـائم بذاتـه. وتقدير: "أنا كوزير" أن كـشخص وزير" فيه من الركاكة ما لا يخفى، فضلاً عن افتقاره لدلالة الأسلوب الأصيل. قال ابـن جنّـي: "إن حـذف الموصـوف وإقامـة الـصفة مقامـة على كل حال قبيح، وهو في بعضِ الأماكن أقبح منه في بعض"[3].

علـى أنّ التـشبيه في هـذه الكـاف لـيس خالـصاً؛ أي أن المـسألة فيها ليست تشبيهاً وحـسب كمـا يُوصـي المجمـع، بل إن كاف التشبيه شُحنتْ بمعنى مستحدث هو الحديث عن الوظـيفة أو المهـنة أو الـصفة أو المقام الذي يتحدث منه القائل، فالأسلوب بهذه الكاف ينبّه

(1) ينظر سيبويه: ١/ ٤٠٨، سر الصناعة: ١/ ٢٩٢، معاني الحروف للرماني: ٤٩، المغني: ٢٣٩.

(2) محاضر جلسات الدورة (٤٢): ٤٨٥.

(3) سر الصناعة: ١/ ٢٨٤.

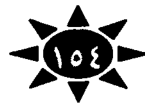

السامع على الموقع الذي ينطلق منه المتحدث، وهذا ملمحٌ لا يفارقه، وكان على القرار أن يلتفت إليه ويسجّله. ولعل أول من ترجمه لم تُسعفه عربيّته أن يقول: أنا وزيراً أو باحثاً كذا وكذا، فاستخدم هذه الكاف، وقد أصبح هذا الأسلوب منتشراً وشائعاً بين الكتّاب وعلينا أن نُقِرّ بحداثته، وبتفرّد معنى الكاف فيه.

وثمة من لم يقنع بهذا الأسلوب فترجمه على شكل آخر وهو أنا بوصفي وزيراً، ولكنه وجد من يخطّئه أيضاً، فكان أنْ أصدر فيه المجمع قراراً، هو موضوع الأسلوب الآتي.

أكرِمُ الضَّيفَ بِوَصفي عَرَبيّاً أو "بِصِفَتي عَربيّاً"

جاء في قرار المجمع:

"يُشيعُ استعمَالُ مِثلِ هَذا الأسلوبِ في اللّغةِ المُعَاصِرةِ، وَهوَ أسلوبٌ مُحْدَثٌ، يَبدُو في تَوجيهِهِ بَعضُ الغُموضِ، كَمَا يُعترَضُ عليهِ بِأنّهُ عَلَى غَيرِ المأثورِ عَنِ العَرَبِ في التّعبيرِ عَن هَذا المَعنَى مِن قَولِهِم:"أنَا- عَرَبيّاً- أكرِمُ الضَّيفَ"، وَنَحو ذَلكَ.

وَقَد دَرَسَت اللّجنةُ هَذا، وَانتَهَت إِلى أنّ كُلاًّ مِن "وَصْف" و"صِفَة" مَصدَرٌ لِلفعلِ "وَصَفَ" وَهوَ فِعلٌ يَتَعَدّى إلى مَفعولٍ وَاحِدٍ، ثُمّ أضيفَ هَذا المَصدَرُ إلى فَاعِلِهِ وَحُذِفَ مَفعولُهُ، وَالمَعنَى:"بِوَصفِي أو صِفَتِي لِنَفسي عَربيّاً"، وَيُمكنُ أنْ يَكونَ كِلا المَصدَرَينِ مُضَافاً إلى المَفعول، وَأنْ يَكـونَ المَحذوفُ هُوَ الفَاعلَ، فَيكونُ المَعنَى "بِوَصْفِ غَيري أو صِفَتِهِ إيّاي"، وَتَكونُ كَلمةُ "عربيّاً" حَالاً عَلى كِلاَ الفَرَضَيْنِ. ولِهَذا يَرَى المَجمعُ إجازَةَ الأسلوبِ في المَعنَى الذي يُستعمَلُ فِيهِ"[1].

وقـد قـدّم الأستاذ علـي النجدي مذكرةً في هذا الأسلوبِ ذكرَ فيها أصلَ الوصفِ والصفةِ صرفيّاً، كما استعرضَ فيها أحوالَ المصدر العاملِ مع فاعله ومفعولِه، وخلص إلى أنّ هـذا الأسـلوبَ مـن قبيلِ إضافةِ المصدرِ "وصف" أو "صفة" إلى فاعله في المعنى، وهو ياء المتكلم، ثم عدم ذكر المفعول، ولو ذُكِر لقيل: وصفي أو صفتي نفسي عربياً، فـ"نفس" هي المفعول، أمّا عـربياً فحـال مـن يـاء المتكلم، وانتهى إلى جوازه؛ لأنه يجري على أصلٍ مقرر في العربية بلا خلاف[2].

وفي أثـناء المناقـشة رأت اللجـنةُ أنّه يمكنُ كذلك أنْ يكونَ المصدرُ مضافاً إلى المفعول والفاعلُ محذوفٌ، والمعنى بوصفي عربياً أو صفته إياي ونحو ذلك . كما رأت اللجنة أيضاً أنَ وصفي أو صفتي بمعنى: موصوفي، بالإضافة إلى ياء المتكلم دونَ تقدير شيء آخر من فاعل أو مفعول[3].

(1) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٥٨، صدر في الدورة (٤٢) في الجلسة (٩)والجلسة (٢٧) من مجلس المجمع.

(2) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ٤٠.

(3) محاضر جلسات الدورة (٤٢): ٤٨٥.

وكما ذكرتُ سابقاً فهذا الأسلوب هو الوجهُ الآخر لقولهم: "أكرم الضيف كعربي" وهو عائدٌ- على الأغلب - إلى اختلاف المترجمين في نقل التعبير الأصيل، "أنا عربياً" ونحو ذلك. ومما لا شكّ فيه أنّه يجري على الأصول العربية المقرّرة بلا خلاف، أما من حيث النسق الذي هو عليه فلا شك في أن الأساليب العربية المأثورة لا تعرفه ولم تُسبقْ إليه.

صَارُوخُ "أَرض جَوّ"

جاء في قرارالمجمع :

يُشيعُ في الُّلغـةِ المُعاصِـرَةِ قـولُهُم: "صاروخ ارض ارض"، و"ارض جو"، و"جو ارض"، وَهوَ تُركيبٌ يَخفَى وَجهُ ضَبطِهِ وَتَخرِيجِهِ.

دَرَسَـت الَّلجـنةُ هَـذا التَّـركيبَ وَانتهت إِلى أنّ المَعنَى فِيهِ: أَنّهُ صَارُوخٌ يَنطلِقُ مِنَ الأَرضِ إِلَى الجَوِّ، أو مِنَ الجَوِّ إِلَى الأَرضِ ...إلخ.

كَمَـا انـتهَت إِلَى أَنّه مِن أَسالِيبِ الإِضَافَةِ فَالكَلِمَةُ الأُولَى- وَهي صَارُوخ- تُضبَطُ عَلَـى حَـسَبِ مَوقِعِهَا في الجُملَةِ، وَهيَ إِضَافَةٌ إلى كَلِمَةِ "جو" أو "أرض"، التِي هيَ إِضَافَةٌ إِلَى مَا بَعدَهَا.

وَلِهَذا تُرَى الَّلجنةُ إِجَازَةَ هَذا التَّعبيرِ في المَعنَى الذي يَستعمِلُهُ المُعَاصِرونَ فيهِ[1].

وقـد قـدّم الأسـتاذ علـي الـنجدي ناصـف مذكـرةً عـرضَ فـيها مـا يَشيعُ من هذه الأسـاليبِ:"صـاروخ أرض جـو"، و"الأرض جو" ...، وخرّج الأسلوب الأول وما يشابهه على العطـفِ بالـواو؛ أي على معنى صاروخ الأرض والجو، ومثل له بقول الفرزدق يَرثي محمداً أخا الحجّاج (ت ٩٥هـ)، ومحمداً ابنه[2]:

إن الـــرزيّة لا رزيـــةَ مـــثلُها　　　فقـــدانُ مـــثلِ محمـــدٍ ومحمـــدِ

وذهـب إلى أنّ هـذا الأسـلوبَ يمكـنُ أن يكـونَ مـن قبـيل المركب الإضافي وتكون الإضـافة للتخصيص، فيضاف لفظ صاروخ إلى اللفظ الذي بعده، ويضاف هذا إلى تاليه، أما الـوجه الآخـر فـيكون مـن قبـيل التركيبِ المزجيّ، على الوجه الذي يُعرب فيه الجزءُ الأوّل حسبَ العواملِ، والجزء الثاني مجروراً بالإضافة.

---

(1) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٦٧، صدر في الجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٤٣) وبالجلسة (٢٤) من مجلس المجمع في الدورة نفسها.

(2) ديوانه: ١٤٦.

أما الأسلوبُ الآخر: وهو "صاروخُ الأرض جو"؛ بتعريف الأرض فقد ذهب فيه مذهباً آخر، فقد صوّبه وقال:الوجهُ فيه أن يقال "صاروخ الأرض والجو"، وتُبنَى فيها الكلمتان على الفتح كما تبنى الأعداد المركبة[1].

وذهب عبد السلام هارون في أثناءِ المناقشاتِ إلى أنّ في الكلام محذوفاً تقديره "مساره" أي "صاروخ مساره من أرض إلى جو"، وقد رفضَ إبراهيم أنيس تقدير واو العطف[2].

وإذا ما عدنا إلى هذا الأسلوب وجدناه أحد مدخلات الترجمة[3]، على النحو الآتي:

صاروخ أرض-جو Surface- To- Air missile

صاروخ جو-أرض Air- To- Surface missile

صاروخ جو- جو- Air- To- Air missile

ونلحظ أنّ هذا الأسلوب مشفوعٌ بشرطة لينبّه القارئ على أنه يحملُ معنى خاصاً. وقد أصاب قرار المجمع في دلالة هذا الأسلوب، فـ"صاروخ أرض- جو" هو الصاروخ المنطلق من الأرض إلى الجو، والتعبير بالإنجليزية يؤكد هذه الدلالة. كما أصاب حينما عده من أساليب الإضافة، أمّا تخريجه لهذه الإضافة ففيه نظر؛ ذلك أنّ ضبطَ الكلمة الأولى حسب موقعها ثم إضافتها إلى ما بعدها وإضافة هذه إلى التي تليها مما لا نظير له في الاستخدام.

وقد أحسنَ المجمع إذ لم يلتفت إلى تخريج الأستاذ علي النجدي من أنّ هذا الأسلوبَ من قبيل العطف بالواو المحذوفة؛ لأنّ دلالته تختلف تماماً عن دلالة العطف بالواو وما استشهد به من قول الفرزدق لا يمتّ إلى هذا التركيب بصلة. كما أحسن المجمع حينما تجاهلَ الأسلوبَ الذي ذكره الأستاذ النجدي "صاروخ الأرض جو"؛ لأنه لا يخرج عن الإطار العام لهذه الأساليب، ومعالجة الأستاذ علي النجدي له لم تكن موفّقة في تصحيحه ولا في تخريجه، مع ملاحظة أنّ هذا الأسلوبَ غيرُ مستخدم. والذي ذهب إليه عبد السلام هارون يزيد المسألة تعقيداً.

---

(1) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ٦٧.

(2) محاضر جلسات المجلس الدورة (٤٣): ٣٤٧.

(3) ينظر: القاموس العسكري الحديث: ٦٨، والقاموس العسكري الفني الحديث: ٦٤.

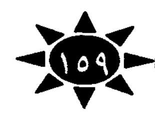

أما إذا أردنا أنْ ننظر إلى هذا الأسلوب نظرةً واقعية تنجم من طبيعة دلالته واستخدامه فسنراه لا يخرج عن أن يكون نمطاً من أنماط التركيب المزجي ولكنه تركيبٌ مبني على تسكين الجزأين، والجزآن في محل جر مضاف إليه، أما القول بإضافة الأول إلى الثاني فليس مستعملاً وغير مستساغ، ولم ينطقه أحد على هذه الشاكلة.

وينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا أن هذا الأسلوب ميدانُه الصحافةُ، والدوريات المعنية بالشؤون العسكرية، والأنباءُ العسكريّة بالتحديدِ، ويؤدي غرضاً أقرب ما يكون إلى المصطلح، وعلينا أنْ نعاملَه على هذا الوجه. وها نحن بعد ثمانية وعشرين عاماً لم نسمع أحداً في نشرات الأخبار ولا في غيرها يقول: صاروخُ أرضِ جوٍ، هذا هو واقع هذا الأسلوب، ومادمنا قد أقررنا بقَبوله، فينبغي أنْ نخرّجه تخريجاً، يمثّل نطقه واستخدامه، وإلا فسيبقى قرار المجمع في وادٍ والمستخدمون له في وادٍ آخر.

حَبّذا لَو رَضِيتَ

جاء في قرار المجمع:

يُرَى المَجمعُ أنَّهُ يَجريْ عَلَى ألسِنةِ الكَثيرينَ مِنَ الكُتَّابِ المُعَاصِرِينَ قَولُهم: "حَبّذا لَو رَضِيتَ".

وَهُنَاكَ مَن يَعترِضُ عَليهِ بِمَقُولةٍ: إنّ لَو المَصدَرِيّةَ إنّمَا تأتِي بَعدَ فِعلٍ يُفِيدُ التّمنّي، وحَبّذا لا تُفيدُه، غَيرَ أنّ ذَلكَ في الكَثرَةِ مِنْ أَمْثِلَتِهَا القَدِيمَةِ، وَمنهَا أَمْثِلَةٌ قَدِيمَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ في الشّعرِ وَرَدَتْ فيها "لَوْ" المَصدرِيّةُ بَعدَ أفعَالٍ لا تُفيدُ التمنّي وَيُمكِنُ أن تُعَدّ "لو" في الصِّيغَةِ لَيسَت مَصدريّةً وإنّمَا للتّمنّي الخَالِصِ.

وَبذلكَ تَكونُ صِيغَةُ "حَبّذا لَو رَضِيتَ" وَمَا يُماثِلُها في الكِتَابَاتِ العَصرِيّةِ سَائِغَةً مَقبولةً[1].

لعلّ أولَ من أثارَ هذه المسألةَ هو الأستاذ أحمد العوامري (ت ١٩٥٦م) في مقالتِه التي نشرها في الجزءِ الأولِ من مجلةِ المجمعِ بعنوان "بحوث وتحقيقات لغوية متنوعة" وعرضَ فيها فيما عرضَ لأسلوب "حبذا لو حصل كذا" وقد خطّأه مستنداً إلى رأي ابنِ مالك ومن على مذهبه من الأئمة، من أنّ أكثرَ وقوع "لو" المصدريّة بعد "وَدّ ويَوَدُّ وأَحَبَّ ويُحِبُّ" وتمنّى ويتمنّى"، وذهبَ إلى أنّ "حبذا" لا تفيد معنى التمني وليس فيها معناه مطلقاً، وإنما معناها المدح أو الذم، ولا يمكن أنْ تعد "لو" في هذا الأسلوب شرطيّة؛ لأنّ هذا سيفضي إلى العبث في أسلوب "حبذا" المتعارفِ عليه، وهو يُضاهي المثلَ في ثبوتِه. وينتهي إلى أنّ الصحيح في هذا الأسلوب أن نَستبدلَ بـ"حبذا" "وَدّ" أو نحوها فنقول: "وَدَدتُ لو حضر صديقي"[2].

واللافتُ للنظرِ أنّ المجمعَ اتخذ قراراً في الدورة الرابعةِ والعشرين يجيزُ أسلوباً مماثلاً "حبذا لو اتّحد المصريون"[3]، ولم تُذكر فيه بحوثٌ، ولا أشير إليه في حاشية القرار الثاني، ولم

---

(1) مجموع القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٣٩، صدر في الجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة (٤٩) والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع.

(2) مجلة المجمع١: ١٥٦.

(3) مجموع القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٨١ .

تُذكر دواعي صدور القرار الثاني، وما استدركه على القرار الأول. ولم أطّلع على حيثيات القرار في الدورة التاسعة والأربعين؛ لأنها لم تُطبع.

وبعد زُهاء نصف قرن- من بحث العوامري- في الدورة التاسعة والأربعين (١٩٨٣) بعث الدكتور شوقي ضيف (رحمه الله) هذا الموضوع من جديد، وقدّم فيه مذكرة تصحيحية إلى لجنة الألفاظ والأساليب، ذكر فيها أنّ وقوعَ "لو" المصدرية بعد الأفعال التي ذكرها هو الأغلبُ، أما ما جاء به النحاة من الشواهد على غير ذلك فليس شاذاً، وإنما الشيخ العوامري هو الذي وَسَمَه بالشذوذ، وذكر الدكتور شوقي ثلاثة شواهد على ذلك:

قول قُتَيْلَةَ بنتِ الحارث (ت ٦٤٠م)[1]:

ما كان ضَرَّكَ لو مَنَنتَ، وربّما ... مَنَّ الفتى وهو المَغيظُ المُحْنَقُ

وقول الأعشى (ت ٦٢٤م)[2]:

وربّما فات قَوماً جُلّ أمرِهِمُ ... من التأنّي وكان الحَزمُ لو عَجِلوا

وقول امرئ القيس (٥٨٠م)[3]:

تجاوزتُ أحراساً عليها ومعشَراً ... عليَّ حِراصاً لو يُسِرّون مَقتلي

وانتهى إلى أنّ "حبذا" في هذا الأسلوبِ مُشرَبة بشيء من التمنّي، كما تبنّى رأياً آخر ذكره الأستاذ عبد السلام هارون في أثناء المناقشات، وهو قبول هذا الأسلوبِ على أساس أنّ "لو" فيه ليست مصدرية، وإنما هي للتمنّي، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[4]. وفي مثل "لو تأتيني فتحدثني"، أمّا مخصوص "حبذا" فمحذوفٌ يدلّ عليه السياق[5].

---

(1) ينظر الجني: ٢٨٨، المغني: ٣٥٠.

(2) وليس في ديوانه، وينظر المغني: ٣٥٠، والأشموني/ حاشية الصبان: ٤/ ٤٩.

(3) ديوانه: ١١٤، وينظر المغني: ٣٥٠، والخزانة: ١١/ ٢٥٣.

(4) البقرة: ١٧٦.

(5) كتاب الألفاظ ولأساليب: ٢/ ٣٠١.

وإذا ما عُدنا إلى بحثِ الشيخ العوامري وجدناه يَردّ الأسلوب رداً قاطعاً استناداً إلى ما ورد من الطريقة المُثلى لاستخدام "حبذا"، التي لا تكون إلا للمدح أو الذم. وعلى هذا فالوجه الصحيح عنده لهذا الأسلوب المحدث "وددت لو رضيت" غير أنّ الحقيقة اللغوية الساطعة تقر أنه ليس من شأننا ولا من شأن الشيخ- رحمه الله- أن نفرض على الكتاب ما يستخدمون، ما كان لاستخدامهم وجهاً. فهذا ليس من عمل اللغويّ، وهذان الأسلوبان مستخدمان جنباً إلى جنب في أساليب الكتّاب.

"وحبذا" في أصل وضعها تدلّ على المدح، وعلى الذم في صيغتها السلبيّة "لا حبذا"، وهذا ما جاءت به النصوص المستشهد بها، ولا يسعنا إلا موافقة الشيخ العوامري في ذلك، ولكنها لم تَلتَزِم هذه الدلالة، كما هو بَيِّن في هذا الأسلوب المُحدَث.

ومن الجدير بالذكر أن جُلّ النحاة لم يذكروا "لو" في الحروف المصدرية، وأوّل من يُرَدّ إليه هذا المعنى الفرّاء، وقد ذكره في "معاني القرآن"[1]، ونسب ابن مالك هذا الوجه إلى أبي عليّ وأبي البَقاء العُكبُري"[2].

أما بحث الدكتور شوقي ضيف فلي وقفة مع الأبيات التي ذكرها، وتعليقه عليها، ولْنأخذ قبلاً ما قاله النحويّون في "لو" المصدرية. قال ابن مالك: "وأكثر وقوع لو هذه بعد "وَدّ" ويَود" أو ما في معناهما"[3]، وقال المُرادِيّ: "ولا تقع "لو" المصدرية غالباً إلا بعد مُفهِمِ تَمنٍّ نحو "يود"[4]. وقال ابن هشام في المغني: "وأكثر وقوع هذه بعد "ود" ويَود"[5] وذكر ذلك بعينه في أوضح المسالك[6]، وتبعهم الأشموني[7].

---

(1) ينظر معاني القرآن: ١/ ١٧٥.

(2) شرح الكافية الشافية: ١/ ١٢٨، وينظر المغني: ٣٥٠، والتصريح: ٢/ ٢٥٥.

(3) نفسه: ١/ ١٢٨.

(4) الجنى: ٢٨٨.

(5) المغني: ٣٥٠

(6) أوضح المسالك: ٤/ ٢٠٥.

(7) حاشية الصبان: ٤/ ٤٨.

وسياق الكلام واضح فهؤلاء العلماءُ يتكلّمون على غلبة وقوع "لوْ" المصدرية بعد ألفاظٍ بعينها تدلّ على التمنّي، لا معنى التمني، وعلى هذا خُرِّجتْ الأبيات المستشهد بها من هذا الباب، غير أننا نجد الدكتور شوقي يعلّق عليها قائلاً: "وهي أمثلةٌ تشفع لمجيء "لوْ" مصدرية غير مسبوقة بما يفيد التمني"، وقد تبنّى المجمعُ هذه العبارة بنَصّها. والأمرُ على غير ما ذكر الدكتور شوقي؛ لأن "لوْ" في الأبياتِ وإنْ لم تسبق بألفاظ صريحة في الدلالة على التمنّي فقد أفادت التمني، ودلالتها عليه واضحة. ففي بيتِ امرئ القيس نراه يتجاوز أحراساً يتمنَّوْن مقتلَه، والأعشى يتمنّى على هؤلاء التعجيل، وينعى عليهم بُطأهم، أما قُتَيلة فكانت تتمنى على الرسول صلى الله عليه وسلّم لو أطلق أخاها وعفا عنه.

وعلى هذا فهذه الشواهد في سياق التمنّي لم تخرج عنه، ولقد وقعت عند الرضي على ما يؤكد ذلك؛ إذ قال في كلامه على الحروف المصدرية: "ومنها "لوْ" إذا جاءت بعد فعل يُفهَم منه معنى التمنّي، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[1]، وقال: "عليَّ حراساً لو يُسرّون مَقتلي"[2]، وهذا النصّ الفريد يوضّح حال "لوْ" المصدرية توضيحاً مَقامياً لا مقالياً، فقد أدخل بيتَ امرئ القيس؛ لأنه ذهب إلى السياق الذي ورد فيه، بينما أخرجه النحويون؛ لأنهم نظروا من قِبَل اللفظ.

وأما ما ذكره الأستاذ عبد السلام هارون وأيّده الدكتور شوقي ضيف وتبنّاه قرارُ المجمع من أنّ "لوْ" في هذا الأسلوب ليست مصدرية، وإنما هي للتمني قياساً على قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[3]، ومخصوصُ "حبذا" يدلّ عليه السياق فتكلّفه ظاهر. فدلالة هذا الأسلوب جليّة ولا حاجة للتأويل، فضلاً عن أنّ "لوْ" التي للتمني لها الصدارة، وهي ليست كذلك ههنا، إلا إن جَنحنا إلى ضروب من التأويل والتقدير.

قصارى القولِ في هذا الأسلوب أنّ "حبذا" ضُمّنت معنى التمنّي، ودلالته لا تدع مجالاً للشك في ذلك، "فحبذا لو رضيت" يتمنى فيه المتحدث على سامعه أنْ يرضى؛ لأنه غير

(1) القلم: ٩.

(2) شرح الكافية: ٢/ ٣٨٧.

(3) البقرة: ١٦٧.

راضٍ، بينما لو دلّت على أصلها وهو المدح لكانت تمدح رضى هذا السامع، فرضاه حاصل ومستساغ، وهذا ما تنفيه الدلالة.

وكان على المجمع أن يتنبّه إلى هذا السياق فـ "لو" في كل شواهده لم تخرج عن التمنّي، وكان أجدى لو نصَّ قرار المجمع على أن "حبذا" في هذا الأسلوب شُحنت بمعنى جديد هو التمني، ولمّا كانت "لو" تتلو الفعل الدالّ على التمني لفظاً أو معنى جازَ أن تقعَ بعد "حبّذا" في هذا الأسلوب.

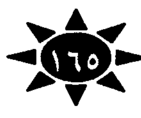

سَواءٌ كَذَا أَو كَذَا

جاء في قرار المجمع:

يُشيعَ في اللُّغةِ المُعاصِرةِ قَولُهُم: "سَواء كذا أو كذا"، وَقولُهُم: "سِيَّان كذا أو كذا"، وقولُهم: "لا خلافَ بينَ هذا أو ذاك".

وَقد يَرَى بَعضُ نُقَّادِ اللُّغَةِ أنَّ استعمَالَ "أوْ" فِي هَذِهِ العِبَارَاتِ عَلَى غَيْرِ الصَّوَابِ، فَالمَقَامُ مَقَامُ جَمْعٍ يَستَدعِي العَطْفَ بِأَدَاتِهِ وَهيَ "الواو". وَقد دَرَسَت اللَّجنةُ هَذِهِ الاستِعمَالاتِ العَصرِيَّةَ، وَانتَهتْ إلى إجَازَتِها استِنَاداً إلى أنَّ جَمهَرَةً كبيرةً مِنَ النُّحَاةِ يَنصّونَ عَلَى أنَّ مِنْ مَعانِي "أوْ" مُطلَقَ الجَمعِ، يُضَافُ إِلَى ذَلكَ المَرويُّ مِنَ الشَّواهِدِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلكَ شِعراً وَ نثراً[1].

وكان الأستاذ على النجدي قد قدم بحثاً في الدورة السابقة يحتجّ فيها لهذه الأساليب، ذاكراً وجه الانتقاد لها، فالمقام فيها مقام تسوية بين الفريقين، إذ التسوية والبينيّة لا تكونان إلا في مقام التعدّد، والواو هي التي تدلّ على الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، أما "أو" فإنها لأحد الشيئين أو الأشياء، وقد أيّد الأستاذ النجدي مذهب الكوفيين والأخفش والجَرْمي من البصريين في دلالة "أو" على معنى الواو، والجمع بين المتعاطفين، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[2] فالمعنى عندهم ويزيدون، وبقول الشاعر:

وكان سِيَّان ألاّ يَسْرَحوا نَعَماً ... أو يَسْرَحوه بها واغبرَّتِ السُّوحُ[3]

وقد تبنّت اللجنة ما جاء في هذا البحث، إلا أن المؤتمر ردّها، فقد رأى سعيد الأفغاني (ت ١٩٩٧م) أن اللغة بريئة من الخلط بين معنيي "أو" و"الواو"، والشواهد المَسوقة غير

---

(1) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/١٤٨، صدر في الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة (٤٥)، والجلسة (٣٢) لمجلس المجمع.

(2) الصافات: ١٤٧.

(3) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢ / ١٤٩.

صالحة للاحتجاج، فالواو في الآية الكريمة على معنى "بل"، والشاهد محرّف وملفّق من شطرين، وعلى هذا فهو خطأ، ولا سند له من كلام العرب، وأيّده الدكتور محمود الصياد (ت ١٩٨٣م)[1].

وعاد الأستاذ على النجدي في الدورة التالية -الخامسة والأربعين- فقدم بحثاً ضافياً في هذه الأساليب، راداً على من رفض الشاهد الشعري؛ ذلك أنّ الاختلاف في رواية الشاهد لا تنفي الاحتجاج به، كما استظهر بقراءة جعفر بن محمد "فأرسلناه إلى مئة ألف ويزيدون"[2]. وهذه ترجّح جانب الدلالة على المصاحبة.

وإذا ما عدنا إلى حَمْل "أو" على "الواو" وجدنا الكثير من النحاة يجوّزونه ويحتجّون له أمثال: "الهروي(ت٤١٥هـ)[3]، والمالقي[4]، والمرادي[5]، وابن هشام[6]، وقال المالقي: "هو قليل لا يقاس عليه"[7]، وأسند السيوطي في الهمع القول بمجيء "أو" بمعنى الواو إلى الكوفيين والأخفش والجَرمي والأزهري وابن مالك[8]. وقد أفرد الأنباري مسألة في مجيء "أو" بمعنى الواو، ودَحض فيها رأي الكوفيين، وذكر احتجاج البصريّين في الرد عليهم، قال: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في "أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل؛ لأنّ الواو معناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى "أو"، والأصلُ في كلّ حرف أنْ لا يدل إلاّ على ما وضع له، ولا يدلّ على معنى حرف آخر"[9].

---

(١) محاضر جلسات الدورة (٤٤): ٨٠٦.
(٢) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ١٥١،وفيما يخص القراءة المذكورة ينظر:الكشاف: ٣/ ٣٥٤، البحر: ٧/ ٣٦٠.
(٣) الأزهيّة : ١١٣.
(٤) رصف المباني: ١٣٢.
(٥) الجنى الداني: ٢٢٩.
(٦) المغني :٨٨.
(٧) رصف المباني: ١٣٣.
(٨) الهمع: ٣/ ١٧٤.
(٩) الإنصاف: ٢/ ٤٨٠.

وقال أبو جعفر النحّاس: "لو كانت إحداهما بمعنى الأخرى لبطلت المعاني"[1]. والأمر بعد ليس كما يذكر الأنباري والنحويّون مِنْ شَقِّ المسألةِ بينَ الكوفيين والبصريين فقد أُفرد باب في كتاب "الجمل" المنسوب إلى الخليل للواو التي تتحوّل "أو"، ذكر فيه الشواهد المذكورة في هذا الباب[2]، وقد قال بها من البصريين الأخفش (ت ٢١٥هـ)والجَرمي (ت ٢٢٥هـ)- كما مر- وقطرب (ت ٢٢٦هـ)[3] وقال المبرّد (ت ٢٨٥هـ) في باب أو: "وحقها أن تكون في الشكّ واليقين لأحد الشيئين، ثم يتسع بها الباب، فيدخلها المعنى الذي في الواو من الإشراك، على أنها تخصّ ما لا تخصّه الواو"[4]، والظاهر أنّ جمهور النحويين قال بهذا.

وينبغي ههنا أن أشير إلى مذهب الفراء في ذلك، فهو يجيزها في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[5]، ويقول: "يكون المعنى في "أو" قريبا من معنى "الواو"[6]. ولا يرى هذا المعنى عند كلامه على قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾[7]، بل يرّد على من يقول بذلك ردّاً عنيفاً، إذ يقول: "العربية على غير ذلك لا تكون بمنزلة الواو ولكنها تكون في الأمر المُفَوّض، كما تقول: إن شئت فخذ درهماً أو اثنين، فله أن يأخذ واحدا أو اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثة. وفي قول من لا يُبصِر العربية ويجعل "أو" بمنزلة الواو يجوز له أن يأخذ ثلاثة"[8]. وهو كما رأينا يجيز مجيء "أو" بمعنى الواو إذا سوّغ السياق ذلك، ويردّه حينما يؤدي إلى فساد المعنى.

أما ردّ الأفغاني لشاهد الأستاذ النجدي فمغالاةٌ لا وجهَ لها، على الرغم من أننا لا نؤيّده في المعنى الذي ذهب إليه، فقد رواه كبار الأئمة وعلى رأسهم ابنُ جنّي[9] والرضي[10].

(1) إعراب القرآن: ٣/ ٤٤٣.
(2) الجمل في النحو: ٢٨٩.
(3) الخصائص: ٢ / ٤٦٠.
(4) المقتضب: ٣/ ٣٠١.
(5) الإنسان: ٢٤.
(6) معاني القرآن: ٣/ ٣٢٠، وينظر: ٣/ ٣٢٢.
(7) سبأ: ٢٤.
(8) معاني القرآن: ٢/ ٣٦٢، وينظر: ١/ ٢٥٠، ٢/ ٣٩٣.
(9) الخصائص: ١/ ٣٤٨، ٢/ ٤٦٥.
(10) شرح الكافية: ١/ ٣٢٧.

وبعد فلا يسعُنا تأييدُ قرارِ المجمع في حَمْل "أوْ" في هذه الأساليب على معنى "الواو".
فحمل "أوْ" على الواوِ لا يخلو من اللَّبس، ويمكننا حملُ المواضع التي تأولها النحاة على خروج معنى "أوْ" إلى "الواو" - إنْ سلَّمنا به - على معنى بلاغي. وإذا كان ثمة ميدان رحْبٌ للخلاف عند القدماء في هذا الشأن، فإن المحدثين قد ضربوا صفحاً عن كلّ هذا، فلكلٍّ من "أو" و"الواو" معنى خاص به؛ دفعاً للالتباس، ولا يمكن أنْ نعثر على قول مثل: "حضر علي أو محمد" بدلالة حضر علي ومحمد.

وثمة ملمح دلالي مهم في هذه الأساليب لم يُلتفَت إليه، فقولنا: "سواء كذا أو كذا"، "ولا خلاف بين هذا أو ذاك"، لا يمكن أن تكونَ "أوْ" فيه مبنيّة على الواو، وإذا كانَ النحاة قد أحصوا ثلاثة عشر معنى لـ"أوْ" فيما استقرؤوا من كلام العرب[1]، فإن هذه الأساليب تحتّم علينا أنْ نُدرج لها معنى جديداً هو "التسوية" أو"المساواة"، فدلالتها عليه ههنا لا تُدفع، بل إننا لو التمسنا هذا المعنى في العربية لوقعنا عليه، ولعل من أبرز ذلك قوله تعالى: ﴿.. وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾[2]، فقد عد ابن مالك "أوْ" ههنا على معنى الواو[3]، ودلالتها على التسوية أو المساواة واضحة وهو معنى قوي لا يضاهيه معنى الواو، وقوامه السياق.

قصارى القول لا يمكن تأييد مجيء "أوْ" بمعنى الواو عند المحدثين؛ لأن ذلك يفضي إلى اللبس والخلط، وإذا أردنا أن نتمثلَ الدلالة الحقيقية لهذه الأساليب دون تكلف ولا تأويل فلا يسعنا إلا الإقرار بدلالة "التسوية" أو "المساواة" لـ"أوْ" ههنا، ولها ضابطان على هذا المعنى: أن يُقرّه المقامُ، والثاني أنْ يصحَّ إحلالُ الواو مَحلّ "أوْ" من حيثُ المعنى.

---

(1) ينظر: الأزهية: ١١١.

(2) النور: ٦١.

(3) ينظر المغني: ٩٠.

"حَتّى أَنتَ" يا رَفيقَ الجِّهادِ

جاء في قرار المجمع:

يُشيعُ في اللُّغةِ المُعاصِرَةِ مِثلُ قَولِهِم: "حَتّى أَنتَ يَا رَفيقَ الجُهادِ"، "حَتى أنتَ يا صَديقِي".

وَيُؤخَذُ عَلَى هَذَا التَعبيرِ، أنّ "حَتّى" لَم يُؤثَرْ دُخولُها عَلَى ضَميرِ رَفْعٍ مُنفَصِلٍ، أو اسمٍ مَرفوعٍ في المَشهُورِ مِن قَواعِدِ اللُّغةِ العَربيّةِ، وَلَم يَرِدْ قَبلَها كَلامٌ فَتَكُونَ غَايةً لَهُ.

وَتَرَى اللّجنةُ إجازَةَ التّعبيرِ استِنَاداً لِمَا قَالَ بِهِ ابنُ هِشَامٍ في تَعليقِهِ عَلَى بَيتِ الفَرَزدَقِ[1]:

فَوَاعَجَباً حتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني ... كَأنَّ أباهَا نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ

فَقَدّرَ جُملةً لِيكُونَ مَا بَعدَ "حَتّى" غَايةً لَهَا ؛أي: فَوَاعَجَباً يَسبُّنِي النَّاسُ حَتّى كُلَيْبٌ تَسبّنِي[2].

وقد قدّم الدكتور أحمد الحوفي مذكرةً يعرضُ فيها لهذا الأسلوب، وقال: "لّما تُرجمت إلى اللّغة العربيةِ قصةُ يوليوس قيصر؛ من أعمال "شكسبير" جاء فيها قوله لصديقهِ برُوتُس: "حتى أنت يا بروتس". وخطّأ بعض اللّغويين في ذلك الوقت هذا الأسلوب، وقالوا إن الصواب: وأنت يا بروتس، وردّ الدكتور الحوفي هذه التخطئة، وذكر أن من مواضع "حتى" الابتداء، ولم يفرّق بين هذا الأسلوب والأساليب القديمة في استخدام حتى الابتدائية[3].

كما قدم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة أخرى علّل فيها ردَّ بعض اللّغويين لهذا التركيب، وأجابَ في بحثه عن سؤالين، أولهما: هل يُفتتَح الكلام بالحرف حتى؟ وثانيهما: هل ورد في مأثورِ كلامِ العربِ استعمالُ حتى في مستهلّ الكلام؟ ويجيب عن الأوّل بالنفي،

---

(1) ديوانه: ٣٦١.

(2) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٢١، صدر بالجلسة (١١) من مؤتمر الدورة (٤٧)، وفي الجلسة الواحدة والثلاثين من مجلس المجمع.

(3) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ٢٣٨.

إذ يقول: "لا أعرف أحداً من علماء العربية ذكر ذلك صراحة في تفصيل الضوابط الخاصة باستعمالات حتى على وَفَارَتِها".

أما السؤالُ الثاني فيجيب عنه قائلاً: "وليس لي من جواب عن ذلك، إلا ما تصيّده "ابن هشام" في كتاب "مغني اللّبيب"، إذ أوْرَدَ بيتَ الفرزدق: "فواعجباً حتى كليب .." وأردف قائلاً: "ولم يَفُت ابن هشام ما أشرنا إليه من طَرافة افتتاحِ الكلامِ بالحرفِ "حتى" في توجيهه وتخريجِه، إذ قال: "ولا بدّ من تقديرِ محذوفٍ قبلَ حتّى في هذا البيتِ، يكونُ ما بعد "حتى" غايةً له؛ أي: "فواعَجباً يسبّني الناسُ حتى كليبٌ تسبني". وينتهي إلى قولِه: "والحقّ أنّ في بيت الفرزدقِ وتوجيهِ ابن هشام ما يقطع بسلامةِ الاستشهادِ وإنّي مَعهما من الشاهدين"[1].

وفي أثناء المناقشات ردّ الدكتور عبد الرازق محيي الدين (ت ١٩٨٤م) هذه الأساليبَ، وقال: "ليس في العربيّة ولا في الأمثلة التي أوردها الباحثان الفاضلان ما يصلح شاهداً لقَبوله، بل إنّ ما أورداه من الأمثلة صريحٌ بالفرقِ بينَها وبين الأمثلة التي أورداها ودعَوا إلى إجازتها" وأردف قائلاً: "إنّ الشواهدَ التي أورداها من كتب النحوِ والأدبِ، جاءت فيها "حتى" غايةً لفعلٍ محذوفٍ دلّ عليه فعلٌ موجودٌ، وليس في الأمثلةِ التي نحن في صددِها فعل موجود يدل على فعل محذوف، بل إن الموجودَ غيرُ صالح لتأليف جملة، فضلاً عن أنّه صالحٌ للدلالةِ على جملة محذوفة"[2]. وقال الدكتور عُمر فَرّوخ (ت ١٩٨٧م): "وقعتُ على هذا التعبير كثيراً في الأدب الأندلسيّ، وعند أبي نواس، وفي إقرارنا إياه إبعادُ الشبه كون الأدب الإنجليزي هو الأصل"[3].

وإذا عُدنا إلى بحثِ الدكتور أحمد الحوفي لم نوافقه على دَرْج هذه الأساليب المحدثة تحت ما أورده من الأساليب القديمة، نحو: "أثمرت الحديقة حتى الشجرات الصغار" وأمثالها، فهذه لا تتصدّر فيها "حتى"، كما نراها في الأساليب موضوع القرار.

---

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ٢٣٩

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤٦٩.

(٣) نفسه: ٧٦٧.

أما بحث الأستاذ محمد شوقي أمين -الذي انبنى عليه قرار المجمع- فإننا نؤيد ما ذهب إليه من دَرْج بيت الفرزدق تحت هذه الأساليب المحدثة، وهو بلا شكّ من نوادر الشواهد، ولم يلتفت إليه النحويون حقّ الالتفات، غير أننا لا نؤيده فيما تَبِع فيه ابن هشام من حتميّة تقدير محذوف قبل "حتى" على أنه جزء من التركيب، فابنُ هشام معنيّ بإخضاعِ هذا التمرّد في استخدام "حتى" الابتدائية الذي لم يُعهد، وإذا كان من البديهيّ أنْ تُوجِبَ الدلالةُ وجودَ محذوفٍ يُقرّه السياقُ، فإنّ تحوّله إلى صناعةٍ نحويةٍ مفروضة لا يكون مقبولاً.

ومع ذلك فإن بيتَ الفرزدق المذكور يختلف عن هذه الأساليب المحدثة وإن اندرج تحتها، فالغالبُ فيها أن يليها ضميرُ رفعٍ منفصل يكون خبره محذوفاً، وليس اسماً ظاهراً كما في بيت الفرزدق، أمّا ما ذكره الدكتور عمر فرّوخ من وقوعه على هذه الظاهرة في شعر أبي نواس (ت ١٩٨هـ)، فقد عدت إلى ديوانه، وهو ديوان ضخمٌ وتتبعتُ أبياته، فوجدته يكثر من الابتداء بـ: "حتى إذا" فأحصيت من ذلك أربعين بيتاً، ومن نافلة القول أن هذا الأسلوب يخالف ما نحن فيه.

وقد طُفتُ في غيرِ ديوان من دواوين الشعراء القدماء متقصّياً هذه الأساليبَ، فلم أقع من ذلك على شيء، ووجدت في المفضليات ثلاثة شواهدَ على الابتداء بـ"حتى إذا" اثنين منها في قصيدة لمتمم بن نويرة[1]. والثالث عند الحارث بن حِلِّزة[2]. ثم تناولتُ ديوان أبي تمام (٢٣١هـ) وهو معاصر لأبي نواس تقريباً فلم أجد عنده إلا ابتداءَه بـ"حتى إذا" وقد بلغت عشر مرات، ثم طفت في ديوانيْ العَجّاج (٩٠هـ) ورُؤبة (ت ١٤٥هـ) فوجدت العجّاج يبتدئ "بحتى إذا" خمس عشرة مرة، أما رؤبة فوجدته يبتدئ بـ"حتى إذا" خمس مرات، وعثرت عنده على شاهد يُضَمُّ إلى بيتِ الفرزدق، وهو من نوادر الشواهد وهو قوله:

حتى عظامي من وراءِ الأثوابْ عُوجٌ دِقاقٌ من تحنّي الأحنابْ[3]

---

[1] المفضّليات: ٤٩، ٥٠.

[2] نفسه: ١٣٣.

[3] ديوانه: ٥.

على أن هـذه الأسـاليبَ المحدثـة دخـيلة– علـى الأغلـب - مـن طـريق الترجمـة، وبالـتحديد "even you"، وإن ولـي "حتـى" أحـياناً غـير الـضمير، نحـو: " even homer sometimes nods" "حتـى هـوميروس يخطـئ أحياناً"، ولا يمكن أن تكون امتداداً لشواهد متناثرة تختلف عنها في البنية والتركيب؛ ذلك أنّ هذه الأساليبَ كما ذكرنا يليها غالباً الضمير المنفـصل المـرفوع وهـذا غير معروف عند القدماء، وليس ثمة عيبٌ ألا يكونَ هذا الأسلوبُ معـروفاً في العـربية، كمـا يُستَـشَفّ مـن كـلام الدكـتور عمـر فروخ، فاللّغات تتقارض ولا غَضاضةَ في ذلك.

قصارى القول أن "حتى" في هذه الأساليبِ المحدثة ابتدائيةٌ تتصدّر التركيبَ وتدلّ على الغايـة، والمحـذوف قبلها مفهومٌ من السياق وليس جزءاً من بنيته، والغالب فيها أنْ يليها جملة اسميةٌ يتصدّرُها ضميرٌ مرفوعٌ، ويكونُ الخبرُ فيها مقدّراً حسب ما يقتضيه السياق.

حَتّى في بعَضِ التَّعبيرَاتِ العَصْريّـةِ

جاء في قرار اللجنة:

تُجيءُ حَتّى في بَعضِ التّعبيرَاتِ العَصْرِيّةِ غَيرَ مَسبُوقَةٍ بِمَذكُورٍ يَصِحُّ أنْ يَكُونَ مَا بَعدَ "حَتّى" غَايَةً لَهُ. وَمِن أمثِلَةِ ذَلكَ:

١. الهَزِيمَةُ اليَومَ تُهدِّدُ إسرَائيلَ، يَعتَرِفُ بِذلكَ حَتّى المُتعاطِفُونَ مَعَهَا.

٢. لَمْ يَقرَأْ حَتّى الصُّحُفَ.

٣. لَمْ يَنجَحْ حَتّى في أن يَكونَ عُضواً في مَجلِسِ القَريَةِ ... إلخ.

وَقَد رَأى المَجمعُ أنَّ "حتّى" في الأمثِلَةِ السَّابِقَةِ عَاطِفَةٌ، وَالمَعطُوفُ عَليهِ مَحذوفٌ مَفهومٌ مِنَ المَقَامِ[١].

وقد قدّم الأستاذ محمد حسن عبد العزيز بحثاً في بعضِ التعبيراتِ العصريّة، تناولَ فيها هذه الأساليبَ الحديثةَ التي تستخدمُ فيها "حتى" على وجهٍ لم يألفه القدماءُ، وهي الأساليبُ المثبتة في القرار. ويَخلص في بحثه إلى أن "حتى" فيها ليست حرفَ عطفٍ ولا حرفَ ابتداءٍ، وهي من وظائفُها في الفصحى، وينتهي إلى أنّ "حتى" ههنا لا تقومُ بوظيفةِ العطفِ؛ لأنّه لم يسبقْها ما يصلحُ أنْ يكونَ معطوفاً عليه، وعلى هذا فإنّ ما بعد "حتى" ينبغي أنْ يتعلقَ بما قبلها، فيُعربُ "المتعاطفون" في المثل الأول فاعلاً، و"الصحفَ" في الثاني مفعولاً به، وهكذا. وبهذا تكون "حتى" حرفاً يعبّر عن الغاية، ولا ينبني على وجوده أيُّ أثرٍ إعرابيّ فيما بعده[٢].

والأستاذ محمد حسن يتنازعُه القولُ بالعطفِ في هذه الأساليب، يُظهرُ ذلك المذكرةُ الأخرى التي قدّمها وعَنونها بـ"جواز حذف المعطوف عليه" وقد عَرضَ للنّحاة الذين أجازوا حذفَ المعطوف عليه، وأنهى بحثه قائلاً: "وأقربُ الأمثلةِ إلى ما نحن فيه ما استشهد به الرضيّ بقوله: "وتقول لمن قال: مات الناس: "بلى حتى الأنبياء"، مع ملاحظةِ أنّ المعطوفَ عليه بـ"حتّى"

(١) في أصول اللغة: ٣/ ١٣٠، صدر في دورة: ٤٣، الجلسة (٨).

(٢) نفسه: ١٣٢.

في هذه الأساليبِ يأتي في الجواب وفي غيره، ويأتي فيما مثّل به الرضيّ في الجواب فحسب[1].

وقدّم شوقي ضيف مذكّرة بعنوان "حتى في بعض التعبيرات العصرية" وعُنيت هذه المذكرة بالإجابة عن سؤالين أوّلهما: هل يجوز حذف ما قبل حتى؟ وثانيهما: كيف نعرب ما بعد حتى؟ وأجابَ عن الأوّل بالإيجاب، وقال: يَصحّ حذفُ أيِّ جزء من أجزاء الجملة إذا دلّ عليه السياق، وأجاب عن الثاني بإعراب ما بعد حتى كما لو أنّ هذه المحذوفاتِ بقيت، وانتهى من مذكرته إلى صياغة قاعدةٍ عامّة مفادُها: "تأتي حتى عاطفة وقد يُحذَف منها المعطوف عليه"[2].

وفي أثناءِ المناقشات اقترح الأستاذ محمد شوقي على اللّجنة أن يكون الفاعلُ في هذا الأسلوبِ ضميراً مستتراً مفهوماً من المقام لا محذوفاً. وسجّل عباس حسن اعتراضه على القرار؛ لأنه لا يجوزُ حذف المعطوف عليه في اللغة ، غير أنّ هذا الذي يعترض عليه أثبته في "النحو الوافي"[3]. ورأى سعيد الأفغاني أنّ حتى في هذه التعبيرات كالزائدة الدودية والسلامة في بترها، ولم يستسغْ قياسَ "حتى" على "الواو" و"الفاء" في جوازِ حذفِ المعطوف عليه، ورأى الدكتور عمر فرّوخ أنّ حتى هذه ترجمةٌ للكلمة الإنجليزية "even" وليس من عملِ المجمعِ أنْ يقبلَ ما يقولُه رجلُ الشارع[4].

أما إذا ما عُدنا إلى "حتى" وجدنا الكوفيّين لا يعدّونها حرفَ عطف، بل يعربون ما بعدها على إضمار عامل[5]. وهم محجُوجونَ، وهذه مغالاةٌ لا موجبَ لتجشّمها. أما ما قاله أبو حيان: "والعطف بها رَواه سيبويه وأبو زيد وغيرهما عن العربِ، لكنّ ذلك لغةٌ ضعيفة؛ ولذلك قال أبو الحسن: "زعموا أنّ قوماً يقولون: "جاءني القومُ حتى أخوكَ" و"ضربت القوم

(1) نفسه: ١٣٦.

(2) نفسه: ١٣٤.

(3) ينظر النحو الوافي: ٣/ ٦٢٢.

(4) محاضر جلسات المجلس في الدورة (٤٣): ٣٨٣، في أصول اللغة: ٣ / ١٣١.

(5) الجنى الداني: ٥٤٦، الارتشاف: ٢/ ٦٣١، الهمع: ٣/ ١٨٣.

حتى أخاك، وليس بالمعروف[١]، فسيبويه لم يَسِمْها بضعف ولا قلّة، وقال: "حتى تجري مجرى "الواو" و"ثم""[٢].

أما مسألةُ حذفِ المعطوف عليه فقد أثبتَ النحاة حذفه مع الواو والفاء قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

والفاءُ قد تُحذفُ مع ما عطفتْ والواو إذ لا لَبسَ وهي انفردتْ

وأجازه الرضيّ بعد بلى وأخواتِها، وأردفَ قائلاً: "تقول لمن قال: ما قام زيدٌ بلى وعمرو، أي بلى قام زيد وعمرو"[٣]، وذكر أنّ "أم" تشارك "الواو" و"الفاء" في جوازِ حذف المعطوف عليه[٤]. وعلّق ابن عصفور جوازَ الحذفِ بالسياق، ولم يخصّ حرفاً دون آخر، وقال: "يجوز حذفُ حرفِ العطفِ والمعطوفِ عليه لفهم المعنى"[٥].

وخُلاصة القول في مسألة حذف المعطوف عليه أنه لا يجوز إلا إذا دلّ عليه دليل؛ لأن الكلامَ معقودٌ عليه، وأسلوبُ العطف في الأصل قائمٌ على الاختصار، وقد خَشوا أن يتجاوزوا حد الاختصار إلى مذهب الانتهاكِ فضلاً عن كُلفة الإشكال.

ولكن، هل نستطيعُ أنْ نعدّ هذا الأسلوبَ من قبيل حذفِ المعطوف عليه؟ إنّ دلالته لا تعيننا على هذا المذهب، فالرأيُ القويم ما ذهب إليه الأستاذ محمد حسن عبد العزيز في مذكرته الأولى، ولم يثبته المجمع، فهو من الأساليب المحدثة، وهو حرف يعبّر عن الغاية ولا ينبني عليه أثرٌ إعرابي. و"حتى" هذه دخلت من اللغة الإنجليزية كما ذكر الدكتور عمر فروخ، وبالتحديد كلمة "even"، ولكن لا نوافقُه في أنّ هذه لغةُ رجلِ الشارعِ، فهو أسلوبٌ شائعٌ على ألسنةِ الكتّابِ وأقلامهم، ورجل الشارع لا يعرفه، وإن عرفه فبفضلهم. كما أن إسقاطها ليس باليُسر الذي ذكَره الأفغانيّ، وقد غدا هذا الأسلوبُ ذائعاً على الألسنةِ والأقلامِ.

---

(١) الارتشاف: ٢/ ٦٣١.
(٢) الكتاب: ١/ ٩٦.
(٣) شرح الكافية: ١/ ٣٢٦.
(٤) نفسه: ١/ ٣٢٦، وينظر الأشموني: ٣/ ١٧٢.
(٥) شرح الجمل: ١/ ٢١٤.

أما عـدّها عاطفـةً كمـا جـاء في قـرارِ المجمـعِ فـلا شكّ بأنه يمثل وَجهاً مقبولاً لهذا الأسـلوب، غـير أنّـه أقربُ إلى أن يكونَ صناعةً نحويةً لا دلاليةً، وإلا فهل قولنا:"الهزيمة اليوم تهـددُ إسـرائيلَ، يعـترف بـذلك حتـى المـتعاطفون معهـا"، تساوي: يعترفُ بذلك العالم حتى المـتعاطفون معهـا، إن هـذا التركـيب يغـض من مركزية الدلالة لـ"المتعاطفين"، ويخفت بريقه. وواقـع هذا الأسلوبِ يرجّحُ أنّ أصلَه: يعترفُ بذلك المتعاطفون معها، ثم دخلت "حتى" لتعبر عـن الغاية والاستقصاء، كما هو مفهوم من السياق، ولا ينبني على وجودها أيّ أثرٍ إعرابيّ، وهذا أيسر من التكلف وتأويل هذه الأساليب على غير وجهها.

دُخُولُ "قَدْ" عَلَى المُضَارِعِ المَنْفِيِّ بـ"لا"

جاء في قرار المجمع:

تُرَى اللَّجنةُ أنَّه لا مَانِعَ مِن دُخُولِ "قَدْ" عَلَى المُضَارِعِ المَنفِيِّ بِـ"لا" وَعَلَى هَذا يَصِحُّ قَولُهم: قَد لا يَكُونُ كَذَا[1].

كتبَ الأستاذ أحمد العوامري في العددِ الأوّلِ من مجلّةِ المجمعِ بحثاً وسَمَه بـ"بحوث وتحقيقات لغوية مُتنَوّعة"، عرض فيه فيما عرض لقول بعض الكتّاب "قد لا يكون"، وقال: "وهو ما لم يَرِدْ في كلام العرب" مستنداً إلى رأي ابن هشام: "وأما "قد" الحرفية فَمُختَصّة بالفعل المتصرّف الخبري المثْبَت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء، فلا تُفصل منه بشيء"[2]، واقترحَ أن يُعتاض من "قد لا" بـ"ربما لا"[3].

وقد ردّ الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي عليه بعد وفاته -رحمه الله- في الجزء الثامن عشر من مجلة المجمع في بحث عَنوَنَه بـ"إنصافٌ وردٌّ إلى صواب" وقد أيّده فيما ذهب إليه من تخطئة هذا الأسلوب، ولكنه لم يرتضِ ما اقترحه وهو "ربما لا يكونُ" وتناول في بحثه جماعةً لم يسمِها من علماء العصرِ بالنقد، لإجازتها هذا الأسلوب ومما استشهدوا به قول الشاعر[4]:

وكنتَ مُسَوَّداً فينا حَمِيداً　　　وقد لا تُعدَمُ الحَسناءُ ذامَا

كما احتجوا بمَثَل هو "قد لا يُقادُ بيَ الجَملُ"[5]. وقد رَدّ احتجاجَهم بالبيت؛ لأن الفعل "تعدم" نُفيَ بِصيغَتِه، ودُخولُ النفيِ عليه إثباتٌ فمعنى "قد لا تعدم" "قد تَجِدُ"، كما ردّ

---

(1) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: (١٠٦)، صدر بالجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٣٧) وبالجلسة (٢٣) من جلسات المجلس بالدورة نفسها.

(2) المغني: ٢٢٧.

(3) مجلة المجمع، العدد (١): ١٣٨.

(4) وقد ذكره الآمدي في المؤتلف: ٣٧٠. ونسبه لأنس بن نُواس المحاربي، وهو أيضاً في اللسان (ذيم).

(5) جمهرة الأمثال: ٢/ ١١٨، ومجمع الأمثال بروايات أخرى: ٣/ ٩٠. وهو لسعد بن زيد مَنَاة بن تميم، وذلك أنه كبر وضعُف، ولم يُطِق الركوب إلا أنْ يُقاد به، فقاله يوماً وابنه يقود به ويقصر.

الاحتجاج بالمثلِ، لأنّ الأمثالَ كالشعرِ وقد يَجيءُ فيها ما لا يجيء في غيرها، فضلاً عن أنّ المثلَ مرويّ برواية أخرى "ولقد كنت وما يُقَادُ بيَ الجَمَلَ".

وأما رفضه "ربما لا فلأن مدخولَ رُبَّ يَصيرُ بها الإنشاءُ غيرَ طلبيّ"، سواءٌ أكانت مكفوفةً أم غيرَ مكفوفةٍ، وهذا النوع من الإنشاء يأبى أنْ يُنفى؛ لأن النفي يجعله خبراً من الأخبار السلبيّة التي من شأنها أنْ لا تقبل تقليلاً ولا تكثيراً، وانتهى إلى إخراج "ربما لا يجيءُ" من كلام العرب، وعلى هذا فيتعيّن في هذه العبارات ونظائرِها أن تجري على النحو الآتي: "ما جاء محمد، ربما يجيء" دون عطف، لاختلاف الجملتين خبراً وإنشاء أو لشِبْه كَمَال اتصال[1].

ثم أثير هذا الموضوع بعد ما يقرب من أربعين عاماً من بحث الشيخ العوامري في الدورة السابعة والثلاثين سنة ١٩٧١، وقدّم فيه الأستاذ عباس حسن مذكرةً بعنوان "تصويب قد لا يكون الأمرُ عسيراً" أجاز فيه هذا الأسلوبَ، وأضافَ إلى الشواهدِ التي ذكرها الشيخُ عطية الصوالحي شاهدين؛ واحداً للأعشى (ت ٦٢٤م) وهو[2]:

وقد قالت قُتَيْلَةُ إذ رأتْني ... وقد لا تَعدَمُ الحَسناءُ ذاما

وبيتاً آخر للنمِر بن تَوْلَب- وهو مُخَضْرَم- (ت ١٤هـ) وهو[3]:

وأحْبِبْ حَبيبَك حُبّاً رُوَيْداً ... فقد لا يَعُولُكَ أنْ تَصْرِما

كما خَتم مذكرته باستعمالِ ابنِ مالك لهذا الأسلوبِ في ألفيّته ونصّه: "والمصروف قد لا ينصرف"[4].

---

(1) مجلة المجمع، (١٨): ٥٥.

(2) ديوانه: ١٩٠.

(3) وهو في شرح شواهد المغني للسيوطي: ١/ ١٧٠.

(4) كتاب الألفاظ والأساليب: ١/ ٢.

واستمر الشيخ الصوالحي بمعارضته لهذا الأسلوب، وقدم بحثاً شاملاً أصرّ فيه على موقفه وقد قَسَمَه قِسمين؛ الأول: تناول فيه أقوال اللّغويين والنحويين في "قد" الحرفية، وأبرزُ أقوالِ اللّغويين ما ذكره صاحب الكلّيات، وهو"قد" مختصة بالفعل الخبريّ المثبت المجرّد من جازم وناصب وحرف تنفيس"[1]. وكذا قال صاحب القاموس المحيط[2]. أما النحويّون فتناولَ رأيَ سيبويه، إذ يقول في باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل :"فمن تلك الحروف "قد"، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله أفعل"[3]. ثم آراء النحويين المتأخرين حتى انتهى بالشيخ "يس"، وانتهى إلى قوله: "هذه أقوال جمهرة من النحاة تدلّ دلالةً قاطعةً على أن "قد" الحرفية لا تدخل إلا على فعلٍ مُثبتٍ، وتأبى أن يَسبقَه نفي"[4].

أما القسم الثاني من بحثه فقد أفرده للردّ على الشواهد التي جاءت فيها "قد" مقترنة بـ"لا" وهي التي ذكرها عباس حسن، وقال في المثل المذكور وفي بيت الجُهَنِيّ ما قاله في مقالته المنشورة في مجلة المجمع، أما بيتُ النَّمِر بنِ تَوْلَب فقد ذكر فيه رواية أخرى، وهي: "فليس يعولك أن تصرما" وذكر هذه الرواية ابن منظور[5]، والبغدادي[6]، والبَطَلْيُوسِيّ (ت ٥٢١ هـ)[7]، وعدّ الرواية الأخرى محرّفة، أمّا ما جاء عن ابن مالك في الألفية فما هو إلا زلّة لِسان، يُصحّحها ما نُقل عنه من المنع في التسهيل[8].

وفي أثناء المناقشات ذكر الأستاذ محمد بَهْجَة الأثري (ت ١٩٩٦م) أنّ أئمةَ اللغةِ يستعملون "قد يكون" و"قد لا يكون" و"قد يحدث" و"قد لا يحدث"، كما ذكر فتوى للإمام الألوسي، كتب بها للأب أَنِسْتَاس الكَرْمِلِيّ (ت ١٩٤٧م) بجواز هذا التعبير، اعتماداً على رأي بعض النحاة، وعلى المستعمل منه في اللغة العربية[9].

---

(1) الكليات: ٧٣٦.

(2) القاموس المحيط: "قد".

(3) الكتاب :٣/ ١١٤، ١/ ٩٨.

(4) كتاب الألفاظ والأساليب: ١: ٤.

(5) اللسان: مادة (عال).

(6) خزانة الأدب: ١٠/ ٢٧٦.

(7) الاقتضاب، ١/ ١٣١.

(8) كتاب الألفاظ والأساليب: ١/ ١٠.

(9) محاضر جلسات الدورة (٣٧): ٢٩٧.

باديء ذي بَدْء، لقد تنَكّب الشيخ الصوالحي -رحمه الله- طريق الصواب حينما وقفَ من هذا الأسلوبِ هذا الموقفَ العنيفَ، فلا يكاد المرء يقرأ لكاتب إلا وقعَ على شيء منه، وما محاولاته في دفع الشواهد التي ورد فيها هذا الأسلوب إلا كحاجب الشمس بالغربال، فهو أسلوب مستخدم منذ القِدَم، وقد وردَ عند كبار الشعراء، على الرغم مما قاله الشيخ يس: "فقولهم قد لا يكون ليس بعربي"[(1)]. وأما ردّه لبيت النمر بن تولب فليس بردّ؛ ذلك أن اختلافَ رواية الشاهد لا تمنع من الاحتجاج به، وأيُّ شاهدٍ سَلِمَ من التغيير والتبديل؟ وقد عرض السيوطي من قبل لهذه المسألة، وقال ناقلاً عن ابن هشام: "وكانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مُقْتَضى سجِيَّتِه التي فُطِر عليها، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات"[(2)]. وأما تفسيره "قد لا تعدم" بـ "قد تجدُ" فلا يَمنع أن "لا" ههنا دخلت على الفعل المضارع المقترن بقد، ولو سلكنا هذا المسلكَ لَنَقَضنا الكثيرَ من قواعد اللغة.

أما المثلُ "قد لا يُقاد بي الجَمل" فلا يمكن وَسْم هذا الأسلوب فيه بالضرورة، إذ لا وجهَ لها، والأمثال بعدُ، نَبْع ثرٌّ من ينابيع العربية، ومصدرٌ غنيّ من مصادرها، ولا يمكن استبعادها، والنظر إليها على أنها مَركَبٌ للضرورة والشذوذ. ومما يؤكد هذا أنني وقعت على مثل آخر تمثّل فيه هذا الأسلوب، وهو "قد لا أُخْشَى بالذئب"[(3)] وهو مثل قديم.

ونحن لا نُنكر ما نقلَه الشيخ الصوالحي عن أئمةِ العربيّة من الاستخدام الأمثلِ لهذا الأسلوبِ، ولا نُماري فيما نُقل عنهم من اختصاصِ "قد" بالفعل المتصرفِ الخبريّ المثبتِ، ولكنْ علينا أن نُقرّ بوجود أسلوبٍ مغايرٍ لهذا الأسلوب الأمثل، نَما على حواشيه، وواكبَه منذ القِدَم، وإن لم ينتشرْ، ومما يؤكّد قلّة استخدامِهِ وانتشارِه عند القدماءِ أنني رَصدْتُ في صحيحيّ البخاري ومسلم(١٠٠٠) موطن لـ"قدْ"،كما أحصيت منها في البيان والتبيين(٣٠٠)، وفي الأغاني (٤٠٠٠)، ولم أقع على استخدام واحد لهذا الأسلوب.

---

(1) التصريح: ١/ ٣٩١.

(2) الاقتراح: ٥٩.

(3) أصله أن الرجل يطول عمره فيخرف، إلى أن يُخوّف بمجيء الذئب. وهو بهذه الرواية في "جمهرة الأمثال" للعسكري: ٢/ ١٨٢. وروايته في كتاب "الأمثال" لابن سلاّم:٩٦، ومَجمَع الأمثال للميداني:٢/ ٩٢، "لقد كنتُ وما أُخْشَى بالذئب".

وأقـدم مـا وقعـت عليـه لأئمـة العـربية مـن هذا الأسلوب ما قاله ابن جنّي في سِرّ الـصناعة إذ يقـول: "جُعِلـت الـلام الـتي هـي غـير عاملـة في مـا قـد لا يكون مفرداً"[1]، وفي الخصائص أيضاً إذ يقول: "كما أن القول قد لا يتمّ معناه إلا بغيره"[2].

أمـا الـذين قالوا بدخولِ قد على الفعلِ المثبتِ غيرِ المنفيّ، ثم استخدموها على غيرِ ما ذكروا فعلى رأسِهم ابنُ مالك، إذ قال بذلك في التسهيل، ثم قال في ألفيّته في باب "الممنوع مـن الـصرف": "والمصروف قد لا ينصرف"، ثم ابن هشام، إذ قال في المُغني: "ألا ترى أن المصدر قـد لا يُعطَى حُكمَ أنّ وأنْ وَصِلَتَهما"[3]، وفي شرح شذور الذهب: "والحاصل أنّ الاسم قد لا يكـون ذُكـر لأجـل أمـر وقـع فـيه"[4]، ومـن هؤلاء أيضاً الفيروز آبادي فقد ذكر الاستخدام الأمثل لهذا الأسلوب –كما ذُكِر– ثم قال في كلامه على مادة "دَغْدَغ": "... والأخْمَصُ، وقد لا يكـون لـبعض الـناس"[5]، وكـذا الـسيوطي، فـبعد ما قال في الهَمْع من اختصاص قد بالفعل المثبت الخـبري، نقل في المزهر عن الأَسْنَوِيّ في شرح الإمام البَيْضاوي (ت ٦٩١هـ)، "ثم إنّ الموضوع له قد لا يوجد إلا في الذهن فقط كالعلم ونحوه"[6].

ومـن غـير هـؤلاء، ممّـن وقعت عندهم على هذا الأسلوب العُكبَريّ (ت ٦١٦هـ)، وهو من أئمة النحو إذ يقول في المسائل الخِلافيّة: "إن التقديم والتأخير قد لا يصحّ في كثير من المواضـع"[7]. ويقـول أيضاً في "اللُّباب": " ... لأن السامع لهذا السؤال قد لا يكون سمع الكلام الأول"[8]. ومـنهم أيضاً أحد رموز البلاغة ومُنظّريها وهو القَزويني (ت ٧٥٦هـ)، إذ يقول في الإيـضاح معلّقـاً علـى بـيتٍ للمتنبّـي، "فـإن ضـد المُحِـبّ هـم المُـبغض، والمجرم قد لا يكون

---

(1) سر الصناعة: ١/ ٣٧٣.

(2) الخصائص: ١/ ٢٠ ، وينظر معجم الأغلاط اللغوية: ٥٣٨.

(3) المغني: ٨٨٩.

(4) شرح الشذور: ٢٣١.

(5) القاموس (دغدغ)، وينظر: "معجم الخطأ والصواب" الدكتور إميل يعقوب: ٢١٨.

(6) المُزهر: ١/ ٤٢.

(7) مسائل خلافية في النحو: ٩٦.

(8) اللباب: ٢/ ١٣٦.

مُبغِضاً"[1]. وقال أيضاً[2]: "ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد" ومن هؤلاء الصبّان في شرحه على الأشموني، إذ يقول: " .. قد لا يصلح فلا ينافي أنّه قد يصلح"[3].

أما الكلام على هذا الأسلوبِ وعلّة نشوئه وانتشاره عند المحدثين، فلعلّ القياسَ السلبيّ كان وراءَ هذا الاستخدامِ من قبل، ووراء شيوعه وانتشاره من بعد، فلا شكّ في أنّ مَنْ يستخدم "قد لا يسافر" مَعنِيّ بـ"قد يسافر" فهو يشير إلى الدّلالةِ الإيجابيّة لهذا الأسلوبِ ثم يَعمدُ إلى ما يقابلُها من السَّلْبِ بكلّ دلالتِه، فهو يمثّل المقابل للمعادل الإيجابي، كما رأينا في استخدام الصبّان له، فقولك: "قد أسافر" الأصل فيه أنك مقيم والسفر عارض، أما قولك "قد لا أسافر" فالأصل أنك مسافر والإقامة عارضة، وهذا ملمح دلالي بادٍ في كل استخدامات هذا الأسلوب.

أمّا العلاقة بين "قد" و"ربما" فأول من أشار إليها سيبويه، إذ قال في قول الشاعر الهُذَليّ:

قد أتركُ القِرنَ مُصفَرّاً أناملُه ... كأنّ أثوابَه مُجّتْ بفِرصادِ

كأنه قال ربما[4]، على الرغم من أنّ سيبويه ههنا قصد التكثير وليس التقليل. والغالب في "رب" المكفوفة وغير المكفوفة أن يليها الفعلُ الماضي والنحويّون مُجمِعون على ذلك[5]، والنصوصُ تؤيدهم. ونقل المرادي عن بعض النحويين أن العامّة مُولَعَةٌ بإدخال "ربّما" على المستقبل[6]، وكما أُولعت العامة في الماضي بهذا أولع الكُتّاب المحدثون به. وإن اختلفَ العلماءُ في معناها، وأيُّها غَلَبَ عليها التكثير أو التقليل، فقد حسَم المحدثون هذا الخلاف، فهي لا تحتمل في كتاباتهم غير التقليل.

(1) الإيضاح: ٣٢١.
(2) الإيضاح: ٩٨.
(3) حاشية الصبّان(باب نعم وبئس): ٣/ ٥٣.
(4) الكتاب:٤/ ٢٢٤، وينظر المقتضب:١/ ٤٣، وليس في ديوان الهذليين.
(5) ينظر: الجنى: ٤٥٦، والمغني:١٨٣، والهمع: ٢/ ٣٥٤، والأشموني: ٢/ ٣٤٧.
(6) الجَنَى: ٤٥٧.

وأما "ربما لا يسافر" التي جعلها الأستاذ العوامري بديلاً لـ "قد لا يسافر" فإن ردّ الشيخ الصوالحي لها، وجزمَه أنها مِمّا لم يَرِدْ عن العرب -لأنّ هذا النوع من الإنشاء يأبى أن يُنفى- لا يطابق الواقع فقد جاء في مسند الإمام مالك في باب الحج "عن مَالكٍ أنّه بَلَغَه أنّ عُثمان بنَ عَفّانَ كانَ إذا اعتَمَرَ رُبّما لم يَحُطّ عن راحلته حتى يرجِع"[1]، كما جاء في مسند الإمام أحمد "... ربما لم يجد أحدنا مكاناً يسجد فيه"[2]، وجاء في ديوان الحماسة في تعليقه على بيت لتَوْبَة بن الحُمَيِّر: "وهذا قول مُتَدَلِّهٍ ذاهب في العشق، ربما لا يُؤاخَذ بهذه الجَريرَة"[3]، وجاء في نَفْح الطِّيب للمَقَّريّ (ت ٧٥٨هـ) "فإذا سَنح للنفس قول فاضل ربما لا يعاود أو يعاود"[4]، وهذه إشارات تؤكد استخدام "ربما" متلوة بحرف نفي، وليس كما قال الشيخ الصوالحي.

والمسألة بعد ذلك ليست في استخدام "ربما لا يسافر" أو عدم استخدامها، أو في البديل الذي ذكره الشيخ الصوالحي: "ما سافر محمد ربما يسافر" فهذه جميعاً أساليب قائمة برأسها ولها دلالتُها المحدّدة.

وبعد، فقرارُ المجمعِ موفّق أيّما توفيق في إضفائه الشرعية على هذا الأسلوب الذي نجَمَ على استحياءٍ أوّل الأمر، وما لبث أنْ ذاع وانتشر، ولا مَعدى عن إساغته، جنباً إلى جنب مع الأسلوب الأفصح.

---

(1) موطأ مالك (باب الحج).

(2) مسند الإمام أحمد (مسند المكثرين من الصحابة).

(3) ديوان الحماسة: ٢/ ١٣٢.

(4) نفح الطيب: ٦/ ٣٣٣.

الجَمعُ بَينَ "لَم ولَن" أو "لا ولَن"

جاء في قرار المجمع:

يُردُ في التّعبيرِ العَصريّ مِثْلُ قَولِهم: إنّ صُورَتَهَا لَم ولَن تغيبَ عَنّي، وَمِثْلُ قَولِهم: إنّ مَوْقِفَكَ لا ولَن يُغيّرَ رَأيي، وَيَردُ عَلَى هَذينِ التّعبيرَينِ الجَمعُ بَينَ "لَم ولَن" أو بَينَ "لا ولَن"، ولَمْ يَردْ ذلكَ في المَأثور، ويَرى المَجمعُ تَسويغَ الصّيغَتَيْنِ عَلَى أنّهُما مِنْ بَابِ تَنازُعِ العَامِلَيْنِ مَعْمُولاً وَاحِداً، أخذاً بِرأْيِ البَصريّينَ الذي يَجعلُ العَملَ في المَعمولِ لِلعَامِلِ الثّاني مَعَ السَّعَةِ في تَطبيقِ تِلكَ القَاعِدَةِ عَلَى الحُرُوفِ[1].

وكان الدكتور محمد حسن عبد العزيز الخبير باللجنةِ قد قدّم مذكرةً تناولَ فيها هذه الأساليبَ، ورأى أنّها من الأساليبِ المُحدثة، إذ يقول: "ومبلغُ علمي أنّ الجمع بين "لم ولن" وبين "لا ولن" على النحو السابق من المُحدَثات، فلم أجده فيما قرأت، وهو فيما يبدو لي من آثار اللغات الأجنبية في العربية المعاصرة ففي الإنجليزية مثلاً يقال: " I didn't and will not write to him" ويقال في ترجمته: "لم ولن أكتب إليه"، ويقال أيضاً: " He doesn't and will not write to me"، ويقال في ترجمته: "لا ولن يكتب لي". ويقترح في نهاية مذكرته أن يساغ الجمع بين "لا ولن" ولم ولن "بالواو على اعتبار أنه قد حذف في الجملة الأولى ما هو موجود في الجملة الثانية، أو يجازُ الجمعُ بينهما على اعتبار أنه من قبل عطف الحرف على الحرف"[2].

كما قدّم الدكتور شوقي ضيف مذكرة بعنوان: "صيغتان عصريتان"، رأى فيها أنّ توجيه الدكتور محمد حسن فيه شيءٌ من الصعوبةِ للتقديرِ والتأويلِ، ورأى من السهلِ والأخفّ مَؤونة أنْ ندخلهما من باب التنازع، ومن الممكنِ قياس الصيغتينِ على الصيغةِ التي يتسلّط فيها عاملان على معمول واحد، مع الأخذِ برأيِ البصريينَ القائل بإعمال الثاني[3].

---

(1) في أصول اللغة: ٣/ ١٥٦، صدر في الدورة (٤٧) الجلسة السادسة.

(2) نفسه: ٣/ ١٥٧.

(3) نفسه: ٣/ ١٥٩.

وفي أثناء عرضِه على المجلسِ انقسم الأعضاء فريقين، فريقاً يرى إجازة هذا الأسلوبِ ومنه الأستاذ علي النجدي، وقد استشهد على تنازع الحروف بقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ [1].والدكتور عبد الرزاق محيي الدين (ت ١٩٨٤م)، والأستاذ مصطفى عرفه، وفريقاً ردّه وعلى رأسه الدكتور أحمد الحوفي، ورأى أنّ إجازتَه مُجاراة للعاميّة في انحدارِها، ولم يَرِد هذا التعبيرُ في القرآنِ الكريمِ ولا في الأساليبِ المتوارثة[2] وهو لا يَرى وَجهاً لدراسةِ تعبيرٍ استخدمه شِبْه كاتب أو شِبْهُ خطيب.

وقال الدكتور تمّام حَسّان عهْدُنا بالعطف أن يكونَ لمعنىً نحويّ على معنى نحويّ آخر، وهاتان الأداتان لا تستقلان بالمعنى، وإنما تفتقران إلى ضَميمة، وما دمنا لا نجيز لأنفسنا عطفَ أحدِ حروفِ الجرّ دونَ المجرورِ على حرفٍ آخر، فلا يجوز في هذه الحالة أيضاً[3].

ورفضَ عبد السلام هارون أن يكونَ من بابِ التنازع؛ لأنه من قبيل الاضطراب من عبارة إلى عبارة أخرى. وأُجريت عملية التصويت في نهاية المناقشة وانتهت بالموافقةِ على القرار في مقابلِ اعتراض الدكتور أحمد الحوفي والدكتور إبراهيم الدمرداش (ت ١٩٨٧م)[4].

وإذا عُدنا إلى قرارِ المجمع لم يسعنا موافقته بحال، ولا يُمكنُ أنْ يكونَ هذا التركيبُ من قبيل التنازع، فالنحاةُ يجمعون على أنّه لا تنازع بين حرفين لضعف الحرف من جهة، ولفقْدِ شرطِ صِحةِ الإضمار في المتنازعين[5]. وهذه حُجّة منطقية والصحيح عدمُ سماعه، والقول بالتنازع ليس بالمركب الوثير، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي معلّقاً على هذا الباب: "فأنت ترى أنْ لا حاجةَ للدارس الحديث أن يقرأ هذا الشيء المفتَعَل، وهو محضُ تصور وخيال، وليس النحو إلا وصفاً للظواهر اللغوية الواقعية"[6]. وهذا قول صائب، وقد فصّله الأستاذ عباس حسن وبرهن على أنّ هذا البابَ من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً

---

(١) البقرة: ٢٤.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤١١.

(٣) في أصول اللغة(الحاشية): ٣/ ١٥٦.

(٤) محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤١١.

(٥) ينظر حاشية الصبان: ٢/ ١٤٦.

(٦) النحو العربي: ١٠٥.

وتعقيداً وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية، ليست قويةَ السّند بالكلام المأثورِ الصحيح، بل ربّما كانت مناقضة له[1]. وهذا فيما أجاز فيه القدماء التنازعَ، فكيف بنا وقد زِدْنا هذا الاضطرابَ باباً جديداً وهو التنازع بين الحروف؟

أمّا ما ذهب إليه الأستاذ محمد حسن عبد العزيز من أنّ هذه الأساليبَ يمكن أن تكونَ من قبيلِ عطفِ الحرفِ على الحرف فهو غريب عن منطق اللغة. وقد ذكر ذلك ابن هشام في كلامِه على "جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، إذ قال: "وزعم بعضهم أنّ إما لعطف الاسم على الاسم، والواو عَطَفَتْ إمّا على إمّا، وعطف الحرف على الحرف غريب"[2]. ووجه الغرابة أنّ العطف قائم على مفهوم التشريك إما في اللفظ وهو الإعراب وإما في اللفظ والمعنى وهو احتمال كلّ من المتعاطفين للمعنى المراد، وليس للحرفِ نصيبٌ من هذا كلّه، وليس ما استشهدَ به الأستاذُ على النجدي في أثناءِ المناقَشات من قولِه تعالى: "فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا" من باب تنازع الحروف، وليس ثمة تنازع ههنا.

أما مَن عارضَ هذا الأسلوبَ وعلى رأسهم الدكتور أحمد الحوفي فإن معارضتهم لا تخلو من المغالاة فإجازة هذا الأسلوب ليس مجاراةً للعامية في انحدارها، وقد أدخله المثقّفون إلى العربية، ولا عَهْدَ للعاميّ به، وقد استخدم الحوفي نفسه في معرض رده على هذا الأسلوب عبارة "شبه كاتب وشبه خطيب"[3] ولا عهدَ للعربيّة الموروثةِ بها، ومع هذا سوّغَها وعبّر بها.

وبعد، فإن هذا الأسلوبَ بلا شكّ دخيل إلى العربيّة من طريق الترجمة كما أشار الدكتور محمد حسن، على أنه لا يمكن أنْ يكونَ من باب التنازع كما لا يندرجُ تحت عطفِ الحروفِ، بل هو أسلوبٌ من أساليبِ العطف التي تفيد التوكيد؛ عطف الجمل لا عطف الحروف، وقُوامُه أداة نفي هي في الأغلب "لمْ" أو "لا": وتدل "لمْ" على ما مضى من الزمان، و"لا" على الحاضر، وحرف عطف يليه "لنْ" التي تمثّل القابل من الزمان، ودلالةُ هذا الأسلوب

---

(1) ينظر النحو الوافي: ٢/ ١٩٠، وما بعدها.

(2) المغني: ٨٥.

(3) محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤١١.

التوكيد والإصرار على ديمومةِ موقفِ المتكلم تجاه قضيةٍ معينة، ومدخول حَرفَيْ النفي "لمْ" و"لا" محذوف يقدّره ما بعد "لن"، وما بعد "لن" منصوب بها.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ثمة أسلوباً آخر يتداوله الكتاب يشبه هذا الأسلوب وهو استخدام أحرف الجرّ بدلَ النفي وهو قولهم: "اعتاد السفر من وإلى الشام"، ولكن المجمع لم يتطرق إليه.

"وإلاّ لكانَ كذا" أو "لتَمَنَّى كذا"

جاء في قرار المجمع:

"هُمْ غيرُ آمنينَ وإلاّ لَمَا طَالَبُوا بالحُدودِ الآمِنَةِ"

"إنْ أُعطِيَ الإنسانُ مَا طَلَبَ لتمنّى لَو يُزَادُ"

يُخطِّئُ بَعضُ النُّقادِ هَذينِ الأسلوبَيْنِ ونَحوَهُمَا مِمّا تَجيءُ فِيهِ اللّامُ بَعدَ إنْ الشّرطيّةِ عَلَى أسَاسِ أنّ القَواعِدَ النّحويّةِ لا تُجيزُ اقترَانَ جوَابِ إنْ باللّامِ.

وقَد دَرَست اللّجنةُ هَذهِ المَسألَةَ ثُمّ انتهَتْ إلى تَصحيحِ استعمَالِ الأسلوبَيْنِ وتَوجيهِهمَا عَلَى أنّ اللّامَ فِيهمَا وَاقِعةٌ فِي جَوابِ لَوْ مَحذوفَةٍ، أوْ في جَوَابِ قَسَمٍ مُقدّرٍ إذا كَانَ الكَلامُ يَقتضِي التّوكِيدَ، استِئنَاساً بِوُرُودِ مِثلِ ذلكَ في شِعْرِ مَنْ يُحتَجُّ بِهِ كَالنّابغَةِ وَالشّنفَرَى"[1].

وقد قدّم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي مذكّرةً في هذين الأسلوبيْن بعنوان: "حولَ ما اشتُهر من قولهم: "هم غير آمنين وإلاّ لما ..." صحّحهما فيها، وذكر ما جاء من الأسلوب الأول عند القاضي البيضاوي (ت ٦٩١هـ) في تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَـٰنَ لَهُمْ﴾[2]. إذا قال: "لا أَيْمان لهم على الحقيقة، وإلا لَما طعنوا ولم ينكثوا...". وذكر تعليق الشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) على قول البيضاوي وإجازته له على وقوع اللام في جواب "لو" المحذوفة للاختصار، وأردف قائلاً: "وعندي أنه يجوز أنْ تكون اللام للتوكيد في جوابِ قسمٍ مقدر بعد الشرط، ويكون القسم وجوابه جواباً للشرط في محل الجزم... بشرط أنْ يكون المقام ممّا يَحسُن فيه إيراد الكلام مؤكّداً بالقسم مثل الخصومة والأقضية والشهادات"[3].

---

(١) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٣٠، صدر في الجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٤٠) وفي الجلسة (٣٠) من مجلس المجمع في الدورة نفسها.

(٢) التوبة: ١٢.

(٣) كتاب الألفاظ والأساليب: ١/ ١٤٠.

أما الأسلوب الثاني فسيتشهد على نظيره بثلاثة أبيات مِن شِعْرِ مَن يُحتجّ بكلامهم. الأول للنابغة(١٨ق.هـ) وهو[١]:

فإنْ أفاقَ لقد طالتْ عَمايَتُه والمرءُ يُخلَقُ طَوْراً بعدَ أطوارِ

وبيتين من لاميّة الشّنفَرَى (ت ٥٢٥م)، الأوّل:

فإنْ يكُ من جِنٍّ لأبرحُ طارقاً وإنْ يكُ إنْسَاً ما كَهَا الإنسُ يفعلُ

والثاني قوله:

فإنْ تُبتئسْ بالشّنفَرَى أمُّ قَسطَلٍ لَمَا اغتَبَطتْ بالشّنفرى قبلُ أطولُ

ويعلّق على هذه الأبياتِ قائلاً: "النحويّون في مثل هذه الأبيات يقدرون اللام المُؤْذِنَة بالقسم المحذوف قبل أداة الشرطْ مستشهداً برأي الزمخشري في شرح بَيتي الشّنفرى، وبرأي أبي حيّان في تفسير بعض الآيات القرآنية التي جاءت على هذا النمط كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[٢]. والتقدير والله إنْ أطعتموهم"[٣].

ويستدرك الشيخ الصوالحي ما يترتّب على تقديرِ لامِ التوطئة في بيتي الشنفَرى، إذ يجعل القسم سابقاً للشرط فيكون الجواب له، وجواب الشرط محذوفاً، والنحويون يُوجِبون في هذه الحال أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى، قال ابن مالك: "وكُلّ موضع أُستغنيَ فيه عن جواب الشرط فلا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضيَ اللفظِ أو مضارعاً مجزوماً بلم، ولا يكون فعل الشرط مضارعاً غير مجزوم بـ"لمْ" عند حذف الجواب إلا في ضرورة الشعر"[٤].

---

(١) ديوانه: ١٤٦.

(٢) الأنعام: ١٢١.

(٣) البحر المحيط: ٤/ ٢١٥.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢/١٦٨، وينظر أوضح المسالك: ٤/ ٢٠٤، حاشية الصبان: ٤/ ٤٣.

والصوالحي يأخذ برأيِ الرضيّ الذي لا يمنعُ وقوعَ الشرطِ مضارعاً ولكن يعدّه قليلاً[1]، ويستنتجُ من كلامِ أبي حيانَ على بعضِ الآياتِ أنّ الشرطَ الماضي والمضارعَ سواءٌ حين يُحذف الجزاء[2]، ونَصُّ أبي حيان يناقض هذا الاستنتاج على ما جاءَ في "الارتشاف"، إذ يقولُ: "ويكونُ ما حُذِفَ جوابُه بصيغةِ الماضي في الفصيحِ وقد جاءَ بالمضارعِ"[3]، وهو يشيرُ ههنا إلى قلّتِه بالمُضارع.

ويورد جواباً آخر مفاده جواز تقدير القسم بعد الشرط على ما ذكر النّحاة كابن السراج والرضيّ وأبي حيّان[4]. وعلى هذا التقدير فجواب الشرط مذكور في بيتيْ الشنفرى، والقسم وجوابه وقَعَا جزاءً لشرط مضارع. وينتهي إلى جوازِ القياسِ على هذين البيتينِ في كلّ تركيب جرى على أسلوبهما سواء أكانت أداة الشرط فيه "إنْ" وما تضمّن معناها من الأسماء الجازمة، أم "إذا" الشرطية. وهذا هو تنظير الشيخ الصوالحي لتسويغ هذين الأسلوبين.

والظاهر أن في الأبيات المذكورة ما يجيز الأسلوب الثاني، ويجعله مستساغاً، على قلة استخدام المحدثين له. أمّا الإشكال في هذا الأسلوب فهو قصره على القسم، أو جواب "لو" محذوفة كما جاء في قرار المجمع، ولئن كانت بعض الشواهد تحمل هذا المعنى فلا يلزم ذلك كل الاستخدامات التي تأتي على هذا النمط، وتقدير الشيخ "القسم" قبل أداة الشرط واستظهارُه بما جاء عن النحويين؛ لتأييد ما ذهب إليه صناعة نحوية خالصة ربّما لا تقرّها الدلالة، وتصحيحه قياس دخول اللام على جواب "إذا" على هذا الأسلوب سيفضي إلى مشكلات كثيرة، وأساليب غريبة عن العربية وغير مستخدمة، وها هو يردّ على من خطّأ كاتباً لقوله : "إذا نظرنا إلى الخميرة ... لوجدناها قائمة بنفسها"[5]. ويقول: "إنه أسلوب صحيح" قياساً على ما ذكر من أبيات الشّنفرى، وهو استعمال نادر.

---

(1) كتاب الألفاظ والأساليب: ١/ ١٤٢.

(2) نفسه: ١/ ١٤٣.

(3) الارتشاف: ٢/ ٥٦٢.

(4) كتاب الألفاظ والأساليب: ١/ ١٤٤.

(5) مجلة اللسان العربي، "أخطاء لغوية" مجلد (٩)، الجزء (١): ٤١٧.

أما الأسلوبُ الأول فيختلفُ عن الثاني، من حيثُ شُيوعُه وكثرةُ استخدامِه عندَ القدماءِ والمُحدَثينَ، وأوّل ما وقعت عليه عند الأنباري أبي البركات(ت ٥٧٧هـ) وقد أولع به في "مسائل الخلاف"، وبلغ به أنه كرّره في الصفحةِ الواحدة ثلاث مرات[١]. وقد أحصيتُ ما جاء منه فكان سبع عشرة مرة[٢]، واستخدمه في "أسرار العربية" سبع مرات[٣]، كما استخدامه ابن هشام في "مغني اللبيب"، وكان منه أن استخدمه مرتين في سطر واحد؛ إذ يقول:".. ولم يتنبّه لها الزمخشري ... وإلا لما منع ذلك، ولا ابن مالك وإلا لما استدلّ بالشعر"[٤].

والشهاب الخَفاجي (ت ١٠٦٩هـ) يفسر هذا كما مرّ على وجود "لو" واللام واقعة في جوابها، وقد أيّده الشيخ الصوالحي وجوّز أن تكون اللام للتوكيد في جواب قسم مقدر بعد الشرط بالشرط المذكور آنفاً.

ولا مندوحةَ من تعليلِ وجودِ هذه الّلام في غَيرِ سِيَاقِ القَسَمِ، والتقدير والتأويل وافتراض المحذوفات ليست بالمركب الوثير، إنْ لم يكن دليل عليه. فهي في غير القسم للتوكيد وتقوية المعنى، وهي في "ما" أكثر لزوماً، للإيقاع والاقتران الصوتيُّ بينها وبين لام "إلا". فهذه اللام مَن لوازم هذا الأسلوب، وليس هذا بِدعاً من العربية، وقد ذكر النحاة غير موضع زِيدت فيه اللام للتوكيد، ومنه "خبر أنّ"، و"خبر أمسى"، و"خبر زال"، و"لكنّ"، فضلاً عن خبر المبتدأ[٥]، وفي غير الأخبار، دخلت على كأنْ، وأنشد ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ)[٦]:

ثُمّتَ يَغدو لكأنْ لم يَشْعُرِ رِخوَ الإزار زُمَّحَ التبختُرِ

---

(١) الإنصاف: ١/ ٧٩.

(٢) الإنـصاف: ١/ ٦٧، ٧٢، ٧٩ (٣ مـرات)، ٨٠ (مـرتين)، ١٣٠، ١٦٢ (مرتين)، ٣٢٧، ٢/ ٥٣٤، ٢/ ٥٤٠، ٥٤٨، ٦٠١، ٦٢٦، ٦٧٣.

(٣) أسرار العربية: ٨٩، ٩٠ (٣ مرات)، ٩١ (مرتين).

(٤) المغني: ٣٥٧.

(٥) ضرائر الشعر: ٥٧، رصف المباني: ٢٣٣، المغني: ٣٠٤.

(٦) الخصائص: ١/ ٣١٦. زُمَّح التبختر: ثقيله وبغيضه، والزمح: السيِّء الخُلُق.

وذكر الرمّاني (ت ٣٨٤هـ) في "معاني الحروف" في باب اللامات "اللام الزائدة" وقال: "التي دخولها كخروجها نحو قوله:

لَمَا أغفَلْتُ شكرَكَ فاصطنعني فكيف ومِنْ عَطائِك جُلُّ مالي[(١)]

وقد أدخلها الشاعر على "ما" النافية ولا ضَرورَة توجب ذلك، وعلّق ابن جنّي على هذا البيت قائلاً: "شبَّه "ما" التي للنفي بما التي في معنى الذي"[(٢)]. كما ذكر قول أبي حِزام العُكْلي[(٣)]:

وأعلمُ إنّ تَسليماً وتَرْكاً لَلامُتَشابهانِ ولا سَواءُ

وهذه قراءات تؤكد توسّع القدماءِ في استخدام "لام التوكيد" ولا أزعمُ أنها مطَّردة اطراد المواضع المقيسة في دخول هذه اللام، ولكنّه ضوءٌ خافت نُخرِّج على هديه هذا الأسلوب تخريجاً بعيداً من التأويل الذي لا سند له.

قُصارى القولِ أنّ الإشكال في هذه الأساليب ليس في استخدامها، وإنْ توسّع المحدثون في استخدام الأسلوب الأوّل، بل في استخدامها في غير سياق القسم، أو تقدير "لو" محذوفة، ولا ضيرَ أنْ ندرج اللام في هذا الأسلوب تحت باب الزيادة للتوكيد، وهذا أسلمُ من تكلّف تأويلِهِ على حذف "لو" أو قسمٍ لا تُقرّه الدلالة، ولا تستند فيه إلى شيء إلا الصناعة النحويّة، ضاربين صَفْحاً عن اختلاف الدلالة بين هذا الأسلوب كما هو، وبين ما تفضي إليه تلك التأويلات.

---

(١) معاني الحروف: ١٤١، والبيت للنابغة في ديوانه، والأصول: ١/ ٤٣٥، وسر الصناعة: ١/ ٣٧٧، والرصف: ٢٤٣، والمغني: ٨٩١.

(٢) سر الصناعة: ١/ ٣٧٧. وهو أيضا في شرح ، وأوضح المسالك١/ ٣٣٥، ابن عقيل١/ ٣٦٨، والهمع: ١/ ٤٤٦.

(٣) سرّ الصناعة: ١/ ٣٧٧.

"كُلّ عَامٍ وَأَنْتُمْ بِخَيْرٍ"

جاء في قرار المجمع:

"يُخطِّئُ بَعضُ النّقادِ ما يَشيعُ مِن قَولِ النَّاسِ في أعيادِهِم كُلّ عَامٍ وَأنتم بخيرٍ، بناءً عَلَى أنّهُ لا مَوْضِعَ لِلوَاوِ هُنا، وَالصّحيحُ عِندَهُم أن يُقالَ: كُلّ عَامٍ أنتم بخيرٍ.

وَقَدْ دَرَسَت اَللّجنَةُ هَذَا التّعبيرَ وَانتهَت إلَى أنه جَائِزٌ عَلَى أنْ يَكونَ "كُلّ عَامٍ" مُبتَدَأً حُذِفَ خَبَرُهُ وَالتّقديرُ: كُلّ عَامٍ مُقبل وَأنتُمْ بِخَيرٍ "وَالوَاوُ" حَاليّةٌ، وَالجُملَةُ بَعدَهَا حَالٌ"[1].

وكان الأستاذ على النجدي ناصف قد قدّم بينَ يدي اللّجنة مذكرةً بعنوان "كلّ عام وأنتم بخير"، ذكرَ فيها أنّ الواو ههنا غير ذات موضع، كما يراها بعض المشتغلين باللغة، ودَعَوْا إلى حذفها، غير أنّه يرى صحتها كما هي، إذ يقول: "والواقع أنّ العبارةَ صحيحةٌ مع بقاء الواو فيها، على أنْ يقدر فعل قبل "كلّ" هو "يقبل" مثلاً؛ لتصير العبارة بتقديره: يقبل كل عام وأنتم بخير، أو يقدر فعل مسند إلى المخاطبين نحو: "تحيَوْن"، لتصير العبارة: تَحيَوْن كل عام وأنتم بخير" فتكون "كلّ" ظرف زمان متعلقاً بالفعل المحذوف، أمّا جملة "وأنتم بخير" فجملة حالية على التقديرين. ويردف قائلاً: "على أنّ الكوفيين والأخفش وآخرين يجيزون زيادة الواو" ويكون التقدير على هذا كل عام أنتم بخير"[2].

وفي أثناء المناقشات ردّ الأستاذ عباس حسن مسألةَ حذفِ الفعلِ؛ لأنّ هذا الموضع ليس من مواضعِ حذفِهِ. وردّ عليه الأستاذ علي النجدي بأن المقام يدل على هذا الحذف[3]، كما ردّ الأستاذ شوقي أمين أن تكون "كلّ" ظرفاً؛ لأن ذلك يفضي إلى أنْ يقوم الكلام على فضلتين؛ الظرف والحال دون اعتبار لركنيْ الجملة الأساسيين، ورأى أنّ التعبير لا يحتاج إلى توجيه، لأنه يقوم على أبسط القواعد النحويّة، إذ تكون "كلّ عام" مبتدأ وأنتم معطوفاً عليها، وبخير خبراً"[4].

---

(1) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٤٧، صدر بالجلسة (٨) من مؤتمر الدورة (٤١)،وفي الجلسة (٢٥) للمجلس في الدورة نفسها.

(2) محاضر جلسات المؤتمر (٤١): ٣٤٧.

(3) نفسه: ٢٨٦.

(4) نفسه: ٣١٥.

وعاد الأستاذ علي النجدي بعد هذه المناقشات وقدم مذكرة توضيحية انتصر فيها لما ذهب إليه من مسألتي الزيادة في القرآن الكريم، والحذف في العربية، معززاً مذهبه بالشواهد، وينتهي إلى ترجيح "كل" في الأسلوب المذكور على أنها فاعل، إذ يقول: "وإذا لم يكن بدٌّ من المفاضلة بين الإعرابين فإعرابه فاعلاً أرجح عندي من رفعِه مبتدأ؛ لأنّ الاستقراء يدل على أنّ الجملة الفعلية أكثر استعمالاً من الجملة الاسمية، والقرآن الكريم خير شاهد على ذلك، فما من سورة إلا فيها الجملة الفعلية أكثر من أختها الاسمية"[1].

وبعد أنْ درست اللجنةُ هذا الأسلوبَ أوصت بجوازه من وجهين: أولهما أن تكون "كل" فاعلاً حذف فعله لكثرة الاستعمال، والآخر أنْ تكون "كلّ" مبتدأ حذف خبره والتقدير "كل عام مقبل وأنتم بخير"، وفي كلتا الحالتين تكون الواو حاليةً والجملة بعدها حال، غيرَ أنّ المجلس اقتصر على أن تكون "كل عام" مبتدأ حذف خبره. وعلى ذلك كان القرار.

وقرارُ المجمعِ موفّقٌ، وتقديرُ خبرٍ أقل كُلفة، وأقرب إلى دلالته، والكلام على حذف الفعل لغلبة الجملة الفعلية في الاستعمال العربي لا وجهَ له، وحذف الفعل بعيد في هذا الأسلوب ولا دليل عليه، أما تخريج "كلّ" على الظرفية فلا يستقيم واستخدام هذا الأسلوب. وأبعد من ذلك ما ذهب إليه الأستاذ شوقي أمين من أن "كلّ عامٍ" مبتدأ "وأنتم" معطوف عليها، لأنّ دلالتها لا تحمل هذا الذي ذهب إليه.

أمّا مَن ذهب إلى إسقاط الواو من هذا الأسلوب حتى يستقيم ، فلم يلتفت إلى القيمةِ الاجتماعية له كما هو، وأنّ أحداً لا يمكنه أن يستخدمه على غير هذا الوجه، فقد ترسّخ في وجدان الناس وغدا جزءاً من مجاملاتهم.

يبقى أن نلجَ القيمة الدلالية لهذا التعبير، فعبارة "كلُ عامٍ" لا شكّ أنها مسكوكة لغويّة حيويّة، تحمل تكثيفاً هائلاً وهي مشحونة بدلالة مطلقة وقيمة تعبيرية كبيرة تملأ النفس سروراً وتزيدها بهجةً؛ ذلك أنّها تضرعُ بديمومة السعادة والخير لهذا الشخص الذي تُقال له، ولو ذُكرت "مقبل"، أو غيرها، وهي الخبر المفترض لأزرتْ بها؛ لأنها تُقيّد هذه الديمومة وتحدّ من هذا الامتداد؛ لذلك آثر القائل الإضمار، فالمسألة ليست مسألةَ حذفٍ للتخفيف أو لكثرةِ الاستعمال بل هو أسلوب من أساليب المجاملة، مشحون بالمعاني، ترسّخَ في وجدانِ الناس.

---

[1] نفسه: ٣٤٩.

اقتِرَانُ اسمَينِ في تَعبيراتٍ مُحدَثَةٍ

جاء في قرار المجمع:

١. "مُبَاحَثَاتُ السّادَات حُسَيْن".

٢. "طَيرانُ مِصْر السّودَان".

٣. "قِطَارُ مِصْر اسكندرية".

"دَرَسَ المَجمعُ هَذهِ التَّعبيرَاتِ، وَرَأى أَنّ النَّمَطَ الأوّلَ مِنهَا مِمّا فيه المفَاعلِيّةُ لا يَحتَاجُ إلى تَأويلٍ، لأنّهُ مُكَوّنٌ مِنْ جُملَةٍ فِيهَا عَامِلٌ وَمَعمُولٌ.

أمّا النّمَطُ الثّاني والثّالثُ فَفِي تَخْرِيجِهِمَا وَجهَان: الوَجْهُ الأوّلُ: أَنّهُما عَلَى تَقديرِ حَرْفِ عَطْفٍ، وَالثّانِي: أَنّ الاسمَينِ المُقتَرِنَيْنِ مُتَضَايفَان"[1].

وقد قدّم الدكتور محمد حسن عبد العزيز مذكرةً بعنوان "رأي في تعبير عصري" عرضَ فيها بعضَ التعبيراتِ التي يَقترنُ فيها اسم باسم آخر نحو: مشكلة المغرب الجزائر، قطار مصر الإسكندرية وما إلى ذلك، ويقرّ بأنه من آثار اللغات الأجنبية في العربية، كما يقرّ بأن الناطقين بهذه الأساليب يسكّنون أواخر هاتين الكلمتين إيثاراً للسهولة، وتجنّباً لصعوبة إعرابهما.

وهو يرى أنْ تُعرَب الكلمةُ الأولى من هذا الأسلوبِ بحسب موقعها الإعرابي، وتعطف الكلمة الثانية عليها، فكأنّ التقدير يكون: "سيصل قطار القاهرة والإسكندرية"، "إن مشكلة الجزائر والمغرب". ويلتمسُ عند النحاة ما يؤيد حذف الواو العاطفة فيستشهد بقول الرضيّ: "وقد يحذف الواو من دون المعطوف، قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ ...﴾[2]؛ أي وقلت. وحكى أبو زيد "أكلتُ سمكاً لبناً تمراً"[3]، كما يستشهد بما جاء عن ابن هشام والسيوطي[4].

---

(١) صدر القرار في الدورة (٤٦) القرار (٧).

(٢) التوبة: ٩١-٩٢.

(٣) في أصول اللغة: ٣/ ١٦٣.

(٤) نفسه: ١٦٤.

وقدّم شوقي ضيف مذكّرة بعنوان "كلمات معطوفة بدون حرف عطف" عرضَ فيها لهذه الأساليبِ، وحشدَ الشواهدَ التي تسوّغُ حذفَ حرف العطف من القرآن الكريم ومن الشعر، وانتهى إلى قوله: "وفي ذلك كلّه ما يسوّغ ما جرت به اللغة العصرية أحياناً من هذا الحذف في أمثلةٍ محصورةٍ تداولتها الصحفُ والألسنة كالأمثلة المذكورة آنفاً"[1].

وفي أثناء المناقشات اقترح الدكتور محمد رفعت فتح الله أنّ الأساليب التي تتضمن مصادر واقعة على مفعولاتها لا تحتاج إلى تأويل، فقولنا مباحثات روما برلين يُعرب فيهما الاسم الثاني مفعولاً به كما تقول: "باحَثَتْ روما برلين"[2].

وقدم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة أيّد ما ذكره الدكتور محمد رفعت في الأساليبِ التي تتضمّن مصادرَ واقعة على مفعولاتها، أما النمطُ الآخر من الأساليب والذي يمثله الأسلوب الثاني والثالث في قرار المجمع فقد رأى أن التأويل فيه على حذف العاطف لا يخلو من التكلّف، ويوجّه هذا النمط على "التضايف" على معنى "اللام" أو نظيرتها "إلى" بحسب ما تقتضيه العبارة من دقة الدلالة وسلامة الأداء، فيقال في "قطار مصر الإسكندرية" أنه قطار مصر للإسكندرية أو إليها، كذلك توجّه عبارات النمطِ الثالث على أنّ الإضافة للاختصاص أو النسبة أو ما يؤدي دلالة الاتصال والملابسة[3]، ورأى الدكتور عبد العزيز السيد توجيهَ العباراتِ السابقةِ على أنّها أعلام تسكّن عند النطق[4].

تجدرُ الإشارةُ بادئاً إلى أنّ بعض النحاةِ وعلى رأسهم ابنُ جنّي رفض حذف حرف العطف، إذ يقول: "واعلم أنّ حرفَ العطف هذا قد يُحذف في بعض الكلام، إلا أنّه من الشاذِ الذي لا يَنبغي لأحدٍ أنْ يَقيسَ عليه غيره، حدثنا أبو عليّ قال: حكى أبو عثمان: أكلت لحماً سمكاً تمراً، يريد لحماً وسمكاً وتمراً ... وهذا عندنا ضعيف في القياس معدوم في الاستعمال"[5]. وذهب مذهبَ ابن جني السُّهيليُّ (ت ٥٨٣هـ) وابنُ الضائع (٦٨٠هـ)[6].

(١) في أصول اللغة: ٣/ ١٦٥.

(٢) نفسه: ٣/ ١٦١.

(٣) كتاب في أصول اللغة: ٣/ ١٦٧.

(٤) نفسه: ٣/ ١٦١.

(٥) سر الصناعة: ٢/ ٦٣٥، والخصائص: ٢/ ٢٨٠.

(٦) الهمع: ٣/ ١٩٣، وحاشية الصبان: ٣/ ١٧٣، والارتشاف: ٢/ ٦٦١.

وهذا مردود وأصله المنطق لا طبيعة اللغة؛ ذلك أنّهم رأوا أنّ حرف العطف ضرب من الاختصار، وحذفه يفضي إلى اختصار المُختَصَر، والحق أن الواو والفاء وأو تحذف، وكُتُبُ النّحويين مليئةٌ بالشواهد على ذلك، غير أنّ قوام الحذف فيها إنما هو القرينة والسياق.

وإذا ما أنعمنا النظر في هذه الأساليب وجدناها بلا شكّ من الأساليب المعرّبة، من طريق الترجمة، والاسمان لا يكتبان كما جاء في القرار بل تفصل بينهما شرطة، كما هما في اللغة الإنجليزيّة، قطار مصر- الإسكندرية.

أما قرار المجمع فنجده يلفّق بين ما انتهت إليه المذكرات المعروضة، غير أنّ هذه الأساليبَ لا تُعالجُ كما نصّ عليه القرار، فهي تخرج من مِشكاةٍ واحدة، والفصلُ بينها ليس بالقويم، فهي كلٌّ متكاملٌ لا يُجتزأ ببعضه دونَ بعض، إذا ما أردنا أنْ نقيمَ للدلالة وجهاً فيها.

وتخريجَ النمط الثاني والثالث على حذف الواو لا يُعطي الدلالةَ الحقيقية لهذه الأساليب، على الرغم من جواز حذفِ حرف العطف؛ ذلك أن معنى العطف لا يمكن أنْ يستوي في مثل "قطار مصر الإسكندرية"، ولا يدل عليه، وتخريجه على التضايف ليس أحسنَ حالاً فقد يكون "طيران الأردن الإمارات" أو "قطار الوجه البحري الوجه القبلي"، فكيف تخرّج الإضافة فيه، فضلاً عن أنّ الإضافة إنْ جازت ههنا فإنها تبقى قاصرة عن أداء الدلالة، الحقيقية لهذه الأساليب، فقطار مصر إلى الإسكندرية هو نفسه قطار الإسكندرية إلى مصر.

وإذا ما أردنا أنْ نضع هذا النمط من الأساليب في سياقه الحقيقي علينا أن نتذكر أنّها لا تَرقى إلى اللغة الأدبية، وهي تستخدم عنوانات في الجرائد والمجلات والمواصلات وما أشبه ذلك، وحل إشكال هذا النمط من الأساليب أقره المجمع من قبل حينما أجاز تسكين الأعلام المتتابعة[1]. فالاسمان مسكّنان فيها عند من ينطق بهما، ولم نسمع غير ذلك، وبهذا يكون الإطارُ الشكلي لهذه الأساليبِ قد حُلَّ. أما المضمون فإنها تتألف من جزئين؛ الأولِ ويُعرب بحسبِ موقعهِ من الإعراب وهو ما يَسبق الاسمين، والجزء الثاني والمؤلف من هذين

---

(١) صدر في الدورة (٤٤) الجلسة (٧) للمؤتمر.

الاسمين يكون في محل جرّ مضاف إليه، مع بقائهما على حالهما من التسكين وهما أقرب ما يكون إلى التركيب المزجي.

أما الدلالة فهي هبة السياق والقرينة، فمباحثات السادات حسين تدلُ على أن هذين الزعيمين بحثا معاً جانباً أو جوانبَ معينة، وطيران مصر السودان، يدل على أنّ هذه الطائرات تعمل في هذه المساحة الجغرافية ذهاباً وإياباً، وبنك القاهرة عمان يدل على اشتراك هاتين العاصمتين في تمويل البنك أو مجالِ عمله أو غيرِ ذلك، ويبقى القولُ أنّ الشرطة الفاصلة بين هذين الاسمين لا بد من إثباتها للدلالة على طبيعة هذا الأسلوب.

وهكذا نرى أنّ هذه الأساليبَ تتوحد في شكلها الإعرابي، وتفترق في دلالتها على حسبِ ما يُمليه السياق، وهذا الوجه أدنى إلى الفهم وأيسر إلى التخريج وأبعد من التكلّف، والإصرارُ على معاملتِه مُجزّأً يزيده إشكالاً ويقصيه عن دلالته.

هَل هَذا الأمرُ يُعجِبُكَ؟

جاء في قرار المجمع:

يُجري عَلَى أقلامِ الكُتّابِ مِثلُ هَذَا التَعبير: "هَل الكَذُوبُ يَصدُقُ" بِدخُولِ هَل عَلَى اسمِ مُخبَرٍ عَنهُ بِجُملَةٍ فِعليّةٍ، وَجُمهُورُ النّحاةِ عَلَى أنّ ذلكَ جَائزٌ في ضَرورَةِ الشّعرِ، عَلَى أنّه جاءَ في الهمْعِ تَجْويزُ الكِسَائيّ دُخولَ "هَلْ" عَلَى الاسمِ الذي يَليهِ فِعْلٌ في الاختِيارِ، وَلا مَانِعَ بِهذَا مِنْ إجَازَةِ ذلكَ التَّعبيرِ"[1].

وقد كانَ هذا الأسلوبُ موضوعَ المسألةِ الخامسةِ من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن (ت ١٩٧٩م) المقدّم إلى المؤتمرِ في دورته الرابعة والثلاثين وعنوانه: "مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر" وقد رأى في منعِ النحاةِ لهذا الأسلوبِ تكلّفاً وصناعة، وعلم المعاني يفيد تقديم المسند إليه للاهتمام، فلا داعي لحظر التعبير[2].

ويسند النحويون إلى سيبويه والبصريين أنّ "هل" لا يليها إلا الفعل[3]، بينما يُسندون إلى الكسائي وسائر الكوفيين جواز دخولها على الاسم مع وجود الفعل في حيزها[4].

والناظرُ في الكتاب يجد مُتّسعا من قولهم، فسيبويه يقول: "واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم، إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: هل زيد قام وأين زيد ضربته لم يجز إلا في الشعر"[5]. ويقول في موضع آخر: "واعلم أنّه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو "هل" و"كيف" و"من" اسم وفعل كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى، لأنّها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل"[6]. وعلى هذا فهو يجعل "هل زيد قام" قبيحاً في النصّ الأول وضعيفاً في الثاني، ولا يمنعه. كما عرض لها في باب "عِدّة ما يكون الكَلم وقال: "وهل وهي للاستفهام" ولم يزد على ذلك[7].

---

(١) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٠٥، صدر بالجلسة (٩) من مؤتمر الدورة (٣٥).

(٢) حاشية القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٠٥.

(٣) همه الهوامع: ٢/ ٥٠٧.

(٤) الموفي في النحو الكوفي: ١٥٨.

(٥) الكتاب: ١/ ١٠١.

(٦) نفسه: ٣/ ١١٥.

(٧) نفسه: ٤/ ٢٢٠.

ويعلّل الرضيّ عدم دخول "هل" على الجملة الاسمية التي خبرها فعل؛ إذ يقول: "لأن أصلها أن تكون بمعنى "قد" فقيل: "أهل"، قال: "أهل عرفت الدار بالغُرّيّيْن"[1]. وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرةِ الاستعمال استغناءً بها عنها وإقامة لها مقامَها، وقد جاءت على الأصلِ نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾[2]، أي قد أتى، فلما كان أصلها "قد" وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفّلت على الهمزة، فإن رأت فعلاً في حيّزها تذكرت عهوداً بالحِمى وحنّت إلى الإلْف المألوفِ وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلّت عنه ذاهلة"[3].

وقد وصف السكاكي (ت ٦٢٦هـ) مثل "هل رجل عرف" بالقبح؛ ذلك أنّ التركيب ههنا لا يقدّم مجهولاً ومعلوماً وإنما يقدم معلوماً وحسب، فتقديم الاسم على الفعل هنا يفيد حصول النسبة، وعنى بهذا أنّ الناتج معلوم فكيف يأتي بالسؤال عنه[4]؟

وقد أيّد الدكتور محمد عبد المطلب هذا الرأي: إذ يقول: "ولأن "هل" تمارس فاعليّتها في التصديق، لا تدخل على تركيبٍ يُشير إلى حصول النسبة بين طرفي الإسناد وذلك مثل قولنا: "هل خالداً ضربت بتقديم المفعول به، لأنّ تقديمه يفيد استحواذه على فاعلية "هل"، ويكون وقوع الضربِ خارجَ نطاقِ الاستفهام على معنى أنه حاصل لا سبيلَ إلى الشكّ فيه، وإنّما يكونُ في المضروبِ هل هو خالد أم غيره، فالإنتاج الدلالي يَنحصر بين معلوم ومجهول، والمطلوبُ بالسؤالِ المجهولُ دائماً، والمجهولُ هو المضروبُ، والمعلومُ هو وقوع الضرب"[5]، وإلى مثل هذا ذهبَ الدكتور مهدي المخزومي[6].

وإذا عدنا إلى قول الرضيّ أن أصل "هل" بمعنى قد، وجدنا أنّ بعض النحويين يقول بذلك، وإن كان كلام الرضي فيها أقرب إلى كلام المتصوّفة منه إلى كلام اللغوي[7]. وقد بالغ الزمخشري حتى قال إنها تأتي بمعنى "قد" أبداً[8] وتكفّل أبو حيّان بنقض قوله، إذ قال: "لم يقم

(١) وهو من أرجوزة الخطام المجاشعي وتمامه "وصاليات ككما يؤثفين"، والغريان قبرا مالك وعقيل نديما جذيمة الأبرش، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، ومجالس العلماء: ٧٢، والخزانة وسر الصناعة: ١/ ٢٨٢.

(٢) الإنسان: ١.

(٣) شرح الكافية: ٢/ ٣٨٨.

(٤) مفتاح العلوم: ٣٠٨.

(٥) البلاغة العربية، قراءة أخرى: ٢٨٨.

(٦) في النحو العربي نقد وتطبيق: ٢٠٣.

(٧) منهم الكسائي في "معاني القرآن": ٢٤٨، والفرّاء في "معاني القرآن": ٣/ ٢١٣، والرّمّاني في معاني الحروف: ١٠٢، وابن مالك كما جاء في المغني: ٤٦٠

(٨) المغني: ٤٦٠.

على ذلك دليلٌ واضح، وإنما هو شيء قاله المفسّرون في الآية -"هل آتى على الإنسان"- وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب"[1]. وذهبَ هذا المذهب ابن هشام وقال: "هذا هو الصوابُ عندي"[2]. وهذا رأي صائب، وهو من طبيعة اللغة، فلا صِلَة بين "هلْ" حرف الاستفهام و"قدْ" حرف إخبار، ومن الواضح أنّ "هـلْ" في الآية للاستفهام التقريري، وفي البيت "أهل عرفت" وأمثاله على سبيل التوكيد كما ذكر ابن هشام[3].

ولا مراء فيَ أنّ "هـلْ" مختصةٌ بالدخول على الفعل إنْ وقعَ في حيّزها، ولكن هذا لا يمنع عكس ذلك، وقد أثبته كلامُ العرب وأجازه عَلَمٌ كالكسائي في الاختيار، ومّما لا شكَّ فيه أنّ استخدامَه يُؤذنُ بتحولِ المعنى. ويجلي المسألة قول الجرجاني أيضاً: "واعلم أنّ معك دستوراً لك فيه إنْ تأملتَ غنىً عن كلّ سواه، وهو أنّه لا يجوزُ أنْ يكونَ لنظمِ الكلامِ وترتيبِ أجزائِه في "الاستفهام" معنىً لا يكونُ له ذلك المعنَى في الخبرِ. وذاك أنّ "الاستفهامَ" استخبارٌ والاستخبارُ هو طلبٌ من المخاطب أنْ يُخبره، فإذا كان كذلك كانَ مُحالاً أن يفترقَ الحالُ من تقديمِ الاسمِ وتأخيرِه في الاستفهام .. ثم لا يكونُ هذا الافتراقُ في الخبر"[4].

وعلى هذا يكون "هل يصدق الكذوب؟" قائماً على الشكّ في الصدقِ أيحدث منه أم لا ؟ أما "هل الكذوب يصدق؟" فقائم على الشكّ في هذا الشخص الموصوف بالكذب وكان التردّد فيه.

وخلاصة القول أنّ إتباع "هلْ" الاسمَ والفعلُ في حيّزها حَمْلٌ لها على الهمزة، وقياسٌ عليها، وقد حملَها ابن مالك على الهمزة حينما عرض لقوله صلى الله عليه وسلم لجابر: " هل تزوجت بكراً أم ثيباً وأردف قائلاً: "قلت في فـ"هل تزوجت بكراً..." شاهد على أن هل قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين فتكون "أم" بعدها متصلة غيرَ منقطعة[5]، وإنْ ظهرَ هذا الاستخدام عند القدماء على استحياء فإن المُحدثين نفخوا فيه، وعمدوا إلى استخدامه بشكلٍ واسعٍ.

---

(1) الهمع: ٢/ ٥٠٧. وقد ناصر ابن هشام هذا الرأي في المغني:٤٦١.

(2) المغني: ٤٦١.

(3) نفسه: ٤٦٢.

(4) دلائل الإعجاز: ١٤٠.

(5) شواهد التوضيح: ٢٠٩.

ذِكْرُ "ذَا" بَعْدَ "كَمْ"

جاء في قرار المجمع:

يَـذهبُ بَعضُ البَاحِثِينَ إِلَى تَخطِئَةِ وُقُوعِ "ذَا" بَعدَ "كَمْ" في نَحوِ: "كَمْ ذَا نَصحتُكَ" وَتَرَى اللّجنةُ أَنّهُ تَعبيرٌ صَحِيحٌ، يُوَجّهُ عَلَى أَنّ "ذَا" زَائِدَةٌ فِيهِ، استِنَاداً إِلَى مَا جَاءَ فِي "اللّسَانِ" عَنْ ابنِ الأَعْرَابِيّ، مِنْ أَنّ العَربَ تَصِلُ كَلامَهَا بِـ"ذِي" وَ"ذَا"، فَتَكُونُ حَشْوَاً لا يُعتَدّ بِهِ[1].

وقـد قـدّم الأستاذ محمـد علي النجار (ت ١٩٦٨م) بحثاً عرضَ فيه لهذا الأسلوبِ، واستهلّ مذكّرته ببيتِ حافظِ إبراهيم (ت ١٩٣٢م):

كـم ذا يكابـد عاشقٌ ويُلاقي   في حُـبِّ مصرَ كثيرةِ العشّاقِ

ويـردف قـائلاً إذا تأمّلـه الباحثُ وعرضَه على قوانينِ العربيّة أعيَاه أن يجدَ له تخريجاً يَجعلـه في عـدادِها ويَـسلُكُه في نِطاقِـها؛ ذلك أنّ "كم ذا" لم يَرِدْ بها سماع ولا يسوّغها قياس، وذلـك أنّ "ذا" زائدة لا يتغير المعنى بسقوطها فيستوي أنْ تقول:"كم نصحتكَ" و"كم ذا نصحكَ"، وزيادةُ الأسماءِ ليست بالمنهج المعبّد يركبه كلّ من يريد"، وَردّ النجار حَمْلَ زيادة "ذا" هذه على زيادتهـا بعـد "مـا" أو "مَـنْ"؛ لأن ذلـك خـلافٌ للقـياس، فحيث لا سماع، لا ينبغي القول به ولاعتماده.

كمـا يعرض لتخريجات بعض النحويين على أنّ "ذا" منادى محذوف منه حرف النداء، أو مفعـولاً مقـدّماً، ويـردف قـائلاً: والقـارئ يحسّ تكلفاً في هذا وبعداً عن مقصود المتكلم". ويخلـص إلى أنّ هـذا الأسـلوبَ خطأ سَرَى إلى المولّدين من التأليف بين "ماذا" و"كم ذا" وظنّهم أنّهما سواء وليستا كذلك، ويستشهد على قوله بقول الشاعر:

كـم قـدْ ذكـرتُك لـو أُجزَى بذكـرِكُمُ   يـا أشبهَ الـناسِ كـلِّ الـناسِ بالقَمـرِ

---

(١) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١١٣، صدر بالجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٣٨) وبالجلسة (٢٢) من جلسات المجلس في الدورة نفسها.

ويردف قائلاً: والقارئ يُحسّ أنّ "قد" حَشوٌ في الكلام، أوردها الشاعر لإقامة الوزن وكان يغنيه أن يقول "كم ذا" ولو كان تأليفاً صحيحاً وكلاماً معروفاً.

وأردف قائلاً: وأقدم ما وقعت عليه من هذا الأسلوب عند القدماء قوله:

يــا مُعرضــاً بهــواه	لمّــا رآنــي ضــريرا
كــم ذا رأيــت بــصيراً	أعمــى وأعمــى بــصيرا

وهـذان البيـتان لإسماعـيل منصور التميميّ المصري الضَّرير المتوفَّى سنة (٣٠٦هـ) عَزَاهما له المَرْزُبَاني (٣٨٤هـ) في معجم الشعراء[1].

وقـدّم الأسـتاذ محمـد شـوقي أمين بحثاً بعنوان "تحرير القول في عبارات ثلاث" كانت ثالثـتها أسـلوبَ "كـم ذا نـصحتك"، تناول فيه بحث الأستاذ النجار وأيّده في ردّ تخريجات جلّ الـنحويين الـنحويين. وسوّغ هذا الأسلوب على زيادة "ذا" قياساً على زيادتها في "ما" و"مَن" وزاد وجهاً آخر، هو أن تكون "ذا" على تقدير مضاف محذوف، أي "كم مثل ذا"[2].

وإذا عُـدنا إلى ما استند إليه المجمعُ في قرارِه من قَوْل ابنِ الأعرابي، فيما نُقل عن ابن منظورٍ -في مادة جَرَمَ- من أنّ العربَ تصلُ كلامها بـ"ذي وذا وذو"، فتكون حشواً لا يعتدّ به، وكـانَ ذكـره الأزهـريّ قبله[3]، وجدنا ما نقلوه من الاستشهاد يختلف عمّا في هذا الأسلوب مـن حـيث طبـيعة الـزيادة، وعلى الرغم من ذلك لا يُمنع أن يُستشهَدَ بما نقلوا، كما رأينا في أسلوب "ذي قبل".

وقـد نوافـق مـا ذهـب إليه النجار مِن أنّ هذا الأسلوبَ خطأ سرى إلى المولدين من التألـيف بـين "مـاذا" و "كم ذا"، أمّا استشهاده بقول الشاعر "كم قد ذكرتك" وقوله: "ولو كان هذا الأسـلوب معروفاً لقال: كم ذا" ليس في محلّه، وهذا ليس محلَّ استشهاد؛ ذلك أنّ دلالة "كم ذا" تختلف عـن دلالة "كم قد ذكرتك"، فضلاً عن أن قوله "لو كان هذا معروفاً لقال..."، فليس من عمل اللغوي أن يحدّد مسالك القول.

---

(١) محاضر جلسات الدورة ٣٨: ٤٢٣.

(٢) نفسه: ٤٢٧.

(٣) تهذيب اللغة: ١٥/ ٤٦.

أما قـوله وأقـدمُ مـا وقعـت عليـه مـا ذكره المَرزباني لإسماعيل منصور التميمي، فالشاعر هـو منـصور بـن إسماعـيل وليس العكس[1]، أما فيما يخصّ قِدَمه فقد تتبعت هذا الأسـلوب عـند القـدماء والمتأخـرين فوقعت على العشرات منه، بما يؤكد أنّه كان مستخدماً وبكثـرة، ولـيس بـدعاً مـن الأسـاليب، وأقـدمُ مـا عثرت عليه منها ما رُوي عن الحسين بن الضّحّاك (ت ٢٥٠هـ)، إذ يقول:

يـا صـائدَ الطـيرِ كـم ذا بـاللحْظِ تُـضني وتُـصبي[2]

كما عثرت على شاهدٍ لعبد الله بن العباس بن الفضل بن الربيع (ت ٢٩٦هـ) وهو من شعراء الأغاني إذ قال[3]:

فكـم ذا لـك مـن بُـشرى أتـتْني مـنك في سِـتْرِ

وقـد جـاء في نفـح الطـيب بـشكل واسـع، والكثـرة الكاثـرة منه لشعراء معاصرين للكاتب[4].

وعلـى هـذا فقـرارُ المجمعِ موفّق، فـ"ذا" في هذا الأسلوب لا يمكن أنْ تُحمَل على غير الزيادة، والقول بأنّها قد تكون منادى أو مفعولاً به كما ذهب إليه قرار اللجنة قبل تعديله[5]، لا يقيم للدلالة وزناً.

علـى أنّ مـن يُنعم النظر فيما ورد من هذا الأسلوب قديماً وحديثاً لا يفوته أن يعودَ بملمـحٍ دلالـيٍّ جديـد وهـو أنّ "ذا" لـيست لغـواً فحسب، كما جاء عن الأزهريّ وابن منظور وغيرهـم، ولا تـتوقّف وظيفتُها عندَ وصل الكلام، وليس دخولها كخروجها، فكلّ السياقات

(١) معجم الشعراء: ٢٨٠.

(٢) ديوانه: ٢٨.

(٣) الأغاني: ١٩/ ١٥٧.

(٤) نفـح الطيب(cd): ١/ ٢٥/ ٤٨١، ٤٧٩، ٥٠٥، ٢/ ١٦٨، ٢٠٣، ٢٦٦، ٢٧٩، ٦٤٠، ٦٧٦، ٧٤١، ٧٥٣،٧٨٢، ٨١٩، ١٠٥٩، ٣/ ٢٨٣، ٢٩٦، ٤/ ١٤٧، ٢٣٨، ٥/ ٤٦٦، ٦/ ٣٢٥، ٧/ ٤٨٦، ٧/ ٤٣٨، ٧/ ٤٨٩.

(٥) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (الحاشية): ١١٣.

التي وردت بهـا في هذا الأسلوب تحملُ المبالغةَ والتكثير، فدلالتها على ذلك لا يمكن دفعها. ويمكن الخلوص إلى أنّ كم ذا نصحتكْ تساوي في الدلالةِ كم مرةٍ نصحتُك؟ ولو أضيف هذا الملمح إلى قرارِ المجمع لكان مجلّياً لهذا الأسلوب بشكل كبير.

ولا يفـوت المتتبع لهذا الأسلوب أنه يكاد ينحصرُ في الشعر إلا أمثلة قليلة جاءت في النثر، والشعر مَرْكَب الزيادة ومَطيّة المبالغة.

"لا" في مُحْدَثِ الاستِعمَالِ

جاء في قرار المجمع:

يُجري فِي الاستعمَالِ المُعَاصِرِ مِثْلُ قَولِهِم: "اللامَعقُولُ مَذهَبٌ مِنْ مَذَاهِبِ الأَدَبِ"، "كَانَ عَمَلاً لا أخلاقِيًا"، "تَصرّفَ لا شُعُورِيًا".

وَيَجوزُ فِي هَذِهِ الأَمثِلَةِ السَّابِقَةِ وَمَا يُشبِهُهَا أَحدُ وَجهينِ:

أ. اعتِبارُ "لا" النَّافِيَةِ غَيرَ عَامِلَةٍ عَلَى أَنْ يُعرَبَ مَا بَعدَهَا بِحَسَبِ مَوْقِعِهِ مِمَّا قَبلَهَا.

ب. اعتبارُ "لا" مُرَكَّبَةً مَعَ مَا بَعدَهَا، وَيُعرَبُ المُرَكَّبُ بِحَسَبِ مَوقِعِهِ في الجُملَةِ.

وَقَد سَبَقَ أن أَصدَرَ المَجمعُ قَرَارَاتٍ ثَلاثَةً تُجيزُ استِعمَالَ "لا" مُرَكَّبَةً مَعَ الاسمِ المُفردِ، وَذَلكَ في تَرجَمَةِ المُصطَلَحَاتِ العِلمِيّةِ[1].

وقد قدّم الدكتور محمد حسن عبد العزيز مذكّرة بعنوان "لا المعترضة بين الصفةِ والموصوفِ" استعرضَ فيها ما يَشيعُ على الألسنةِ من هذه الأساليبِ، مستأنساً بما ذكره ابن هشام في "لا المعترضة" وبعضِ مواقعها إذ يقول: "من أقسام "لا النافية" المعترضةِ بين الخافضِ والمخفوضِ نحو "جئت بلا زادٍ"، و"غضبت من لا شيء"، وعن الكوفيين أنّها اسم، وأنّ الجارّ دخل عليها نفسها، وأنّ ما بعدها خُفض بالإضافة، وغيرهم يراها حَرفاً ويُسمّيها زائدة"[2]. وينتهي إلى إجازةِ هذه الأساليبِ، وأنْ يُضم إلى مواقع "لا النافية المعترضة" هذا الموقع الجديدِ، وهو أنْ تجيءَ بين الصفةِ والموصوف"[3].

كما قدّم الدكتور شوقي ضيف مذكّرتين عَنْوَنَ الأولى بـ"لا النافية غير العاملة" ذكر فيها مواضع دخولِها، مجيزاً هذه الأساليب استناداً إلى ما ذهب إليه المبرّد من جوازِ عدمِ تكرارِ لا النافية غير العاملة[4]. أما إعرابُ هذا الأسلوبِ فحسب موقعِه من الإعراب،

---

(1) في أصول اللغة: ٣/ ١٤٤، صدر في الدورة (٤٧): في الجلسة السادسة للمؤتمر.

(2) المغني: ٣٢٣.

(3) في أصول اللغة: ٣/ ١٤٦.

(4) ينظر المقتضب: ٤/ ٣٥٩.

وينتهي إلى قوله: "ويمكن أنْ نصوغَ قراراً يُعمّم ذلك على النحو الآتي: يَسُوغُ دخولُ "لا" النافيةِ غير مكرّرة على الأسماء المفردة: أخباراً أو نعوتاً أو أحوالاً"[1].

وأتبعها المذكّرةَ الثانيةَ التي تناولَ فيها تعبيرينِ عباسيينِ هما "اللاأدريّة، والماصدق"، واتخذ منهما مسوِّغاً لإجازة التعبيراتِ الحدثة، وقد عُومل كلٌّ منهما معاملة الاسم المفردِ من دخول "ال" عليها، واستحداثهم منها المصدر الصناعي"[2].

وقدّم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة بعنوان "موقع لا في محدث الاستعمال" رأى فيه أنّ تخريجَ الدكتور شوقي ضيف على أنّ "لا" نافية في هذا الأسلوبِ قد يُغني في بعضِ الأساليبِ نحو: "هذا عمل لا إنساني" غير أنّه لا يغني في مثل قولهم: "العمل اللاإنساني"؛ لأنه قائمٌ على أنّ "لا" مفردة لا تلحقها أداة التعريف، واستشهدَ على قِدَم هذا الأسلوب بما جاء في محاورة بين "أحمد الإسكندري، وحسين والي" من قول عامر بن الظَّرِب في مجمع الأمثال: "أصبح لا شيء شيئاً" أو "أصبح اللاشيء شيئاً"، وهما روايتان، وتُعاقُبُ الروايتين مُشعرٌ بأنّ التعبيرَ جارٍ على نيّة التركيب"[3]. وجدير بالذكر ههنا أنّ المنسوبَ إلى عامر بن الظَّرِب ليس موجوداً في مجمع الأمثال، والموجودُ هو "ويعود لا شيء شيئاً"[4].

أما تمّام حسان فقدم مذكرة بعنوان "كلمة في موقع "لا" في محدث الاستعمال" أكّد ما جاءت به المذكرات السابقة، وزاد عليها بأنه يُمكن أنْ نُطلق على هذا المركب من "لا" وما بعدها "المركب المنفي" وهو يُخالفُ كلّ أنواعِ المُركّبات"[5].

وقد اقترح الدكتور أحمد الحوفي أنْ تعمل "لا" في هذه الأساليب عمل "ليس"، كما رفضَ عبد السلام هارون دخول "ال" على "لا" سائلاً: هل سبق للنحاة أن أدخلوا "ال" على "لا"[6]؟

---

(1) في أصول اللغة: ٣/ ١٤٨.

(2) نفسه: ٣/ ١٥٠.

(3) في أصول اللغة: ٣/ ١٥٢

(4) ينظر: مجمع الأمثال: ٢/ ٧٠، ولم أقع على هذا المثل في سائر كتب الأمثال المتداولة.

(5) في أصول اللغة: ٣/ ١٥٥.

(6) محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤١٠.

وهذه الأساليب تختلف حتماً عما نقله النحاة من نحو:"جئت بلا زادٍ، و"غضبت من لا شيء"؛ ذلك أنّ سبيل هذه غير سبيل تلك، فنحن هنا نتكلم على أشباه جمل، بينما تتمحور الأساليب المحدثة حول المصطلح العلميّ، وعلى هذا يكونُ كلامِ الحوفي على معاملة "لا" هنا معاملة ليس، وكلام عبد السلام هارون على حديث النحاة في إدخال "أل" على "لا" خارج السياق.

ولا يعني هذا أنّ النحاة واللّغويين قد غفلوا عن ملاحظة بعض استخدامات "لا" والتي تمسّ ما نحن في صدده من الأساليب، بل لعلّ المترجمين الأوائل بَنَوا هذه الأساليبَ على تلك الملاحظ، قال سيبويه: "واعلم أنّ "لا" قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه، وذلك نحو قولِك أخذته بلا ذنبٍ"[1]. ويُشبه ذلك ما قالَه أبو حاتم:"وإذا قال لك الرجلُ: ما أردت؟ قلت: لا شيئاً، وإنْ قلت: لم فعلت ذلك؟ قلت: للاشيءٍ، وإنْ قال: ما أمرك؟ قلت: لا شيءٌ. يُنوّن فيهن كلهن"[2]. وهذا وعي مبكرٌ لهذا الاستخدام.

وللمجمع ثلاثة قرارات سابقة في هذا الأسلوب:

أولها: نصّ على جواز دخول "أل" على حرف النفي المتصل بالاسم واستعماله في لغة العلم مثل "اللاهوائي"، وقد صَدرَ ذلك في الدورة الثانية.

وثانيها: نصّ على جوازِ ترجمة الصدر الأجنبي "an" و"a" الدال على النفي بوضع "لا" النافية مركّبة مع الكلمة المطلوبة، مثل "اللاجفن" و"اللامقلة"، وصَدَرَ في الدورة الثامنة.

وثالثها: نصّ على جواز استعمالِ "لا" مع الاسم المفرد إذا وافق هذا الاستعمال الذوق ولم ينفرْ منه السمع، وقد صدر في الدورة الحادية عشرة.

فالقرار الأول أضفى على هذا التركيب صبغةَ الاسميّة، كما أجاز الثاني القياس عليه وترجمته، أما الثالثُ فلا يخلو من الغموض، ومسألة الذوق هذه مسألة نسبيّة، فإذا تجاوزنا المسألة الصوتية وتآلف الحروف، بقي قِوام الأمرِ الذّيوع والاستحسانِ، والجرَيان على الألسنةِ والأقلامِ.

---

(1) الكتاب: ٣/ ٢٠٣.

(2) لسان العرب، "شيأ".

وبناءً على القرار الأول فالتخريج الأول في القرار الأخير- موضوع المناقشة- لا وجه له، فجواز دخول "ال" على هذا المركب إقرار بعدم استقلال "لا" في هذا التركيب، وعلى هذا يكون التخريج الثاني تحصيل حاصل، وكان الوجه لو أُقتصِرَ عليه.

ومّا لا شكّ فيه أن هذه الأساليب دخيلة إلى العربية من طريق الترجمة، وترجمةُ كتبِ الفلسفة على وجه التحديد، ولعلها كانت الوجهَ الأمثلَ للموازنة بين المصطلحين المتقابلين، والمحافظة عليهما في بؤرة السياق، فهذا الاستخدام لـ"لا" هو نتاجُ اللغةِ العلميّة التي تعالج مصطلحات محددة ذات دلالة سلبية، لا تعبيرات فضفاضة، إذ تتّحد مع الاسم الذي يليها؛ ليكوّنا مصطلحاً يُعامَل كالكلمة الواحدة، غيرَ أنّ المُحدَثينَ تَوسّعوا في استخدامها توسعاً كبيراً؛ لكثرة الترجمة العلميّة، والحاجة إلى معجم محدد من المصطلحات العلميّة، على الرغم من أنّ لغة الأدب لم تسلم من هذا الأسلوب منذ عهد أبي تمام إلى عهد الكتاب المحدثين[1]. ولكنّها تبقى لغة علمية في الأصل.

---

(1) ينظر :العربية الفصحى الحديثة: ١١٠.

عَـدَدُ الطّلابِ بِمَا فِيهِم الغَائِبـونَ

(قرار أقرّته اللجنة والمجلس وردّه مؤتمر المجمع)، وجاء فيه:

"مِمّا تُجري بِهِ أقلامُ المُعاصِرينَ نَحوَ قَولِهِم: "عَدَدُ الطّلابِ- بِمَا فِيهِم الغَائِبُونَ- أربَعونَ طَالِباً.

دَرَسَت اللّجنةُ هَذا الأسلُوبَ، وَانتَهَت إلى أنّهُ أسلُوبٌ صَحيحٌ مَعناهُ: "عَدَدُ الطّلابِ مَعَ شَيءٍ مُتَضَمّنٍ فيهِم هو الغَائِبونَ أوْ هُم الغَائِبونَ"[1].

وكان قد قدّم الشيخ عطية الصوالحي مذكرة صحّحَ فيها هذا الأسلوبَ، وعرضَ لكلامِ النّحاةِ على "ما" وما يتّصل بها، وانتهى في توجيهِ هذا الأسلوبِ على أنّ "ما" نكرة ناقصة موصوفة بمتعلّق الجارّ والمجرور بعدها، وأن "الغائبون" بدلٌ منها على القطع، بإضمار مبتدأ؛ أي هم الغائبون، وأردف قائلاً: "يؤخذ من البيان السابق أنّ الأسلوب جارٍ على منهج عربي قويم، وأنّ شاهده قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ﴾[2]. وعليه يكون التقديرُ للأسلوبِ كما يأتي: "عدد طلاب الفصل مع شيء، موجودٍ فيه، هم الغائبون أربعون طالباً"[3].

وقد ردّ المؤتمر قرار اللجنة الذي انبنى على هذا البحث، بعد أنْ احتدم الجدلُ بين النقيضين، فريق يدافع عن قرار اللجنة ويرأسه الدكتور إبراهيم أنيس، والذي بلغ به أن قال: "ما شعرت أنّ مجمعنا سجّان للعربية وإنما شعرت أن رسالته الحفاظ على اللغةِ وتنميتُها في البنية والألفاظِ والأساليبِ، واللجنة تنظر فيما يقال، ولا تخترعُ تراكيبَ وأساليبَ، وأرجو ألا نتصوّر أن الكّتابَ يَتعمّدونَ الخطأ في اللغة وإفسادها وإنما يَستلهمون برهافة حسّهم هذه التعابير"[4]. ومثّل محمد بهجة الأثري موقف المعارضين، وقال: أمامَنا وسائلُ أفضلُ من هذه

---

[1] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٨١، صدر في الجلسة (٣٠) من مؤتمر الدورة (٤٠) ورده المؤتمر في الجلسة (١٠).

[2] الحج: ٧٢.

[3] محاضر جلسات الدورة (٤٠): ٥٤١.

[4] العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية: ٢٦٠.

الأساليبِ الركيكةِ كالمجاز وغيره، وهذا هو سبيلُ توسعَةِ اللّغة، وليس أنْ نقبلَ كلامَ العوامِّ وأشباهِ العوام[1].

على أنّ التنظير لا يغني من الحق شيئاً، فمنذ ثمانيةٍ وعشرين عاماً، ما يزال هذا الأسلوب شائعاً وذائعاً، ولم يحفل مستخدموه بما انتهى إليه قرار المجمع، وثمة فرقٌ كبير بين وَسْمِ تركيب بالضعف والركاكة وبين ردّه ورفضه، والضعف والركاكة بعد ذلك هبةُ الاستخدام، وليست معاني قائمة بذاتها.

ومع تقديرنا لبحثِ الشيخ عطية الصوالحي في تصحيح هذا الأسلوبِ، فإننا لا نوافقه في تخريجه، وما انبنى عليه من قرار اللجنة. فتخريجه لا يمثل طبيعة هذا الأسلوب، ومقارنته بالآية الكريمة، إسباغٌ لِلَبوس ليس له، ويُغفل جانباً مهماً هو الجانب الدلاليّ، فأسلوب الآية الكريمة أسلوب أدبيّ بلاغي عالٍ، بينما نجد الأسلوب الذي نحن في صدده يقوم على وظيفةٍ معينةٍ ليس من هَمّها البلاغة، ومن ثمّ فإنّ إدخاله في حيزِ التأويل من قطع وإضمار لا يتناسبُ وتلك الوظيفة.

ولا شكّ في أنّ هذا الأسلوب من الأساليب المعرّبة، وبالتحديد كلمة (including) و"ما" فيه هي "ما" الموصولية، والذي يؤكّد هذا الوجه أن "مَن" تعاقب فيه "ما" كما يستخدمها الكتاب والمترجمون[2]. وتبقى مسألة استخدام "ما" للعاقل وقد رأينا من قبل أنها مستخدمة على هذا الوجه في الأساليب الفصحى، وعلى هذا فالأقرب أنّ "ما" و"من" ههنا اسمان موصولان. وقد قامت "ما" و"مَن" بالربط بين جزأي التركيب فغدا: "عدد الطلاب بالذي فيهم الغائبون أربعون"، ولا شكّ في أنّ هذا لا يخلو من الركاكة، غير أنّه شائعٌ بشكل كبير وعلى هذا فقد جَانَبَ المؤتمرُ الصوابَ حينما أخذَ برأيِ المتشدّدين وردّ هذا الأسلوب المتداول.

---

(1) نفسه: ٢٦٠.

(2) ينظر مدارس اللسانيات: ٢٢، والنص الأصلي من (schools of linguistics):32.

"لا أعرفُ مَا إذا كَانَ قَد حَدَثَ هَذَا

(قرار للجنة رفضه مؤتمر المجمع)، جاء فيه:

"لا أعرِفُ مَا إذا كُنتَ رَاضِياً أو غَاضِبًا"

"أسألُكَ عَمَّا إذا كُنتَ تَعرفُ هَذَا أو لا"

"لا أدري إنْ كَانَ قَد حَدَثَ هَذَا"

هَذهِ أَمثلَةٌ لأسَاليبَ تَشيعُ كَثيراً فِي الكِتَابَاتِ المُعَاصِرَةِ، وَتَرِدُ فيها أفعَالُ القُلُوبِ وَمَا يُشبِهُهَا، وَقَدْ وَلِيَها "مَا إذا" أو "عَمَّا إذا" أو "إنْ".

وتَرَى اللَّجنةُ مَا يَأتِي:

أوّلاً: فِي المِثَالَينِ الأوَّلَيْنِ حَيثُ تَأتِي "إذا" مَسبُوقَةً بِـ"مَا" أو بِـ"عَمَّا" تُحمَل "مَا" عَلَى أحَدِ وَجْهيْنِ:

(أ) أنْ تَكونَ مَوصُولَةً.

(ب) أنْ تَكونَ نَكِرَةً بِمَعنَى شَيءٍ.

وإذا ظَرفٌ مُتَعلِّقٌ بِمَحذُوفٍ صِلَةٍ لِـ"مَا" عَلَى الأوّل، وَصِفَةٍ لَهَا عَلَى الثَّانِي.

ثانياً: فِي المِثَال الثَّالثِ حَيثُ تَأتي "إنْ" بَعدَ أفعَال القُلوبِ وَمَا يُشبِهُهَا، تَكونُ "إنْ" شَرطِيَّةً مُعَلِّقَةً، سَدَّتْ مَسدَّ المَفعُولِ الوَاحِدِ أو الاثنَيْنِ، استِنَاداً إلى قَولِ الدَّمَامِينِيِّ إنَّ كُلَّ مَا لَهُ صَدَارةٌ يُعلِّقُ، وإنَّ الشَّرطِيَّةَ كَذَلكَ.

وَلِهَذا تَرَى اللَّجنَةُ أنَّ هَذهِ الأسَاليبَ جَائزَةٌ لا حَرَجَ عَلَى الكُتَّابِ في شَيْءٍ مِنهَا[1].

وقد وافقَ المجلسُ في الجلسةِ الثلاثين من الدورة الأربعين على هذا القرارِ، ولمَّا عُرِضَ على مؤتمرِ المجمعِ في الجلسةِ العاشرةِ من الدورة نفسِها رفَضه المؤتمر، ولنا وقفة مع هذا الرفض.

(1) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: (٢٨٢)، وافق المجلس عليه في الجلسة (٣٠) من الدورة (٤٠) ولما عرض على مؤتمر المجمع في الجلسة (١٠) من الدورة نفسها رفضه المؤتمر.

بدايةً إنّ أولَ مَنْ أشارَ إلى هذا الأسلوبِ المُحدَث هو الأستاذ إبراهيم اليازجي (ت ١٨٧١م) في لغة الجرائد، وصرّح أنه من التعريب الحرفي عن الإفرنجية [1]. وقد أثار هذا الموضوع الأستاذ عطية الصوالحي عضو المجمع، وقدّم فيه مذكرة فصّل فيها القول في "إذا" ومعانيها واستعمالاتها، وانتهى إلى قوله: وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قولهِ صلى الله عليه وسلم: لعائشة (ت ٥٨هـ) رضي الله عنها: "إني لأعلمُ إذا كنتِ راضية وإذا كنت عَلَيَّ غَضْبَى"، ثم قال: "والجمهور على أنّ "إذا" لا تخرج عن الظرفية، وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف وهو معمول "أعلم" وتقديره شأنك ونحوه"[2]. وأردف قائلاً: "ولمّا كان أسلوب القول المرادُ تحقيقُه جارياً على نَسَقِ الحديث الشريف جاء قياسه عليه ...؛ لأن كل ما قيس على كلام العرب فهو عربي، وحينئذ يُخَرّج على الرأيين السابقين في تخريج الحديث:

١. فعلى رأي ابن مالك تكون "ما" قبل إذا زائدة، وإذا اسم بمعنى زمن في محل نصب مفعول الفعل "أعرف" ويكون التقدير الإعرابي على رأيه "أريد معرفة زمن يكون لي فيه حصة من هذه الصفقة".
٢. وأما على رأي الجمهور فكلمة "ما" قبل "إذا" في الأسلوب اسم موصول أو نكرة موصوفة و"إذا" ظرف غير مُضمّن معنى الشرط، فتعَلَّق بمحذوف صلةٍ أو صفة، وعلى هذا يكون التقدير الإعرابي ما يأتي: "أريد معرفةَ الذي يلزمني أو معرفة شيء يلزمني حتى يكون لي حصةٌ من هذه الصفقة"، ويصح أنْ تكون "إذا" هنا شرطية محذوفة الجواب.

أما أسلوب "لا أدري إنْ كان قد حدث هذا "فَيذهب فيه إلى أنَّ "إنْ" شرطية محذوفة الجواب مُعلّقة للفعل قبلها؛ لأن لها الصدر. مستنداً إلى إجازة الدّماميني (ت ٨٢٧هـ) فيما نقله الشُّمنِي (ت ٨٧٢هـ) والصبّان (ت ١٢٠٦هـ)"[3].

---

(1) لغة الجرائد: ٦٨-٦٩، وينظر:العربية الفصحى الحديثة: ٢٤٨.

(2) كتاب الألفاظ والأساليب: ١/ ١٢٦.

(3) نفسه: ١/ ١٢٧.

وفي أثناء عرضِ القرارِ على المجلس جَرى نِقَاشٌ طويلٌ أخذ بطرفيه الأستاذ إبراهيم اللَّبَّان (ت ١٩٨٠م) والأستاذ عباس حسن، وقد عارض الأستاذ اللبّان هذه الأساليب، وقال: أرى التَنبيه على أنّ هذه أساليب ضعيفةٌ لا ينبغي أن يُعترف بها، بينما صحَّحها الأستاذ عباس حسن ولم يرَ فيها خطأ، بل أقرّ بأنه يستعملها. وانتهى هذا النقاش بموافقة المجلس على القرار، ولكن المؤتمر رفضه وردّه[1].

ولا شك في أنّ هذه الأساليب كغيرها ممّا دخل في العربية من طريق الترجمة كما ذكر اليازجي، وفي هذه الأساليب "ما إذا" ترجمة "whether" و"إن" ترجمة لـ"if"، ولُبّ الإشكال في هذه الأساليب تعليق أفعال القلوب وما يشبهها بـ"ما إذا" و"عما إذا" أو "إنْ"، وهذا ما لم تَعهده العربية، وأشهر المُعَلِّقات عند النحويين لام الابتداء ولا القسم وحروف النفي "ما-إنْ-لا (إذا كانت في جواب القسم)"، والاستفهام ببعض صوره، وإنّ وأخواتها، ما عدا أنّ، ولذا أفضى الجدلُ في هذه الأساليب إلى ردّها.

وإذا ما عدنا إلى قرار المجمع وجدناه في الأسلوبين الأوّلين يَستبعد ما ذهب إليه الشيخ الصوالحي في بحثه من تخريج "إذا" على أنها اسمٌ بمعنى زمن وما زائدة، ويتبنّى تخريجه الثاني، وهو تخريج "ما" على أنها اسم موصول أو نكرة موصوفة.

وهذا كلّه صناعةٌ نحويةٌ خالصةٌ فتخريجُ الشيخ الصوالحي "إذا" على أنها اسم بمعنى "زمن" لا يستوي ودلالةَ هذا الأسلوب؛ لأنّ الزمن يصبح فيه لبّ الدلالة، ولا يمكن أن يتخيّل القارئ أو السامع أنّ المتحدث يسأل عن الزمن ههنا. وأما التخريج الذي اطمأنّ به المجمع، فلا يستوي إلا بتقديرات وتأويلاتٍ لا سندَ لها، إلا الصناعةُ النحويّة، وليس إلى التحقُّقِ منها سبيل.

وأجدى من كلّ ذلك أن "ما" زائدة في هذين الأسلوبين ودلالتها على ذلك بيِّنة، ويُعرب ما بعدها في الأسلوب الأول على حسب ما يقتضيه الإعراب، وينبغي التوقّف ههنا عند الأسلوب الثاني "وهو أسألك عمّا ..." فحرف الجر ههنا قد دخل على "ما"، وثمة أسلوب شائع أيضاً يشبهه لم يُتطرق إليه وهو "لا أعرف فيما إذا..." والإشكال ههنا أننا لو عددنا "ما"

---

(1) محاضر جلسات الدورة (٤٠): ٤٩٠.

زائدة كافّة لحرف الجر عن العمل لوجدنا النحاة ينقلون الكفّ في "مِنْ" والباء والكاف ورُب"[1]، و"عن" لا تُكفّ عن العمل لعدم إزالتها الاختصاص، وقد تكفّ "الباء" و"مِنْ" ويليهما الفعل، كما تزاد بعد "الكاف ورب"، فالأغلب فيها الكفّ، وهذه الأساليب دخلت فيها "ما" الكافة على "عن" و"في" فأزالت اختصاصهما ولذلك كفّتهما عن العمل، وهذا على ما فيه أقوم قيلاً من التخريجات التي تبعد هذا الأسلوب من دلالته، أمّا إذا فهي في الأسلوبين شرطية محذوفة الجواب.

وأما فيما يتعلق بالأسلوب الثالث فإن أحداً من النحويين لم يُشِر بصراحة إلى أنّ أدوات الشرط معلّقات للفعل عن العمل[2]، بحكم حقّها في الصدارة. وإن كان ثمة إشاراتٌ توحي بجواز قياس الشرط على غيره، وهذا هو الصحيح، وقد استشهد الشيخ الصوالحي بما نُقل عن الدماميني من جواز تعليق كل ما له الصدارة[3]، وقال ابن يعيش من قبل: "وإنما عَلَّقت هذه الأشياء العامل؛ لأن لها صدر الكلام، فلو أُعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها لخرجت عن أنْ يكونَ لها صدرُ الكلام"[4]، وقد نَصّ عليه عباس حسن من المحدَثين[5]، وعليه فتكونُ "إنْ" في هذا الأسلوبِ شرطيّةً مَحذوفة الجواب معلّقة للفعل قبلها. وقد ذكر "هانز فير" أنّ "لو" أيضاً يمكنُ أنْ تنتجَ جملاً من هذا القبيل[6].

وبعد، فقد ردّ مؤتمر المجمع هذا الأسلوب في دورته الأربعين المنعقدة سنة ١٩٧٤، وها هو بعد ما يزيد على ربع قرن لا يزال مستخدماً، بل يُكثِر الكتّاب من استخدامه ولم يُحفَل بذلك الرد، ولم أقع على ما يشير إلى رجوع المؤتمر عن هذا الرد، كما حدث في بعض الأساليب.

(1) ينظر الهمع: ٢/ ٣٨٧، وحاشية الصبان: ٢/ ٣٤٥.

(2) ينظر المقتضب: ٣/ ٢٩٧، الأصول: ١/ ١٨٢، شرح المفصل: ٧/ ٨٦، شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٤٩، أوضح المسالك: ٢/ ٥٠، شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٧، الهمع: ١/ ٤٩٤، الأشموني: ٢/ ٣٦، شرح الجمل: ١/ ٣٠٠.

(3) حاشية الصبان: ٢/ ٤٣.

(4) شرح المفصل: ٧/ ٨٦.

(5) النحو الوافي: ٢/ ٣٢.

(6) العربية الفصحى الحديثة: ٢٤٨.

الفصل الثالث

تيسير النحو

توطئة

مِنَ الحقّ أنْ نقولَ أنّ النحوَ صعبٌ وطويلٌ سُلّمه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمُه، ولا غروَ أنْ تُواكبَ دَعواتُ التيسير نشأةَ النحوِ. والمتتبّعُ للنحو لاشكَّ يلحَظُ مَنهجينِ بارزين منذُ نشأتهِ؛ الأوّلَ ما يمكنُ أنْ نسميَه نَحوَ المتخصّصين، ولعلّه كان صاحبَ الصَّوْلةِ والجَولةِ، وهو نحو يدقّ غالباً حتى على المُشتغلينَ به، وفَضلاً عن مصطلحاتهِ الدقيقة ومسائلِهِ العَويصةِ فهو يُخامِرهُ المنطقُ طوراً، وتَعتريه الفلسفةُ تارةً أخرى، وعلى الأخصّ عند المتأخّرين من النّحاةِ. والثاني ليس بمنأىً عن الأوّل ولكنّه يتجنّبُ الخَوضَ في المسائلِ النحويّة على نَهْج المتخصّصين، ويجتزئ من الأبوابِ النحويّة بِما يُعينُ الناشئةَ على تقويمِ ألسنتهم، ومعرفةِ أساسيّاتِ النحوِ. وقِوامُ أمرِه اختصارُ المُطوّلات، والعِنايةُ بما يُصلحُ من لسانِ الدارسِ، فتيسيرُه في الشّكلِ لا في المضمونِ. فسيبويه يصنعُ كتابَه للمتخصّصين، بينما يضعُ خلفٌ الأحْمَرُ (ت ١٨٠هـ)- فيما نسب إليه- مقدمتَه للشُّداة، وعلى هذه الشاكلةِ سارَ النّحوُ[(١)].

ولعلّ الجاحظَ أوّل مَنْ تَجرّأ واعترفَ بصعوبة كتبِ النحو على الرّغم من غَزارة علمِه وموسوعيتِهِ، إذ يَروي في كتابِ الحيوان:" قلتُ لأبي الحَسنِ الأخفش: أنتَ أعلمُ الناسِ بالنحوِ فَلِمَ لا تَجعل كُتُبَكَ مفهومةً كلَّها، وما بالنا نفهمُ بعضَها ولا نفهمُ أكثرَها، وما بالكَ تُقدّم بعضَ العَويصِ وتؤخّرُ بعضَ المفهومِ. قال: أنا رَجلٌ لم أضعْ كُتُبي هذه للهِ، وليست هي من كتُبِ الدينِ، ولو وَضَعْتُها هذا الوَضعَ الذي تدعونني إليه، قلّتْ حاجتُهم إليّ فيها، وإنما كانت غايتي المَنالَةَ... وإنما قد كسبتُ بهذا التدبيرِ؛ إذ كنتُ إلى التكسّبِ ذهبت"[(٢)].

(1) وممّا وقعت عليه من كتب التيسير عند القدماء: "مختصر في النحو" للكسائي (ت ١٨٩هـ)، وقد ألّف تحت هذا العنوان: محمد بن سعدان الضرير (ت ٢٣٠ هـ)، وابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ)، وسليمان بن محمد المعروف بالحامض (ت ٣٠٥ هـ)، ومحمد بن العباس اليزيدي (ت ٣١٠ هـ)، وعبد الله بن شقير (ت ٣١٧ هـ). وألّف الضبيّ (ت ١٦٩ هـ) "المدخل إلى علم النحو"، كما ألّف الزجاج (ت ٣١٦ هـ) تحت العنوان نفسه. وألّف الجَرْمي (ت ٢٢٥ هـ) "مختصر في نحو المتعلمين". وألّف المبرّد (ت ٢١٠) "المدخل في النحو"، وابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) "تلقين المتعلم من النحو"، وابن جنّي (ت٣٩٤ هـ) "اللمع"، والنحّاس (ت ٣٣٨ هـ) "التفاحة".

(2) الحيوان: ١/ ٩١.

ولعلّ التيسيرَ الذي أخذ منحىً مُختلفاً هو ما أتى به ابنُ مضَاءٍ (ت ٥٩٢هـ) في كتابهِ "الرّدّ على النّحاة"، فقد دعا إلى إلغاءِ نظريّة العاملِ والمَعمُولات حتى يَتخلّصَ النّحو من كلّ ما دخلَ فيه من تأويلِ النصوصِ، ومن عِلَلٍ وأقْيِسة وتمارينَ افتراضيّة، وقد مثّل لذلك كلّه. وعلى أهميّةِ تلك الدعوةِ، فإنّها بقيت محدودةَ الأثرِ، حتّى إننا لَنجدَ مصنّفاتٍ مثل "أوضح المسالك" و"المغني" لابنِ هِشام و"شرح المُفصّل" لابن يَعيشَ، و"شرح الجُمَل" لابن عُصفُور، على أهميّتها وسَعتها، لا تأتي على ذكْرِ ابنِ مضاءٍ مُطلقاً، وأغلب الظن أن محاولة ابن مضاء -على أهميتها- لم تنجم من رغبة حقيقية في تيسير النحو.

أمّا المُحدثونَ فيمكِنُنا القولُ أنّ أوّلَ محاولة للتيسير في العصر الحديث كانت باسم علي مبارك (ت ١٨٩٣م)، إذ ألّف كتاب "التمرين" الذي ظل طلاّب المدارس الابتدائيّة يقرؤونه طويلاً. ولم يكتفِ بمحاولته تلك، بل عهد إلى رفاعة الطَهطَاويّ (ت ١٨٧٣م)، بتأليف كتاب في النحو لطلاّب المدارس الخصوصيّة الأوليّة، فألّف الطَهطاويّ كتابَه الموسومَ بـ"التُّحفَة المكتبيّة لتقريبِ اللّغةِ العَربيّةِ"، وقد اقتصرَ تيسيرُ الطَهطاويّ على طَريقةِ التّناولِ والعَرضِ[1]. ونظَم أيضاً أُرجوزةً تجمعُ قواعدَ النحو بإيجاز سمّاها "جَمَال الآجروميّة"، اقتصر فيها على أبوابِ النحوِ الرئيسة، وأدخلَ فيها فِكرةَ الجَداولِ المَعروفةَ في اللّغةِ الفرنسيّة[2].

وربّما كانت "الوسيلةُ الأدبيّة إلى العلوم العربيّة" للشيخ حسين المَرصفيّ (ت ١٨٩٠م) أوّلَ محاولةٍ لعلاجِ مشكلةِ تعليم العربيّة في المَراحل العُليا، ويُعدُّ هذا الكتابُ نُقلةً نَوعيّة من مرحلة الحواشي والمُتون إلى مرحلة الثقافةِ الواسعة والتذوّق الرفيع؛ إذ أكثر مؤلّفُه من الشّواهدِ الأدبيّة الرفيعةِ، التي تُربّي ذَوقَ الدارسِ، وتَصقلُ مَلَكةَ البيانِ عنده، خلافاً للجفافِ الذي عَهِدَه الدارسون في الكتبِ التقليديّة. وظهرَ في عام ١٨٨٧م كتابُ "الدّروس النحويّة لتلاميذ الدروس الابتدائيّة" وهو من تأليف نخبةٍ من المشتغلين بالتعليم، على رأسهم حِفني ناصف (ت ١٩١٩م)[3].

---

(1) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٤٣.

(2) محاضرات في اللغة العربيّة ومشكلاتها: ١٦٢.

(3) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره: ٤٥.

وظَهر في أوائلِ الربعِ الثاني من القَرنِ الماضي سِلسَلةٌ من الكُتبِ النّحويّة للمَرحَلتَيْنِ الأَساسِيّةِ وَالثانويّةِ، ألّفَهـا عَلـي الجَارم (ت ١٩٤٩م) ومـصطفى أمين، وَقَد انتشرَت هذه السلسلةُ انتشاراً واسعاً، ومـن سِـمَاتِها أنّهـا تَقومُ عَلَى الاستنبَاطِ، إذ يَبدأ الكتابُ بعرضِ الأمـثلةِ، وتـتدرّجُ بالطالـبِ إلى أنْ يَـصلَ إلى القَاعـدةِ. وَقـد حَفَلَت هذه السلسلةُ بالتّمارينِ التّطبيقـيّةِ الـتي انعكَـسَ فـيها ذَوْقُ المُؤلّفَـيْنِ الـرفيعُ، بعيداً عن الشواهدِ والأمثلةِ المَحفوظةِ، وربّمـا أُخِـذَ عَلـى عَمَلِهمـا أنّهمـا وَزّعـا أَبوابَ النّحو عَلَى سَنواتِ التعليمِ فَتقطّعَتْ بِذَلكَ أوصالُه.

أمّا محاولاتُ التأليفِ غيرِ المنهجيِّ فَيتصدّرُها إبراهيم مصطفى في كتابِه "إحياء النحو" الـذي أَحـدَثَ ضَـجّةً إبّـان نـشره، لنقدِهِ النظريّاتِ التقليديةَ في النّحو. وتقوم فِكرتُهُ الرئيسة علـى نقد نَظريّةِ العَاملِ، متأثراً بآراءِ ابنِ مَضَاء إلى حدٍّ ما، وأنّ علاماتِ الإعرابِ دَوالُّ على مَعَـانٍ في تألـيفِ الجُملـةِ وَرَبْـطِ الكلمـاتِ، وليست أثراً للعاملِ كَما زَعَم النّحاةُ، وقد تناوله بالنقد عدد كبير من النحاة.

وقـد تَـبِعَه عـبد المتعال الـصّعيدي في كـتابِهِ "الـنحو الجديـد" ومحاولَته هذه من أجرأ المُحـاولات، وَزَعَـم فـيه "أنّ أصـحابَ المُحـاولات الذين تقدّموه قد قصّروا دون الغاية، وأنّ نَحْـوَه إذا مـا قِـيسَ إلى نَحـوِ سـيبويه كـانَ أوضـحَ مـنه مَنهجاً، وأقربَ إلى إصابةِ الأغرَاضِ الـنّحويّةِ الـصّحيحةِ" وقـدّمَ آراءً لم يَـسمع بهـا الأوّلونَ ولا الآخِرونَ؛ فهو يُخالفُ النّحاة في مفهـوم الإعراب، وهو عنده "تصرّفُ أهلِ العَربيّة في آخرِ أسمائِها وأفعالِها وحُروفِها بينَ رَفْعٍ ونصبٍ وجَرّ وجَزمٍ. والمنادى عنده منصوبٌ بالضمّة، وذَكرَ باباً جديداً هو المفاعيل المرفوعة؛ وهـي المفعـولُ بـه والمفعولُ المطلقُ والظّرفُ في الجُملةِ المبنيّة للمَجهول"[1]، وكفى بهذا خَلْطاً واضطراباً. وفي غُضونِ هذه المُحاولاتِ ظَهَرت مُحاولَةُ لَجنةِ وَزارة المَعارف، وما انبنى عليها من قَراراتِ المجمعِ، وتلا ذلك مُحاولَة الدكتور شوقي ضَيف.

والمستعرضُ لِما جـاء مـن المُحـاولاتِ بعـد كـتابِ "إحياء النحو" يَلحَظ أنّ التيسيرَ والتَجديدَ يَنصبّان على المَادّةِ النحويةِ، لا على مَنهجها. وعلى اعترافِنا بصعوبةِ المادّةِ النحويّة،

[1] ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره: ٨١، والمفتاح لتعريب النحو: ٩٠.

فإن الصعوبةُ بشكلٍ عامّ لا تنوء بها تلك المادّة وحدَها، ولا يُمكنُ أنْ يكونَ النّحوُ أكثرَ صُعوبةً على الناشئةِ من الرياضيات والفيزياء والكيمياء، وسائر الموادّ العلميّة. ولم نسمع من ينادي بتيسيرِ هذه المواد، وغيرها من الموادّ العلميّة التي تدرّس للطلاّب، بل جُلّ المسألةِ فيها مُراجعة المناهج وتطويرها.

والكلمةُ التي لا بدّ منها أنّ ما يُحيطُ بالعربيّة من ظروفٍ أشدّ نِكايةً -بما لا يقاس- من الصعوبة التي يبالِغُ فيها بعضُ الدارسين، إذا سلّمنا بصفاء النيّات. فالعربيّةُ تراجعت عن أن تكونَ اللغةَ الأولى حتى في البلدان العَربيّة، ومن أرادَ أنْ يَكونَ له شأنٌ في ميدانِه فَعَليه بالانجليزيّةِ أو الفرنسيّةِ. والضّعفُ يَبدأ بالمدرّس الذي ما اختارَ العربيّةَ– غالباً – إلاّ لأنّ التخصّصاتِ الأخرى سُدّت في وَجهِهِ. وَقضيّة التفريعِ وشَطْر الطلاب بين القسم العلمي والقسم الأدبي في المَدارسِ الثانويّةِ زادت الطّينَ بِلّة، ولا أبالغُ إذا قلتُ:"لو كانَ هذا المنهجُ في التدريسِ مَعروفاً في بداياتِ القَرن لما سَمعنا بجلّ المبرّزين في ميادينِ الدّراساتِ الإنسانيّة بعامّة". فمسألةُ التفريعِ دفعتْ بالطلاّب المُجدّين– في أكثر الأحيان– عن الاهتمامِ بمجالِ الدّراساتِ الإنسانيّةِ، وعَلى رأسِها العَربيّةُ. فَتزاحمَ ضِعافُ الطلاّبِ في الفَرْعِ الأدبيّ ومن هؤلاء جُلّ المعلّمين، الذين سيُعلّمونَ العَربيّة للناشئةِ، ولَعلّ هذه حقيقةٌ يَعرفُها كلّ من يعمل في مجال التدريس الثانوي.

ولا يُمكننا إغفالُ المنهَجِ الذي تُقدّم به المادّة النحوية، ولا طبيعةِ الأمثلةِ والشواهد، ومن ثمّ التمارين التي ينبغي أنْ تُختارَ بعنايةٍ فائقةٍ، حتّى تكونَ قريبةً من الدارسين. ويُضافُ إلى ذلك كلّه الظروفُ الماديّةُ التي تُحيط بهذه المهنةِ، التي لها أكبرُ الأثرِ في تَدنّي نوعيّة التعليم في المدارس، وعلى الأخصّ الحُكوميّة.

كلّ هذه الأسبابِ تدفعُ شِراعَ الصعوبةِ باتجاهاتٍ غيرِ اتجاهِ المادّةِ النحويةِ وحدَها. وستبَقى الشّكوى ما بقيتْ هذه المُعوّقات . ولكنّ هذا لا يعني أن نستسلمَ لكلّ هذه المُعطيات، وعلى القائمينَ على العمليّة التعليميّة، التأكد من صلاحيَةِ من يدرّسُ العربيّةَ أولاً، لأنّه العاملُ الأوّلُ في المسألةِ كلّها، وعليه ينعقدُ النجاحُ والإخفاقُ. وعليها عقدُ الدورات التي تُحسّن أداءَه في تَدريسِها، حتى إذا يئست منه حَوّلته إلى مهنةٍ أخرى، ففاقدُ الشيءِ لا يُعطيه.

مـن هنا نبدأ بحلّ مشكلة الصعوبة والتغلّب عليها، وتَلمّس حَاجاتِ الناشئة، ونِقاطِ الـضعفِ لـدى المـتعلّمين، لا بالـسَّعي إلى المـادّة الـنحويّة كلّما نعى ناعٍ على النحوِ، وَوَسَمَه بالـصعوبةِ. فالتيـسيرُ لا يَكمُـنُ في التغييرِ والتبديل في مصطلحاتِ النحوِ، وإنْ كنّا نعترفُ أنّ النحوَ حافلٌ بالكثير الذي يمكن أنْ يتخفّفَ منه الدارسُ، دون أن يُصيبَ مادّته الأساسيّة.

أمّـا مـا ذكَـره الدكتور رشاد الحمزاوي عن بعضِ المستشرقين، تعليقاً على محاولاتِ الـتجديدِ، إذ يقـول: "أمّـا المحـاولاتُ الراميةُ إلى تحديثِ النحوِ، فإنّها انقلبت في نهايةِ الأمرِ إلى اختـيارِ التـصوّرِ التقليدي المستبدّ، الذي ينظرُ إلى النحوِ باعتبارِه قائمةً من الأخطاءِ، وسَلوَى أساسـيّة يَتـسلّى بهـا أهـلُ التَرف"[1] فأقول رَمْيُ النحوِ التقليدي بالاستبداد، بينما يُسبَغُ على مَحـاولاتِ الـتجديدِ الحديـثةِ لَبوس مواكبةِ التطوراتِ اللسانيّة الحديثة، فيه مغالاةٌ وبُعدٌ عن الواقـعِ اللغـويّ القـديم والحـديثِ علـى السواء، وستبقَى كلّ المحاولات التي تَتَنكّر لمعطيات الـنحو العربـيّ المـبني على الاستقراء، وتَسعى لاستحداثِ نحوٍ يقطعُ صلاتِه بالجُهود النحويّة التُراثية قبضَ الريحِ وحصادَ الهشيمِ.

---

(1) أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة: ٤٠١.

تقريرُ لَجنة وزارةِ المعارفِ المصريّة

في عام ١٩٣٩م نشر إبراهيم مصطفى محاولتَه "إحياء النحو"؛ لتجديد النحو على أسسٍ جَديدة، وقد اعترضَ عليه الكثيرُ من المحافظينَ ممّن رأوا أنّ دعوته مساسٌ بجوهرِ اللّغةِ، فاضطُرت لجنةُ المعارفِ المصرية آنذاك (وزارة التربية والتعليم) إلى الإسراعِ بتشكيلِ لجنةٍ من كبارِ اللغويين، ومنهم صاحبُ "إحياءِ النحو"، للنظر في تيسيرِ قواعد النحو والصرف والبلاغة على الناشئين، وتألّفت هذه اللجنةُ من: الدكتور طه حسين (ت ١٩٧٣م)، الأستاذ أحمد أمين (ت ١٩٥٤م)، والأستاذ علي الجَارم (ت ١٩٤٩م)، والأستاذ إبراهيم مصطفى (ت ١٩٦٤م)، والأستاذ محمد أبي بكر إبراهيم، والأستاذ عبد المجيد الشافعي. وجاء تكليف الوزارة مَشروطاً بتحاشي المسّ بأصولِ اللغة العربية وقوانينِها الأساسية، والاتجاهِ نحو تيسيرِ طُرقِ تدريسِ العربيّة.

وجاء تقريرُ اللجنة مؤلفاً من قسمين: مقدمةٍ؛ مؤلَّفة من ستّ صفحَات ألمحت فيها إلى عجزِ القواعدِ الموروثةِ عن أداء مُهمتِها الأساسية في تقويم الألسنةِ، وخدمة الأغراض العلمية، وقد نبّهت اللجنةُ على أن أهمّ ما يُعسِّر النحوَ على المتعلمين والمعلمين ثلاثةُ أشياءَ:

أولاً: فَلسفةٌ حَملت القدماءَ على أن يفترضوا ويُعللّوا ويغرقوا في الافتراضِ والتعليل.

ثانياً: إسرافٌ في القواعد نشأ عن إسرافٍ في الاصطلاحات.

ثالثاً: إمعانٌ في التعمّق العلميّ باعَد بين النحوِ والأدَب[1].

ودَرءاً لهذهِ العواملِ اقترحت اللجنةُ مقترحاتٍ تُعينها على هذا التيسيرِ وهو القسمُ الثاني. ومن مقترحاتِ اللجنة التي وضعَتها في تيسيرِ قواعدِ النحو والصرفِ:

١- الاستغناءُ عن الإعرابِ التقديريّ والمحلّي.

٢- عدم التمييز بين ما هو مُعرَب بعلاماتٍ أصليّة وعلاماتٍ فرعية، بل كلُ واحدٍ من العَلامات أصلٌ في موضعه.

(١) ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: ٧٧، ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: ١٧١، ومحاضرات في اللغة العربية ومشكلاتها: ١٦٥.

٣- أن يكونَ لكلِّ حركةٍ لقبٌ واحد في الإعرابِ وفي البناءِ، وأن يُكتفى بألقابِ البناءِ، فيقال "محمدٌ" مُضمومٌ ومفتوحٌ ومكسورٌ لا مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ.

٤- تسميةُ الجزأينِ الأساسيينِ للجُملة بالموضوعِ والمَحمولِ؛ لأنه أوجزُ، ولأنه لا يكلّفنا اصطلاحاً جَديداً.

٥- كلّ ما يُذكر في الجملةِ غيرَ الموضوعِ والمحمولِ يسمّى تَكْمِلَة، وحُكمها أنّها مفتوحةٌ أبداً، إلا إذا كانت في مَحلّ مضافٍ إليها أو مسبوقةً بحرفِ إضافةٍ.

٦- تجيء التكملةُ لبيانِ الزمانِ أو المكانِ، ولبيانِ العلّةِ، ولتأكيدِ الفعلِ، ولبيانِ نوعِه، ولبيانِ المفعولِ، ولبيانِ الحالةِ أو النوعِ. وبهذا نُظِّمَت اللجنةُ كثيراً من الأبوابِ كالمفاعيلِ والحالِ والتمييزِ تحتَ اسمٍ واحدٍ وهو التكملةُ.

٧- إلغاءُ تقديرِ الضميرِ المستترِ في مثلِ "زيدٌ قامَ"، أمّا في "الرجلان قاما" و"الرجالُ قاموا" فتكونُ ألفُ الاثنين وواوُ الجماعةِ لمجرّدِ الدّلالةِ على العَدد، والمطابقةِ بينَ الموضوعِ والمحمولِ من هذه الجِهةِ.

٨- الاستغناءُ عن تقديرِ متعلّقِ الجارِ والمجرورِ عندما يكونُ المتعلّق كوناً عاماً.

٩- إخراجُ صِيَغِ التعجّب والاستغاثةِ والنّدبةِ من نِطاقِ الجُمل، وإلغاءُ إعرابها التقليديّ وتسميتها أساليبَ[1].

وقد لاقت مقترحاتُ اللجنةِ صدىً واسعاً، ممّن رَأوا أنّ هذه القراراتِ خروجٌ على قواعدِ العربيّةِ، ومن هؤلاء أمين الخُولي[2]، ومحمد عَرَفة[3].

وقد عُرض تقريرُ اللجنةِ على مُؤتمر مجمعِ اللغةِ العربية بالقاهرة عام ١٩٤٥م في الدورةِ الحادية عشرةَ، لإبداءِ الرأيِ فيه، وتقريرِ ما هو مناسبٌ منه، وقد أُقِرّ هذا التقريرُ بعد التعديلِ على بعضِ بُنودِهِ على النحوِ الآتي:

---

(1) ينظر: مقال "في تيسير النحو والصرف"، محمد شوقي أمين، مجلة مجمع القاهرة: ٤٦/ ٣٣. ومحاضر جلسات الدورة (١١): ٢٤٢.

(2) ينظر: "هذا النحو"، جامعة فؤاد الأول "مجلة كلية الآداب"، العدد السابع، ١٩٤٤: ٢٩.

(3) في كتابه "النحو والنحاة".

١. كُـلُّ رَأيٍ يُـؤَدّي إلى تَغـييرٍ في جَوْهَرِ اللّغةِ وَأوضَاعِهَا العَامّةِ لا تَنظُرُ إليهِ اللّجنةُ؛ لأنّ مُهمّتَها تيسيرُ القَواعِدِ.

٢. يُتخَذُ المَشروعُ الذي وَضَعَته لَجنةُ وَزَارَةِ المَعَارِفِ أسَاساً لِلمُنَاقَشَةِ والمُرَاجعَةِ، في ضَوْءِ مَا وُجِّهَ إليهِ مِنْ نَقدٍ، وَمَا كُتِبَ مِن بُحوثٍ حَولَ مَسائِلِه.

٣. يَبقَـى التَّقسيمُ القَديمُ لِلكَلمةِ، وَهوَ أنّهَا اسمٌ أو فِعلٌ أو حَرفٌ، وَيُتَناوَلُ كُلُّ قِسمٍ مِنْ هَذِهِ الأقسَامِ الثّلاثةِ بِالتقسيمِ المَعرُوفِ في كُتُبِ النّحْوِ.

٤. يُـستغنَى عَـن الـصّيَغِ المَألُوفَةِ في إعرَابِ المَبنيّاتِ، وَفي إعرابِ الاسمِ الذي تُقدّرُ عَليهِ الحَـركَاتُ، فَـيقالُ في إعـرَابِ: "مَنْ" فِي قَولِكَ: "جَاءَ مَن أكرَمَني" "مَنْ" اسمٌ مَوصُولٌ مَبنيٌّ مُـسنَدٌ إلـيهِ مَحَلُّـهُ الرّفْعُ. وَفي نَحوِ "جَاءَ الفَتَى وَالقَاضِي" اسمَانِ مُسنَدٌ إليهِمَا مَحَلُّهمَا الرّفعُ.

٥. يُستغنَى عَنْ الصِّيَغِ المَألُوفَةِ في الدّلالَةِ علَى العَلامَاتِ التي تَنوبُ عَنْ الحَركةِ الأصْلِيّةِ. فَفِـي نَحوِ "جَاءَ الزيدانِ" يُقالُ: "الزّيْدانِ" مُسنَدٌ إليهِ مَرفُوعٌ بِالألِفِ. وَفي "جَاءَ أبوكَ"، "أبوكَ" مُسنَدٌ إليهِ مَرفُوعٌ بِالوَاوِ. وَفي "مَررتُ بِأحمدَ" مَجرورٌ بِالفتحَةِ وَهَكَذا.

٦. يُقتَـصَرُ عَلَـى ألقَـابِ الإعـرَابِ، وَلا يُكلّفُ النّاشِئُ بَيَانَ حَركةِ المَبنيِّ أو سُكُونِهِ سَواءٌ أكَـانَ لَـه مَحَـلٌّ أم لَـم يَكُـن، اِكتِفَاءً بِـأنّ المَبنيَّ يَلزَمُ آخرُه حَالةً وَاحِدَةً، وَلا يُكلّفُ الطّالِـبُ عِـندَ تَحليـلِ جُملَـةٍ بِهَـا كَلمةٌ مَبنيّةٌ ذاتُ مَحلٍّ إلاّ أنْ يَقولَ: إنّها مَبنيّةٌ وَأنّ مَحلَّهَا كَذَا.

٧. يُسمّى رُكْنَا الجُملَةِ بِالمُسندِ إليهِ وَالمُسنَدِ، كَمَا اختَارَ عُلَمَاءُ البيانِ.

٨. يَجبُ إرشَـادُ المُبتدئينَ إلى أنّ المُتعَلّقَ العَامَّ لِلظّرُوفِ وَالجَارِّ والمَجرُورِ في نَحوِ: "زَيدٌ في الـدّارِ" وَ "زَيدٌ عِندَكَ" مَحذُوفٌ، وَإنْ كَانُوا لا يُكلّفونَ كُلَّ مَرّةٍ تَقديرَهُ عندَ الإعرَابِ، بل يُقبلُ مـنهُم تَخفـيفاً عَـنهُم أنْ يَقولُوا في إعرَابِ: "زَيدٌ في الدّارِ": "في الدّارِ" جَارٌّ وَمجرُورٌ مُسنَدٌ.

٩. ضَمائرُ الرّفعِ المتّصلةُ بارزةً أو مُستتِرَةً مِثلُ: "قُمتُ وأخَواتِها، وأقومُ ويقُومُ وقُم ولا تَقُم وقَامُوا ويَقومَانِ ويَقومُونَ وتَقومِينَ ويَقُمْنَ": كُلّها لا مَحَلّ لاعتِبَارِهَا ضَمَائِرَ عِندَ الإعرَابِ، وإنّمَا هيَ في الضّمائِرِ البَارِزَةِ حُروفٌ دالّةٌ عَلَى نَوعِ المُسنَدِ إليهِ أو عَدَدِهِ. أمّا الضّمائِرُ المُستتِرةُ وُجوباً أو جَوَازاً فَمصرُوفٌ عنها النّظرُ.

يُقالُ في إعرابِ: "قُمتُ" صِيغةٌ لِمَاضي المُتكلّمِ.

وَفي إعرابِ "قُمْ" صِيغةُ أمرٍ لِلمُخاطَبِ.

وَفي إعرَابِ "لا تَقُمْ" صِيغَةُ نَهيٍ لِلمُخَاطَبِ.

وَفي إعرَابِ "أقومُ" مُضارِعٌ لِلمتَكلّمِ.

وَفي إعرَابِ "قَامُوا" مَاضي الغَائِبِينَ.

وَفي إعرَابِ "يَقومَانِ" مُضارِعُ الغَائِبَيْنِ.

وَفي إعرَابِ "تَقومِينَ" مُضارِعُ المُخاطَبَة.

وَفي إعرَابِ "يَقُمْنَ" مُضارِعُ الغَائباتِ.

يُقَالُ في إعرَابِ "أنا قُمتُ": "أنا" مُسندٌ إليهِ، "قُمتُ" صِيغةٌ لِماضي المُتكلّمِ مُسنَدٌ.

وَفي إعرَابِ "المحمّدونَ قَامُوا" "المُحمّدونَ" مُسندٌ إليهِ مَرفوعٌ بِالواوِ، و"قَاموا" صِيغةُ مَاضي الغائِبِينَ مُسندٌ، وهكَذا.

١٠. يُستغنَى عن النّصِّ عَلَى العَائدِ في نَحوِ "الذي اجتَهدَ يُكافَأ" فَيُقالُ في إعرابِهِ "الذي": اسمٌ مَوصولٌ مَسندٌ إليهِ، و"اجتهدَ" مَاضي الغائبِ صِلةٌ، و"يُكافأ" صِيغةُ مُضارعٍ مَبنيٌّ لِلمَجهُولِ لِلغَائِبِ مُسنَدٌ.

١١. كُلّ مَا ذُكِرَ في الجُملةِ غيرَ المُسندِ إليهِ وَالمُسندِ فهو تَكْمَلَةٌ مَنصوبٌ عَلَى اختِلافِ عَلامَاتِ النّصبِ، إلاّ إذا كَانَ مُضَافاً إليهِ أو مَسبوقاً بِحرفِ جرٍّ أو تَابعاً مِنَ التّوابعِ.

١٢. يُستبقَى اسمُ "المَفعولُ بِهِ" لِلتَكمِلَةِ الدّالّةِ عَلَى مَا وَقَعَ عَليهِ الفِعلُ، ويُقالُ عندَ إعرَابِهَا إنّها مَفعولٌ بهِ تَكمِلَةٌ، أمّا بَقيّةُ التّكمِلاتِ مِنَ المَفاعيلِ الأُخرَى وَالحالِ والتّمييزِ وَالمُستثنَى فيُكتفَي فِيها بِذكرِ أغرَاضِها إجمَالاً، مَعَ وُجوبِ ذِكرِ اللّفظِ المُكمّلَةِ لَهُ، فَيُقَالُ مَثلاً في إعرابِ "قُمتُ إجلالاً لَكَ": قُمتُ صِيغةُ ماضي المُتكلّمِ؛ وَإجلالاً تَكمِلَةٌ لِلفِعلِ

لِبيَانِ السَّبَبِ وَفي نَحوِ ضَربتُهُ ضَرباً شَديداً يُقالُ: إنَّ ضَرباً تَكمِلَةٌ مَصدريَّةٌ لِلفعلِ، وشَديداً وَصفٌ مُكمِّلٌ لِضَرباً.

وفي نَحوِ سِرتُ والنيلَ، النيلَ تَكملةٌ لِلفعلِ، لِبيان المُصاحَبَةِ.

وَفي نَحوِ جَاءَ زيدٌ راكباً، راكباً تَكملَةٌ لِزَيدٍ مبيِّنةٌ لِلحَال.

وَفي مِثلِ شَربتُ اللَّبنَ سَاخناً، سَاخناً تَكملَةٌ لِلمَفعول بِهِ مَبيِّنَةٌ لِلحال.

وَفي مِثلِ اشتريتُ عِشرينَ كتاباً، كتاباً تَكملةٌ مُميِّزَةٌ لِلمفعول بهِ.

١٣. في حَالَةِ الاستِثنَاءِ التَّامِّ، وَهو مَا ذُكِرَ فيهِ المُستثنَى منه، يَكونُ المُستثنَى بـ إلاَّ وخلا وعَدَا وحَاشَا، ومَاخَلا ومَاعَدا ومَاحاشا، تِكملةً لِلمستثنَى منه مَنصوباً دائِماً.

وإذا كانَتْ أداةُ الاستثنَاءِ غَيرَ أو سِوَى كَانَ هَذانِ اللَّفظانِ مَنصوبَيْنِ وَجَرَّ مَا بَعدَهما بالإضَافَةِ.

وأمَّا الاستِثنَاءُ المُفرَّغُ فَهوَ في الحَقيقةِ قَصرٌ لا استِثنَاءٌ، تُتَبَّعُ القَواعدُ العامَّةُ في تَحليلِهِ وَإعرابِهِ.

التَّراكيبُ:

في العَرَبيَّةِ أنواعٌ مِن العِبَاراتِ تَعِبَ النَّحاةُ في إعرابِها، وفي تَخريجِهَا عَلَى قَواعدِهِم، مِثْلُ: التَعجّبِ، فَلَهُ صِيغتان، مِثل: مَا أجمَلَ زيداً، أجْمِلْ بزيدٍ.

وَمعروفٌ خِلافُ النَّحاةِ في إعرابِها وَعَناءُ المُعلِّمينَ وَالمتعلِّمينَ في شَرحِها وَفهمِهَا، وَقَد رُئِيَ أنْ تُدرَسَ هذهِ العباراتُ علَى أنَّها تَراكيبُ يُبيَّنُ مَعنَاها واستعمَالُها، ويُقاسُ عَليها، وَأمَّا إعرابُها فَيقالُ: مَا أحسنَ صِيغةُ تَعجّبٍ، وَالاسمُ بعدَهَا المُتعَجَّبُ مِنهُ مَنصوبٌ.

وفي إعرابِ أجمِلْ بزيدٍ يقال: أجمِلْ صِيغةُ تَعجُّبٍ، وَالاسمُ بعدَها مَجرورٌ بحرفِ جَرٍّ.

ويُقالُ مِثلُ هَذا في التَّحذيرِ وَالإغْرَاءِ، كَمَا في النارَ أو إيَّاكَ والنارَ أو النارَ النارَ هوَ تَركيبٌ والاسمُ فيهِ مَنصوبٌ، وَالاسمانِ مَنصوبان أيضاً.

وَإنّما تُوَجَّهُ العِنايَةُ في دَرسِ هَذهِ التَّراكيبِ إلى طُرُقِ الاستعمَالِ لا بِتحليلِ الصِّيَغِ وَفَلسَفةِ تَخريجِها، وَقد جُمِعتْ أمثالُ تِلكَ العِباراتِ لِتُدرَسَ عَلَى هذا الوَجْهِ[1].

---

(١) محاضر جلسات الدورة (١١): ٢٤٣.

إنّ تناولَ هذه المقرّراتِ التي صدرت في باكورةِ عُمر المجمع يمثّل محاولةً لتقصّي جهودِ المجمع في هذا الميدان منذ بداياته، ولئن ذهبت هذه المحاولة من الأذهان، وبقيت طيّ الأدراجِ، فلا شكّ أنّها أوحت إلى الكثيرِ بعدَها بخوضِ هذا المجالِ، على هَديٍ من أُسسها ومبادئها.

وإذا ما تناولنا هذه القواعدَ كما أقرّها المجمعُ في دورتِهِ الحادية عشرةَ وجدنا أنّ البندَ الأولَ أسّس دُستوراً لهذا التيسيرِ، إذ وضعَ له إطاراً ينبغي ألاّ يتجاوزَه، وهو أن يحافظَ على جوهرِ اللغةِ وأوضاعِها العامّة. ورأى الشيخ عبد القادر المغربي (ت ١٩٥٦م) الاتّفاقَ على أنّ المقصودَ بجَوْهرِ اللغةِ هو أسلوبُ القرآنِ الكريم[1].

أما البندُ الثالثُ وهو الإبقاءُ على تقسيمِ الكلمةِ القديمِ، فلا شكَّ في أنَّ هذا من التيسيرِ والاختصارِ. والقولُ بغير هذه الأقسامِ سيُفضي إلى تشتّت الدارس. وقد رأى الأستاذ عبد العزيز فهمي أنّ الاقتصارَ على هذا التقسيمِ يخالفُ الطريقة المتّبعةَ في اللغاتِ الحيّة، وهي تقسيم الاسمِ عندَهم: اسماً وفعلاً وحرفاً وضميراً ... وردّ ما ذهب إليه الدكتورُ طه حسين والعقاد وأحمد أمين[2].

أمّا البندُ المتعلّق بالاستغناءِ عن الصيغ المألوفة في إعراب المبنيات، والأسماء التي تُقدّر عليها الحركات فإذا استثنينا مسألة الإسناد لا نجد جديداً يذكر. وكذا البند الذي يليه، وينصّ على الاستغناء عن الصيغِ المألوفة في الدلالة على العلامات التي تنوب عن الحركة الأصليّة. وكان اعترضَ الأستاذُ علي الجارم وأحمد العوامري على إقرار الإعراب المعروف في نحو "مررت بأحمد" على أنّه مجرورٌ وعلامةُ جرّه الفتحةُ ورأيا أن يقال مجرورٌ بالفتحة[3]، وليس ههنا فارق يذكر من حيثُ الشكلُ، ومن نَظرَ من قِبَل العامل ردّ كلامَهما؛ لأنّ الحركةَ لا عملَ لها.

وفيما يتعلّقُ بالاقتصارِ على ألقاب الإعرابِ، فقد أيّدَ جُلّ الأعضاءِ هذا البند، وأشار الأستاذ علي الجارم إلى أنّ هذا حسنٌ في الأسماء المبنية الأساسية، غير أنّ هناك ألفاظاً

(1) محاضر جلسات الدورة (١١): ٢٤٧.

(2) نفسه: ٢٤٩.

(3) محاضر جلسات الدورة (١١): ٢٦٥.

مبنيةً بسبب وضعِها في جملةٍ اقتضت بناءَها كـ "المنادى" و"اسم لا"، وإذن لا يُكتفى بالقابِ الإعراب فيها.

وردّ أحمد أمين إعراب المنادى، نحو: "يا رجلُ"، على أنّ "رجل" مبنيّ على الرفع، وفي اسم "لا"، نحو "لا أحد في الدار" على أنّ "أحد" مبنيّ على النصبِ، وأردف قائلاً: "أصلُ المنادى منصوبٌ، ومعقولٌ جداً أن تكونَ "يا" بمعنى أدعو". وذكر الشيخ المغربي أنّ صيغ الإعراب قائمةٌ على تقاسيم وتقارير، فتغييرها مع الإبقاءِ على القواعدِ القديمة يُوقعُ في البَلبلةِ والاضطرابِ[1]. وقال طه حسين: "ليس هناك دليلٌ على أنّ كلمة "رجل" في قولنا "يا رجلُ" مبنية ... وعدم التنوينِ هنا ليس دليلاً على البناء، وعندي أنّ "رجل" مرفوع لا مبنيّ"[2].

أما فيما يخصّ تسميةِ ركني الجملةِ "مُسنداً" و"مُسنداً إليه"، فقد اعترض عليه عبد العزيز فهمي؛ لأن الصغير لا يفهمها، واقترحَ أنْ يُستبدل بهما "محكيّ" و"حكاية"، ورأى الأستاذ أحمد أمين أن يُستبدَل بهما "أساس" و"بناء"، وقال: "الواقعُ أننا إذا قلنا "أساس" و"بناء" وتكملة كان ذلك أبسطَ، فالأساسُ هو الذي نَحكي عنه، والبناءُ هو الذي نُنسِبُه إليه، وفي بعضِ الجُمَل زَوائدُ كزَخرفةِ البناءِ أسمّيها تكملة"[3]، كما اقترحَ الأستاذ علي الجارم أن يُسمّى جزآ الجملة بـ "الركن الأول" و"الركن الثاني"[4]، والأستاذ عبد العزيز بـ "أساس ونسبة"[5].

وكلّ هذا تشتيتٌ للدرسِ النحوي، وإلباسٌ على الطالبِ، ويبدو أنّ أعضاءَ المجمعِ مُولعون بإيجاد المصطلحَاتِ التي تَنوبُ عن المُبتدَأ والخَبرِ، على الرغم من أنّ شيوعَ مصطلحي "المبتدأ والخبر" ظاهرٌ، فضلاً عن رُسوخه في الدراسات النحويّة بالموازنة مع سائرِ المصطلحات السالفةِ. وأيُّ تيسيرٍ يكمن في هذه المصطلحاتِ الغريبةِ عن الطالبِ؟ وجلّها مصطلحات منطقيّة وبلاغيّة.

---

(1) نفسه: ٢٦٥.

(2) نفسه: ٢٧٠.

(3) نفسه: ٢٦٨.

(4) نفسه: ٢٧٦.

(5) نفسه: ٢٨٢.

أما البندُ المتعلّقُ بوجوبِ إرشادِ المبتدئين إلى أنّ المُتعلّقَ العامّ للظرفِ والجارّ والمجرور محذوفٌ فمن العجبِ إقرارُه، وهم يَسعَون إلى التيسير على الناشئة، فقد كان أولى بهم لو عدّوا الظرفَ والجار والمجرور خبراً، فهذا أقرب وأيسر، وهناك من النحاة من عدّه كذلك.

أمّا فيما يتعلّق بضمائرِ الرفعِ المتصلةِ، فإنّ قرارَ المجمعِ يُفضي إلى الإلباس والاضطراب أكثر مما يُيسّر، وهل قولنا في "قُمْ" صيغةُ أمرٍ للمخاطب أيسر وأقرب للفهم من قولنا "فعل أمر"؟ كما يُلبس على الطالب أمره حينما يخرج الضمائر المتصلة بالأفعال من حظيرةِ الأسماءِ، بينما يعاملها الطالب كذلك في نحو"كتابي" و"قلمي" ونحو ذلك. وصَرْفُه النظرَ عن الضمائرِ المستترة إمعانٌ في هذا الإلباس والخلط.

أمّا الاستغناءِ عن النصّ على العائدِ، فلعل المطّلع على إعرابِ الذي اجتهد يُكافأ لا يخامره شكٌّ في أنها من عصرِ أبي الأسود الدُؤلي (ت ٦٩هـ)، وهيَ أبعدُ شيءٍ عن التيسير، بل هي إلى التعقيدِ أقربُ وبه أولى، ولم يجاوز الصوابَ الشيخُ عبد القادر المغربي حينما قال كأنا بهذا نرجع القَهقَرى بالنّحو[1].

وما جاءَ في القَرارِ من أنّ كلّ ما ذُكر في الجملةِ من غيرِ المسندِ إليه والمسندِ هو تكملةٌ منصوبٌ فهذا سيفضي حتماً إلى خلْط المنصوبات، وسينظِمها في بابٍ واحد على اختلاف دلالاتها، وكفى بهذا إلباساً على الطالب. وأما تجاهلُ علامةِ النصبِ فيزيد المسألة اضطراباً، فلئن كان يسيراً على المُعرِبِ فكيف يغدو إذا أراد المتعلمُ أن يتكلّمَ اللّغةَ؟ وهذه غاية كلّ القواعد. وكيف سيميّز بين النصب بالألف والنصب بالياء والنصب بالفتحة؟

وقد أقرّ المجمع في البندِ الذي يليه أن يُستبقى اسمُ المفعول به" التكملة، فأيّهما أيسرُ أنْ يُقال "مفعولٌ به" أم مفعولٌ به تكملَة؟ ولو قيل: "جاء محمد راكضاً صباحاً حُبّاً بالعلم"، فما نقول فيها؟

وما يَخص الاستثناء لا يقِلّ إلباساً وغموضاً عن سائر المفاعيل، فأين مصطلح التكملةِ من المستثنى وأين دلالة هذا من ذاك ؟ أما إخراج الاستثناء المفرّغ من باب الاستثناءِ، فصوابٌ ولا جدالَ فيه؛ لأنه من باب القصر وهو باب مختلفٌ.

---

[1] محاضر جلسات الدورة (١١): ٢٨٦.

أمّا فيما يتعلّق بالأساليبِ فلا بأسَ في المرحلة الأولى أن تُبيَّن دلالتُها واستعمالها، والقياس عليها، دون التعرّض لإعرابها. وأما التحذيرُ والإغراءُ فلا بدّ من توضيح حالِهما؛ لأنّ لهما دلالةً خاصّةً، والأجدَى للدّارسين أنْ يُنظما في باب المفعولِ به؛ لأنّهما منه، وتُوضع لهما عنواناتٌ صغيرة، ضمنَ باب المفعول به الذي حُذف عاملُه وجوباً.

وقد عَرضَ مجمعُ القاهرةِ قراراتِ لجنةِ وزارةِ المعارفِ على مجمعي دمشقَ وبغدادَ، غير أنّهما لم يرتضيا خطوطَها الأساسيّة، وطلَبَا العُدُول عن تَسمية ركني الجملةِ باسمِ المسندِ والمسند إليه، والإبقاءَ على المصطلحاتِ القديمة، المبتدأ والخبر، واسم كان وأخواتها ...، كما رأيا العدولَ عن مصطلحِ التكملة والرجوعِ إلى المصطلحاتِ القديمة من مفعولٍ ومفعولٍ مطلق، مفعولٍ به ...، وقد أفضى ذلك إلى رفض قراراتِ المجمعِ المذكورةَ آنفاً[1].

وقد طلبت وزارةُ المعارفِ أن تُؤلَّفَ كتبُ النحوِ للناشئين على أساسِ قراراتِهِ وقد أُلِّفت بعد عشرِ سنوات، وأخذت الناشئةُ تتعلَّمُ النحوَ على أسسِ التيسيرِ السابقةِ. ولم تلبث الشكوى من هذا التيسير أن عمَّت جميعَ المدارِس، كما يقول الدكتور شوقي ضيف[2]، إذ لم تستطع الناشئة أن تتبيّن فكرة المسند والمسند إليه بوضوح، وهذا ينطبق على المصطلحات والتفسيرات التي جاء بها المجمع كافّة.

وما لبث أن عُقد مؤتمرٌ نظرَ في نتائج تعليم هذا النحو المُيسّر، واجتمع فيه كبار القائمين على تعليمه بالوزارة، وبعض أساتذة الجامعات، وتدارسَ المؤتمر تلك النتائج، واتخذ على ضَوء ذلك قراراً بالانصراف عنه، والرجوع إلى صورة النحو قبل تيسيره.

وهذا ليس غريباً فالمجمع بهذه القرارات هَدم جُلّ الصلاتِ بالنحو القديم، وجعله غريباً غامضاً، وقد نقض أولَ بندٍ ذكره في قراره؛ عندما أعلن أن كلّ رأيٍ يؤدي إلى تغييرٍ في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر إليه اللجنة، ويبدو أنّ ذلك كانَ طَمْأنة للمحافظين الذين ثاروا على ما جاء به ابراهيم مصطفى في إحياء النحو من قَبْل، ومذهبه هذا- كما يبدو- يُهيمن على تقرير اللجنة، على الرغم من أنه عضو فيها.

---

(1) محاولات تيسير النحو التعليمي: ٥٧.

(2) محاولات تيسير النحو التعليمي: ٥٧.

غير أنها في الواقع طرقت أموراً جوهرية في النحو العربي، واستبدلت بالمصطلحات القديمة مصطلحاتٍ لا يتبيّن الناشئ كُنهَها، حتى بدا أعضاءُ المجمع مُولعين باستبدالِ المصطلحات النحويّة القديمةِ أكثرَ من وَلعهم بالتيسير، وهذا يُفضي إلى التركيز على الشكل دون المضمون. وهو نُظَرٌ ينطلقُ من كونِ الصعوبةِ في النحوِ العربيّ كامنةً في المادّة النحويّة وحدَها، وما تنتجه من مصطلحات. ولا عجبَ أن نرى الاضطرابَ الكبير بين أعضاءِ المجمع في إقرار بنودِ التيسير، ويكفي من ذلك كلّه النظر في محاضر الجلسات في الدورة الحادية عشرة لنرى ذلك الاضطرابَ وما أفضى إليه من الآراء.

وبعد، فتيسيرُ المجمع هذا يُعدّ أوّل تيسير رسمي ترعاه حكومةٌ من حكومات الدول العربية، ومن ههنا تنبعُ أهميته، غير أنّه باء بالفشل؛ وفشله هذا- فيما أرى- يرجعُ إلى ثلاثة أسباب:

- أولها: أنه حَادَ عن جادّة التيسير، وخرجَ إلى الإلباس والخلط، وتجاهل التراث النحويَّ العريقَ، ورسوخَه عند المعلّمين والمتعلّمين.
- وثانيها: أنّه يرسّخ نَحْوَيْن؛ نحواً للناشئة، يعمد فيه إلى تغيير وتبديل كثير من المصطلحات القديمة، ونحواً يُقدّم في المدارس العليا والجامعات، وهو النحو بصورته القديمة، وهذا يُحدث شَرْخاً هائلاً واضطراباً كبيراً لدى المتعلّمين. والظاهر من هذه المحاولة أنّها تسعى لترسيخ هذا النحو للناشئة وغيرهم، وإن لم تصرّح بذلك في المرحلة الأولى. ولعلّ فشل هذه المحاولة في تدريس الناشئة كان لها الأثر الأكبر في صرف النظر عن المرحلة التالية.
- وثالثها: التسليم بأنّ صعوبةَ النحو في مادته في الأساسِ، جرياً وراء مقولة الدكتور طه حسين وغيره ممّن أرجعَ مسألةَ الصعوبةِ إلى قواعد الفصحى في حدّ ذاتها[1]. وغَفَل عن أنّ عبئاً كبيراً يقع على مناهج التدريس، والظروف المحيطة بالعمليّة التعليميّة التعلّميّة، ممّا عرضتُ له في المقدّمة.

---

[1] مشاكل الإعراب مجلة مجمع اللغة العربية: ١١/ ٨٩.

مشروعُ الدكتور شوقي ضيف في تيسيرِ النّحو

أمّا المشروعُ الثاني للتيسيرِ فقد تقدمَ به الدكتور شوقي ضيف بعد اثنين وثلاثين عاماً من إقرار المشروع الأول عام ١٩٤٥م، وذلك في الدورة الثالثة والأربعين عام ١٩٧٧م، وجاء تحت عنوانِ "تيسير النحو".

وقد قدّم الدكتور شوقي ضيف بحثاً إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثالثة والأربعين بعنوان" تيسير النحو" فأحالَه المؤتمرُ إلى لَجنة الأصُول. ويقوم البحث في تحقيق هدفه من التيسير على أربعةِ أسس، على النحو الآتي: الأساس الأول: "إعادة تنسيق أبواب النحو"، ومن المقترحات التي قدمها في هذا المجال:

١- حذفُ الأبوابِ الخاصّة بكان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وما، ولا، ولات، العاملات عمل ليس، ولا النافية للجنس، وظن وأخواتها، وأعلم وأرى، من باب المبتدأ والخبر، ودراستها في أبواب أخرى أكثر مناسبة لموضوعها، فتدرس "كان" مثلاً في باب الحال، ويعرب الاسم المرفوع بعدها فاعلاً، والاسم المنصوب حالاً.

٢- إلغاءُ بابِ التنازعِ والاشتغالِ.

الأساسُ الثاني: إلغاءُ الإعرابِ التقديريّ والمحلّي.

ومن المقترحات في هذا المجال:

١- لا يُقدّر للظرف أو للجار والمجرور متعلّقٌ عام.

٢- لا حاجةَ إلى تقديرِ "أنْ" ناصبة للفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية، أو لام التعليل...إلخ، والاكتفاء بأنّ الفعل منصوب.

٣- إلغاء تقديرِ النيابةِ في العلامات الفرعية للإعراب في الأسماء الخمسة، والمثنّى، وجمع المؤنث، والممنوع من الصرف... إلخ.

الأساسُ الثالث: ألاّ تُعربَ كلمة، ما دام إعرابها لا يُفيدُ شيئاً في صحّة نطقها، وهذا يتّضح في: الاستثناء، وأدواتِ الشرْط، وكم، ولاسيّما.

ومن مقترحاته في هذا المجال:

١- نكتفي بالقول :بأنّ "ماعدا" و"ماخلا" و"ماحاشا" أداة استثناء، بعدَها مستثنى منصوب.

٢- إعراب "غير" في صورة الاستثناء حالاً في حالة نصبها، ونعتاً في حالة رفعها أو جرّها .

٣- إخراج صُوَر الاستثناء المفرّغ من بابِ الاستثناء؛ لأنها من صورِ القَصْر .

٤- الاستغناء عن إعراب أدوات الشرط، وإعراب كم الاستفهامية والخبرية... إلخ.

الأساسُ الرابعُ :وضعُ ضوابطَ دقيقة لبعضِ أبوابِ النحو، ومن ذلك بابُ المفعول المطلقِ، والمفعولِ مَعه، والحَالِ.

وقد اقترح صاحب المشروع بالإضافة إلى ما سبق:

١- العنايةَ بجداول التصريف والإسناد.

٢- العنايةَ ببابِ إعمالِ المصادرِ والمشتقّات.

٣- العنايةَ بحروفِ الجرّ الزائدة.

٤- جمعَ صُوَرِ الحذفِ والتقديمِ في بابٍ واحدٍ.

وانتهت اللجنةُ من دراسةِ المقترَحَاتِ التي وَضَعها الدكتور شوقي ضيف في مجالِ إعادةِ تنسيق أبواب النحو، ووضعت تقريراً في ذلك، وعرضت سبع مسائل على المجلس في الدورة (٤٤)، في الجلسة (٣٠)، وهي:

كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها، وما، ولا، ولات العاملات عمل ليس، والتنازع، والاشتغال، التمييز. ودارت مناقشة حول المسألة الأولى، ثم رأى المجلس إعادة الموضوع إلى لجنة حتى تستوفي دراستَها لبقية أجزاء البحث، ثم عرضت اللجنة الموضوع كاملاً على مجلس المجمع في الدورة (٤٥)، في الجلسة (٢٦، ٢٨)، ثم على مؤتمره في الدورة (٤٥)، في الجلسة (٧).

الأَسَاسُ الأَوَّلُ

إِعادَةُ تَنسيقِ أَبوابِ النَّحوِ

ويقـومُ على إعادةِ تنسيقِ أبوابِ النحوِ، ويهدفُ كما يذكر الدكتور شوقي ضيف إلى المحافظـة علـى أذهـانِ الناشـئةِ من التشتّت، ويُردفُ قائلاً: "ومِمّا يُلاحَظ على علومِنا اللغويّةِ كثرةُ الجزئياتِ والتفاصيلِ فيها، بحيثُ يسودُها غيرُ قليلٍ من الصعوبةِ على الدارسين"[1].

الإبقَـاءُ علَى بَـابِ "كَـانَ وَأخَواتِـهَا"

جاء في قرار المجمع:

يُـرَى المَجمَعُ الإبقَاءَ عَلى بَابِ كَانَ وَأخَواتِها عَلى وَضْعهِ المُقرّرِ في كُتُبِ النّحوِ، وَلَمْ يُوافِقْ عَلَى ضَمِّهِ إلى بَابِ الفِعلِ وإِعرَابِ المَنصوبِ حَالاً[2].

وقـد قـدّم فيه شوقي ضيف مذكرةً ذكرَ فيها أن لـ"كانَ" في اللغةِ استعمالين؛ استعمالاً يلـيها فـيه المـرفوع مكتفـيةً بـه، مـثل "قد كان الأمرُ" أي قد وقع الأمر، ويُعرب الاسم المرفوع بعـدها في هـذا الاسـتعمال فـاعلاً بإجمـاع النحاة، وهي حينئذٍ تامّة، واستعمال آخر يليها فيه مرفوع ومنصوب[3].

وعـرضَ لآراء الـنحاة بادئـاً بـسيبويه الذي عقد لكان وأخواتها باباً، وسمه بـ: "هذا بـاب الفعـل الـذي يـتعدّى اسـم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحـد"[4]، وهـو علـى هـذا فعـلٌ متعدٍّ عند سيبويه يليه فاعل ومفعول، ورأى أنّ المبرد تابَعه علـى هـذا. كما يَستشهدُ بما ذكره السيوطي في "الهمْع" أيضاً من أن الفرّاء ذهب إلى أنّ "المرفوعَ

(1) في أصول اللغة: ٣/ ٢١٠.

(2) مجموعة القرارت العلميّة: ٢٧٩. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(3) محاضر جلسات الدورة(٤٤): ٤٢٧.

(4) الكتاب: ١/ ٤٥.

بعد "كان" رُفِع لشبَهه بالفاعل، والمنصوبَ لشبهه بالحال"، ورأى أنّ البصريّين عَدلوا عن الأخذ بمقـولة: "إنّ "كـان" وأخـواتها أفعال متعدية"؛ لأنها لا تستقيم ودلالةَ الفعل المتعدي الواقع على المفعـول، آخـذين بفكـرة أنّ "كـان" وأخواتها أفعال ناسخةٌ ناقصة، والمرفوعُ اسمها والمنصوب خـبرها. وقـد تبنّـى رأي الكوفـيين؛ إذ يَـرى أنـه أدقّ من رأي البصريين من الوجهة العلميّة الخالـصة؛ لأن قاعدة "كان" عندهم مطّردة فالمنصوب يليها دائماً، وحينئذٍ تعرب حالاً، وبذلك لا توزّع بين تامة وناقصة.

ثـم شرع بنقض الاعتراضات التي قد تُوجّه إلى رأي الكوفيين من أن الحال بعد "كان" ثابـتة في مـثل "كان الله غفوراً رحيماً"، والأصل فيها أن تكون منتقلة، وأنّ الاسم المنصوب قد يكـون معـرفة، والأصـل فيها أن تكون نكرة، واعتراض ثالث وهو أن المنصوبَ بعد "كان" قد يكـون اسمـاً جامـداً مثل "كان محمد أسداً"، والأصل فيها الاشتقاق، وقد رُدّ كلّ ذلك بما جاء من الشواهد الثابتِ ورودُها عن العرب.

وقـد نـبّه على أنّ الذي دفع البصريين إلى القول بأن كان وأخواتها أفعال ناسخة أنه يمكـن الاسـتغناء عنها في جملها، فتخلُص الجملة اسمية كما كانت. وذكر أنّ البصريين فاتهم مـا لاحظـه بعـض الـنحاة– كمـا جـاء في كتاب الهمع للسيوطي– من أن كلّ فعل لازم يليه الحـال يـصدق علـيه أنه مثل كان وأخواتها فعل ناقص، ومن الممكن أن يُعرَب ما بعده اسماً مرفوعاً والحال خبراً منصوباً، مثل: "جاء محمد يضحك"، ويَلزَم البصريّين على ذلك أن يُلحِقوا الأفعـال اللازمـة حـين يلـيها فاعـل مرفوع وحال منصوبة بباب كان الناسخة، أخذاً بقاعدة الاطراد في العلوم[1].

أمـا استـشهاد الدكـتور شوقي بسيبويه فهو استشهادٌ مجتزأ؛ اقتصر فيه على ما يوافق رأيه. فبادئاً لا يذكر سيبويه من أخوات كان إلا كان وصار وما دام وليس، ويردف قائلاً "وما كان نحوهما"[2]، وهذه الصِّيَغ عنده ذات دلالة خاصة، وذات معنى مختلف، ولذا أفرد لها باباً،

(1) محاضر جلسات المجمع في الدورة (٤٤): ٤٢٨.

(2) الكتاب: ١/ ٤٥.

وهو لا يزعم أنها أفعال تامة، وإن كان يقول:"وتقول كنّاهم، كما تقول قد ضربناهم"[1]؛ ليبيّن أنّ مدخـول هـذه الأفعـال جملـة اسمـية، وليميّزها أيضاً من سائر الأفعال التي لا يكون فيها المنصوب هـو المـرفوع. وهـو يوضح هذا جليّاً عمّا قليل، إذ يقول: "وقد يكون لكان موضعٌ آخـر يُقتصر على الفاعل فيه، تقول:"قد كانَ عبد الله" أي قد خُلِقَ عبد الله، وقد كان الأمرُ أي وقـع"[2]، وهـو يـؤكد هـذا في مـوطن آخـر، إذ يقـول:"فلعل وأخواتها قد عملْنَ بينما بعدهن عَملـين: الـرفع والنصب، كما أنك حين قلت:"ليس هذا عَمْراً، وكان هذا بِشراً عَمِلَتَا عَمَلَيْن رفعـتَا ونـصبتَا"[3]. وسـيبويه يـؤكد هـذه الحقـيقة في كـل مـوطن عـرض فيه لكان أو إحدى أخـواتها[4]. وقـد فـسّر الـسيوطي مذهـبه هـذا، وذكـر أنـه ربمـا سمّى فاعلاً ومفعولاً مجازاً لـشبهها[5]. وهـذا يظهـر أن سيبويه لم ينظر إلى هذه الأفعال على أنها أفعال تامّة، كما يذكر الدكتور شوقي، وقد استلهم النحاة هذا الفهم، وعليه بنَوا باب "كان وأخواتها".

وقـد أحـسّ المـبرد ذلـك، وأفـرد لهـا باباً أيضاً، وعلى الرغم من قوله: "وهذه أفعال صـحيحة كـ"ضـربَ" ولكنـنا أوردنا لها باباً إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد، وذلـك أنـك إذا قلـت "كـان عـبد الله أخـاكَ" فـ"الأخ" هـو عـبد الله في المعنى"[6]، لا يلبث أن يقـول:"اعلـم أنـه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يُجعل اسم "كان" المعرفة؛ لأنَّ المعنـى علـى ذلـك"[7] ولم يخـرج الفـرّاء عمّا ذكره سيبويه[8]، فيما نسب إليه أنّ اسمها ارتفع لـشبهه بالفاعـل وأن الخـبر انتـصب لـشبَهه بالحـال[9]، ولـو عـدّه فعلاً تاماً لما عمد إلى هذه العبارة، ولقال ذلك صريحاً.

---

(1) نفسه: ١/ ٤٦.

(2) نفسه: ١/ ٤٦.

(3) نفسه: ٢/ ١٤٨.

(4) ينظر الكتاب: ١/ ٤٥ – ٥٦.

(5) الهمع: ١/ ٣٥٣.

(6) المقتضب: ٤/ ٨٦.

(7) نفسه: ٤/ ٨٨.

(8) ينظر معاني القرآن: ١/ ١٢، ١٠٣، ١٨٥، ١٨، ٢٦٩، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٧٢، ٤٥٧، ٢/ ٣٢٠، ٣٢٨،٢٦٣، ٣٦٨، ٣٧٥.

(9) الهمع: ١/ ٣٥٣.

وقال الرضيّ: "تسمية مرفوعها اسماً لها أولى من تسميته فاعلاً لها؛ إذ الفاعل كما ذكرنا مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم ... فكما لا يسمّى منصوبها المشبّه بالمفعول مفعولاً، فالقياس أن لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلاً"(1). أما ما ذهب إليه الدكتور شوقي من أن البصريين فاتهم ما لاحظه بعض النحاة من أنّ من أن كلّ فعل لازم يليه الحال..." فأقول ما كان ذلك ليغيب عن البصريين، والذي دفعهم إلى القول بنقص كان وأخواتها ليس هذا النظر، وإلا لأدخلوا فيها ما لا يحصى من الأفعال، قال الرضي: "إنما سمّيت ناقصة؛ لأنها لا تتمّ بالمرفوع بها كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامّة"(2). ونقل السيوطي عن بعض النحويين -لم يسمّهم- قولهم: "يُدخل في هذا الباب كلُّ فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه نحو "قام زيد كريماً"، و"ذهب زيد متحدثاً"، فإن جُعِلتْ تامة نصب على الحال"(3). ونصّ السيوطي واضح فمن قال بهذا القول ألحق هذه الأفعال بكان وأخواتها، بشرط دلالة النقص.

وعلى هذا فقول البصريين كان ناجماً من تفرد هذه الأفعال ونقصها عن أدائها المعنى الكامل من غير مرفوع ومنصوب، فضلاً عن أن هذين الاسمين أصلهما مبتدأ وخبر.

أما ردّ ما وجّه إلى رأي الكوفيين من الاعتراض فإن الشواهد التي اندرج قسمٌ منها في باب النادر لا يكفي لاتّباع رأي الكوفيين، ولئن ردّ المجمع اقتراح الدكتور شوقي فقد ضمّنه كتابه "تجديد النحو"(4). وكان الدكتور مهدي المخزومي قد ذهب هذا المذهب من قبل (ت ١٩٨٨م)(5).

و خلاصة القول أنّ الفرق بين الحال وخبر كان وأخواتها بيّن، فخبرها أوسع تصرّفاً بوروده مضمراً ومعرفةً وجامداً، على سبيل الكثرة، لا الندرة كما في الحال، وأنه لا يُستغنى عنه، وليس ذلك مَسلَك الحال، وفضلاً عن ذلك فباب "كان" من أشيع أبواب النحو، ولا

---

(1) شرح الكافية: ٢/ ٢٩٠.

(2) نفسه: ٢/ ٢٩٢.

(3) الهمع: ١/ ٣٦٠.

(4) تجديد النحو: ١٨٢.

(5) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٧٦، و في "النحو العربي نقد وتطبيق": ١٢٩.

تيسير في حذفه، بل بلبلة واختلاط، وقد اعتاد الدارس أن يَقرن كان وأخواتها بـ"إنّ" وأخواتها، وهذا أيسر عليه وأقرب إلى القياس.

وهذا فيما يخص كان وبعض أخواتها، فكيف إذا أخذنا الأفعال الجامدة نحو "ليس" وما يدور فيها من الجدل. وقد أحسن المجمع صنعاً بردّ هذا الاقتراح؛ والخير في إبقاء هذا الباب على الرغم ممّا يوجّه إليه، وأن تُحفظ هذه الأفعال. فغاية الأمر أنْ ينطِقَ الدارس لغته نُطقاً صحيحاً، وهذا يفضي إليه.

الإبقاء على باب "كاد وأخواتها"

جاء في قرار المجمع:

يَـرَى المَجمعُ الإبقَاءَ على بَابِ "كَادَ وَأَخَواتِها" عَلَى وَضْعِهِ المُقَرّرِ في كُتُبِ النحْوِ، وَلا يَرَى ضَمّهُ إلَى بَابِ الفِعلِ[1].

قـدم الدكتور شوقي بحثاً بعنوان" صيغة كاد وأخواتها"، عرض فيه لما لحظه النحاة من صِـلة "كـاد وأخواتها" بكان وأخواتها، وجعل هذا الرأي محلّ نظر. وقد استند في ما ذهب إليه إلى آراءِ ثلاثةٍ من كبار النحاة، وأولّهم سيبويه إذ يقول في الكتاب: "إن قولك عَسيتَ أن تفعل مثل قولك قاربت أن تفعل أي قاربت ذاك"[2] وهذا يفيد أنّ بعد "عسى" فاعلاً ومفعولاً به كما فهـم الـنحاة، وقـال "اخلولقت السماء أن تمطر" ؛أي لأن تمطر"[3]. وهذا يفيد أنه جعل المصدرَ المؤوّل بعد "اخلولقت" مجروراً بجارّ محذوفٍ كما فهم النحاة أيضاً.

فهـو يـذهب إذن إلى أنّ المـصدر المـؤوّل بعـد أفعال المقاربة إمّا مفعول لها على أنها مـتعدية، أو مجـرور بحـرف جـرّ علـى أنهـا أفعال لازمة. ويستند إلى ما قاله سيبويه في جعله الفعـل في "جعـل يقـول واخـذ يقول" بمنزلته مع كان في مثل "كان يقول"، إذ يقول: "ومثله جعل يقول، لا تذكر الاسم هھنا. ومثله أخذ يقول، فالفعل هھنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت كان يقول"[4].

وذكـر أن المبرّد تابع سيبويه في أن مثل "كاد" و"عسى" من أنّ أفعال المقاربة لا بد لها من فاعـل، فهـو لا يراها أفعالاً ناقصة. ويذكر لابن هشام أربعة آراء في "عسى زيد أن يقوم"، قولَ جُمهـورِ البـصريين؛ وهو أنّ المرفوعَ بعدها اسمُها والمصدرَ المؤول خبرها، والثاني: أنها فعل مـتعدٍ بمعنـى قـارب؛ معنـىً وعمـلاً، أو فعـل لازم بمنـزلة "قرب من أن يفعل"، وحُذف الجارّ

---

(1) مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٠، صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة (٧) للمؤتمر.

(2) ينظر الكتاب: ٣/ ١٥٧.

(3) نفسه: ٣/ ١٥٨.

(4) نفسه: ٣/ ١٦٠.

توسعاً وهو مذهب سيبويه والمبرد، والثالث: أنها فعلٌ لازم بمنزلة "قرب" وأنّ القيام بدل اشتمال في فعل عسى زيد أن يقوم؛ أي "عسى قيام زيد"، هو مذهب الكوفيين. والرابع: أنها فعل ناقص، فالمرفوع اسمها، وأن الفعل بدل اشتمال وقد سدّ مسدّ الخبر[1]. ويأخذ الدكتور شوقي بمذهب سيبويه والمبرّد، ويُقصي سائر الآراء[2].

وقد ردّ أغلبُ أعضاء لجنة الأصول ما ذهب إليه الدكتور شوقي في مذكرته، ورأت الأقليّة أنّ ضمَّ باب كاد وأخواتها إلى باب الفعل أيسر تناولاً، وأقرب إلى أذهان الناشئة من جعلها باباً مستقلاً، وقد أيّد المجلس رأي الأغلبية، ووافق المؤتمر المجلس فأبقَوا على باب كاد وأخواتها كما جاء في القرار[3].

والذي يرجع إلى سيبويه لا يُخامره شكٌّ في الصلة بين "كاد وأخواتها" و"كان"، في احتياج كلّ منها إلى اسم وخبر، فهو لا يذكر عسى إلا ويذكر كان معها، إذ يقول: "ومثل ذلك عسى يفعل ذاك فصارت كدتُ ونَحوها بمنزِلة كنتُ عندهم، لأنك قلت كدت فاعلاً"[4]. أما ما ذكره سيبويه من أنّ عسى بمنزلة قارب، و"اخلولقت السماء أنّ تمطر"؛ أي "لأن تمطر"، فلا يعني أنّ هذه الأفعال تامة، وأنّ عسى متعدية وأنّ المصدر المؤول بعد اخلولقت مجرور بجار محذوف، قال سيبويه: "ومثله جَعَلَ يقول، لا تذكرُ الاسمَ ههنا، ومثلها أخذ يقول فالقول ههنا بمنزلة الفعل في كان، إذ قلت كان يقول وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثَمّ، وهو ثَمَّ خبرٌ كما أنها ههنا خبرٌ، إلا أنك لا تستعمل الاسمَ، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال"[5]. وكلام سيبويه جَلِيّ فالفعل عنده في موضع اسم منصوب على أنه الخبر في البابين.

---

(1) المغني: ٢٠١.

(2) محاضر جلسات الدورة (٤٤): ٤٢٩.

(3) ينظر محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٣٨٢، ٨٨٦، وحاشية القرار في مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٠.

(4) الكتاب: ٣/ ١١.

(5) نفسه: ٣/ ١٦٠.

أما المبرّد فقد أفرد لها باباً: وقال: "واعلم أنه لا بدّ له من فاعل لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وخبرها مصدر؛ لأنها لمقاربته"[1]. وهذا يؤكد أن أفعال المقاربة تعمل عمل كان وأخواتها عند سيبويه والمبرد، وتفسيرهما هذه الأفعال بـ"قَرُبَ" أو "دنا" إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب كما قال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[2].

وأما ما ذكره الدكتور شوقي من أنّ مذهب الكوفيين تمامُ هذه الأفعال فقد اجتَزأ من قول ابن هشام ما يوافق مذهبه؛ إذ ذكر ابن هشام بعد قليل ممّا أثبته الدكتور شوقي: الاستعمال الثالث والرابع والخامس لـ"عسى"، وقال: "أنه يأتي بعدها المضارع المجرد أو المقرون بالسين أو الاسم المفرد ... وعسى فيهن فعل ناقص بلا إشكال"[3]، وقد ذكر ذلك المُرادي[4]، والسّيوطي[5].

وقد أصاب المجمع حينما ردّ كلام الدكتور شوقي، وأبقى على هذا الباب أيضاً. وهو أيسر على الدارسين، وأقرب متناولاً من جعله مفعولاً، أو منصوباً على نزع الخافض أو حالاً ؛ وأين هذا التشتت من التيسير؟ وقد نظم الدكتور شوقي أفعال المقاربة في كتابه "تجديد النحو" معاً تحت باب المفعول به المتعدي إلى واحد[6].

---

(1) المقتضب: ٣/ ٦٨.

(2) ينظر حاشية المقتضب: ٣/ ٦٩.

(3) المغني: ٢٠٣.

(4) الجنى الداني: ٤٦٣.

(5) الهمع: ١/ ٤١٦.

(6) تجديد النحو: ١٦٥.

وَضْعُ بَابِ "ظَنّ" وَ"أَعلَم" وَ"أَرَى" في بَابِ الفِعلِ المُتَعَدّي

جاء في قرار المجمع:

يُرَى المَجمعُ وَضعَ بَابِ، "ظَنّ"، و"أعلَمْ"، و"أَرَى" في بَابِ الفِعلِ المُتعدّي، عَلَى أنْ يَكونَ ذلكَ خَاصاً بكُتُبِ النّاشِئَةِ[1].

وقد قدّم الدكتور شوقي ضيف بحثاً بعنوان "ظنّ وأخواتها وأعلم وأخواتها"، بناه على ما ذهب إليه السّهيلي، إذ قال في هذه الأفعال: "بل هي بمنزلة أعطيت فإنها استعملت مع مفعولها ابتداء، وأردف قائلاً: والذي حمل النحويين على ذلك أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألاّ تُذكرَ فيتَكوّن من مفعوليها مبتدأ وخبر، وهذا باطل بدليل أنكَ تقول: ظننت زيداً عمراً، ولا يجوز أنْ تقول:"زيد عمرو"، إلا من جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت،إذ القصد أنك ظننت زيداً عمراً نفسه لا شبه عمرو"[2]. ولاحظ الدكتور شوقي أنّ النحاة توسّعوا في هذا الباب توسعاً جعل بعض النحاة القدماء أنفسهم يختصرها[3].

وألحق بظن وأخواتها أعلم وأخواتها وقال: "ما دُمنا قد رأينا إلغاء تخصيص باب لظن، وما يترتّب عليه من وضعه في النواسخ، فكذلك نقترح إلغاء تخصيص الباب الملحق به، وهو باب أعلم ووضعه بين أمثلتِهِ في باب المفعول به المتعدّد"[4].

وقد أجازت اللجنة ما جاء به الدكتور شوقي، ووافق المجلس على رأي اللجنة، وكذلك المؤتمر؛ على أنْ يكون ذلك خاصاً بكتب الناشئة[5]. على أنّ النحاة استشعروا منذ القدم تميّز هذا الباب من باب المتعدي واللازم، على الرغم من أنه يندرج تحته. قال سيبويه: "والمنصوبان بعد حسِبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان، وكذا الحروف التي بمَنزلة

---

(1) مجموعة القرارات العلمية: ٢٨١، صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة.

(2) الهمع: ١/٤٨٦.

(3) محاضر جلسات المجمع الدورة الرابعة والأربعون: ٤٣١.

(4) محاضر جلسات الدورة(٤٤): ٤٣١.

(5) محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٣٨٣، ٨٨٦.

حَسبت وكان؛ لأنهما إنما يَجعلان المبتدأ والمبني عليه بينما مضى يقيناً أو شكّاً أو عِلماً، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك، كضربت، وأعطيت"[1].

وقد نقل السيوطي عن الفراء "أن هذه الأفعال لمّا طلبت اسمين أشبهت من الأفعال بما يَطلب اسمين؛أحدهما مفعول به،والآخر حال نحو أتيت زيداً ضاحكاً"[2] . واستدل الفرّاء- فيما نُقِلَ عنه- بأن الثاني يجيء جملة نحو "ظننت زيداً يؤدي واجبه"، و"ظننت زيداً عندك أو في البيت" ويُرَدّ عليه أن المنصوب الثاني يأتي معرفة نحو "ظننت زيداً أخاك"، وجامداً نحو "ظننت زيداً أسداً"، وضميراً نحو "زيدٌ ظنَنْتُكَهُ". فضلاً عن أنه في جميع أحواله ممّا لا يستغني الكلام عنه، وليس هذا سبيل الحال وإنْ جاء في بعضه"[3].

وقد وقعتُ على نصّين للفراء في "معاني القرآن" يُصرِّح فيهما بنقص هذه الأفعال، إذ يقول: "تقول هو أهلَكَه، ولا تقول: هو أهلك نفسه، وأنت تريد المال. وقد تقولُه العربُ في ظننتُ وأخواتها من رأيت وعلمت وحسبت، فيقولون: أظنُّني قائماً ووجدتُّني صالحاً لنقصانِهما وحاجَتِها إلى خبر سوى الاسم"[4]. وقال في موضع آخر في كلامه على قوله تعالى ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[5]: "فإذا كان الفعل يريد اسماً وخبراً طَرَحُوا النَّفْسَ فقالوا: متى تُراك خارجاً ومتى تَظنُّك خارجاً، وقوله عزّ وجلّ و﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ من ذلك"[6].

وقد ردّ أبو حيّان على ما قاله السُّهيلي آنفاً، إذ قال: "والصحيح قولُ النحويين، وليس دليلُهم ما توهّمه، بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر، إذا أَلغَيْتَ هذه الأفعال"[7]. وبقطع النظر عمّا قاله السهيلي وردّ أبي حيان عليه، فإنّ النحاة وجدوا جملة من القضايا تميّز هذا الباب من باب المتعدي واللازم. وإن كان أُخِذَ عليهم مغالاتهم فيه،

(1) الكتاب: ٢/ ٣٦٦.

(2) الهمع: ١/ ٤٨٦.

(3) ينظر: الهمع: ١/ ٤٨٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٣٢٥، و شرح التصريح: ١/ ٢٤٦ – ٢٤٧.

(4) معاني القرآن: ٢/ ١٠٦.

(5) العلق: ٧.

(6) معاني القرآن: ٣/ ٢٧٨.

(7) الهمع: ١/ ٤٨٧.

وإغـراقهم في أمثلـته المتخـيّلة، التي لا تمت إلى الاستخدام بِصِلَة، فضلاً عن بعدها عن منطق البلاغة والبيان.

والـذي ذهـب إلـيه الدكـتور شـوقي، وقرار المجمع من بعد، ليس بعيداً، ولم يتنكّب جـادة الصواب، على أنه من الأفضل أن تكون هذه الأفعال الناسخة مستقلةً لما يترتّب عليها مـن أحكام كما ذُكر. وأمّا نقد الدكتور شوقي لهذا الباب من أنه يَتّسع سعة شديدة، وقد نَقَلَ فـيه عـن الـسكّاكي ثمانـية أفعـال جديدة، فنقول لا حاجة بنا إلى التوسّع، بل ترسيخ مفهوم الـباب ودلالـته. وأمـا فـيما يـتعلق بالسَّعة فقد ذهب الرضيُّ أبعد من السكّاكي إذ قال: "ولا حصر لهذا النوع من الأفعال"[1].

قُـصارى القـول مـن الأجـدى أن يُـشار إلى طبيعة هذه الأفعال ونسخها، مع جواز نقلـها من موضعها الذي أقره فيها النحاة، حيث تلي باب المتعدي واللازم، إذا أردنا للتيسير أن يكـون مقـبولاً، ولا فـصل بـين الناشـئين وغيرهم في هذا المجال، وإلا فسنُحدِث اضطراباً وخللاً بَيْنَ ما يُقدّم للناشئة في مراحل التعليم المدرسي وبين ما يقدّم لهم في الجامعة. فإذا كان التيـسير مقـبولاً ومستساغاً في هذه المرحلة في تقديم ما يعين الناشئ على نطقه وكتابته، فمن غـير المقبول أن تُخلَط له الأبوابُ تحت راية التيسير. والتيسير في هذا الباب بعد ذلك واسعٌ، يقـوم علـى حذف التمارين غير العملية، والشواهد الغريبة، والأمثلة المتخيّلة، وهو ما تَحفل بـه أبـواب ظنّ وعَلِم، ويمكن الاقتصار على بعض هذه الأفعال، وبعض القضايا المتعلّقة بها في كل مرحلة، ثم تزداد بعد ذلك شيئاً فشيئاً.

---

(1) شرح الكافية: ٢/ ٢٧٤.

"مَا"، "لا"، "لاتَ"، العَامِلاتُ عَمَلَ "لَيسَ"

جاء في قرار المجمع:

يُرَى المَجمعُ الإبقَاءَ عَلَى بَابِ "مَا" و"لا" و"لاتَ" العَامِلاتِ عَمَلَ "لَيسَ" عَلَى وَضْعِهِ المُقرَّرِ في كُتُبِ النَّحوِ للنَّاشِئَةِ(١).

وقـدم الدكتور شوقي مذكرة تضمّنت الكلام على هذه الأحرف العاملة عمل كان، وتـناول كـلّ حـرفٍ منها على حِدَة. أما صِيغَةُ "مَا" فإنها عاملة على لغة الحجازيين والتِّهاميين والـنَّجديين، بيـنما يُهملـها التميمـيّون، ويعـرض لـرأي البـصريين والكوفـيين. فالبـصريون يُجـرُونها مَجـرَى لـيس، فيُعـرب المرفوع بعدها اسماً لها والمنصوب خبراً، أما الكوفيّون فقد ردّوا إعمالهـا، وقالوا: "ما بعدها مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير باء ساقطة أو محذوفة؛ إذ العرب لا تـنطِقُ بهـا غالـباً إلا معها الباء متصلة بالخبر. ويخلص إلى اقتراح الأخذِ برأيِ الكوفيين في كـتب الناشـئة تيسيراً عليهم في الفهم وتعميماً لحُكْم خبر "ما" العاملة عمل "ليس"، وهو إمّا أن يكون مجروراً بباء زائدة، أو منصوباً بنزع الخافض على تقدير سقوط الباء(٢).

أمـا صيغة "لا" فقد ذَكَرَ أنَّ عملها عمل "ليس" لم يأتِ إلا في بيت واحد لشاعر مجهول، وهو(٣):

تَعـزَّ فـلا شـيءٌ على الأرضِ باقِيَا ... ولا وَزَرٌ مِمّــا قَــضى اللهُ واقِــيَا

واخـتلف الـنحاة فيها بعد ذلك؛ فقد أنكَر الأخفَشُ الأوسَطُ والزّجّاج عملها البَتّةَ، بينما أقرّ أبو حيان بأنّ إعمالها لم يَرِد صريحاً إلا في هذا البيت.

---

(1) مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٢. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(2) محاضر جلسات الدورة(٤٤): ٤٣٢.

(3) البيت بـلا نـسبة، وهـو من شواهد شرح الكافية الشافية:١/ ١٩٤، الجنى الداني:٢٩٢، المغني: ٣١٥، ٣١٦، والهمع: ١/ ٣٩٧ .والأشموني: ١/ ٣٧٢.

أما "لات" فقد ذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس في لفظ "الحين" خاصة، وقيل تعمل أيضاً في مرادفه مثل "أوان"، وذهب بعض النحاة إلى أنها تعمل عمل "إن"، وذهب الأخفَش وابن مالك إلى أنها لا تعمل شيئاً، والظرف بعدها إذا كان منصوباً كما في الآية الكريمة فعلى إضمار فِعْل؛ أي "ولات أرى حِينَ مَناصٍ"، وإذا كان مرفوعاً فمبتدأ والخبر محذوف. ويقترح أن يُأخَذ برأيِ الأخفشِ وابنِ مالكٍ تيسيراً على الناشئة، كما يرى الاقتصار على حالة النصب كما في الآية الكريمة ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]، ويكون ما بعدها ظرفاً منصوباً، ويردف قائلاً: "وبذلك كلّه نكون قد حذفنا من كتاب النحو الخاص بالناشئة صيغ "لات" و"لا" و"ما" الناسخات تيسيراً وتبسيطاً"[2].

وقد اعترض بعض أعضاء لجنة الأصول بأنَّ جَعْلَ خَبرِها منصوباً على نَزعِ الخافض غيرُ مقبول؛ لأنّ نزع الخافض سماعيّ، والقول بقياسيّته يفتح باباً واسعاً لاعتبار كلّ منصوبٍ منصوباً على نَزْعِ الخافض. وقد رُدّ هذا بأنّ القول بالنصب على نزع الخافض إنما هو رأي الكوفيين، وفيه ما يُحقّق التيسير. ولمّا عُرضَ الموضوع على المجلس اقترح الأستاذ محمد شوقي أمين حذف هذا الباب؛ بحجّة خُلوّ كتب تعليم الناشئة في مصرَ منه؛ ولأنّ إحداها وهي "لات" لها مثال واحد في القرآن الكريم. غير أنّ المجلسَ وافقَ على بقاء هذا الباب، وأيّد رأيَ الأغلبية، ثم وافق المؤتمر عليه كما رآه المجلس[3].

ولعلّ سيبويه أول من ذكر عمل هذه الحروف وأفرد لها باباً جاء فيه "هذا باب ما أُجريَ مُجرى ليس في بعض المواضع بلغةِ أهلِ الحجاز ثم يَصير إلى أصله"[4]، وذكر "ما" و"لا" و"لات"، و تَبِعَه المبرّد[5]. ومثّل الفرّاء ما يُنسب إلى الكوفيين في معاني القرآن؛ إذ قال في كلامه على قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[6]: "لأنّ الباء قد استُعمِلتْ فيه فلا يكاد أهل الحجاز يَنطِقُون

---

(1) سورة ص: ٣.

(2) محاضر جلسات الدورة (٤٤): ٣٣٢.

(3) ينظر محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٣٨٣ و٨٦٦.وينظر حاشية القرار في مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٢

(4) الكتاب: ١/ ٥٧.

(5) ينظر المُقتضَب: ٤/ ٣٦٠، ١/ ٥٠، ٢/ ٣٦٢، ٣/ ١٩٠، ٤/ ١٨٨.

(6) يوسف: ٣١.

إلا بالباء، فلمّا حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثرٌ فيما خرجت منه فَنَصبوا على ذلك؛ ألا ترى أنّ كلَّ ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله "ما هُنّ أمّهاتِهم"، وامّا أهلُ نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية"[1]، وهذا قياس منطقي صِرف.

إن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مُختصّة على الوجه الأغلب، وهذه قاعدة معروفة في العربية من طريق الاستقراء. وحقّ الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهملاً، ولعلّ شبه هذه الأحرف بليس دفع ببعض العرب إلى إعمالها، وعلى الأخص "ما" و"لا". وعَمَلُ "لا" قليل، وأنكرهُ الرضي وقال:"الظاهر أنّه لا يعمل عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر "لا" منصوباً كخبر "ما" و"ليس"[2]. والصحيح أنها تعمل كما نُقل على قِلّة، كما في الشاهد المذكور، وقول النابغة الجَعْديّ (ت٦٥هـ)[3]:

وحَلّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً ... سِواها، ولا عن حُبّها مُتَراخِيا

وقول سعد بن مالك (ت ٥٦٠هـ)[4]:

مَنْ صَدّ عن نيرانِها ... فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

وقول العجّاج (ت ٩٠هـ)[5]:

واللهِ لولا أنْ تَحُشّ الطُّبَّخُ ... بيَ الجَحيمَ حِينَ لا مُستصرخُ

---

(1) معاني القرآن: ٢/ ٤٢.

(2) شرح الكافية: ١/ ١١٢.

(3) البيت في شرح الكافية الشافية: ١/ ١٩٥، والجنى الداني: ٢٩٣، ومغني اللبيب: ٣١٦، والهمع: ١/ ٣٩٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٣.

(4) البيت في الكتاب: ١/ ٥٨، والمقتضب: ٤/ ٣٦٠، والمغني: ٣١٥، ورصف المباني: ٢٦٦، والإنصاف: ١/ ٣٦٧، وشرح المفصّل: ١/ ١٠٨.

(5) البيت في ديوانه: ٦٠، والكتاب: ٢/ ٣٠٣، والإنصاف: ١/ ٣٦٨، واللسان (طبخ)، والهمع: ١/ ٣٩٧. وتحش: تُسَعِّر، والطُبّخ: الملائكة الموكّلون بالعذاب.

ويمكننا أنْ نلحق قول سَوادِ بنِ قاربٍ بهذه الشواهد، وهو قوله، مخاطباً الرسول صَلّى الله عليه وسلّم[١]:

وكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شَفاعَةٍ   يمُغْنٍ فَتيلاً عنْ سَوَادِ بنِ قاربِ

وقول الشاعر[٢]:

أنكرتُها بعد أعوامٍ مضيْنَ لها   لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جِيرانا

وقول الشاعر[٣]:

نَصَرْتُكَ إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ   فَبُوِّئتَ حِصْنَاً بالكُماة حَصينَا

وعلى هذا جاء قول المتنبي[٤]:

إذا الجودُ لم يُرزَق خلاصاً من الأذى   فلا الحمدُ مَكسوباً ولا المالُ باقيا

أمّا لات فيشترط في معموليها أن يكونا اسميْ زمان، وحذف أحدهما والغالب كونه المرفوع. وبهذا لا يظهر أثرٌ لهذا العمل، إلا ما قرأه عيسى بن عمر وأبو السّمال "لات حينُ مناصٍ" برفع "حين"[٥].

---

(1) البيت من شواهد شرح الشافية الكافية: ١/ ١٩٤، والجنى الداني: ٢٩٢، المغني: ٥٤٨، والأشموني: ١/ ٣٦٩.

(2) وهو مجهول القائل: ولجرير بيت قريب منه في ديوانه: ٤٩٠، وهو:

حيِّ المنازل إذ لا نبتغي بدلاً   بالدار داراً ولا الجيران جيرانا

وهو أيضاً من شواهد شذور الذهب: ١٩٦.

(3) البيت بلا نسبة، وهو في الجنى الداني: ٢٩٣، وابن عقيل: ١/ ١٢٨، والمغني: ٣١٦.

(4) ديوانه(شرح البرقوقي): ٢/ ٥٨٠.

(5) ينظر الكتاب: ٢/ ٥٨، ومختصر في شواذ القرآن: ١٢٩، وإعراب القرآن، للنحاس: ٣/ ٤٥١.

ولم يتعـرّض الدكتور شوقي ولا قرار المجمع لـ"إنْ" على الرغم من الشواهد والأقوال الموثـوقة في عملـها عمـل "لـيس" قياسـاً على"ما". وممّن أجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين، وابـن الـسرّاج، والفارسـي، وابـن جنّـي، وابـن مالك، وصحّحه أبو حيّان؛ لمشاركتها "ما" في النفـي، وكونها لنفي الحال، فضلاً عن السماع؛ فقد قرأ سعيد بن جُبير (ت ٩٥هـ) "إنِ الذينَ تَدعـونَ مِنْ دونِ الله عباداً أمثالكم"[1]، وردّها النحّاس (ت ٣٣٧هـ)[2]، وفي ردّه مغالاة، فقد أجازها أستاذه المبرّد وهو المعروف بتشدّده، ورفضِه لبعض القراءات السبعية[3]، كما أجازها ابن السرّاج[4] وابن جنّي[5].

وقـال الـسيوطي: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربيّة، إذا لم تخالـف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته"[6]، وقال أبو حيّان: "القراءات القرآنيّة كلها صحيحها وشـاذّها إنمـا جاءت على لغة العرب"[7]. وحُكي عن أهل العالية"إنْ ذلك نافعَكَ ولا ضارَّكَ"، و"إنْ احـدٌ خـيراً مـن أحـدٍ"، وسَمِعَ الكسائيُّ أعرابيّاً يقول: "إنّا قائماً"؛ يريد "إنْ أنا قائماً"، وهذا فـضلاً عـن الـشواهد الـشعريّة[8]. ومـن عَجَـبٍ قـول الدكـتور إبراهيم السامرّائي "رحمه الله" (ت ٢٠٠١م): "وكـأنّ إعمـال "إنْ" النافـية هـذه قلـيل، ولـذلك عجزوا أنْ يأتوا بشاهد يوحي بالثقة"[9].

وبعـدُ، فـإنّ مهمّـة اللغـوي تـسجيل هـذه التراكيب الواردة عن العرب، وهو ليس وصـيّاً علـى اللغة يُعمل مِبضَعه في جسمها فيحذف ما يحلو له، وقد أحسن المجمع إذ لم يأخذ بـرأي الدكـتور شـوقي في إلغـاء عمـل هـذه الأحرف، وهو- فيما أرى- أبعد ما يكون عن

---

(1) الأعراف: ١٩٤.

(2) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٦٨، ومختصر في شواذ القرآن: ٤٨.

(3) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٣٨.

(4) البحر المحيط: ٤/ ٤٤٤.

(5) المحتسب: ٢/ ٢٢٨.

(6) الاقتراح: ٣٦.

(7) البحر المحيط: ٨/ ٤١٩.

(8) ينظر الهمع: ١/ ٣٩٤، والجنى الداني: ٢٠٩، والمغني: ٣٥، وأوضح المسالك: ١/ ٢٧٩. والأشموني: ١/ ٣٧٥

(9) النحو العربي: ٩٢.

التيسير؛ لأن الدارسَ سيقعُ على هذه الأحرفِ في كتابِ الله الكريم أولاً، وسيقع عليها أيضاً فيما يَقرأ من النصوص التراثيّة؛ إلاّ إن افترضَ الدكتور شوقي أنّ الناشئة، لا تطالع إلاّ الكتب المدرسيّة. والأولى أنْ يُوضَعَ لهذه الأحرف عنوانٌ مُلحقٌ بكان وأخواتها، مع ذكر شروطها القائمة على الاستقراء في استخدامها، ويمكن ههنا الكلام على التيسير في التخلّص من التراكيب العقلية المفترضة والمتخيّلة التي تَحفِلُ بها مطوّلاتُ النحويين، والاقتصارُ على ما سُمع من الاستعمالات.

وتجدر الإشارة ههنا إلى قضيّة لم يفصّلها قرار المجمع ألا وهي طبيعة الناشئة التي تعطى هذه الأحرف، والأجدى أن يكونوا في مرحلة التعليم العليا، فلا موجب للكلام عليها في الصّفوفِ الدنيا، أو المُتوسطة.

التَنازُعُ

جاء في قرار المجمع:

تَيسيراً لاكتِسَابِ الأحكَامِ الخَاصّةِ بِبابِ التّنازعِ يُكتفَى بالصُّوَرِ التي تَوارَدَ بِها الاستِعمَالُ في الفُصْحَى وَهي:

١- في مِثلِ:"دَخَلَ وجَلَسَ محمدٌ"، "محمدٌ" فاعلٌ لـ "جَلَسَ"، وفاعلُ الفِعلِ الأوّلِ مَتروكٌ لِلعِلمِ به، كَما يَقولُ سِيبَويهِ.

٢- في مِثلِ:"محمدٌ يُحسِنُ ويُتقِنُ عَملَهُ"، "عَمَلَ" مَفعولٌ بهِ لِـ"يُتقِنُ"، واستَغنَى الفِعلُ الأوّلُ "يُحسِنُ" عَنْ مَفعولِه لِدَلالةِ مفعولِ "يُتقنُ" عَليهِ.

٣- في مِثلِ: "نَاقَشني ونَاقشتُ محمّداً"، يُعرَبُ "محمدٌ" مَفعولاً به لِـ"نَاقشتُ"، واستُغنِيَ عَنْ الفَاعلِ في الفِعلِ الأوّلِ لِدَلالَةِ السِّياقِ عَليهِ[١].

وقد قدم الدكتور شوقي ضيف مذكرةً في هذا الموضوع، وعرضَ لرأي النحاة في مسألة التنازع، بادئاً بسيبويه الذي لم يُنشئ مصطلحاً للتنازع، ولكنه ذكَرَه تحت عنوانٍ طويلٍ هو "باب الفاعلينَ والمفعولينَ اللذينِ كلّ واحدٍ منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به"، وعرض لاختلاف البصريين والكوفيين في الفعل العامل.

كما عرض لِتَوَسُّعِ النحاة في هذا الباب على غير ما ذكر سيبويه؛ إذ تكلّموا فيه على الأفعال المتعدية إلى مفعولين وثلاثة. ويَخلُص إلى ترجيح رأي سيبويه في إعمال الفعل الثاني في الاسم رفعاً ونصباً وجرّاً، وأنّه استغنى عن الاسم من الفعل الأول لعلم المخاطب به وأردف قائلاً: "والواضحُ ممّا سبق أن باب التنازع إنما هو من افتراضات البصريّين والكوفيّين وأنه لا حاجة للنحو في الإبقاء عليه، إذ يَعرِض صوراً من التعبير لا تجري في العربية، لا هي ولا قواعد الإضمار التي اجتُلِبَت الأمثلة تطبيقاً عليها"[٢].

---

(1) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٨٣، صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(2) محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٤١٠.

واعتُرِضَ في أثناء مناقشة البحث على اعتبار معمول الفعل الأوّل محذوفاً؛ لأنّ حذفَ الفاعلِ له مواضعُ مقررةٌ في كتبِ النحوِ، ليس من بينها هذا الموضع. وقد رُدّ هذا الرأي بأنّ حذف الفاعل قال به سيبويه والكسائي، وأنّ المراد بالحذف هنا هو أنّه مفهوم من المَقام، وقد عبّر سيبويه عن حذف المفعول في التنازع بأنّه "تُرْكٌ للعلم به"، و"بأنّه استغناءٌ عنه لعلم المخاطب به" مرّة أخرى. وقد رأت اللجنة حذفَ هذا الباب، والاكتفاء بالصُّور التي توارد بها الاستعمال في الفصحى، وقد وافق عليه المجلس، ثم المؤتمر، وجاء كما هو مدوّن.

إن الأصل الذي عُقِدَ عليه باب التنازع أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول، ويكونَ كلٌّ من العامِلَيْنِ طالباً للمعمول، ويُعلّق الدكتور المخزومي (ت ١٩٨٨م) قائلاً: "إن هذا الأصلَ الذي بنَوا عليه هذا الباب باطلٌ من أساسه، فليس الفعل عاملاً وليس هو الذي يرفع أو ينصب؛ لأن الرفع والنصب وغيرها عوارضُ يقتضيها الأسلوب، وتقتضيها طبيعةُ اللغة"[١]. وقال عباس حسن: "يُعَدُّ باب 'التنازع' من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً وتعقيداً وخضوعاً لفلسفة عقلية مثاليّة، وليست قويّة السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربما كانت مناقضةً له"[٢].

وإذا ما أنعمنا النظر في باب التنازع شدّ انتباهنا شيئان، أولهما: أنّ جُلّ شواهده شعرية، وأما الآخر: فهو القياس العقلي البحت على أمثلة لم ينطق بها العرب، بل تتناقض مع البلاغة، وقد عرض ابن مضاء أمثلة لهذا القياس[٣].

والأقرب أنْ لا تفسّر شواهد التنازع وأمثلته جميعاً على الاستغناء والتَرْك كما وصف سيبويه[٤]، فهي قد تكون كذلك إذا اختلف وجهُ الكلام، كما في المثال الثالث المذكور في قرار المجمع، وبعض الشواهد الشعرية التي أثبتها النحاة من هذا النمط، ولكنها في غيرها من الشواهد والأمثلة، التي جاءت على غِرار المثالين الأول والثاني اللذينِ ذكرهما

---

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٦٣.

(2) النحو الوافي: ٢/ ١٩٠.

(3) الردّ على النحاة: ٩٦.

(4) الكتاب: ١/ ٧٣ وما بعدها.

القرار، فليس ثمة استغناء ولا تَرْك، بل الفاعل الموجود أدّى دوره لكلا الفعلين، وغير هذا منطق وفلسفة لا تمتّ إلى طبيعة اللغة.

والمسألة بَعْدُ، في التنازع أنه باب مُتَوهّم، وأنّ للشعر لغةً خاصةً به تفرضها طبيعتُه الفنيّة والإيقاعيّة، والأولى ألاّ يدرّس ْباب التنازعْ للناشئة البتّةَ، ويُترَك أمرُه للمختصّين يَعالجونه بتَمهّل وأناة؛ حتى يَتبينّوا حقيقته والأمثلة المصطنعة فيه. و من عَجَبٍ أنّ الأمثلة التي مثّل لها الجمع ونسبها إلى الفصحى لا تكاد تستعمل، فهي غير متداولة، ولو تُدوول بعضها ما كان تخريجه عسيراً.

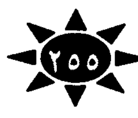

الاشْتِغَالُ

جاء في قرار المجمع:

"يَجُوزُ رَفعُ الاسمِ المَشغُولِ عنهُ ونَصبُهُ، ولا دَاعِيَ لِذِكرِ حَالاتِ الوُجُوبِ أو التَرجيحِ، وتُرَدَّ أمثِلَةُ هَذِهِ الحَالاتِ إلى أبوابِها مِنْ كُتُبِ النَحْوِ"[1].

وقد قدّم الدكتور شوقي مذكرةً عرض فيها لمفهوم الاشتغال "وهو كلُّ اسم متقدم على فعل عامل في ضمير عائد عليه"، أو في اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل: "الكتاب قرأته" و"محمد قبلت رأيه"، وعرض أحكام الاشتغال كما يذكرها النحاة في كتبهم.

وهو يشير إلى تنبّه ابن هشامٍ في أوضح المسالك إلى أنَّ وجهَ وجوبِ الرفع لا يدخل في باب الاشتغال؛ ذلك أن الرفع متعيّن سواء أذُكِرَ مع الفعل التالي ضمير العائد عليه أم لم يذكر، وعلى هذا فَحَرّيّ أنْ يحذف هذا الوجه من كتب الناشئة. وبالمثل ينبغي حذف وجه وجوب النصب؛ لأنَّ النصب فيه متعيّن، وأمثلته من صُنع النحاة، وإنما دفعهم إلى ذكر هذين الوجهين في باب الاشتغال أنهم قاسوه على أبواب الفقه.

كما يرى أننا إذا حذفَنا من بابِ الاشتغال وجهَي وجوب النصب ووجوب الرفع بقيت عندنا ثلاثةُ وجوهٍ للاسم المشغول عنه وهي جواز النصب والرفع ورُجْحَان النصب ورُجْحان الرفع، والوجوه الثلاث تَرِدُ أمثلتُها في القرآن الكريم وقراءاته، وفي الشعر وهي كلّها عربيّة فصيحة. ويخلُص في نهاية المذكرة إلى اقتراح حذف هذا الباب من كتب الناشئة، وعَرْضِ أمثلة الوجوه الثلاثة الدائرة في اللغة آنفة الذكر في باب الحذف، المتقدّم في مشروع التيسير؛ لبيان أنّ الفعل قد يحذف إذا دل عليه دليل[2].

وإذا أنعمنا النظر علمنا أنّ وراء هذا الباب تَعلّقَ النحويين بالعامل، ولم يُبالوا في سبيل هذا أن يُلَفّقوه من أبواب مختلفة. وأوّلَ من رسّخه وأوحى بمسائِلِه ومصطلحِهِ هو سيبويه، وقد أفرد له باباً وَسَمه بـ"ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّم أو أُخِّر، وما

(1) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٨١. صدر في الدورة (٤٥) في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(2) محاضر جلسات الدورة(٤٤): ٤٣٧.

يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم"، إذ قال: "فإذا ثبتَ الاسمُ عليه قلتَ "ضَربتُ زيداً وهو الحَدُّ؛ لأنَّكَ تُريدُ أنْ تُعملَه، وتُحمِلَ عليه الاسم، كما كان الحدّ "ضَربَ زيدٌ عمراً حيث كان زيدٌ أوّلَ ما تُشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قَدّمتَ الاسمَ فهو عربيٌّ جيّدٌ، وذلك قولُك "زيداً ضَربتُ"[1]، وتَبعَه المبرّد[2].

وعلى الرغم من محاولة ابنِ مضاء صياغةَ قاعدةٍ جديدة لباب الاشتغال؛ وهي أنّ الاسمَ المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متّصل بمنصوبه نُصِب؛ لأنه في مكانِ نَصْب، وإلا رُفِع لأنه في مكانِ رَفْع[3]، خاض في أمثلة مصطنعةٍ كما خاض غيره من النحاة.

ولا شكّ في أنّ هذا الباب يعاني من التعقيد والاضطراب والأمثلة العقليّة المفترضة، والمتخيّلة وقد تأثّر النحاة فيه معالجةَ علماءِ الأصولِ المسائلَ الفقهيّة، فرتّبوها ترتيب أبواب الفقه وما يتردّد فيها من الإباحة والتحريم والكراهية، وما إلى ذلك. قال عباس حسن: "أسلوب الاشتغال بمعناه العام دقيق يتطلّب براعة في تأليفه وضبطه، كي يسلم من الخطأ والالتواء والتفكّك، فحبّذا الاقتصاد في استعماله"[4]. وقال الدكتور مهدي المخزومي منتقداً تقسيمات النحويين وتفريعاتهم في هذا الباب: "وإذا أنعمت النظر في هذه الأقسام، وما بنوا عليها من أحكام، رأيتَ أنّ تفسيراتهم عقلية لا أثر فيها لفقه لُغويّ، أو مراقبة للاستعمالات اللغوية التي تَفرضُها ظروفٌ لغوية خاصّة"[5].

والأقرب أنّ تدريسَ مسائلِ "باب الاشتغال" تحت هذا المُسمّى لا حاجة للناشئة به، وتلحق مسائلُه بأبوابها، والدلالة هي الحَكم في هذه الاستعمالات؛ ولذلك لا وجه لدعوة الأستاذ عباس حسن بالاقتصاد في استعمال هذا الباب، فالأجدى أن يشتغل الناشئة بما يُجدي من الأبواب النحوية، لا بالأمثلة المفترضة، والشواهد النادرة.

(1) الكتاب: ١/ ٨٠.
(2) المقتضب: ٣/ ١١٢، وما بعدها، ٤/ ٧٢، وما بعدها.
(3) الرد على النحاة: ١٠٦.
(4) النحو الوافي: ٢/ ١٤٣.
(5) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٧٢.

التَكْمِلاتُ لِتَنسيقِ أَبوابِ النَّحوِ

التّمييـز:

جاء في قرار المجمع:

يَـرَى المَجمـعُ أنّ الـصِّيغَ النحويَّةَ التي تُعرَبُ تمييزاً، وتَتَفرّقُ في أبوابٍ كثيرةٍ، يُمكنُ جَمعُها في بابٍ واحدٍ تَيسيراً عَلَى النّاشِئةِ.

وَهذهِ هيَ أمثِلَتُهُ:

١- أسمـاءُ التّقديـرِ وَمَـا يُـشبهُهَا: الـوَزنُ، والكَـيْلُ، وَالمِـسَاحَةُ، مِـثلُ: "... رِطْـلٌ زَيتاً، وَ...قَدَحٌ قَمْحاً، وَ...فَدَانٌ أَرْضاً.

٢- بَعدَ الصِّفَةِ المُشبّهَةِ، مِثلُ: عَليٌّ حَسَنٌ أَدَباً، وَكَريمٌ خُلُقاً.

٣- بَعدَ الفِعلِ اللّازِمِ، مِثلُ: مُحمدٌ طابَ نَفساً، وَاشتَعَلَ الرّأسُ شَيباً.

٤- بَعدَ فِعلِ التّعجّبِ، نَحوَ: مَا أَجمَلَ السّمَاءَ مَنظَراً.

٥- بَعدَ نِعْمَ وَأَخَواتِها، مِثلُ: نِعمَ شِعرُكَ شِعراً، وَبِئسَ حَديثُهُ كَلاماً.

٦- بَعدَ اسمِ التّفضيلِ، مِثلُ: زَيدٌ أكثرُ مِن عَمْرٍو أَدَباً.

٧- بَعدَ كَمْ الاستِفهَاميّةِ، مِثلُ: كَمْ كِتَاباً مَعَكَ.

٨- بَعدَ العَدَدِ المُركّبِ وَالعُقودِ، مِثلُ: أَحدَ عَشَرَ كِتاباً، وَاثنانِ وَعِشرونَ كِتاباً.

٩- صِيغٌ مَحفوظَةٌ، مِثلُ: وَيحَهُ رَجُلاً، وَيا لَهُ شَاعِراً، وَلِلّهِ دَرّهُ فارساً، وَحسبُكَ بِهِ كَاتباً.

١٠- بَعدَ الضّميرِ المُبهَمِ في الاختِصَاصِ في مِثلِ: وَنحنُ العَرَبَ كِرَامٌ[1].

وقـد قـدّم الدكـتور شـوقي ضـيف مذكـرة تـناول فـيها تيسير باب التمييز، وَسَمَهَا بـ"تكملات لتنسيق أبواب النحو" عرض فيها لتعريف التمييز ذاكراً مواضعه. وقد انتقد تقسيمَ الـنحاةِ التمييـزَ مقاديـرَ ونسبةً، وقولَهم بتحويل التمييز عن فاعل. والأولى من ذلك عنده أن

[1] مجموع القرارات العلميّة: ٢٨٥. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

يقال أن مِن مواضعِ التمييزِ أن يجيء بعد الصفة المشبّهة، نحو:"عليٌّ حسنٌ أدباً"، وبعد الفعل اللازم، نحو: "طاب محمدٌ نفساً".

أمّا التمييزُ المحوّل عن المفعول فهو عنده على البَدَلِ، ولا يحتاج إلى تأويل. ويَعُدّ نحو "العربَ" في قولهم "نحن العربَ كرامٌ" من باب التمييز لا من باب الاختصاصِ؛ فهو يُلغي بابه، ويدخله في باب التمييز؛ لأنها تفسير وتبيين للضمير، ويشير إلى إجازة الكوفيين مجيء التمييز معرفة؛ لتسويغ هذا المذهب. وهو يلغي باب التعجّب، وعلى الأخصّ إذا ما أخذنا برأي الكوفيين وبعض البصريين في إعراب أكرِم بالمتنبي شاعراً "فأكرم" فعل أمر على الحقيقة[1]، والباء زائدة والمتنبي فاعله، وبهذا لا تكون في صيغ التعجب صعوبة ولا داعي لدراستها في باب مستقل.

وكذا الشأن في باب "نِعْمَ" وأخواتها إذا أخذنا برأيِ ابنِ كَيْسَان (ت ٢٩٩هـ) في إعراب المخصوص بالمدح على أنه بدل مما قبله، لا مبتدأ مؤخّر والجملة قبله خبرٌ مقدّم، كما يذهب البصريّون[2]. وهذا يُلغي صعوبة هذا الباب، وتسقط الحاجة إلى دراسته، وتُضَمّ بعض صيغ هذا الباب إلى باب البدل، وبعضها إلى باب التمييز. وكذا اسم التفضيل فلا حاجة إلى فتح باب لإعماله؛ لأن ما بعده يكون منصوباً دائماً على التمييز. كما لم تُعَد حاجة لدراسة كم الاستفهامية، ويشار معها إلى كم الخبريّة. ويُقرُّ أخيراً أن في العدد إشكالاً، ومن الخير أنْ يوضعَ له بابٌ في كتب النحو بعد باب التمييز مباشرة[3].

إن ما صنعه الدكتور شوقي ووافق المجمع عليه يُعَدُّ تشتيتاً وبعثرة لباب التمييز، وهو على هَناته أفضل وأيسر مما جاء به الدكتور شوقي، وقرار المجمع من بعد. وما هذا بالتيسير الذي يُرجَى، وأيّة صعوبة يُعاني منها الناشئة في هذا الباب؟ وأيُّ تيسير أُسبِغَ عليه؟

وكلّ ما ذكره الدكتور شوقي يمكن أن يندرج تحت الأبواب المعروفة في كتب النحو، فالأمثلة في البند الأوّل تلحق بالأمثلة في البندين السابع والثامن، وهي من باب تمييز المفرد،

---

(1) ينظر الهمع: ٣/ ٣٨.

(2) ينظر الهمع: ٣/ ٢٨، والأشموني: ٣/ ٥٣.

(3) محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٤١٤.

وكل الأمثلة الأخرى، إنما هي من باب تمييز الجملة التي لا داعي للتفصيل فيها؛ لأن الدلالة كفيلةٌ بها.

أمّا عن الاسم المنصوب على الاختصاص، فهو وإنْ كان يحمل دلالةً على التمييز، فإن دلالته على الاختصاص أقوى. أما التذرّع بما جاء عن الكوفيين وابن الطَّراوَة[1]، من جواز مجيء التمييز معرفة نحو "طِبْتُ النَّفْسَ" و "مُلِئتُ الرُّعْبَ" فهونادرٌ، ولا يَصحّ أن تُبنى عليه قاعدة، ولا يستخدم التمييز على هذه الشاكلة، فضلاً عن تأويله على غير هذا[2].

أما الاعتراض على بعض صور التمييز نحو "اشتريت الكتاب بعشرين درهماً عراقياً" وعدّ المنصوب حالاً؛ لأنه جامدٌ منعوت، فهذا يزيد الأمر وَهْنَاً على وَهْن، فالمعدود تمييزٌ وهذا متفق عليه، وغير ذلك خَلْطٌ وتَلبيسٌ على الدارسين. وإخراجُ نحوِ "غَرسْتُ الأرضَ شَجَراً وأعجبتني الحَديقةُ تنسيقاً" من حظيرة التمييز إلى حظيرة البدل، فيه إجْحَافٌ كبير، وإسقاطٌ للدلالة، فضلاً عن انتهاك قواعد البدل؛ فأيُّ أنواعِ البدل هو؟ فهو بالتأكيد ليس مطابقاً؛ ذلك أنّ الأرضَ غيرُ الشجر، أمّا البعض من كلّ، والاشتمال، ففضلاً عن استبعادهما من ناحية الدلالة، فلا بدّ لهما من الضمير العائد، وهو مفقود ههنا.

والدكتور شوقي يُلغي باب التعجّب، وتبعه أعضاء المجمع، ولعلّ هذا أمر يدعو إلى العجب فمن جهة هذا خَلْط لا ينبغي أن يكون ههنا، ولا أن يُدرَس في هذا الباب، ومن جهة أخرى فالدكتور شوقي ينظر إلى صِيَغ التعجّب على أنها لا تأتي إلا مشفوعة بالتمييز، وهذا لا يُقرّه واقع هاتين الصيغتين، فالتمييز فيهما عارض، بل ربما كان قليلاً. وَمَثَلُ الدكتور شوقي ههنا كمَثَلِ من ينادي بدراسة الظرف تحت باب الحال؛ لأننا نقول: "جاء محمدٌ راكضاً صباحاً" أو كمن ينادي بدراسة الجملة الاسميّة تحت باب التمييز لقولنا "المدينةُ بديعةٌ هواءً".

وكذا في صيغ "نعم" و"بئس" التي يَشطرها الدكتور شوقي بين البدل والتمييز لوجود التمييز في بعضها. وقد رَدّ ابنُ مالك كَوْنَ المخصوص بدلاً وقال: "لا يَصلح لمباشرة نِعْم"[3]،

---

(1) ينظر الهمع: ٢/ ٢٦٩.

(2) محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٣٨٦، وينظر حاشية القرار في مجموعة القرارات: ٢٨٦.

(3) الهمع: ٣/ ٢٨.

وزاد الأشموني "بأنه لازم وليس البدل بلازم"[1]. ويردف الدكتور شوقي قائلاً: "وإذن لا يكون بإعراب أمثلة الباب أيُّ صعوبة، وتسقط الحاجة إلى دراسته. ولا ندري أين الصعوبة في إعراب هذا الباب، ومن الذي اشتكى منها، وأيّ دراسة أثبتت أنّ الناشئة عَيُّوا بهذا الباب على ما هو عليه؟

أما "كم" الاستفهامية التي أراحَ الدكتور شوقي منها، ودعا إلى دراستها في بابٍ منفصل، فلست أدري لِمَ لَمْ يتطرق إلى "كذا" و "كأيّن" وهي معها كنايات العدد، وتُدرّس في ذيْل بَابِ التمييز، وهو وضعٌ مقبولٌ ولا يجافي طبيعة اللغة، ودراستها هنالك أجدى وأيسر، وإن جازت الإشارة إليه في باب العدد.

إن سُبُل التيسير في "باب التمييز" غير السبل التي طرقها الدكتور شوقي وقرار المجمع من بعد. فالتيسير في هذا الباب هو ألاّ نشغلَ بال الدارس بالتمييز المحوّل ونُصِرّ عليه، ومن التيسير ألا نتحدث عن عامل التمييز من فعل أو شبهه، وهذا ما لم نره في كلام الدكتور شوقي ولا قرار المجمع.

والتيسير الثالث طرح الأمثلة التي جرى فيها الخلاف بين النحاة من أنواع الاسم المبهم كفرع التمييز نحو "هذا خاتم حديداً" ونحوه، وتَرْكُ أمرِه إلى الدلالة، لا إلى الجمل المنبتّة من سياقها، فقد اختلف النحاة في المنصوب ههنا أهو حال أم تمييز، وكلٌّ يدفع برأي قوي ؛ فذهب المبرّد وابن مالك وابن هشام إلى أنه تمييز وذهب سيبويه إلى أنه حال[2].

إن تصنيف الدكتور شوقي لباب التمييز على هذه الشاكلة وإقرار المجمع له، إنما هو خَلْط كبير في هذا الباب، وتنافرٌ واضح، وأقرب إلى الغموض منه إلى التيسير، وقوامه أمثلة شتّى، لا بابٌ متكامل. وهو يحدث خَلخَلةٍ كبيرة في الكثير من الأبوابِ النحوية، ممّا يدفعنا إلى القول بخروجه عن هدفه المُعلَن وهو التيسير على الناشئة، وخوضه في قضايا ليس هذا مقامَها. ولئن طبّقه الدكتور شوقي في كتابه "تجديد النحو"[3] فقد أهمله مَنْ ألّف في النحو للناشئة وغيرها، وهو خليق بهذا.

---

(1) حاشية الصبّان: ٣/ ٥٣.

(2) ينظر أوضح المسالك: ٢/ ٢٩٩.

(3) تجديد النحو: ١٨٨.

حَذفُ خَمسةِ أبوابٍ مِنَ النّحوِ

التّحذير، والإغراء، والتّرخِيم، والاستِغاثة، والنُّدبَة:

جاء في قرار المجمع:

يُرَى المَجمعُ أنّه لا مَانِعَ مِن إدخَالِ أمثلَةِ بَابِ "التّحذيرِ وَالإغرَاءِ" في بَابِ المَفعولِ بِهِ، وَأمثلَةِ بَابِ "الاستِغَاثةِ وَالنُّدبَةِ" في بَابِ "النّداءِ" مَعَ تَعيينِ دَلالَةِ كُلّ صيغَةٍ مِنهَا عِندَ عَرضِ أمثِلَتِهَا، وَيَرى أيضاً حَذفَ بابِ "التّرخيمِ" مِنْ كُتُبِ النّحوِ المَدرَسِيّةِ[1].

وقد قدم الدكتور شوقي مذكرة اقترح فيها حذف هذه الأبواب من النحو، وذكر أن النحاة يُعربون "الكسلَ" في قولهم "إياكَ والكسلَ" مفعولاً به لفعل محذوف، وعلى هذا فصيغةُ التحذير من صِيَغِ المفعول به، وينبغي أن تُحذَف وتردَّ إلى باب المفعول به، وكذا الإغراء إذ يُعرِبُ النحاة "النَّجدةَ والصلاةَ" مفعولاً به لفعل محذوف. كما اقترح حذف باب الترخيم، كقولهم: "يا جعفُ"، ورأى أنّ هذه أشبه بأن تكون لهجة مهجورة هَجْراً تامّاً، فلا داعي للإبقاء عليها.

والباب الرابع الذي ينبغي حذفه هو باب الاستغاثة، وهو صورة خاصة من الصور النداء، ويُجَرّ فيها المنادى لفظاً بلام مفتوحة مثل "يا لَعَلِيٍّ" وقد تُحذَف اللام وتلحق به بدلاً منها ألفٌ، فيقال: "يا عَليَّا"، ويلي هاتين الصيغتين المستغاث له مجروراً بلام مكسورة، فإما أنْ يقال: "يا لَعليٍّ لأخيه" وإما إنْ يقال: "يا عَليَّا لأخيه"، وإنما أفردَ النحاة باباً للصيغتين ليُحلّلوا الإعراب فيهما، ففي "يا لَعَليٍّ" اللام جارة لـ"علي" لفظاً، وهو منادى منصوب محلاً وفي "عَلِيَّا": منادى مبني على الضم المقدر الذي منعت منه ألف الاستغاثة في محل نصب، ويرى أن هذا التحليل النحوي لا يفيد الصيغة شيئاً في نطقها؛ ولذا يجب الاستغناء عنه، ويَقترحُ ضَمَّ الصيغتين إلى باب المنادى مع باب ما وَرَدَ في الاستغاثة.

---

(1) مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٨. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

والباب الخامس باب "النُّدبة" وهو أيضاً من صيغ النداء غير أنّ حرف النداء فيها "وا" يليها ثلاثُ صِيَغ فإمّا أنْ يُقال "وا عَليّ" وما يليها في هذه الصيغة منادى مبنيٌّ على الضم في مَحلّ نصب، وقد تلحق المنادى ألف فيقال "واعليا"، وقد تُضم إلى الألف هاء السكت فيقال: "واعليّاه" وتُعرب الصيغتان منادى مبنياً على الضم مقدراً في محل نصب، وهذا التحليلُ النحويُّ هو الذي جعل النحاة يَعقِدون للنُّدبة باباً مثل الاستغاثة، وهو تحليل لا يُفيد صِيغتَيْ "واعليا"، و"وا عليّاه" شيئاً في النطق؛ ولذلك يرى الاستغناء عنه، وإلحاقَ صِيَغِ النُّدبة بصِيَغِ المنادى دونَ محاولةٍ لعرض إعرابها المذكور آنفاً[1].

وقد عُرِضَ هذا الموضوع على اللجنة فوافقَت عليه كما جاء في القرار. وإذا ما عدنا إلى بحث الدكتور شوقي فلا يَسعُنا إلاّ أن نؤيّدَ ما ذهب إليه من رد باب التحذير والإغراء إلى باب المفعول به، ولكننا لا نؤيّد حذفَهما؛ إذ من الأجدى بقاؤهما على ما هما عليه، فهما بابان خاصّان، وأسلوبان مميزان، ولهما دلالتهما المخصوصة، وإنْ اندرجا تحت باب المفعول به، وهذه حقيقة لا يمكن للدارس صرف النظر عنها؛ ولذلك ينبغي تجليتها؛ فالأمر فيهما لا يَتَعَدى النقل.

ورأي الدكتور شوقي في هذه الأبواب ليس بِدْعاً من الآراء، فمن يقرأ كتب النحويينَ، يَستخلص منها فقهَهم لهذه الأبواب، وعلى الأخص بابا الإغراء والتحذير، فالنحويّون على الأغلب ينظرون إليهما على أنّهما أسلوبان خاصانِ من المفاعيل؛ ولذلك وجدنا ابنَ مالك يعرض لهما، إضافة إلى أسلوب الاختصاص، بعد باب النداء، وتبعه شرّاح الألفية، ممّا رسّخ موقع هذين البابين بعد باب النداء. وقد التفت السيوطي في الهمع إلى هذه المسألة، فردّ غُربَة هذين البابين، وعرض لهما في عنوانات، بعد باب المفعول به مباشرة[2]، وكان الصيمريّ من قبل (من نحاة القرن الرابع) قد التفت مبكراً إلى هذه المسألة؛ إذ نَظَمَهما معاً في باب المفعولات[3].

---

(1) محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٤١٥.

(2) ينظر الهمع: ٢/١٧، ٢٠.

(3) التّبصِرة والتذكرة: ٢٦٠.

أما حذف باب الترخيم من الكتب المدرسية لأن قولهم: "يا جعفُ" هي لهجةٌ مهجورة، فنقول: "إذا كانت "يا جَعْفُ" مهجورة فما نقول للطالب الذي يقرأ ما بين يديه من الشعر، فيقع على "بثينُ" و"فاطمُ" و"حارِ" و"صاحِ"؟ وهي كثيرة. والأقرب إلى منطق اللغة أن يُدرس الترخيم، ولكن على أن يكون من الشائع المنتشر، وليس من الشاذ المهجور، كما تستبعد فيه تخيّلات النحويين وما أفضت إليه افتراضاتهم التي تحفل بها كتبهم.

أما ما ذهب إليه من حذف باب الاستغاثة فالقول فيه هو القول في الإغراء والتحذير، فالمسألة فيه ضَمّ وليس حذفاً. ولا علاقة بين ما قاله الدكتور شوقي من عدم فائدة التحليل النحوي لصيغتي الاستغاثة شيئاً في نطقها وبين إلحاقها بباب النداء؛ إذ التحليل يُبيّن للمستخدم طبيعة هذه الصِّيغ، ولا غضاضة في ذلك. والمسألة بَعْدُ مسألة استخدام، وهذان أسلوبان مستخدمان فينبغي توضيح حالهما، وما قيل في الاستغاثة ينطبق على الندبة. وقد رجع الدكتور شوقي في كتابه "تجديد النحو" عن رأيه فيما يتعلّق بالإغراء والتحذير، ونظم هذين البابين في القسم السادس تحت باب الذكر والحذف[1]، وليس هذا الوجه بأفضل من سابقه، ولا داعي لاستحداث هذا الباب، ويُجزِئ منه الإشارة إلى مِيزة هذين البابين بعد ضمهما إلى المفعول به.

قصارى القول ليس ثمّة إشكالٌ في موقع أبواب الترخيم والاستغاثة والندبة؛ لأنّ النحويين جميعاً تناولوها في ذيل باب النداء، وهذا موقعها المناسب، وما يُؤخذ عليهم، ممارستهم للرياضة العقلية في هذه الأبواب، بعيداً من الاستعمال اللغوي، وهنا يكمن التيسير. أمّا بابا الإغراء والتحذير، فنتأسّى فيهما بالصيمري والسيوطي من بعد، ونضمّهما إلى باب المفعول به، تحت عنوانات فرعيّة، تجلّي دلالتهما. وهذا جلُّ ما ينبغي من التيسير في هذه الأبواب، وإلاّ غدا تيسيرنا خَلطاً وإلباساً على الدارسين.

---

(1) تجديد النحو: ٢٣٩.

الأَسَاسُ الثّانِي
إِلغَاءُ الإعرَابِ التّقدِيرِيِّ والمَحلِّيِّ

ويهدف إلى إلغاء الإعراب التقديري والمحلّي في المفردات والجمل، والاكتفاء في المفردات المعربة والمبنيّة أن يقال: "محلّ الكلمة الرفع أو النصب أو الجرّ"، والاكتفاء في الجمل بأن يقال مثلاً "الجملة خبر، أو نعت أو صلة". وقد ترتّب على هذا الأساس إلغاءُ متعلّقِ الظرف، والجارّ والمجرور، وإلغاءُ العلامات الفرعيّة في الإعراب، وإلغاءُ عملِ "أنْ" في المضارع؛ مقدّرة بعد "كي" و"لام التعليل" و"لام الجحود" و"حتّى" و"فاء السببيّة" و"واو المعيّة"[1].

إلغاءُ الإعرابِ التقديريّ والمحلّيّ

جاء في قرار المجمع المجمع:

يَرى المَجمعُ أنّ ما انتهى إليه اتّحادُ المَجامعِ العربيّةِ مِنَ الإبقاءِ على الإعرَابِ التّقديريّ وَالمحلّيّ دونَ تعليلٍ أيْ دُونَ تكليفِ التلاميذِ تعليلَ خَفاءِ الإعرابِ فيه تيسيرٌ في تعليمِ النّحو العَربيّ، فَفي نحوِ: "جَاءَ القَاضِي" يُقال: القَاضي: مَرفوعٌ بِضمّةٍ مُقدّرةٍ، وَفي نحو: جَاءَ مَنْ سَافرَ، يُقال: "مَنْ" فَاعلٌ مَحلّه الرّفعُ، وفي نحوِ: "مُحمّدٌ يَحضُرُ"، يُقالُ: "يُحضرُ": جُملةٌ فِعليّة خَبرٌ.

ويَلحق بهذا القرارِ قَراراِن آخرانِ يتعلّقُ أحدُهما بالظّرف والجارّ والمجرورِ، وهو أنّه لا ضرورةَ لذكرِ متعلّقٍ عامّ للظرفِ والجَارّ والمَجرورِ.

والآخرُ: بالفعلِ المضارعِ المنصوبِ بعد أنْ المُضمرةِ. فيُكتفى أنْ يُقال في إعرابِ الفعلِ المضارعِ المنصوبِ بأنْ المضمرة أنّه منصوبٌ بعدَ الأدواتِ الظاهرةِ[2].

---

(1) "محاولات تيسير النحو التعليمي"، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربيّة، ١٩٨٥: ٦٣، وفي أصول اللغة: ٣/ ٢١٥.

(2) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٨٩. صدر في الدورة (٤٥) في الجلسة السابعة للمؤتمر.

وقد قدم الدكتور شوقي ضيف مذكرة دعا فيها إلى إلغاءِ الإعرابين التقديري في المفردات، والمحلّي في الجُمَل، مُذكِّراً بما أقرّته اللجنة التي ألّفتها وزارة المعارف عام ١٩٣٨م، وما صدرَ عن المؤتمر الثقافيّ الأول الذي عقدته جامعة الدول العربيّة عام ١٩٤٧م، وكانَ من توصياتِ إحدى لِجانِه الخاصّة باللغة والقواعد "ألاّ يُتَعرّض بالإشارة إلى الإعراب التقديري والمحلّي في المفردات والجُمَل، وغاية ما يُعرِبُ التلاميذ من هذا الباب، أن من الكلمات ما يتغيّر آخره، وأن فيها ما لا يتغيّر آخره.

كما ذكر أن مجمع دمشقَ أيّد ما ذهَبَ إليه مجمع القاهرة في هذا الصدد، ولكنّه رأى من الأفضل الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلّي، ولكن دون تعليل، فلا يقال "للثِقَل" أو "للتعذُّر" أو "لِحَرَكَة" المُناسَبَة. أمّا المجمعُ العراقيّ فقد رأى الإبقاء على الإعراب التقديري مع الاكتفاء فيه بكون الكلمة معربة مرفوعة لا تظهر عليها الضمة، ومنصوبة لا تظهر عليها الفتحة، ومجرورة لا تظهر عليها الكسرة. فيقال مثلاً: "جاء الفتى" كلمة "الفتى" فاعل مرفوع لا تظهر عليه الضمّة.

كما عرض لاتحادِ المجامعِ الذي عَقَدَ ندوةً في الجزائر عام ١٩٧٦، وجاء في توصياتها: الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلي دون تعليل.

ويأخذ في نهاية عرضه بقرار لجنة وزارة المعارف في أن الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلّي مَشقّة يُكلّفها التلميذ من غير فائدة يَجنيها في ضبط كلمة أو تصحيح إعراب، ويرى أنّ من الأجدى إلغاءَ الإعرابين المذكورين.

ثم يَستدرك بابين على مسألة الإعراب التقديري؛ الأول متعلق بالظرف والجارّ والمجرور حين يقعان خبراً في مثل "محمدٌ عندَكَ" و"محمدٌ في المنزل"، فجمهور النحاة يذهب إلى أنه ليس الظرف هو الخبر ولا الجارّ والمجرور بل الخبر محذوفٌ، والظرفُ والجار والمجرور متعلّقان به، والأولى الأخذُ برأي ابنِ مَضاء القائل بعدم تقدير متعلق عامّ للجارّ والمجرور، بل هي نفسها الخبر، ولا متعلّق هناك ولا محذوف[1]. والظرف مثل الجار والمجرور، ولا حاجة لتأويل لا تدلّ عليه الصيغة.

---

[1] الردّ على النحاة: ٩٩.

وأما الثاني فهو باب نصب المضارع بـ"أن مضمرة"، فقد ذهب البصريّون إلى أن المضارع يُنصَب جوازاً بأن مضمرة بعد "لام التعليل"، كما ينصب بعدها وجوباً في ستة مواضع وهي: "لام الجحود"، و"كي"، و"حتّى"، و"أو"، و"فاء السببية"، و "واو المعية".

وقد خالف الكوفيّون هذا المذهبَ فجعلوا المضارع منصوباً بعد "لام التعليل" و"كي" و"حتى". أمّا "أو" و"فاء السببية" و "واو المعية" فنصبها على الخلاف، بينما حَملَ ابن مَضاء حملةً عنيفةً على القول بأن المضارع منصوب بعد "فاء السببية" و"واو المعية" بأنْ مضمرةٍ وجوباً، وذكر أنه تقديرٌ لا دليلَ عليه ولا برهان"[1]. وينتهي إلى القول بأن المضارع منصوب بعد هذه الأدوات جميعاً تخفيفاً على الناشئة[2].

أما فيما يتعلق بالإعرابين التقديري والمحلّي فإن ما صدر عن المؤتمر الثقافي الأول الذي عقدته جامعة الدول العربية، بـألاّ يتعرض للإشارة إلى الإعرابين التقديريّ والمحليّ والاكتفاءُ بالقول أنّ من الكلمات ما يتغيّر، منها مالا يتغيّر آخره، فهذا الرأي يَحمِلُ من الغموض واللّبس ما يُقصيه عن أبواب التيسير؛ لأن هذه "الكلمات" يجب أنْ يُوضّح حالها وهي تنتمي إلى أبواب شتّى لا إلى باب واحد. ورأي المجمع العراقي لا تيسير فيه، بل يبدو متناقضاً؛ فهو يظهر في الإعراب الحركة مشفوعة بجملة" لا تظهر عليه"، وهذا إعراب هجين ما كان أغنى الناشئة عنه.

ويمكننا أن نؤيّد مجمع دمشق فيما ذهب إليه من الإبقاء على الإعراب التقديري والمحلّي دون تعليل؛ بِثِقَلٍ أو تعذّرٍ أو غيرها، وهو الذي جاء به قرار المجمع.

أما باب مُتعلّق الظرفِ فإن استندَ الدكتور شوقي إلى رأي ابن مضاء في عَدّ الظرف والجار والمجرور خبراً فإن النحاة الأوائل قد سبقوه إليه. فقد ذكر ابن عقيل أنّ ابن السرّاج قال بذلك، وأن كلاً من الظرف والجارّ والمجرور قِسْمٌ برأسه، وليس من قَبيل المفرد ولا من قَبيل الجملة، وقد نقله عن تلميذه أبي عليّ الفارسي في الشّيرازيّات[3].

---

(1) نفسه ٨١.

(2) محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٤١٧.

(3) شرح ابن عقيل: ١/ ٢١١. والذي في الأصول غير ذلك، ينظر: ١/ ٦٢.

والـذي ذكـره الدكـتور شوقي وأيّده المجمع لا شك أنه أخصرُ وأيسر من الحاجة إلى متعلق عـام للظـرف والجـارّ والمجـرور. أمّا ما ذكره تأييداً لقرار لجنة وزارة المعارف في إلغاء الإعـرابين التقديري والمحلّي، فغير صائب، وقول لجنة وزارة المعارف التي أيّدها: "إنّ الإعراب التقديـري مشقّة يكلّفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمةٍ أو تصحيح إعراب"[1] غير صـائب أيـضاً، وإذا كـان هذا الإعراب الميسّر يبدو سائغاً عند إعراب "جاء الفتى" فإنّه سيبدو مُعَسِّراً لا ميُسِّراً في مثل: "جاء الفتى المجتهدُ"، ويقاس على هذا بقيّة التوابع.

كمـا كـان القرار صائباً حين عَدّ المضارع المنصوب بعد الأحرف المذكورة بها لا بأن المقـدرة، والـذي ذهب إليه الكوفيّون والكِسائيّ والجَرْمِيّ في الهمع[2] يُفضي إلى الاضطراب؛ إذ شَـطَرَها شَطرين: شطراً منصوباً بالحرف، وآخر بالخلاف، وهذا يجافي منطق اللغة، وأقرب إلى التلبيس على الدارسين.

---

(1) محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٤١٧.

(2) ينظر الهمع: ٢/ ٣٠٤، والارتشاف: ٢/ ٣٩٩، ٤٠٧، ٤١٤.

أَلقَابُ الإعرَابِ وَالبِنَاءِ

جاء في قرار المجمع:

يُرَى المَجمعُ أنْ يَكونَ لِكُلِّ حَرَكَةٍ لَقَبٌ وَاحدٌ في الإعرَابِ، وَأن يُكتَفَى بِألقَابِ الإعرَابِ تأكيداً لِقَرَارِهِ الصَّادِرِ سَنَةَ ١٩٤٦[1].

وقد قدم الدكتور شوقي مذكرة عرض فيها لرأي البصريّين في تفريقهم بين حركات الإعراب وحركات البناء، فجعلوا لكل منها ألفاظاً خاصّة، فحركات الإعراب الرفع والنصب والجرّ في الأسماء والرفع والنصب والجزم في المضارع، أما الكوفيّون فيذكرون ألقاب المُعرَب في المبني وألقاب المبني في المعرب، ولا يفرّقون بينها، ومعنى ذلك أنّ البصريّين وحدهم الذين فرّقوا بين ألقاب الإعراب والبناء؛ لملاحظتهم أنّ الأولى تتغيّر أما الثانية فلا يلحقُها أيُّ تغيير.

ويذكّر بقرار لجنة وزارة المعارف في مشروعها الذي وضعته سنة ١٩٣٨م وهو أن يكون لكل حركة لقبٌ واحدٌ في الإعراب والبناء وأن يُكتفى بألقاب البناء مثل "محمدٌ" و"حيثُ" مضمومان ولا داعي للتفريق بينهما في لقب الحركة، غير أنّ المجمعَ قرّر أنْ يُقتصَر على ألقاب الإعراب.

أما المجمع العراقي فقد رأى الإبقاءَ على ألقاب الإعراب والبناء، بينما تبنّى اتحادُ المجامعِ سنة ١٩٧٦م قرارَ المجمع اللغوي في القاهرة، وهو الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب في حالتي البناء والإعراب.

وينتهي الدكتور شوقي إلى أن الغرض هو تيسير النحو على الناشئة، وأن يُكتفَى بإحدى المجموعتين من ألقاب الإعراب والبناء، فإنّ في الاحتفاظ بهما جميعاً ضَرْباً من التزيُّد لا داعي له. ويخلص إلى تأييد قرار المجمع السالف، وهو الاكتفاء بألقاب الإعراب[2].

---

(1) مجموعة القرارات العلمية: ٢٩١. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(2) محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٤٢٠.

وتجدر الإشارة بادئاً إلى أنّ البصريين نالهم ما نال الكوفيين من الخلط، بل لعلهم أسّسوا له، وأول ما يبدو ذلك عند سيبويه، إذ يستخدم ألقاب الإعراب للبناء[1]. غير أنّ ما ينسب للبَصريين بشكل عام صائب يَقتضيه العقل، وليس من التيسير في شيء أن يُكتَفى بألقاب الإعراب أو العكس؛ لأنّ هذا سيفضي إلى اللّبس والخَلْط، ومعاملةِ المبني معاملة المعرب، وسينتهي إلى فوضى لا يمكن بحال أن تخدم اللغة. والذي طرحه الدكتور شوقي والجمع مغالاة في تقدير صعوبة لا مسوّغ لها، ولا دليلَ عليها.

1 ينظر الكتاب: على سبيل المثال:٢/ ٢٠٢، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٣/ ٣١٨، ٥١٨، ٥٣٢.

عَلامَاتُ الإعرَابِ الفَرعِيّةُ وَالأَصلِيّةُ

جاء في قرار المجمع:

يُـرَى المَجمَـعُ تُوحِيدَ أَسمَاءِ عَلامَاتِ الإعرَابِ الأَصلِيّةِ وَالفَرعيّةِ بِتَسمِيَتِهَا عَلامَاتِ الإعرَابِ[1].

وقد ذكر الدكتور شوقي تقسيمُ النّحاة علاماتِ الإعراب الفرعية والأصلية إلى قسمين:

١. قسم تنوب فيه حركة عن حركة ويجري ذلك في بابين:

أ. بابِ جمعِ المؤنث السالم وما ألحق به فإنه يُنصَبُ بالكسرة.

ب. بابِ الممنوعِ من الصّرف فإنه يُجرّ بالفتحة بَدَلَ الكسرة.

٢. وقسم ثانٍ ينوب فيه الحرف عن الحركة ويجري في ثلاثة أبواب: في الأسماء الخمسة والمثنى وما ألحق به، وجمع المذكر السالم وما ألحق به، فإنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة[2].

وذكر عقب هذا التقسيم أنّ لجنة وزارة التربية والتعليم في مشروعها الذي وضعته لتيسير النحو عام ١٩٣٨م أن لا داعي لهذه النيابة، بل كلٌّ أصل في موضعه، وبذلك أُلغيت فكرة العلامات الفرعية في الإعراب.

وقد أقرّ المجمع مشروع لجنة الوزارة، كما أقرّه المؤتمر الثقافي العربي الأول، وتبعه المجمع العلمي العراقي. وعقّب الدكتور شوقي قائلاً: "وأُضيفُ فقط أن يُشارَ في المثنى وجمع المذكر السالم إلى أنّ النون في آخرهما بدل من التنوين المفرد، حتى لا يقع في ظن بعض الناشئة أنها آخر الكلمة"[3]. ولم يأخذ المجمع بهذه الإضافة، كما جاء في القرار.

---

(1) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٢. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(2) محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٤٢١.

(3) نفسه: ٤٢٢.

ومن عجبٍ أنّ الذي أضافه الدكتور شوقي في ختام مذكرته من نيابة النون عن التنوين أبعد إلى ذهن الطلاب من سائر النيابات التي يقترح إسقاطها.

على أنّ الذي يجدر قوله ههنا أن الذي دعَا القدماءَ إلى القول بنيابة العلامات الإعرابية إنما هو السبب الذي دفع بالدكتور شوقي إلى إضافته في نهاية المذكرة. فالمسألة تعليمية بالدرجة الأولى وهي تقريبُ هذه الأبوابِ إلى أذهانِ الطلاب؛ فقد وجد النحاة الأوائل علامات إعرابٍ رئيسة أو كبرى، لا تلبث أن تتغير لعارض من تثنية أو جمع أو غير ذلك، على الرغم من بقاء الاسم على حالته الإعرابية، فابتدعوا مسألة التفريع، ليربط المتعلم بين هذه العلامات. ولا شك في أن هذه المسألة بعيدة عن منطق اللغة. ومهما قيل في ذلك فإن المعلّمين سيَبقَوْنَ يُشيرون إلى هذه النيابة حتى يطمئنوا إلى فهم الناشئة لهذه الأبواب، وهم بَعْدُ ليسوا مُكلَّفين إعادتها، إن وقَرتْ في نفوسهم، ولا داعي لاتخاذ هذا القرار فيها.

الأَسَاسُ الثّالثُ

وَهوَ أَن لا تُعرَبَ الكَلمةُ مَادَامَ إِعرَابُها لا يُفيدُ في صِحّةِ النّطقِ

الأساس الثالث في تيسير النحو- كما أقرّه الدكتور شوقي- على الناشئة أنْ لا يكَلّفوا إعراب كلمة لا يفيدهم إعرابها شيئاً في صحّة النطق بها، ويتضح ذلك في أبواب الاستثناء، وأدوات الشرط وكم الاستفهاميّة، والخبرية، ولا سيّما، وأنْ المخفّفة من الثقيلة[1].

الاستثنَـاءُ

جاء في قرار المجمع:

أولاً: المُستثنى التّامُ المُوجَبُ وَغيرُ المُوجَبِ يَجوزُ نَصبُهُ نَحوَ: نَجَحَ الطّلاّبُ إلاّ طَالباً وَمَا نَجحَ الطّلاّبُ إلاّ طَالباً.

ثانياً: فِي حَالَةِ الاستثنَاءِ بِخَلاَ وَعَداً وَحَاشَا يَكونُ المُستثنى مَنصُوباً دَائِماً، عَلَى اعتِبَارِ أنّ هَذهِ كُلُّهَا أَدواتُ استِثنَاءٍ مِثلُ إلاّ.

ثالثاً: إذا كَانَت أَدَاةُ الاستثنَاءِ "غَيرَ" أَو "سِوَى" كَانَت الأَداةُ مَنصُوبَةً وَمُضَافَةً وَمَا بَعدَهَا مُضَافٌ إِليهِ مِثلُ" مَا جَاءَ أَحدٌ غَيرَ عَلِيٍّ".

أمّا نَحوُ: "مَا قَامَ إلاّ مُحمّدٌ" وَ"مَا قَامَ غَيرُ زَيدٍ" فَهوَ قَصرٌ[2].

وقد قدّم الدكتور شوقي مذكّرةً أشار فيها إلى ما رأته لجنةُ الوزارة من عرضِ هذا الباب بكاملِهِ في باب الأساليب؛ لأنه من الأبوابِ التي تعب النحاة كثيراً في إعراب أدواتها وأمثلتها، وتخريجها على قواعدهم.

---

(1) محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٤٢٢.

(2) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٣. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

كمـا عـرض لقرار مجمع اللغة العربية في القاهرة في مؤتمره الذي عُقد عام ١٩٤٥م، الذي رأى أن يُكتفى في دراسة الاستثناء تيسيراً على الناشئة بما يأتي:

في حالـةِ الاسـتثناءِ الـتامّ وهـو مـا ذُكِـر فـيه المستثنى منه يكون المستثنى بـ"إلاّ" و"خلا" و"عـدا"، و"حاشـا"، و"مـا خلا" و"ماعدا" و"ما حاشا" تكملةً للمستثنى منه منصوباً دائماً. وإذا كانت أداة الاسـتثناء "غـير" أو "سـوى" كـان هذان اللفظان منصوبين، وجُرّ ما بعدهما بالإضافة. وأمّا الاستثناء المفرّغ فهو في الحقيقة قَصْرٌ لا استثناء، تُتّبعُ القواعدُ العامّة في تحليله وإعرابه.

ويقـف الدكـتور شوقي عند هذا القرار منتقداً، إذ رأى أن تُعرضَ على الناشئة حالة البدلـيّة في الاسـتثناء الـتامّ غير المُوجَب؛ ذلك أنّها جاءت مراراً في القرآن الكريم، كما وقف على "ما خلا" و"ما عدا" و"ما حاشا"، وذكر أن هذه الأدوات قد تأتي دون "ما"، وقد يأتي ما بعدها مجـروراً، مـثل" قـام القـوم خَـلا محمـدٍ"، ويـرى أن يُكتفـى بالقول أنها أداة استثناء وما بعدها مـستثنى منـصوب، سـواء أتقدَّمَـتْها "مـا" أم لم تَتَقَدّمها، كما يرى إخراجَ "غير" و"سوى" من بابِ الاسـتثناءِ؛ فقـد ذهـب أبو علي الفارسي أنهما منصوبانِ على الحال، والأصلُ أنْ تكونَ "غير" وصفاً كما ذكر السيوطي[1].

وفي أثـناء عرضـه علـى اللجـنة اعترض الأستاذ عباس حسن على البند الثالث من قـرار اللجـنةِ قـائلاً: "هل هذا صحيحٌ عربيّاً؛ أيْ أنّ الأساليب التي تقع فيها "غير" أو "سوى" إذا كانت كلّ واحدة منها أداة استثناء يجب نصب المستثنى، ماذا أقول في "جاء غيرُ واحدٍ"[2]. ومن عجب أن يصدر هذا عن الأستاذ عباس حسن، فما هذا بالاستثناء، ولا سبيله سبيله.

وإذا عـدنا إلى مذكّـرة الدكـتور شـوقي وجـدناه موفّقاً فيها إلى حدٍ بعيد، إذ إنّ قرارَ المجمـعِ الـسالفَ تجـاوزَ دَوْرَ اللّغـوي الذي يقف عند حدّ وصف الظاهرة، ليُردّ استخدامات ورد فـيها الكثير من الشواهد. فالاقتصار في حالة الاستثناء غير الموجب على النصب يخالف الواقع اللغوي، وكذا الاقتصار على حالة النصب عند الاستثناء بـ"خلا" وأخواتها.

(1) محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٤٢٢. وينظر الهمع: ٢/ ٢٠٦.

(2) محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٨٩٢.

غير أنَّ التوفيق لم يحالفه حينما رَأى رَأيَ الفارسيّ من أنّ "غير" و"سوى" منصوبان على الحاليّة، و خارجان من باب الاستثناء؛ ذلك أنّهما يأتيان في أساليب الاستثناء ويقومان مقامه، ودلالتهما على ذلك واضحة، فيجب حملهما على الاستثناء إذا دلاّ عليه، وينطبق عليهما ما ينطبق على باقي الأدوات حينئذٍ.

ويجدر الوقوف على المثال الذي جاء في قرار المجمع في البند الأول وهو" نجح الطلابُ إلا طالباً، فأعضاء اللجنة لم يتنبّهوا، وعلى رأسهم عباس حسن -رحمه الله- أنّه لا يكون المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص، والصحيح "نجح الطلاب إلا طالباً منهم".

وما أُخذ على قرار المجمع الأوّل في هذا الصدد يُؤخذ على هذا القرار، فلا يجوز الاقتصارُ في حالةِ الاستثناء بـ"خلا" وأخواتها على حالة النصب، بل تُعرَض ويوضّح حالها قياساً على أخواتها. كما لا تُقيّد "غير" و"سوى" في حالة النصب فقط، جرياً على المستثنيات الأخرى وطرداً للقاعدة. وتجدرُ ملاحظة ما جاء في قرار المجمع في البندِ الأوّل؛ إذ يُجوّز القرارُ نصبَ المستثنى الموجب، وهذا يقتضي جوازَ الرفع، ولعلّ المجمع قد استند في ذلك إلى الشواهد الشاذّة المَرْويّة على الرفع في هذه الحالة، وإن لم يُصرّح به، وأولها قراءة أُبيّ والأعمَش[1]. ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[2]، وقول الأخطل (ت ٩٠هـ)[3]:

وبالصَّريمَةِ منهم مَنزِلٌ خَلَقٌ ... عَافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤْيُ والوتِدُ

ولم يسلّم النحاة بظاهر الآية والبيت، وعدّوهما منفيّين معنىً، قال ابن مالك:"ولو اعتُبِرَ معنى النفي مع التّمام لجاز في المستثنى الإبدال، وعلى ذلك تُحمَل قراءة مَن قرأ" فشربوا منه..."؛ لأنّ في تقديم "فمن شرب منه فليس منّي" ما يقتضي تأوّل" فشربوا منه" بـ" فلم يكونوا منه"، وعلى مِثل هذا حَمَلَ قولَ الأخطلِ، والنحويّون على هذا المذهب[4]. ولعلّ الفرّاء أوّل من أوحى إليهم بذلك[5].

(1) مختصر في شواذ القرآن: ١٥.
(2) البقرة: ٢٤٩.
(3) ديوانه: وينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٤، وشرح الشافية الكافية: ١/ ٣١٨ وشرح عمدة الحافظ: ٣٨٠، والأشموني: ٢/ ٢١٣.
(4) شرح الشافية الكافية: ١/ ٣١٨، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٢٤، وشرح الأشموني: ٢/ ٢١٣، وشرح التصريح: ١/ ٣٤٩.
(5) ينظر معاني القرآن، للفرّاء: ١/ ١٦٦.

والظاهـر أنّ هـذه لغـة قائمـة بـذاتها، ومـا تأويـل النحويين إلاّ محاولة لتطويعِ هذه الـشواهد. علـى أنّهـا لغة قليلة ولا يصلح أن تُبنى عليها قاعدة، والأجدى من ذلك أن يَتّبعَ الناشـئة مـا هـو مطّـردٌ ومعروف، وأمّا مسألة القصْر فلا خلاف فيها، ودلالتها تخالف دلالة الاستثناء، وسبيلها غير سبيله.

أَدَوَاتُ الشَّرطِ

جاء في قرار المجمع:

"لا يَـرَى المَجمـعُ ضَـرورَةَ أَنْ يُكَلَّفَ النَّاشِئةُ إِعرَابَ أَسمَاءِ الشَّرْطِ، وَيُكتفَى فِي هَذَا البَـابِ بِذِكْـرِ مَـا يَجـزِمُ مِـن هَـذِهِ الأَدواتِ وَمَـا لا يَجزِمُ، وَيَذكُرُ أَنَّ هَذِهِ الأَدَوَاتِ تَقتَضِي جُملَتَيْنِ: جُمْلَـةَ الـشَّرطِ، وَجُملَـةَ الجَـوابِ، وَيُجـزَمُ فِعـلُ الـشَّرطِ وَفِعلُ الجَوَابِ إِذا كَانَا مُضَارِعَيْنِ"[1].

جـاء في مذكـرة الدكتور شوقي ضيف "تيسير النّحو" المقدّمة إلى مؤتمر المجمع في دورته الثالـثة والأربعـين[2] "وهـم يُعـربون "مَـنْ" مبتدأ ويختلفون في الخبر، هو فعلُ الشرطِ أو جوابُ الـشّرط أو همـا معـاً، والرأيُ الراجح أنه فعل الشرط، و"ما" مفعول به في مثل "وما تَفعلوا من خـيرٍ يَعلمْهُ الله"[3]. وظرفُ زمانٍ أو مفعولٌ فيه، في مثل "فما استَقامُوا لكم فاستقيموا لَهم"[4]، و"مهما" مَفعولاً به، في مثل "مهما تَفعل افعلْ"، ويمكن أنْ تكون مفعولاً مطلقاً؛ أي تُعرب بحسب مـا تـضاف إلـيه. و"أيـنَ" و"أنّى" و"حيثما" و"متى" و"إذا" منصوبة على الظرفيّة، و"كيفما" على الحاليّة. وانتهى إلى قوله: "وواضح أنّه يتحتّم حذفُ الإعراب لأدواتِ الشرطِ من كتبِ النحوِ المُيَسَّر".

والـذي ذهـبَ إليه الدكتور شوقي ضيف، وقرارُ المجمع من بعدُ، لا شكّ أنه يُحدِث خلـلاً في هـذا الـبابِ؛ فإعـرابُ أسمـاءِ الـشّرط لـيس من الفُضُول، ولا منَ التّرفِ العقليّ، فالـدارسُ مـن جِهـةٍ يعلـم أنَّ جـلّ هـذه الأدوات هي أسماء، وهذا سيفضي بالضرورة إلى الكـلام علـى إعـرابها؛ إذ لـيس ثمـة اسـمٌ في تـركيب خِلواً من الإعراب، ومن جهة أخرى فالجمـلُ الـشرطيّة قائمـةٌ علـى هذه الأسماءِ، وهي تحتلّ المركزيّةَ في الدّلالة والإعرابِ، ففي قولـنا: "حيـثُما تجلـسْ أجلـسْ" تقوم الدلالة المركزيةَ في هذه الجملة الشرطية على المكان، فإذا

(1) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٤. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(2) ينظر محاضر الدورة(٤٣)، في أصول اللغة: ٣/ ٢١٨.

(3) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٤. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(4) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٤. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

أخـذنا برأيِ الجمعِ، ولم نُكلّف الطلاّب إعراب أسماءِ الشرط، فما الذي شحن هذا التركيب بالدلالـة المكانـية؟ ومـا قـيل في هـذه الجملةِ الشرطيّةِ يقال في الجُملِ الشرطيّة الأخرى، التي تتحدّد مركزيّة الشرط والتعليق فيها بحسب الأداة.

علـى أنـه مـن الجائـز أن تُـدرس أدوت الشرط في باب الجوزام، في المراحل الأولى، ويكـون التركيـز ههـنا على عمل هذه الأدوات من الجزم. غير أنه في المراحل المتقدمة، لا بدّ مـن إعـرابِ أسماءِ الشّرط، وتحديدِ الأحرفِ من الأسماء في تلك الأدواتِ، ومن ثمّ الكلامُ علـى أركـانِ الجملـة الشرطيّة، وتمييزُ الأسماءِ الجازمةِ من غيرِها، ففي ذلك توضيحٌ لطبيعةِ هـذا الـبابِ، ومـن ثمّ تمكينُ الدارسين من القياس عليه. والكلام على مسألة الصعوبةِ ههنا، والسعي إلى التخفّف من الأساسيات، فيه من الهدم والتضييع، أكثر ممّا فيه من البناء.

لا سِيَّمَا

جاء في قرار المجمع:

"لا سِيَّمَا أَدَاةٌ لِتَرجيحِ مَا بَعدَهَا عَلَى مَا قَبلَهَا في المَعنَى، وَإذا كَانَ مَا بَعدَهَا اسماً مُفرَداً جَازَ رَفعُهُ، وَنَصبُهُ، وَجَرُّهُ كَقَولِكَ: أُحِبُّ الفَاكِهَةَ وَلا سِيَّمَا التُّفَاحُ"[1].

وقد جاءَ في مذكرة الدكتور شوقي الذي قدمها إلى اللجنة في الدورة الثالثة والأربعين "ومما أطالوا في إعرابه وتكلّفوا له صُوَراً بعيدة من التأويل إعراب "لا سيّما" في مثل "سبقوا لا سيّما عليّ"، فقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أن "سِيّ" حال ورجّح عليه ابن هشام قول من ذهب إلى أنّ لا نافية للجنس و"سيّ" اسمها و"ما" زائدة، و"عليّ" بعدها مضاف إلى "سِيّ"، أو مرفوع، وهو خبرٌ لمضمرٍ محذوف، و"ما" موصولة، أو نكرة موصوفة بالجملة بعدها. وجَوّز بعضهم نَصْبَ ما بعدها وإعرابَه مستثنى، وينتهي إلى قوله :"وواضحٌ أنّها أداة لا تحتاج إلى إعراب وهي أداةُ تخصيصٍ وما بعدها لا يحتاج إلى إعراب أيضاً؛ لأنّه يجوز فيه الرفعُ والنصبُ والجرّ. وإذن فينبغي أنْ يُعفى الناشئة من إعرابها هي وما يليها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً"[2].

وفي أثناء المناقشات ردّ عباس حسن أنْ تكون "لا سيّما" أداة تخصيص؛ لأن ما بعدها يجوز حذفُه والاستغناءُ عنه في بعض المسائل، وردّ عليه الدكتور مهدي علاّم (ت ١٩٩٦م) أن الموضوع يخصّ صيغةَ "لا سيّما" التي يترجّح ما بعدها على ما قبلها أما الصيغُ الأخرى فقد أعفينا منها التلاميذ[3].

وما ذهب إليه الدكتور شوقي وما انبنى عليه من قرار المجمع، جانب جادّة الصواب، وتنكّبَ طرقَ العربيّة التي يدرسها الناشئة، فلم يمرّ بهم قبل ذلك اسمٌ بلا إعرابٍ، وتَرْكُ الأمر هكذا سيفضي إلى بلبلةٍ واضطرابٍ، فلو سلّمنا بما جاء في القرارِ من أنّ "لا سيّما" أداةٌ لا

---

(1) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٥. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر .

(2) محاضر جلسات الدورة (٤٥)، وفي أصول اللغة: ٣/ ٢١٨ .

(3) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤٦٥ .

تحتاجُ إلى إعرابٍ، فعلى أيّ شيء كان رفعُ أونصبُ أو جرّ ما بعدها؟ إنّ الحركاتِ التي يحتملها الاسم الذي بعد "لاسيّما"، لا تكون جُزَافاً، بل لكلّ حركةٍ منها دلالةٌ، والمجمع بإجازته هذه الحركات فإنّه سيفضي حتماً إلى هذه الدلالات؛ ولذلك فقرارُه لا يخلو من التناقض. والصحيح أن "لا سيّما" ينبغي أن تخرجَ من باب الاستثناء، على الرغم من قول الكوفيين والأخفش وأبي حاتم والفارسيّ والنحّاسِ وابنِ مَضاء، ومن تبعهم من النحاة[1]، فلا علاقة لها بهذا الباب، بل ما بعدها منبّه على أولويّته بما نسب لما قبله، وكان على المجمع أنْ لا يَغفلَ عن هذه الحقيقةِ، وأنْ يُضمّنها القرار.

وأمّا قولُ الخَضْرَاويّ (٦٤٦هـ) "لمّا كان ما بعدَها بَعضاً ممّا قبلها، وخارجاً عنه بمعنى الزيادةِ كان استثناءً من الأوّل؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له[2]"، فقولٌ أقرب إلى المنطق منه إلى طبيعة اللغة. والأجدى من ذلك كلّه إسقاطُ "لا سيّما" من كتبِ الناشئةِ، فهي قليلةُ الاستخدام، وقلّما نعثر عليها، فيما نسمعهُ ونقرأه، وقد رأينا سابقاً أنّ ثمةَ صيغاً أخرى قامت مقامَها عند المُحدثين، نحو"خاصّة" و"على الأخصّ" ونحو ذلك.

(1) ينظر الهمع: ٢/٢١٦.

(2) نفسه: ٢/٢١٦.

"كَمْ" الاستفهاميّةُ و"كَمْ" الخبريّةُ

جاء في قرار المجمع:

يُرى المَجمعُ الاكتِفاءَ في بَابِ "كَم" "وَهيَ مِن كِنَايَاتِ العَدَدِ بأنّهَا إذا كَانَت استِفهَاميّةً تُميّزُ بِمفرَدٍ مَنصوبٍ، نحوَ: "كَم كِتَاباً قرَأتَ"، وَإذا سُبقت بِحَرفِ جَرّ يُضافُ المُميِّزُ إليهَا نحوَ: "بِكَمْ قِرشٍ اشتريتَ الكِتَابَ؟"، وَإذا كَانت خَبريّةً لِلكَثرةِ فَتمييزُهَا مُفردٌ أو جَمعٌ مَجرورٌ بِالإضَافَةِ نحوَ: "كَم بَطَلٍ استُشهِدَ في المَعركَةِ!"، و"كَم أبطَالٍ استُشهدوا في المَعرَكةِ!"، وَقد يُسبَقُ تمييزُهَا بِحَرفِ جَرّ نحوَ قَولِه تَعَالَى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[1].

ويستهلّ الدكتور شوقي الكلامَ على هذه المسألة قائلاً: "وماذا يفيد الناشئة في نطقهم إذا تعلّموا أن "كم" في مثل "كم تلميذاً حضر الدرس" مبتدأ، وفي مثل "كم كتاباً قرأت" مفعولٌ به، وفي مثل "كم نظرة نظرت"، مفعولٌ مطلقٌ، وفي مثل "كم يوماً غبت" مفعولٌ فيه، وفي مثل "بكم شجرة مررت" مجرورة، وكلّ هذا لا يفيد شيئاً في النطقِ، ويكفي أن يعرفَ الناشئةُ، أنّ "كم" استفهاميةٌ أو خبريةٌ، وأنّ الأولى يليها تمييزٌ مفرد منصوب، وأنّ تمييزَ الثانية يكون دائماً مجروراً مفرداً أو مجموعاً"[2].

ولا يمكن أن نعدّ، هذا القرار موفّقاً، بل هو أبعد ما يكون عن الصواب؛ لأن الأمر فيه ما ذكرته في مسألة الشرط، فالدارس ههنا لا بد أن يسألَ ما إعراب أسماء الاستفهام ؟ ذلك أنّ الجملة قائمة عليها، ومنْ ثمّ فلا بدّ من إعرابها. ولو كُلّفَ الناشئ أن يُعربَ "كم كتاباً قرأت ؟" فكيف سيحلّل هذه الجملة؟ أم سيقدّر للفاعل مفعولاً مضمراً، وهو موجودٌ؟ فضلاً عن أنّ أحداً لم يقل به. وحرفَ الجرّ قد يدخل على "كم"، فكيف سيعربها الناشئ حينئذٍ؟

أمّا الجريُ وراء مقولةِ الدكتور شوقي "ألاّ نعربَ الكلمةَ مادام إعرابُها لا يفيد شيئاً في صحّة نطقها"، فنقولُ المسألةُ ههنا أبعد من ذلك، فالدارس معنيٌّ بتحليل التركيب الذي

[1] مجموعة القرارات العلميّة :٢٩٩. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

[2] في أصول اللغة: ٣/ ٢١٨.

يـتعامل معـه، حتّـى يُمكـنه فهمـه والقياسُ عليه، والتحليل ههنا يُضاهي الإعراب، فليست المسألة استظهار التراكيب، ومعاملتها معاملةَ المسكوكاتِ، وإلا غدت أبواب النحوِ ضرباً من التوقيعات لا يفهم عنها أحد.

الأَسَاسُ الرّابعُ
وَضْعُ تَعريفَاتٍ وَضَوابِطَ لِبعضِ أَبوَابِ النَّحْوِ المُبْهَمَةِ

ويهـدف إلى مساعدة الناشئة على تـصوّر هـذه الأبواب تصوراً دقيقاً، وقد اختار الدكتور شوقي لهذه المحاولة ثلاثة أبواب، هي: المفعول المطلق، والمفعول معه والحال[1].

المَفعولُ المُطلَقُ

جاء في قرار المجمع:

"المَفعولُ المُطلَقُ: اسمٌ مَنصوبٌ يُؤَكّدُ عامِلَهُ، أو يَصِفُهُ، أو يَدلّ عَليهِ نوعاً مِن الدّلالَةِ، كَقَولِكَ: "سَارَ سَيْراً" و"صَبرَ أجملَ الصّبرِ، وَضَربتُه سَوطاً"[2]".

ويرى الدكتور شـوقي في مذكـرته إلى المؤتمـر أن الأساسَ الرابعَ من أسسِ التيسيرِ وضـعُ ضـوابطَ سـديدةٍ، مـن شأنها أن تُضيفَ وجوهاً أخرى من تيسيرِ النحو على الناشئة، ويتّـضحُ ذلـك في أبواب، المفعول المطلق، والمفعول معه، والحال. والضابطُ الذي وضعه ابن هـشام في أوضـح المـسالك للمفعـول المطلـق هـو "اسم يؤكد عامله أو يُبيّن نوعه، أو عدده، ولـيس خـبراً ولا حالاً"[3]، وَقَرْنُ الخبرِ والحالِ به في هذا الضابطِ يدلُّ على اضطرابِ صورتِه في أذهـان الـنحاةِ؛ لأنَّ لكـلٍّ مـن الخبرِ والحالِ وظيفةً سوى وظيفةِ المفعول المطلقِ المُؤكّدِ، في مـثل "قـرأتُ قـراءةً"، والمُبيِّنِ للـنوع في مـثل "قـرأتُ قراءةَ المُتقنِ"، والمُبيّنِ للعدد في مثل "قرأتُ قراءتين"، فأين هذه الصور للمفعول المطلق من صور الخبر والحال؟

ويَحمِـلُ على الـنحاة تفـصيلَهم فـيما يـنوب عـنه؛ كالصفة واسم الإشارة السابق للمـصدر، أو مُـرادفه أو آلـته أو عـدده، و"كـلّ" و"بعـض" حـين يضافان إلى المصدر. وكلّ هذه

(1) "محاولات تيسير النحو التعليمي": ٦٤، وفي أصول اللغة:٣/ ٢١٩.

(2) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٦، صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(3) ينظر أوضح المسالك: ٢/ ١٨١.

الصور لا تدخل في الضابط الذي وضعه ابن هشام للمفعول المطلق؛ ولذلك يقولون أنها تنوب عنه أو عن مصدر الفعل السالفِ لها، ومن الصّعْب على الناشئة أنْ تُحيطَ بها، فضلاً عن تصوّرها تصوّراً دقيقاً، في حينِ أنّنا لو صُغْنا للباب هذا الضابطَ السهل، وهو :"المفعول المطلق: كلُّ اسمٍ منصوب يَصِفُ الفعلَ أو يَتعلّقُ به ضرباً من التعلّق، سواء أكان مصدراً أو غيرَ مصدرٍ"، لاستراحَ الناشئةُ من التفصيلِ في الصورِ السابقةِ؛ إذ ينتظمها جميعاً، سواءٌ أكان مصدراً مثل "قرأت قراءةً"، أو صفةً، مثل "قرأت كثيرا"، وهكذا الأمثلة السابقة، إذ دائماً تتعلّق بالفعل وجهاً من التعلّق؛ إذ تشير إليه أو تَذكُرُ عددَه أو آلته إلى غير ذلك[1].

وفي أثناء المناقشات ذكر عبد السلام هارون ملحوظتين، أولاهما أنّ النيابة عن المفعول المطلق لم يَقُلْ بها أحدٌ من النحاة، وإنما النيابة عن المصدر الذي هو الأصل في المفعول المطلق. والثانية أنه لم يَرِدْ في تعريف الدكتور شوقي أنه يُؤكّد عامله، مع أنّ تأكيد العامل من أهم أغراض المفعول المطلق[2]. فعدله المجلس، كما جاء، ووافق عليه المؤتمر.

ولا يمكن أنْ نَسِمَ هذا القرار بالتوفيق أيضاً؛ لأنه إن كان جامعاً فليس بمانعٍ، وهما شرط في كل تعريف محدّد وواضح المعالم. والذي خاف منه ابن هشام من اللّبس بين الحال والمفعول المطلق سعى إليه الدكتور شوقي والمجمع سعياً حثيثاً؛ فالضرْب من التعلّق الذي ذكره الدكتور شوقي، والدلالة عليه نوعاً من الدلالة، كما جاء في القرار مُلبس ويُفضي إلى الخلط. وذِكْرُ ما ينوب عن المفعول المطلق أَخَفُّ وَطْأةً وأقومُ قِيلاً؛ ذلك أنّ قولهم "جئت ركضاً أو راكضاً" أيضاً ونحوها سيندرج تحتها، فهو يؤكد عامله ويدلّ عليه نوعاً من الدلالة أو يتعلق به ضرباً من التعلّق ولا يُعترَضُ على هذا بأن الحالَ مشتقٌ، فقد أقرّ المجمعُ من قبل جوازَ وقوعِ المصدرِ حالاً، وكذا جوازُ القياسُ عليه.

وعلى هذا فالقول بالنيابة عن المصدر أكثر تحديداً، وأبعد من الخلط، وهو أقلُّ كُلفة بعد ذلك من تَرْك الأمر رهناً للأمثلة غير المحدودة. وليس من الصعب على الناشئة أنْ تحيط بهذه الأبواب المحدودة ممّا ينوب عن المصدر، بينما يسهل عليها الإحاطة بأمثلة لا حَصرَ لها.

---

(1) محاضر جلسات الدورة (٤٣)، وفي أصول اللغة: ٣/ ٢١٩.

(2) محاضر جلسات الدورة(٤٥): ٤٦٦ .

المَفعولُ مَعَهُ

جاء في قرار المجمع:

"المَفعُولُ مَعَهُ: اسمٌ مَنصوبٌ تَالٍ لِـ"وَاو" بِمَعنَى "مَعَ" لا يَشتَرِكُ مَعَ مَا قَبلَ "الواو" فِي مَعنى العَامِلِ"[1].

ويعرض الدكتور شوقي ضيف في سياقِ كلامه على وضع الضوابط السّديدة لتعريف ابن هشام لـ"المفعول معه" وهو: "اسمٌ فضلةٌ تالٍ لـ"واو" بمعنى "مع"، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه"[2]، وجعل ابن هشام والنحاة للاسم بعد الواو خمس حالات، وجوب العطف في مثل "اشترك زيد وعمرو" ورُجْحَان العطف مثل "جاء زيد وعمروٌ"، ووجوب المفعول معه "سرت والجامعة"، ورُجْحَان المفعول معه في مثل "قمتُ ومحمداً"؛ لأنّ العطف على الضمير المتّصل يستلزم ضميراً فاصلاً. وامتناع أنْ يكون مفعولاً معه، أو معطوفاً في مثل" شربتُ ماءً وطعاماً"؛ إذ يقدّرون لكلمة طعاماً فعلاً محذوفاً مثل "أكلتُ".

وضابطُ ابنِ هشام طويلٌ ومُبهم، وإنما كان ذلك - فيما يرى - لرغبة النحاة في تفريعات الأبواب وكثرتها، مع أنّ واحدة فقط من الحالات التي ذكرها ابن هشام هي التي ينطبق عليها الباب وهي "سرتُ والجامعةَ". وهكذا "واو المفعول معه" دائماً تفصل ما بعدها عن الفعل السابق لها، فلا يقع عليه كما في مثل "سافرتُ وطلوعَ الفجرِ". والواو حينئذٍ كأنّها تحلّ محلّ ظرف زمان أو ظرف مكان. وهو يرى أنّه بهذا التوجيه يتّضح الباب في نفوس الناشئة، ويكون ضابطه على النحو الآتي: "اسم منصوب تالٍ لواو بمعنى مع، لا يصحّ أن يُعطف على ما قبله؛ لأن الفعل السابق لا يقع عليه" أو بعبارة مختصرة وأكثر دقّة "اسم منصوب تالٍ لواو بمعنى مع تفيد الظرفية الزمانية أو المكانية"[3].

---

(1) مجموعةِ القرارات العلميّة: ٢٩٧. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(2) ينظر أوضح المسالك: ٢/ ٢١٢.

(3) في أصول اللغة: ٣/ ٢٢٠.

أمّا الكلام على حالات الاسم بعد هذه الواو فإنّ الدافع إليه ليس ما ذكر الدكتور شوقي، وهو "لرغبة النحاة في تفريعات الأبواب وكثرتها"، بل هو استقصاء كلّ الحالات التي يمكن أنْ يكون عليها حال الاسم بعد هذه الواو، وللدلالة بعد ذلك المقام الأوّل. ولا يقتصر المفعول معه على مثل قولنا "سرتُ والجامعة"، كما يقول الدكتور شوقي؛ إذ يمكن أنْ يكون على غير هذا، وقد جاء من الشواهد ما يؤكّد ذلك، قال جرير (ت ١١١هـ)[1]:

الشمسُ طالعةٌ ليستْ بكاسفةٍ تبكي عليك نجومَ الليلِ والقمرَا

أي مع القمر، فالعطف والمعيّة ههنا جائزان ولكلٍّ دلالته.

وقال الشاعر[2]:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكانَ الكِليتينِ من الطِّحالِ

والعطفُ وإن كان ممكناً ههنا من قِبَلِ اللفظ، فهو بعيدٌ من قِبَل المعنى. وكذا قولهم: "لا تَغتَذِ بالسمكِ واللبنَ"، و"لا يعجبك الأكلُ والشِّبَعَ"[3]، والدلالة ههنا واضحة على المعيّة.

ولا شكّ في أنّ هذا ممّا لا يعني الناشئة، وينبغي ألاّ يُشغلَ بالَهم إلاّ بإحكام مفهوم هذا الباب، ومن ثمّ القياس عليه.

وتعريف الدكتور شوقي كما رأينا لا يمثّل حقيقة هذا الباب، بينما لا يسعنا إلا نأخذ بتعريف ابن هشام إذا ما نظرنا من باب إفهام الناشئة، وتقريب مفاهيم المصطلحات النحويّة إليهم، فليس كلُّ مُختصَرٍ مُيَسّراً، فابن هشام يسعى لوضع حدٍّ جامع مانع. وإذا أردنا أنْ نعلّم الناشئة، فإنه يمكننا إسقاط الجملة الأخيرة من تعريفه، وهي: "أو اسم فيه معناه وحروفه"؛ ذلك أنّ هذه العبارة قد تحتاج إلى تفسير وتوضيح، يضيع معه الهدف المنشود،

(1) ينظر ديوانه: ٢٣٤، والجمل للخليل: ٧٥، ولسان العرب: "بكى"، "شمس" و"كسف".

(2) البيت لشعبة بن قُمير في نوادر أبي زيد، وهو في: الكتاب: ١/ ٢٩٨، سرّ الصناعة: ١٢٦، ٦٤٠، أوضح المسالك: ٢/ ٢١٥، والهمع: ٢/ ١٧٧.

(3) ينظر الهمع: ٢/ ١٨٢.

وتُثبَتُ في المـراحلِ المتأخـرة عـند التوسّع في دراسة هذا الباب وأمثلته ممّا تتلو فيه هذه "الواو" الفعـلَ والمـشتقاتِ. وهـذا أوضـح مـن تعريف الدكتور شوقي، وأكثر إفهاماً؛ ذلك أنّه يحدّد سـياق هـذه الـواو، وهـي" أنهـا تالية لجملة ذات فِعْل". وهو لا يشغل الدارسين بمسألة معنى" الـواو" ومـا تـدلّ علـيه مـن معنـى الظـرفية الـزمانيّة أو المكانـيّة؛ وما تفضي إليه من التأويل والتفسير، ممّا يُقصي الدارس عن الموضوع الرئيس. وهذا ينطبقُ على تعريفِ المجمعِ الواردِ في القرار؛ إذ يخلو من طبيعة التركيب الذي تردُ فيه هذه الواو، فضلاً عن ذِكْرِهِ مصطلحَ "العاملِ"، ولا داعي لذكرِه في تعليمِ الناشئة.

الحَـالُ

جاء في قرار المجمع:

الحَالُ: وَصفٌ مُؤَقَّتٌ نَكِرَةٌ مَنصُوبٌ لِبَيَانِ هَيئَةِ صَاحِبِهِ[1].

وفي سياق الكلام على الضوابط السديدة أيضاً، عرض الدكتور شوقي لضابط الحال عند ابن هشام، إذ ضبطه على النحو الآتي: "هو وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة"[2]، وينتقد هذا الضابط؛ إذ هو- كما يراه - غامض. ويشرحه ابن هشام قائلاً: "خرج بذكر الوصف المفعولُ المطلقُ وبذكرِ الفضلة الخبرُ؛ لأن الفضلة منصوبة والخبر مرفوع، وخرج ببقية الضابط التمييز والنعت. وبذلك يصبح ضابط الحال أنّه "اسم ليس مفعولاً مطلقاً ولا تمييزاً ولا نعتاً، فماذا تفهم الناشئة من مثل هذا الضابط؟ ويشير إلى معنى الظرفيّة في الحال، التي لم يلتفت إليها من النحاة- كما يقول - غير سيبويه، إذ يقول: "فإذا قلت: "جاء محمد مبتسماً كان الابتسام صفة لمحمد في وقت معين، وهو وقت المجيء، أو وقت الفعل"[3]، فهو صفة مقيدة بزمان مُعيّن؛ ولذلك يرى أن يوضع له هذا الضابط البسيط: "الحال صفة نكرة منصوبة مؤقتة"، وبذلك يخرج الخبر المرفوع، كما يخرج النعت فهو صفة لازمة، ولا علاقة بين الحال في هذه الصورة والمفعول المطلق، ولا بينه وبين التمييز.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النحاة التفتوا إلى ما التفت إليه سيبويه، ولم ينفرد بذلك كما ذكر الدكتور شوقي، فقد جاء في كتاب "الجُمَل" المنسوب إلى الخليل: "وإنما صار الحال نصباً لأن الفعل يقع فيه ... فانتصب كانتصاب الظرف حين يقع فيه الفعل"[4]. وقال المبرّد: "وإذا قلت: ذاك عبد الله قائماً، "ذاك" للإشارة. كأنّك قلت: أشير إليه قائماً. فلا يجوز أن يعمل في الحال إلاّ فعل، أو شيء في معنى الفعل؛ لأنها مفعول فيها"[5]. وقال الزّبيدي (ت ٣٧٩) في

---

(1) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٨. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(2) ينظر أوضح المسالك: ٢/ ٢٤٩.

(3) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤٦٧.

(4) الجمل: ٤١.

(5) المقتضب: ٤/ ١٦٨، وينظر: ٤/ ٢٩٩، ٣٠٠.

باب الحال: "إذا أخبرت عن شيء معروف أنه فَعَلَ فِعلاً أو وقع عليه فعلٌ، أو أخبرت عن استقراره في مكان، أو أشرت إلى عينه، وتمّ الكلام بذلك، ثم أردت أن تخبر بالحال التي وقع في الفعل، فانصب ذلك الخبر؛ لأنه مفعول فيه وهو الذي يسمّى الحال"[1].

وفي أثناء المناقشة اعترض عباس حسن على تعريف الدكتور شوقي في أنّ الحال قد تكون دائمة، كما اعترض الأستاذ على النجدي أيضاً بأنّ التعريف لم يبيّنْ وظيفة الحال[2]، فوُوفق على أن يكون القرار كما جاء.

غير أنّ تعريف ابن هشام ليس بالسوء الذي صورّه به الدكتور شوقي، وعلى الرغم من أن قرار المجمع موفق بما استدركه على تعريف الدكتور شوقي، نجدُ ابنَ هشام يضع ضابطاً عامّاً لكلّ الدارسين، وليس للناشئة. وهو يسعى في هذا التعريف ليضع حدّاً جامعاً مانعاً، وهو بعد ذلك لم يقل إنّ الحال" اسم ليس مفعولاً مطلقاً ولا تمييزاً ولا نعتاً، بل ذكر وظيفته، وأنّه ليس عُمدة كالمبتدأ والخبر. وعلى هذا فَنَقْدُ الدكتور شوقي ههنا لم يكن صائباً، وإضافة كلمة "مؤقتة" إلى التعريف كما ذكر وأثبتها المجمع في قراره، تضلّل الدارس، ومن ثمّ فمن الأفضل حذفها. فمن الحال ما لا يكون مؤقتاً وهو الحال الدائمة، خاصّة ما يتعلّق بالذات الإلهيّة، نحو"دعوتُ الله سميعاً "وسألته كريماً"، ومثل الحال المؤكدة،كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[3]، وقول الشاعر[4]:

أنا ابنُ دارةَ مَعرُوفاً بها نَسَبِيْ   وهل بِدَارةَ يا لِلناسِ مِنْ عَارِ

فصارى القول لا يمكننا أنْ نعدَّ تعريفَ الحالِ كما جاء في القرارِ قدّمَ شيئاً جديداً يسّرَ على الناشئين ما كان مُعسّراً. وتعريفُ ابن هشام يفي بالغرضِ، إذا تجنّبنا الخوضَ فيما خاض فيه من تفسيرِ هذا التعريفِ تفسيراً مُسْهَباً.

---

(1) كتاب الواضح: ٧٨.

(2) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤٦٧.

(3) النساء: ٧٩.

(4) البيت لسالم بن دارة في الكتاب: ٢/ ٧٩، والخصائص: ٢/ ٢٦٨، ٣/ ٦٠.

الخاتمة

وبعدُ، فلا أزعمُ أنّني استقصيتُ مظاهرَ التجديدِ النحويِّ لدى مجمعِ القاهرةِ اللغويِّ، فهو عملٌ لا يستطيعُ أن يستقلَ به شخصٌ واحدٌ من جميعِ جوانبه، ولكن هذا البحثَ يدرسُ عيّنةً مُمثّلةً بشكلٍ كبيرٍ لعملِ هذا المجمعِ والمسالكِ التي يسلكُها لاتخاذِ قرارِه، ويمكنُنا ممّا تناوله البحثُ أن نستخلصَ الأمورَ الآتية:

١. مالَ أعضاءُ المجمعِ إلى قَبولِ الغالبيةِ العُظمى من التراكيبِ والأساليبِ التي عُرضت عليهم، ممّا يَشيعُ بين الكتّابِ والمثقّفينَ في العصرِ الحديثِ.

٢. تتمثّل مظاهر التجديد في جهود المجمع بالآراء الجديدة التي رآها أعضاء المجمع، سواءٌ في أبحاثِهم ومذكّراتهم ومناقشاتِهم، أو في القرارِ الصادرِ عن المجمعِ بعدَ ذلك.

٣. التجديد ينقسم عموماً قسمين؛ قِسماً جَديداً لم يُسبَق أعضاء المجمع إليه، وقِسماً سُبِقَ إليه، وقال به بعضُ النّحويين من قبل، غير أنّه كان ضَعيفاً أو مَرجوحاً، ولكنّهم غلّبوه على غيرِه، وأحيَوه بعدما كان مهجوراً.

٤. رسّخ المجمع شروطاً رائدةً وحيويّةً للاستشهادِ بالحديث الشريف، والتضمين.

٥. مال المجمع إلى اعتمادِ القياسِ منهجاً في بعض القضايا التي زعمَ قُدامَى اللغويين أنّ المُعوَّلَ فيها على السماع.

٦. لم أختلف واتجاهَ المجمعِ في قَبولِ جلّ التراكيبِ والأساليبِ اللّغويةِ المُحدثَةِ، ولكنني لم أوافقْه في الكثيرِ من تخريجاتِهِ لتلك الظواهرِ.

٧. إنّ مَيْلَ المجمعِ إلى قَبول التراكيبِ والأساليبِ المحدثةِ دفعَ الأعضاءَ إلى قَبولِ أحدِ الاقتراحاتِ المَطروحةِ في تخريجِ هذه التراكيبِ أو الأساليبِ أو جُلّها، وإنْ كانت لا تمثّلُ الظاهرةَ اللغويةَ المدروسةَ.

٨. كانت محاولةُ إرضاءِ الأعضاءِ بيّنةً في الكثيرِ من القَراراتِ التي كَثُرت فيها التخريجاتُ، لتنالَ أكبرَ قدرٍ من الموافقةِ عند التصويتِ عليها.

٩. علـى الرغمِ من أهميةِ الأبحاثِ والمذكرات المقدمةِ بينَ يدي القراراتِ لا تمثّلُ استقراءً للظواهـرِ المدروسـةِ، فباستثناءِ القضايا الكُبرى التي ناقَشها المجمعُ إبّانَ نشوئِه نَجد أنّ المُذكّـرة أو المذكّـراتِ القليلةَ لا تفي باستقصاء الظواهرِ اللغويةِ المدروسة، والخُلوصِ فيها إلى قَرار ملائم.

١٠. تبيّن أنّ كثيراً من الآراءِ التي تبنّاها أعضاءُ المجمعِ تُنسبُ إلى المدرسةِ الكوفية.

١١. تبيّنَ أنّ كثيراً من الأساليبِ المطروحةِ للمناقشةِ إنّما هي من الأساليبِ المعربّةِ، وإن لم تُشر قراراتُ المجمعِ إلى ذلك.

١٢. سـادَ الطابَـعُ الارتجالـيّ المناقشاتِ التي سجّلتها مَحاضرُ الجلساتِ، وذلك بادٍ في جلّ المناقشاتِ التي سجّلتها تلك المحاضر.

١٣. غـابَ عن الأبحاثِ كلّها الجانبُ الإحصائيُّ، فإقرارُ استخدامِ بعضِ الظواهرِ اللغويةِ، أو الاستغناءِ عنها لا بدّ أنّ يقومَ على شَكلٍ من أشكالِ الإحصاءِ.

١٤. في مـسألةِ التيـسيرِ غلـبَ على أعضاءِ المجمعِ التغييرُ والتبديل في المصطلحاتِ النحويّةِ الموروثةِ.

١٥. تتجهُ الصعوبةُ في قواعدِ النحوِ، كما يَبدو من الملامحِ العامّةِ لأراءِ التيسيرِ التي ناقشها المجمع إلى المادةِ النحويّةِ وَحدَها، دونَ الالتفات إلى العواملِ المؤثرةِ الأخرى.

١٦. لم تقـمْ دَعـوى التيـسيرِ بقـسميها علـى أيّ سـندٍ علميّ أو إحصائيٍّ، وقد قام أعضاءُ المجمعِ بتقديرِ الصعوبةِ في المادةِ النحويةِ عَشوائياً.

١٧. لم يتنـبّه أعـضاءُ المجمـعِ في مسألةِ التيسيرِ إلى الشَرْخِ الكبيرِ الذي تُحدثُه قراراتُه بينَ ما يـتلقّاه الناشـئُ مـن تلـك المفاهيمِ والمصطلحاتِ في مراحلِهِ الأولى، وبينَ ما سَيدرُسه منها في مراحلِه المتأخرةِ، مُتخصّصاً كانَ أو غيرَ متخصّص.

١٨. نـستطيعُ الحكـمَ علـى آراءِ المجمـعِ في مـسألةِ التيسيرِ بالإخفاق؛ لأنها تجاوزت حدودَ التيسيرِ، ومسّت المادةَ النحويّةَ بصورة مباشرة، وغيّرت وبدّلت بمصطلحاتِها.

١٩. أظهـرَ البحثُ تقصيرَ المجامعِ اللغويةِ العربيةِ في دراستِها للتراكيبِ والأساليبِ اللغويةِ المُعاصرةِ، وتَتبّع تَطوّرِها.

٢٠. تبيّنَ من هـذا البحثِ أهميّةُ دراسةِ التراكيبِ والأساليبِ اللغويةِ المعاصرةِ، ومحاولةِ تخريجِها، وملامحِ التطورِ فيها، وتتبعِها عند القدماءِ والمُحدَثين.

٢١. أظهـرَ أهمـيّةَ قـيامِ مؤسساتٍ وطنيةٍ وقوميّةٍ للنهوضِ بهذا العملِ الرائدِ، وهذا يدعو إلى عـودةِ مجمـعِ القاهـرةِ بوجه خاصّ، والمَجامعِ العربيّةِ بعامة إلى هذه السنّةِ الحميدةِ التي بَدأها المجمعُ اللّغويُّ في القاهرةِ.

٢٢. إنّ الهَناتِ التي أُخذتْ على قراراتِ مجمعِ الخالدينَ، لا تَغضُّ من عملِه العظيمِ الرائدِ في سـبيلِ تتبّعِ الظواهرِ اللّغويّةِ الحديثةِ وتنقيتِها، وتَرسيخِ جهودٍ لسانيّةٍ عربيةٍ تطبيقيةٍ في القرنِ العشرين، تُسهم في دَعْمِ هذه اللّغةِ العظيمةِ، وتَرصدُ مظاهرَ نُموّها وتفاعلِها مع اللّغات الأخرى.

الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الحديث النبوي الشريف

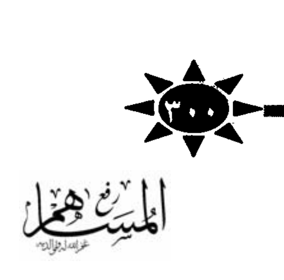

الأعـلام

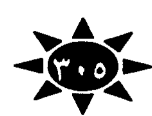

رفع
المستشهد

فهرس الأمثال

فهرس الشعر

المطلع	القافية	القائل	الصفحة
وأعلمُ	سواءُ	أبو الحزام العكلي	١٩٣
سأعيش	الشمّاءِ	أبو القاسم الشابي	١٣٨
ازجرْ	مكروبُ	ابن عَنَمة الضبي	٧٣
نجوتُ	طالبِ	معاوية ابن أبي سفيان	٥٢
وكُنْ	قاربِ	سواد بن قارب	٢٥٠
فَلأياً	مُحَنَّبِ	امرؤ القيس	١٤٣
إذن والله	المشيبِ	حسّان بن ثابت	٧٣
يا صائداً	تُصبي	الحسين بن الضحاك	٢٠٥
والفاء	انفرَدتْ	ابن مالك	١٧٦
حتى عظامي	الأحنابْ	رؤبة	١٧٢
مَنْ صَدّ	لا براحُ	سعد بن مالك	٢٤٩
وكان	السّوحُ	أبو ذؤيب	١٦٦
وَلوعاً	قريحُ	أبو كبير الهذلي	١٠٦
إذا غيّر	يبرحُ	ذو الرُّمّة	١٢٩
واللهِ	مستصرخُ	العجّاج	٢٤٩
وبالصَّريمةِ	الوتِدُ	الأخطل	٢٧٥
ما دام	أبداً	ـــــ	١٢١
أنحويّ	ثمودِ	أبو العلاء المعرّي	١١٠
إذا استُعملتْ	جُحودِ	أبو العلاء المعرّي	١١٠
قد أترك	بفرصادِ	الهذلي	١٨٣
إنّ الرزيّة	محمدِ	الفرزدق	١٥٨

المطلع	القافية	القائل	الصفحة
فإن يك	يفعلُ	الشنفرى	١٩٠
فَلأْياً	مفاصلُه	زهير	١٤٣
إذا رَيْدةٌ	يواصلُه	أبو حيّة النميري	٣٥
ألا رُبَّ	جُلجُلِ	امرؤ القيس	١٣٣
كونوا	الطِّحالِ	شعبة بن قُمير	٢٨٦
ربما تجزع	العقالِ	——	١١٩
لما أغفلت	مالي	النابغة	١٩٣
تجاوزتُ	مَقتلي	امرؤ القيس	١٦٢
الاهل	يَفعَلِ	الأسود بن يعفر	٧٨
إذا أتاه	حَرِمُ	زهير	١٢٢
لايُصعِبُ	قَسَمُ	الحطيئة	٧١
إذا الأرض	مَرغَمُ	——	١٣٧
وقد	ذاما	الأعشى	١٧٨
وكنتُ	ذاما	قيس الجهني	١٧٨
وأحببْ	ئصرِما	النمر بن تولب	١٧٩
والحية	والكَلِمِ	أميّة بن أبي الصلت	٦٥
ونطعنهم	العَمائمِ	——	٣٤
ولئن حلفتُ	مُقسِمِ	الفرزدق	٥٢
واعلم	تُكرَمْ	مطيع بن إياس	٨٠
يا لائمي	تسلَمْ	مطيع بن إياس	٧٩
إن	كلاباً	جَرمْ	١١٥
لك العزّ	كائنْ	——	٣١
أنكرتُها	جيرانا	——	٢٥٠

المصادر والمراجع

* **أولاً: الكتب:**

- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، المؤتلف والمختلف، تحقيق عبد الستار فراج.
- الأبشيهي، شهاب الدين، المستطرَف في كلّ فن مستظرَف (cd)، تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.
- الأحمر، خلف، مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦١.
- الأزراري تقي الدين، خِزانة الأدب (cd)، تحقيق عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٧.
- الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون،الدار المصرية للتأليف والنشر.
- الإشبيلي، أبو بكر الزبيدي، الواضح، تحقيق عبد الكريم خليفة.
- الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني (cd). تحقيق سمير جابر، دار الفكر، الطبعة الثانية.
- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ٥، بيروت – لبنان.
- الألوسي، سالم، المجمع العلمي العراقي في خمسين عاماً، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٩٧.
- امرؤ القيس، ديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٤.
- أمية بن أبي الصلت، حياته وشعره، تحقيق بهجة الحديثي، دار الشؤون الثقافية، ط٢، بغداد.
- الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق فخري قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،١٩٨٢.
- الأنصاري، أبو زيد، النوادر، تحقيق محمد عبد القادر، منشورات جامعة الفاتح، ط١.
- البخاري، محمد ابن اسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٩٨٩.
- البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧.
- البَطَلْيُوسِيّ، عبد الله بن محمد، الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، تحقيق مصطفى السقّا وزميله، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨١.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- الترمذي، أبو عبد الله محمد بن علي، الأمثال من الكتاب والسنّة، تحقيق السيد الجميلي، دار ابن زيدون، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
- توامة، عبد الجبار، التعدية والتضمين في الأفعال العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.
- الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- البخلاء، تحقيق محمد سويد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٢، ١٩٩٢.
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، ط٣، ١٩٩٢.
- المقتصد في شرح الأيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢.
- جرير، ديوان، شرح غريد الشيخ، الجيل، الأعلمي للمطبوعات بيروت، ط١٩٩٩،١.

- الجزري، أبو السعادات، النهاية في غريب الأثر (cd)، تحقيق محمود الطناحي ورفيقه، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩.
- الجمحي، ابن سلاّم، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني.
- ابـن جنّـي، أبـو الفـتح، الخـصائص، تحقـيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ١٩٩٣.
- المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصف ورفاقه، دار سزكين، ١٩٨٦.
- الجوهـري، أسماعـيل بن حماد، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار الكتاب العربي، مصر.
- الحديثـي، خديجـة، موقـف الـنحاة من الاحتجاج بالحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨١.
- الحريري، القاسم بن علي، درّة الغواص، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.
- حسن، عباّس، النحو الوافي، دار المعارف، ط٣، ١٩٦٦.
- حسين، الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي دمشق، ط١٩٦٠،٢.
- الحطيئة، ديوان، شرح ابن السكيت، تحقيق مصطفى النمّاس، ط١، ١٩٨٩.
- الحمزاوي، رشاد، أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٨، مجمع اللغة العربية بدمشق، دار التركي للنشر، ١٩٨٨.
- أبو حيّان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضَرَب، تحقيق مصطفى النمّاس، ط١٩٨٩،١.
- البحـر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣.
- ابن خالويه الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن، عني بنشره، ج.برجشتراسر، دار الهجرة.
- الخطيب، عدنان، العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، دار الفكر، ط١، ١٩٨٦.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، ط١، ١٩٨٧.
- درويـش محمـود، ديـوان لماذا تركت الحصان وحيداً، رياض الريّس للكتب والنشر، ط١، ١٩٩٥.
- رؤبة بن العجّاج، ديوان، تصحيح وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٩٧٩.
- الرمّانـي، أبو الحسن علي بن عيسى، كتاب معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، الفجّالة، القاهرة.
- رضا، أحمد، متن اللغة، دار مكتبة الحياة بيروت، ١٩٥٨.
- الـزّبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، تحقيق عبد الكريم العزباوي، وزارة الإعلام، الكويت.
- الزجاجـي، عـبد الـرحمن بـن إسـحاق،الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٩٨٤.
- مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٢.
- زريـق، إيهـاب صـبيح، القامـوس العـسكري الفـني الحـديث، دار الكـتب العلمية، القاهرة، ١٩٩٩.
- الـزعبلاوي، صلاح الدين، مسالك القول في النقد اللغوي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٩٨٤.
- الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر، الكشّاف، دار الفكر.
- أساس البلاغة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦.
- زهـير بـن أبـي سُـلمى، ديـوان، شـرح الأعلم ، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط٣، ١٩٨٠.
- ستتكيفتش، ترجمة محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى الحديثة.
- ابـن الـسرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٨.

- السكاكيني، خليل، مطالعات في اللغة والأدب، مطبوعات وزارة الثقافة، السلطة الوطنية الفلسطينية، طبعة خاصّة، ٢٠٠٠.
- السكّاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣.
- ابن سلاّم، أبو عُبيد القاسم، الأمثال،تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٠.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
- المخصّص، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع بيروت.
- كتاب العدد، تحقيق عبد الله الناصير ورفيقه،ط١، ١٩٩٣.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح، تحقيق أحمد الحمصي ورفيقه، جروس برس، ط١، ١٩٨٨.
- شرح شرح شواهد المغني، مكتبة الحياة بيروت.
- المزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفاقه، دار الفكر.
- همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.
- السيد، أمين، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، ط١، دار المعارف، ١٩٦٨.
- الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراة، ١٩٨٢.
- الشرتوني، سعيد، أقرب الموارد، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٩٢.
- الشنتمري، الاعلم، تحصيل عين الذهب، تحقيق زهير عبد المحسن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٢.
- الصبّان، محمد بن علي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- صفوت، أحمد زكي، جمهرة خطب العرب، المكتبة العلميّة، بيروت.

- الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢.
- الضحّاك، ابن الحسين، ديوان، تحقيق عبد السلام فراج، دار الثقافة، بيروت، ١٩٩٠.
- ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- عبد الرحمن، عفيف، معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي، دار المناهل، بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- عبد العزيز، محمد حسن، محاضرات في اللغة العربية ومشكلاتها، مكتبة الشباب.
- عبد المطلب، محمد، البلاغة العربية قراءة أخرى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٧.
- العدناني، محمد، معجم الاغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٨٩.
- العزاوي، نعمة رحيم، حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٥.
- العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل ورفيقه، المؤسسة العربية الحديثة، ط١، ١٩٦٤.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٨.
- الضرائر، تحقيق السيد إبراهيم، دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.
- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث.
- ابن عقيل، بهاء الدين، شرح الألفية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط١٦، ١٩٧٩.
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد البجاوي، دار الجيل، ١٩٨٧.
- مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

- عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، ط٣، ١٩٩٢.
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي ورفيقه، دار السرور لبنان.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط، ١٩٨٥.
- معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال.
- الفرزدق، ديوان، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، ١٩٦٣.
- القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٢.
- القزويني، جلال الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق بهيج الغزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
- القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق يوسف علي الطويل، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٧.
- ابن قيس، عبد الله بن محمد، قِرى الضيف(cd)، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، دار أضواء السلف، الرياض،ط١، ١٩٩٧.
- كبّة، محمد زياد، مدارس اللسانيّات، النشر والمطابع، جامعة الملك سعود.
- الكسّار، محمد، المفتاح لتعريب النحو، سلسلة النحو المعرّب، دمشق، ١٩٧٦.
- الكفوي، أبو البقاء، الكليات، تحقيق عدنان درويش ورفيقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- الكنغراوي، صدر الدين، الموفي في النحو الكوفي، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي.
- الكيالي، ماهر، القاموس العسكري الحديث، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٨٦.

- المالقـي، أحمـد عـبد الـنور، رصـف المبانـي، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥.
- ابـن مالـك، أبـو عبدالله جمال الدين، شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية بيروت.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق علي معوض ورفيقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
- عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية، ١٩٧٧.
- المـبرّد، أبـو العـباس محمـد بـن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣.
- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المتنبي، ديوان، شرح العكبري، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه، دار المعرفة، بيروت.
- محفوظ، نجيب، أولاد حارتنا، رواية، دار الآداب بيروت، ط٨، ١٩٩٧.
- ليالـي ألـف لـيلة، الجموعة الكاملة لمؤلفات نجيب محفوظ، مكتبة لبنان بيروت، ط١، ١٩٩٤.
- حـديث الصباح والمساء، الجموعة الكاملة لمؤلفات نجيب محفوظ، لبنان بيروت، ط١، ١٩٩٤.
- المخزومـي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٩٦٤.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط٣، ١٩٨٥.
- المـرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني، تحقيق فخر الدين قباوة وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- المرزبانـي، أبـو عبـيد الله محمـد بن عمران، معجم الشعراء، تحقيق عبد الستار فراج، ١٩٦٠.
- مصطفى، إبراهيم، ورفاقه، المعجم الوسيط، دار الدعوة، استانبول، تركيّا، ١٩٨٩.

- المعرّي أبو العلاء، سِقْط الزَّند، دار صادر، ١٩٨٠.
- المقّري، محمد بن أحمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- منيف، عبد الرحمن، لوعة الغياب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ٢٠٠٠.
- الموصلي(ابن الأثير)، أبو الفتح ضياء الدين، المثل السائر(cd)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٩٩٥.
- الميداني، أبو الفضل محمد بن أحمد، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٥٥.
- النابغة الذبياني، ديوان، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور،الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق غازي زاهد، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨.
- الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، ١٩٨١.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، أوضح المسالك، تحقيق يوسف هبّود، دار الفكر، ١٩٩٤.
- شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح قطر الندى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ورفيقه، ط٦، ١٩٨٥.
- اليازجي، إبراهيم، لغة الجرائد، دار مارون عبود، ط١، ١٩٨٤.
- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب.

* **ثانياً: الموسوعات:**

- موسوعة الحديث النبوي الشريف(cd)، شركة صخر لبرامج الحاسب، الإصدار الأوّل.

* **ثالثاً: المنشورات الصادرة عن مجمع اللغوي في القاهرة:**

- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، الدكتور إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٦٤.
- مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، شوقي ضيف، ط١، ١٩٨٤.
- مجموعة القرارت العلمية في خمسين عاماً(١٩٣٤- ١٩٨٤)، أخرجها محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٤.
- القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب، أخرجها محمد شوقي أمين، و إبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٩.
- كتاب في أصول اللغة، أخرجه، محمد خلف الله أحمد، ومحمد شوقي أمين، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٩.
- كتاب في أصول اللغة، الجزء الثاني، أخرجه محمد شوقي أمين، و مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،ط١، ١٩٧٥.
- في أصول اللغة الجزء الثالث، أخرجه مصطفى حجازي، وضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة، لشؤون المطابع الأميرية، ط١، القاهرة.
- كتاب الألفاظ والأساليب، الجزء الأوّل، أخرجه محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي.
- كتاب الألفاظ والأساليب، الجزء الثاني،أخرجه محمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٥.
- محاضر الجلسات في الدورة الحادية عشرة، أشرف عليها الدكتور إبراهيم مدكور، القاهرة، ١٩٧١.

- محاضر الجلسات في الدورة الثامنة عشرة، أشرف عليها محمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥.
- محاضر جلسات الدورة السابعة والثلاثين، أشرف عليها إبراهيم الترزي وزملاؤه، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٢.
- محاضر جلسات الدورة الثامنة والثلاثين، أشرف عليها الدكتور إبراهيم مدكور، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٢.
- محاضر جلسات الدورة التاسعة والثلاثين، أشرف عليها، الدكتور إبراهيم مدكور الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٤.
- محاضر جلسات الدورة الأربعين، أشرف عليها، الدكتور إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٥.
- محاضر جلسات الدورة الحادية والأربعين، أشرف عليها الدكتور إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥.
- محاضر جلسات الدورة، الثانية والأربعين، أشرف على إخراجها، الدكتور إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٨.
- محاضر جلسات الدورة الثالثة والأربعين، أشرف عليها إبراهيم الترزي ورفاقه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٩.
- محاضر جلسات الدورة الرابعة والأربعين، أشرف عليها إبراهيم الترزي ورفاقه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٩.
- محاضر جلسات الدورة الخامسة والأربعين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣.
- محاضر جلسات الدورة السادسة والأربعين، أشرف عليها أحمد عبد الرحمن خليل وزملاؤه الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨١.
- محاضر جلسات الدورة السابعة والأربعين، أشرف على إخراجها ضاحي عبد الباقي ورفاقه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣.

- مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين، والثلاثين، ١٩٦٣.
- مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، أشرف عليها سعيد زايد وزملاؤه، ١٩٦٥.
- مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين، مطابع الكيلاني، القاهرة، ١٩٧١.
- مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، أشرف عليها الدكتور إبراهيم مدكور، ١٩٧٢.
- مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، أشرف الدكتور إبراهيم مدكور، ١٩٧٣.

***رابعاً: المراجع الأجنبيّة:**

- Sambson Jeoffrey School of lingustics Hutchinson &Co 1980

***خامساً: المجلاّت:**

- الإسكندري، أحمد، الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة مجمع القاهرة، القاهرة، الجزء(١)، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٥، ص (١٧٧).
- حسين، الخضر، الاستشهاد بالحديث في اللغة،مجلة مجمع القاهرة، الجزء (٣) المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٦، ص(١٩٧).
- حسين، طه، مشكلة الإعراب، مجلة مجمع القاهرة، الجزء(١١) الهيئة العامّة الأميريّة، ١٩٨٩، ص (٨٩).
- الحمزاوي، رشاد، الفصاحة فصاحات، العدد(١٦)، ١٩٧٨، العدد (١٦)، ١٩٧٨، ص(٤٥).
- الزيّات، أحمد حسن، رأي في قولهم سافر محمد علي حسن، مجلّة مجمع القاهرة، الجزء(١٢)، ١٩٦٠، ص (٦١).
- العوامري، أحمد، بحوث وتحقيقات لغوية، ص(١٥٥)، مجلّة مجمع القاهرة الجزء الأوّل، المطبعة الأميريّة ببولاق، ١٩٣٥.

- فاضـل، عبد الحق، أخطاء لغويّة، مجلّة اللسان العربي، المجلد(٩) الجزء (١)، المغرب، ١٩٧٢.
- الموسـى، نهـاد، اللغة العربية بين الثبات والتحوّل مَثل من ظاهرة الإضافة،الحوليات التونسية، تونس، العدد (١٣)، ١٩٧٦ ص (٧).
- خلاصـة أعمـال لجـنة الأصـول، مجلّـة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العدد (٣٠)، ١٩٧٩، ص(٢٤٤).
- خلاصة أعمال لجنة الأصول، المجلد (٣٦)، الجزء (٣)، ١٩٨٥، ص (٣٠١).